المصريون في الخليج

لماذا اغتربوا ؟

أسباب عدم تضامنهم

لماذا يبتعدون عن السفارات والقنصليات ؟

حيل الأجهزة الحكومية معهم

عمليات الاحتيال عليهم

ثمن غربتهم !

مطالبهم الجادة

والقاء الضوء على أمورهم الحياتية الآخرى

دكتور / مصطفى عبدالعزيز مرسي
مساعد وزير الخارجية الأسبق
لشئون المصرين في الخارج

المصريون في الخليج

الطبعة الأولى ٢٠٠٠

الطبعة الثانية ٢٠٠١

الناشر :

د. مصطفى عبد العزيز مرسي

الكويت :

ت/ف : ٠٠٩٦٥-٤٨٤٤٨٦٠

القاهرة

ت/ف : ٠٠٢٠٢-٣٠٣٢٢٢٤

٠٠٢٠٢-٥٧٨٠٥٩٥

بالتعاون مع

ميديا للبحوث والاستشارات الإعلامية

١١٩١ كورنيش النيل برج مركز التجارة العالمي.

ت/ف : ٥٧٨٠٥٩٥

إهداء

إلى أسرتي الصغيرة

زوجتي نسمه ، وابنتي وابني جيهان وشريف

وحفيدي إبراهيم

المقدمة

هذا الكتاب يضم بين صفحاته وقائع وأحداثا ومشاكل حدثت فعـــلا ، وعشـت تفاصيلها، وتابعتها عن قرب ، ولمست مواقف وردود فعـــل مختلــف الأطــراف المعنية بها . ولذا حرصت على ذكر تواريخ هذه الوقـــائع ، وأســماء الأشــخاص المتصلين بها ، والبلدان التي وقعت فيها . وحتى أكون صادقا وأمينا ، فإنني وجدت نفسي في حالة واحدة فقط غير قادر على سرد أسماء أشخاصها ، ومكان وقوعها ، واكتفيت بأسماء وأماكن رمزية لاعتبارات إنسانية ووطنية ترتبط بمصلحة الوطـن وأسرة المواطن المعني بها .

ولقد رأيت من المناسب تسجيل تجربتي وانطباعاتي الشخصية في مجال رعايـة شئون المصريين في الخارج ، لاسيما وأنها ترتبط بواقــع عشـته ، وقـد رأيـت المبادرة بكتابة خواطري ، وذكرياتي عنها ، ومواقفي منها ، وهي مازالت حيـة ، وقبل أن تخونني الذاكرة ، وحتى أتجنب التلوين أو التأويل مؤملا أن يكـون ذلـك إسهاما في خدمة الوطن والمواطن المغترب. وقد ركزت في هـذا الكتـاب علـى منطقة الخليج لأسباب متعددة في مقدمتها أنها تضم الغالبية العظمى لمغتربينا كمـا تربطنا بها علاقات خاصة ووشائج قوة ومصالح استراتيجية ، وإن كنـت سأشـير أيضا لبعض الحالات والأمثلة في مناطق أخرى كلما تطلب الأمر ذلك.

لقد عشت هموم المصريين المغتربين ، وآمالهم ، وطموحاتهم عن قرب طـوال اكثر من ست سنوات متصلة ، أربعة منها كمساعد لوزير الخارجية مسئول عـن شئون المصريين في الخارج (١٩٩٤ – ١٩٩٨) ، وسـنتين عشـتها كمواطـن مغترب (١٩٩٨–٢٠٠٠)، وما زلت مغتربا ، حيث اعمل حاليا كمستشار وأسـتاذ للعلوم السياسية بجامعة الكويت. وخلال فترة عملي بوزارة الخارجية كمسئول عـن شئون المصريين بالخارج مغتربين أو مهاجرين ، ضمن اختصاصات ومسـؤوليات متعددة أخرى، كنت استهل صباح يومي بمكتبي بالطابق الثالث عشر مـن مبنـى وزارة الخارجية بماسبيرو ، بالاطلاع على البرقيات العاجلة الواردة من سـفاراتنا وقنصلياتنا المتعلقة بوفيات وحوادث المصريين في الخارج ، ومتابعـة اتصـالات الإدارات المعنية بالوزارة بذويهم ، ومعرفة ما تم بشان المسجونين أو المحتجزين ، أو تذليل العقبات التي تعترض معـاملات المصريين المغتربين مـع أجـهزة البيروقراطية المصرية، أو التعامل مع مشاكل الزواج المختلط ، وحضانة الأبنـاء ، وأسلوب تعامل سفاراتنا وقنصلياتنا مع أبناء مصر المغتربين ، والتحقيق فيما يـأتي بشأنها من شكاوي ، أو الإسراع بعقد اجتماعـات وحـدة إدارة الأزمـات لبحـث المشاكل والأوضاع الطارئة التي يواجهها المصريون في الخارج نتيجة الحـروب

الأهلية أو الاضطرابات السياسية ، أو حوادث الشغب ، وغير ذلك من قضايا ومشاكل عاجلة وملحة لا تحتمل التأجيل أو الانتظار.

باختصار كنت اعمل في قطاع كله مشاكل ، وليس فيه شئ كثير سار وكان لا يمر على أي يوم ، إلا وأجد نفسي فيه أمام محاولة إيجاد حل لمأزق مصري مغترب أو مهاجر، واغلبها مشاكل معقدة وذات طابع جديد وتختلف عما سبقها ، وكنت اجري يوميا اتصالات تليفونية بعدة قنصليات أو سفارات مصرية بالخارج ، استحث فيها القنصل أو السفير على سرعة التدخل ، والمعاونة في حل المشاكل العاجلة التي تواجه بعض المصريين المغتربين المنتشرين في مختلف بقاع العالم.

وكنت عندما أوفق في التوصل إلي حل لمأزق مواطن مصري في نهاية يوم عمل شاق ومرهق اشعر بارتياح ، وتعويض معنوي وسعادة نفسية ، واشكر الله الذي وفقني ووفق العاملين معي من دبلوماسيين وإداريين ، والذين كانوا في معظم الأيام يبقون في مكاتبهم لساعات متأخرة بعد انتهاء أوقات العمل الرسمية ، بصدر رحب لشعورهم أن إسهامهم في التخفيف عن كربة مواطن يمر بأزمة في الخارج ، أو الإفراج عن سجين أو محتجز مصري ، أو مساعدة آخر لنيل حقوقه ، ثوابه عند الله عظيم ، ويجيء قبل تقدير جهة الإدارة . وبفضل هذه الروح تم إنجاز الكثير ، والحمد لله .

وأتذكر أنني التقيت في أحد الليالي بالوزير عمرو موسى لأعرض عليه مستجدات أهم القضايا والمشاكل الخاصة بجالياتنا في مختلف دول العالم ، وإحاطته علما بما اتخذته من مواقف وإجراءات بشأنها . وبعد أن سردت عليه بعض التفاصيل التي كان يتابعها باهتمام قلت له إنني انوي نشر هذه التجربة في كتاب ، ثم أضفت مازحا "سيادة الوزير بعد أن أسمعتك ما سمعت من مآس ، وهو مسلسل يتكرر يوميا ، ولمست مدى معاناتي ، ألا تراني استحق أن تصرف لي الوزارة "بدل اكتئاب"،" فاستغرق في الضحك وعقب بقوله "يكفيك انك ستنشر كتابا تحكي فيه أحوال المصريين في الخارج". والحق أن الوزير عمرو موسى كان يولي مسائل المصريين في الخارج اهتماماً خاصاً وكان دائم الحرص على إيجاد الحلول المناسبة لمشاكلهم . كما أن العلاقة الوطيدة التي نشأت بيني وبين الوزير احمد العماوي عاونتني كثيرا في أداء مهامي .

وبدأت في الإعداد لهذا الكتاب الذي استغرق عامين من العمل المتواصل. فعالم الاغتراب واسع ومعقد ، وحكاياته كثيرة ومتعددة ، ومسيرة المصريين المغتربين

– رغم حداثتها – غنية بتجاربها ، وأحداثها ووقائعـــها، ومعطياتـــها، والـــدروس المستفادة منها تحتاج لعدة كتب . والمصري حينما يفكر في الاغتراب تدفعه إلـــى ذلك عوامل اجتماعية واقتصادية ومعنوية وذاتية ، وتجذبه لخوض مغامراتها مغانم يأمل فيها ، ومغارم منهم من يتوقعها لكنه يحاول تجاهلـــها . فـــالظروف ملحـــة وضاغطة . وعندما يخوض تجربة الاغتراب تضغط عليه هموم المغارم التي ربما لم يكن قد قدر حقيقة حجمها. وحين يبدأ في إعادة حساباته في الغربـــة وثمنـــها ، يكون الوقت قد فات . وأحيانا يكون هذا الثمن غاليا يفوق توقعاته . وقد حرصـــت على عرض مدى وطبيعة معاناة المصريين المغتربين ، وكيف يحاولون استيعابها ، فضلا عن عينة من نوادرهم وقفشاتهم ونكاتهم وحيلهم .

وبعد أن تركت منصبي كمسئول عن المصريين في الخارج ، أفادتني تجربتـــي الجديدة كمواطن مغترب . فقد عمقت معرفتي ببعض جوانب وأوضـــاع وأحـــوال المصريين في الخارج التي بدأت في معايشتها ولمستها بشكل مباشر وعن قـــرب، فأصبحت خلال مرحلة اغترابي اكثر التصاقا بحياة المصريين المغتربين لا ســـيما ضعاف الحال منهم ، فشعرت اكثر بشعورهم ، وتفهمت أحاسيسهم ، وعرفت عـــن قرب طبيعة مشاكلهم، وأحسست بمعاناتهم ، وزرت أماكن تجمعاتهم ، وسكنهم فـــي اكثر من بلد خليجي ، وعمقت معرفتي بسلوكيات المصريين المغتربين. ومكنتنـــي هذه الممارسة العملية من التوصل لبعض الإجابات ، والتفسيرات ، والاجتـــهادات التي لم اكن أتبينها بشكل كاف عندما كنت مسئولا عن شئونهم . وبدأت أتفهم بشكل أفضل لماذا يغترب الفلاح المصري المعروف بشـــدة ارتباطـــه الوثيـــق بأرضـــه ومجتمعه النهري الزراعي . ولماذا يقدم على بيع أرضه وجاموسته بل ويســـتدين ويغترب إلي ارض مجهولة ، وقد يقع ضحية للمتاجرين في البشر ، وبائعي الوهـــم في مصر وخارجها .

كما أعتقد أنني تفهمت أيضا وبصورة اعمـــق خلفيـــات حساســـية المصرييـــن المغتربين، وظاهرة عدم تضامنهم في الخارج ، وحقيقة وأسباب ما يتردد عن ابتعاد المصريين في الخارج عن سفاراتنا وقنصلياتنا ، وهل تغير أسلوب تعاملها معـــهم للأفضل أم لا ؟ والجهد الذي بذل في هذا الشـــأن ومحاولـــة تفســـير ردود الفعـــل الواسعة المدى للمصريين في الداخل والخارج إزاء مشكلة فردية ذات طابع خاص، تقع لمصري مغترب وكيف تتعامل بعض الصحف المصرية وتتفاعل مع ما يقـــع للمصريين المغتربين من حوادث يتكرر وقوع مثلها في مصر . وهل تطرح هـــذه الصحف مختلف جوانب مثل هذه المشاكل وغيرها بموضوعية ، أم تســـعى فقـــط

لمجرد إثبات الوجود ، وتتبنى أسلوبا صاخبا ومثيرا بهدف كسب مزيد من الشعبية وسط جمهور يزداد عزوفا عن قراءتها . وهل نجحت هذه الصحف في التوفيق بين ممارستها لهامش التعبير المتاح ، و مسئوليتها للتجاوب مع الضمير الاجتماعي والإنساني ، ومراعاة المصالح الوطنية الكلية والبحث عن الحقيقة وعرض وجهات النظر المختلفة حول الموضوع الواحد . في الواقع لقد تمكن بعض الصحفيين من المعالجة الموضوعية لمشاكل المصريين في الخارج ، ولم يوفق البعض الآخر في ذلك لأسباب متعددة على نحو ما سأوضحه فيما بعد .

وفي عرضي لبعض مشاكل وأحوال المصريين المغتربين في منطقة الخليج، حرصت على أن أقف موقف الناقد الموضوعي حسن النية لواقع المصريين في الخارج وأساليب تعامل الوزارات المصرية وغيرها من الأجهزة البيروقراطية معهم ، أملا أن تطور من أدائها وتحسن من تعاملها معهم من اجل تحقيق المصلحة العامة ودون الجور على مصالح المواطنين المغتربين وحقوقهم.

وأرجو المعذرة عزيزي القارئ ، إذا أحسست باتجاهي خلال عرضي لبعض جوانب تجربتي وما قمت به من جهد وما تحملته من عناء ، إنني أتحدث بصيغة يغلب عليها أحيانا الطابع الشخصي . فالحديث عن النفس ، لم يكن هدفي أو غايتي، وإنما كنت أتطلع للتأكيد على معني أساسي محدد، وهو انه من الممكن بالتصميم والإرادة عمل شئ إيجابي في مواجهة اليد الثقيلة للبيروقراطية الجامدة وحيلها المتعددة والمتلونة، والتي كنت أحد ممثليها المتمردين في وزارة الخارجية . فقد شعرت طوال عملي بالقطاع القنصلي أنني من الممكن – رغم القيود والعقبات البيروقراطية – أن أكون مفيدا للآخرين ، وان ألاطف البيروقراطية القاسية تارة ، والوي ذراعها الجامدة تارة أخرى .

كما رأيت من المناسب وكدبلوماسي سابق ، أن أسلط الضوء بموضوعية على معاناة الدبلوماسيين المغتربين بحكم طبيعة عملهم وحقيقة أوضاعهم ، وظروف حياتهم، التي قد لا يعرفها الكثيرون .

كما حرصت على طرح بعض مطالب المصريين المغتربين ، ابتداء من موضوع تجديد الإعارات ومرورا بموضوع طلب إعفاءات جمركية على سياراتهم، وأمتعتهم الشخصية ، وانتهاء بالمطالبة بتمثيلهم بالمجالس النيابية ، ومشاركتهم في الاستفتاءات الشعبية ، فضلا عن توضيح أهمية تبني الدولة لمفهوم ونظام متكاملين

وشاملين لرعاية المصريين في الخارج ليكون هذا النظام بمثابة الذراع القانوني والإنساني لحمايتهم عند اللزوم.

بقيت ملاحظة تتعلق بالفارق بين المصري المغترب والمصري المهاجر. فالمغترب هو من اغترب عن وطنه لمدة مؤقتة طالت أم قصرت لسبب أو لآخر، ثم يعود في نهايتها إليه، أما المهاجر فهو من يهاجر بقصد الاستقرار والإقامة الدائمة في بلد آخر والحصول على جنسيته (أحيانا تسمح له قوانين بلد الهجرة بالاحتفاظ بجنسيته، بينما لا تسمح قوانين بلد آخر بذلك فيضطر للتنازل عن جنسيته المصرية) وهو وضع قانوني واجتماعي مختلف، وان ظل على علاقة وثيقة بوطنه الام مصر (وسأخصص كتاباً آخر قريباً لأوضاع المصريين المهاجرين بأذن الله).

وانتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر لكل من الزملاء السفراء مصطفى ابوشنيف ود. ابراهيم بدوى الشيخ و طاهر دنانة الذين راجعوا المسودة الأولى لهذا الكتاب. وأبدوا بعض الملاحظات القيمة عليها.

كما أتوجه بالشكر للأستاذ محمد شمس الدين عبد الحافظ لقيامه بالمراجعة اللغوية.

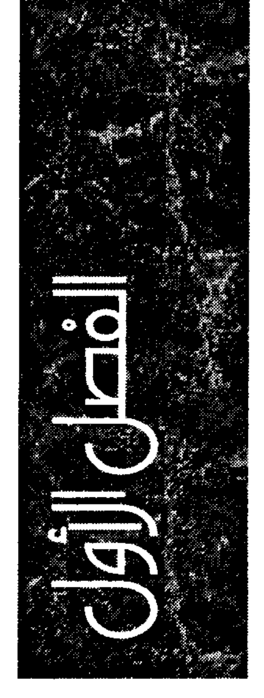
وابقي في النهاية مسئولا عما تضمنه هذا الكتاب من آراء.

وأرجو أن أكون قد أصبت فيما قصدت إليه ،،،

والله الموفق

مصطفى عبد العزيز

المهندسين ، الجيزة ، ٢٠٠٠/٨/٢٩



وانتهت مهمتي السياسية
كسفير بدمشق وعينت
مساعدا للوزير للشئون القنصلية

كنت أعمل خلال عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ مديرا لمكتب الدكتور عصمت عبد المجيد وقت أن كان نائبا لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية . وفي أحد أيام فبراير ١٩٩٠ اضطرتني ظروف عمل طارئة للبقاء في مكتبي حتى ساعة متأخرة من الليل . فقد كنت أحاول إيجاد مخرج مناسب لمشكلة لاعب الكرة الجزائري بللومي الذي تسبب خلال تواجده مع فريقه في مصر ، في إصابة عين طبيب مصري بعمل طائش ومنفعل . وكاد هذا الحادث أن يؤدي إلي أزمة حادة بين مصر والجزائر وشعرت من خلالها بمدى حساسية وصعوبة العمل القنصلي . خلال ذلك وصل أسامة الباز (الوكيل الأول لوزارة الخارجية وقتئذ) وكان مكتبي ملاصقا لمكتبه ، فاصطحبني معه ليبلغني أنه قد تم ترشيح اسمي بصفة مبدئية لشغل منصب سفير مصر بدمشق وسألني عن رأيي ، فرجوته إمهالي ٢٤ ساعة للتفكير . وفي صباح اليوم التالي أحاطني مصطفى الفقي – وقت أن كان يعمل بالرئاسة – بهذا الترشيح أيضا وأعربت لأسامة الباز عن ترحيبي بهذا الترشيح وصدر في الشهر نفسه قرار جمهوري بتعييني سفيرا لمصر لدى سوريا . وسعدت بذلك لانغماسي في الشؤون والمشاكل العربية لفترة طويلة كما أن العمل بدمشق الفيحاء له جاذبيته الخاصة ، تلك المدينة التي قيل عنها إنها هزئت بالزمن واستمرت قائمة مسكونة على مر التاريخ ، وتعاقب الحضارات والغزوات وما زالت صامدة . كما أن سوريا الأسد كانت إحدى الدول العربية القليلة التي ما زال فيها للسياسة المسيسة وزنها وللأبعاد الأيدلوجية ثقلها ، وكانت وما زالت العلاقة وثيقة بين تطورات الأوضاع الداخلية في سوريا وتوجهات سياستها الخارجية والتأثير المتبادل بينهما واضح وتصلح نموذجا جيدا لدراسة حالة (Case Study) في هذا الشان .

وفي أبريل ١٩٩٠ تسلمت مهام منصبي كسفير لمصر بدمشق ولم تكن مهمتي سهلة. فقد كان على أن أبدأ العمل من تحت الصفر. فركزت كل جهدي على إعادة بناء جسور العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات وكانت قد تجمدت طوال فترة القطيعة السياسية بين البلدين . ومما ساعدني على إنجاز هذه المهمة الصعبة وجود تجاوب رسمي وشعبي مساند ومشجع من الجانبين . كما ساعدتني لقاءات القمة المتعددة بين الرئيسين مبارك والأسد رفيقي السلاح اللذين جمعتهما روابط شخصية قوية. وقد بلغ عدد لقاءات القمة بينهما ٢٥ لقاء قمة خلال فترة تواجدي بدمشق (٩٠-١٩٩٤) أي بمعدل ست لقاءات كل عام أو لقاء كل شهرين في المتوسط. ولم تكن هذه اللقاءات دورية ، بمعنى أن لها مواعيد محددة سلفا ، وإنما كانت تتم بشكل

عفوي وعند الحاجة وهو ما يدل على عمق العلاقة الشخصية بين الرئيسين وبعدها عن الشكليات.

وحينما تصل العلاقات والمشاورات بين بلدين إلي هذا المستوى تصبح مهمة السفير اكثر صعوبة ، فعليه حسن استثمار قوة الدفع السياسية المنبثقة عن لقاءات القمة ، لتحقيق مزيد من تطوير العلاقات الثنائية وإيجاد الحلول المناسبة للعقبات التي تعترضها. كما انه قبل أي لقاء قمة والذي أحيانا لم اكن اعلم به إلا قبل موعده بوقت قصير ، كنت أبادر بإعداد "تقدير موقف" بآخر المستجدات والتوجهات . ولحسن حظي كانت مجموعة العمل التي اخترتها للعمل معي بدمشق من دبلوماسيين وإداريين ، مجموعة متميزة خلقا وأداء .

وكان إعلان عودة العلاقات السياسية بين مصر وسوريا ، بمثابة نقطة البدء في مسار طويل وصعب لإعادة الحياة لعلاقات عانت من قطيعة سياسية واقتصادية كاملة لمدة تزيد عن أثنى عشر عاما ، اثر توقيع مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيل. وكانت سوريا آخر بلد عربي يعيد العلاقات مع مصر ، التي كان يجمعها بها وحدة سياسية (الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨- ١٩٦١) ، و كان هناك اهتمام خاص للقيادة السياسية المصرية بسوريا حافظ الأسد الذي حقق لسوريا الاستقرار المفقود و إن كان بثمن اجتماعي مرتفع . فقبل الأسد كان الصراع على سوريا ، وبتوليه مسئولية السلطة أصبح الصراع مع سوريا فقد جعلها تمارس دورا إقليميا فاعلا نشطا يفوق – في تقدير البعض – قدراتها الذاتية ، يعود ذلك لما اتسم به الأسد من حنكة سياسية وبراعة في استثمار المتناقضات . ونظرت القيادة السورية (وقتئذ) لعودة العلاقات مع مصر كضرورة لتنسيق المواقف مع مصر تجاه عدد من المشاكل الإقليمية المعقدة وكمحاولة لصياغة معادلات وتوازنات إقليمية أصبحت تتطلبها المرحلة ، وهو موضوع يتجاوز الإطار المحدد لهذا الكتاب. وكانت احتمالات السلام بين إسرائيل وباقي الأطراف العربية – ما زالت وقتها – مثار تساؤلات وجدل وخلاف سياسي عربي/عربي . والمنطقة العربية تمر بمرحلة حرجة وصعبة بعد أن عانت من حرب عراقية إيرانية عبثية ومدمرة . وبعد أربعة اشهر من استئناف العلاقات المصرية السورية وقعت اكبر كارثة شهدتها المنطقة العربية وهي غزو العراق للكويت وما أحدثه من خراب وتدمير بها، وما تطلبه ذلك من جهد عربي مشترك لمحاولة احتواء تداعياته بالغة الخطورة على النظام الإقليمي العربي ... ولعل في مقدمة التداعيات السلبية لهذا الغزو ، اقتلاع عدد ضخم من المصريين المغتربين من الدول المضيفة قدر عددهم بـ٨٠٠,٠٠٠

مصري مغـــترب ، عادوا من العراق والكويت والأردن إبـــان الأزمـــة ، ومـــا انطوت عليه هذه العودة الإجبارية من خسائر هائلة للمغتربين ومشقة بالغـــة لـــهم ولأسرهم.



أحد لقاءات المؤلف مع الرئيس الراحل حافظ الأسد

وانتهت مهمتي الرسمية في دمشق في أغســـطس ١٩٩٤ ونتيجـــة لانشـــغالي المستمر بأوضاع المنطقة العربية ، التي عملت بعواصمها معظم عمري الوظيفي ، كانت التوقعات التي سبقت عودتي للقاهرة للعمل بديوان عـــام وزارة الخارجيـــة ، ترجح ترشيحي للعمل بقطاع الشؤون العربية. ولكن الأمور لا تسير دوما في سياق منطقي . فعندما التقيت بالوزير عمرو موسى بعـــد عودتـــي مـــن دمشـــق يـــوم ١٩٩٤/٩/١ ، فاجأني باقتراح كان آخر شيء أتوقعه . فقد عرض على أن أكـــون مساعداً له للشؤون القنصلية ورعاية المصريين بالخارج بالإضافـــة إلـــي شـــؤون مجلس الشعب والشورى واللاجئين. وأفاض الوزير في توضيح الأهمية المـــتزايدة

لهذا القطاع وحساسية موضوعاته بالنسبة للرأي العام المصري ، وما يثيره من مشكلات معقدة للوزارة ولصورتها ، ومختتما حديثه بالتعبير عن رغبته في أن أتولى الإشراف على هذا القطاع الشائك والعمل على تطويره.

وترددت في البداية في قبول هذا الاقتراح فلم يسبق لي العمل بهذا القطاع من قبل وخبرتي فيه سطحية . وتساءلت بيني وبين نفسي ماذا يمكن أن أضيفه لهذا القطاع الذي بدا أمامي كسفينة متهالكة ذات مهام متعددة ومعقدة تبحر دون بوصلة في بحر متلاطم الأمواج ، ولم اكن مهيئا نفسيا للركوب فيها لانطباعاتي السلبية المسبقة عن قدراتها. فالقطاع القنصلي كان يطلق عليه تعبير (جراج الوزارة) للدلالة على طبيعته ومشاكله وقلة الاهتمام به ، وكان من المألوف أن ينقل للعمل فيه العناصر الدبلوماسية والإدارية من أصحاب المشاكل فيضيفون إليه مزيدا من الأعباء بدلا من الإسهام في تطويره وزيادة فاعليته.

وحينما عدت لمنزلي بعد ظهر اليوم نفسه تحدثت في هذا الموضوع مع نسمة زوجتي موضحا عدم استعدادي النفسي لقبول هذا الاقتراح وفوجئت برد فعلها المعاكس. فرغم معرفتها بتعلقي بالعمل في المجال السياسي العربي بحكم خبراتي الطويلة فيه، إلا أنني وجدتها تحثني على قبول العمل بالقطاع القنصلي ، الذي قد يبدو (شكلا) بعيداً عن المجال السياسي وهو في الواقع غير ذلك. وساقت لاقناعي عدة أسباب من بينها قولها (إنني مدمن شغل) ، وأنني أميل إلي مساعدة الطرف الضعيف واشعر بالتعاطف معه، وأنني سأجد بهذا القطاع ما يرضي هذه الميول ، فضلا عن طابعه الإنساني لارتباطه بالسعي لإيجاد الحلول المناسبة لمشاكل المصريين المغتربين والمهاجرين وما أكثرها ، كما أنني سألمس في هذا القطاع وبشكل واضح ومباشر نتائج جهدي فيه ، بعكس متاهات العمل في القطاع السياسي العربي ودهاليزه ومغاراته وكلماته المتقاطعة غير القابلة للحل في اغلب الحالات.

وتوكلت على الله وقبلت هذا التحدي وتوليت عملي ((بالجراج)) عفوا !! بقطاع الشؤون القنصلية. وخلال الأيام الأولى لقيامي بمهامي الجديدة أدهشني مجيء بعض الزملاء يستوضحون ظروف وملابسات تعييني في هذا المنصب ، والبعض الآخر يستنكر قبولي له ويرون فيه وسيلة لإبعادي عن العمل في القطاع السياسي العربي، ووصل الأمر إلي حد تحريض البعض لي على رفض هذا المنصب البعيد – في تقديرهم– عن السياسة ! وعن تخصصي في الشؤون العربية ، التي يعتقدون أنني قد أكون اكثر فائدة وإسهاما فيها. ولقد شغل هذا المنصب قبلي ولعدة اشهر

سفير قدير هو مصطفى أبو شنيف الذي عين فيما بعد سفيرا لمصر لدى دولة الكويت وقد أفادني كثيرا بآرائه ونصائحه.

ومع تقديري لآراء هؤلاء الزملاء ، قررت قبول التحدي وبدأت بهمة ونشاط في مزاولة صلاحياتي ، وتيقنت منذ البداية من مدى عمق الأبعاد السياسية في ممارسة العمل القنصلي . فهو على عكس ما يعتقده البعض ، يعد من اكثر قطاعات وزارة الخارجية تسيساً . فالنجاح في العمل فيه لا يقتصر على فهم الإرشادات القنصلية واللوائح المرتبطة بها ، بل يتطلب معرفة عميقة بأمور وجوانب تتجاوز ذلك ، فهو يتطلب فيمن يزاول العمل القنصلي ، فهماً جيداً لمزاج الرأي العام الداخلي ومتغيراته، ورؤية شاملة لحجم مصالحنا الوطنية في الدول المستقبلة لمغتربينا ومهاجرينا، وطبيعة أنظمتها السياسية والتشريعية والقانونية ، كما يتطلب تفهما لحساسيات إنسانية واجتماعية وثقافية مختلفة، وطبيعة العلاقات السياسية التي تربطنا بهذه الدول ، ومدى التلاقي أو التعارض بين الأنظمة القانونية في بلدنا وتلك المطبقة في الدول الأخرى وغيرها من الأمور.

ولعلنا نتذكر التداعيات السياسية واسعة النطاق التي ترتبت على أزمة ابن الطبيب المصري الذي كان يعمل بإحدى الدول الخليجية وشغلها للرأي العام في البلدين لفترة طويلة عام ١٩٩٥ ، أو التسييس الواسع المدى الخاص بالطفل الكوبي اليان جونزاليس الذي غرقت والدته خلال محاولتها التسلل بحرا إلي الولايات المتحدة في نوفمبر ١٩٩٩ والذي شغل الرأي العام في الولايات المتحدة وكوبا ، ودخل ضمن موضوعات الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية، وغير ذلك موضوعات تتصل بشكل أو بآخر بالجوانب المتعددة لمجالات العمل القنصلي في حيز التطبيق. وبدأت يوما بعد يوم أتغلغل في عمق العمل القنصلي ورماله المتحركة ومتاهاته ، ووجدت نفسي في حيرة . من أين أبدأ؟ فالقطاع القنصلي يتسم بتشعب موضوعاته وتداخلها. فقد كان يدخل ضمن اختصاصاتي الإشراف على أداء قنصلياتنا العامة والأقسام القنصلية في الخارج ، ورعاية المصريين المغتربين والمهاجرين والتنسيق بين وزارة الخارجية ووزارات وأجهزة الدولة المعنية بأوضاع وشؤون المصرين في الخارج ، يضاف إلي ذلك شؤون اللاجئين والأجانب المقيمين على ارض مصر ، والقيام بحلقة الوصل بين الوزارة ومجلسي الشعب والشورى.

وقد وجدت من الضروري أن أضع لنفسي خطة عمل تتضمن الأولويات. واتخذت قرارا بإعطاء أولوية خاصة لرعاية المصريين المغتربين بالخارج وفي

مقدمتهم العاملون بمنطقة الخليج لا سيما وان مهام وأعباء وزارة الهجرة – وقتئذ – كانت مسندة إداريا إلي وزارة الخارجية . فمنطقة الخليج تضم اكبر تجمع للمصريين المغتربين (قرابة مليوني مصري)، وكانت اغلب الشكاوي والمشاكل ترتبط به . كما لاحظت تزايد اتهامات وسائل الإعلام المصرية للجهات الحكومية بالتقصير وعدم العناية بالشكاوي المتعلقة بالمصريين في الخارج.

وأستطيع أن أقول بعد أن مارست عملي كمسؤول عن القطاع القنصلي ودون سابق خبرة فيه ، لمدة اكثر من أربعة أعوام ، إنني تعلمت من هذا القطاع وقضاياه ما لم أتعلمه طوال مدة خدمتي الطويلة بوزارة الخارجية (٣٦ عاما) . فقد لمست من خلال هذا القطاع حقيقة أوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية ، ومدى معاناة شعبها. وأدركت اكثر من أي وقت مضى مدى حكمة اقتراب سياستنا الخارجية من واقع مصر ، وتحديد مساراتها ومواقفها وفقا لحسابات التكلفة والعائد إلا ما ارتبط ببعد عقائدي أو مبدأ قومي ، وحمدت الله على هذا الاختيار والاختبار .

فقد أحسست بشكل عملي أن كل جهد يتم بذله لتطوير أساليب العمل في المجال القنصلي وتحرير إجراءاته من نمطية الروتين الجامد ، وإيجاد مخرج لتحسين الأداء فيه رغم جمود نصوص بعض القوانين ، والسعي الجاد لزيادة الطابع الإنساني والمعاملة الكريمة بين أجهزة البيروقراطية المصرية والمصريين في الخارج، تلمس نتائجه أمامك واضحة ، بعكس العمل في القطاعات السياسية ، الذي لا تشعر معه في نهاية اليوم بأنك أضفت شيئا إيجابيا وملموسا . فمهما أوتيت من القدرة على التحليل السياسي وأمسكت بأدواته ، فأنت في النهاية تتعامل مع عالم السياسة المراوغ . ومهما أبدعت في التقييم السياسي فأنت داخل وزارة الخارجية كاتب بلا قراء تلهث لملاحقة المتغيرات السياسية اليومية التي تطغي أحيانا على الثوابت في عالم يتسم بعدم الاستقرار وبسيولة سياسية غير مسبوقة. أما عالم الإنسان الذي يدور حوله العمل القنصلي بمختلف صوره وأشكاله ، فهو مادة حياة مباشرة تعيشها وتعايشها وتلمسها بنفسك ، وتشعر بنبضها وتفاعلها ، وتختلف بطبيعتها عن عالم الأشباح السياسية . وبقدر ما تتعامل بصدق وجدية مع عالم الإنسان، تلمس – رغم تعقيداته – النتائج المرضية والمشجعة التي تدفع إلى المزيد. كما أن العمل القنصلي ومشاكله يمثل كل يوم تحديا جديدا ذا أبعاد مختلفة عما سبق. فكل مشكلة تتعلق بمواطن في الخارج لها – في اغلب الأحيان – خواصها وسماتها المميزة التي تتطلب يوميا أعمال الفكر والتفكير لإيجاد الحل المناسب والسريع لها . وكنت اشعر طوال الوقت أنني أصبحت بمثابة ((صندوق شكاوي جوال))

احمل هموم المصريين المغتربين على كتفي . وقد شعرت بعد أن أمضيت اكثر من أربع سنوات في تحمل مسؤوليات هذا القطاع ، برضا نفسي فقد حققت، خلال هذه الفترة بعض الإنجازات ، التي يهون معها ما تحملته من مشاق ومعاناة وصدامات ومواجهات مع أجهزة الدولة وبيروقراطيتها ، المرتبطة بشؤون ومعاملات المصريين المغتربين ، وجاءت لحظة التأمل والوداع فاتخذت قراري المبني على اقتناعي الذاتي بأنه قد حان الوقت للتنحي عن منصبي بإرادتي وإفساح المجال لغيري .

ففي بداية يوليو ١٩٩٨ ابلغني احمد أبو الغيط (مدير مكتب الوزير وقتئذ ومندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة فيما بعد) أن لديه توجيهات من الوزير عمرو موسى باتخاذ الإجراءات المتعلقة بمد مدة خدمتي لسنة ثالثة بعد سن الستين (إذ سبق صدور قرارين جمهوريين بمد هذه الخدمة عاما بعد عام) ، وفوجئ الزميل أبو الغيط بردي السلبي ، فبعد أن أعربت له عن تقديري وامتناني لهذا الموقف ، أوضحت له عدم رغبتي في ذلك ، وكانت لي بطبيعة الحال أسبابي ودوافعي الشخصية لاتخاذ هذا القرار.

فقد شعرت أنني أعطيت كل ما عندي في هذا المنصب الذي أرهقني وأنساني شئون أسرتي ، ولم يعد لدي ما أضيفه ، وشعرت انه قد آن الأوان ليتولى زميل آخر هذه المهمة ليضيف إليها المزيد من الإيجابيات.

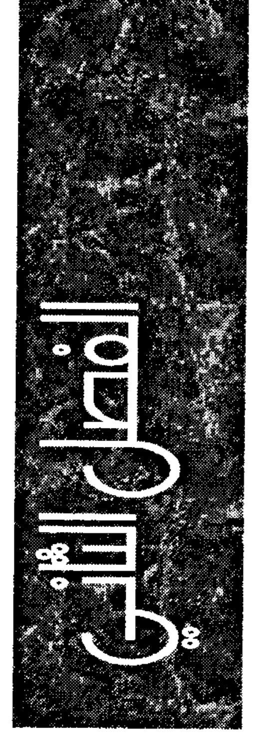
يضاف إلي ما تقدم انه إذا كان يقال أن هناك خصومة متأصلة بين المنظرين الأكاديميين والدبلوماسيين المحترفين الممارسين للعمل الدبلوماسي ، فإن ذلك يضع مسؤولية خاصة على عاتق أولئك الذين كان لديهم الفرصة والقدرة على التحرك بين الساحتين الأكاديمية والدبلوماسية . فالدبلوماسيون ينظرون عادة للأكاديميين على انهم مغرقون في التنظير وبعيدون عن جوهر الواقع ومعايشته ، كما أن الأكاديميين بدورهم ينظرون للدبلوماسيين على انهم متطفلون على ميدان البحث العلمي الصارم في أساليبه ومداخله كما تنقصهم القدرة أحياناً على التعمق في تحليل أصول المسائل والقضايا. ولقد كنت دوما وطوال عملي بوزارة الخارجية البس قبعتين ، قبعة الدبلوماسي المحترف والحائر ، وقبعة الأكاديمي غير المستقر ، وكانت هذه الازدواجية مفيدة لعملي ولي شخصيا. فقد حرصت على القيام بالتدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومعهد الدراسات الأفريقية وغيرهما عدة سنوات ، وكنت أجد في ذلك متعة شخصية وأمكنني الجمع في آن واحد بين التنظير السياسي والممارسة في مجالات التطبيق . ثم شعرت أن الوقت قد حان لان اكتفي بلبس قبعة

واحدة أحببت لحمتها وسداها ولونها ، وهي قبعة العمل الأكاديمي. وشجعني على اتخاذ هذا القرار أنني تلقيت عرضا للعمل بأحد المراكز البحثية التابع لجامعة الكويت، ورأيت أن ذلك سيتيح لي فرصة ممارسة العمل السياسي التطبيقي والعمل كأستاذ للعلوم السياسية.



خلال المشاركة في مناقشة رسالة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ويبدو في وسط الصورة د/ علي الدين هلال (وزير الشباب الحالي) ، أ.د/ودوده بدران

كما شعرت أن هذا التغيير سيتيح لي ممارسة عمل أكاديمي احبه ، فضلا عن خوض تجربة اغتراب جديدة ومن نوع خاص . فأنا وإن كنت قد عايشت – كدبلوماسي – في عدة عواصم أشكالا متعددة من الاغتراب والترحال الرسميين ، فقد رأيت أن تجربتي الجديدة كمواطن مغترب، ستسمح لي بإعادة رؤية لمشاكل المصريين المغتربين بعين المغترب العادي، بعد أن كنت انظر إليها بعين أحد المسؤولين عن رعايتهم ، وهو أمر أفادني كثيرا في القيام بمراجعة نقدية ذاتية لما كنت أقوم به خلال عملي الرسمي في مجال رعاية المصريين المغتربين بالخارج ، وهيأ لي فرصة إعداد مضمون هذا الكتاب بشكل اقرب للواقع.



من ارتباط المصريين الشديد بالأرض
إلى تدفق موجات غربتهم
وهجرتهم خارج الحدود

إن تنقل البشر واغترابهم أو هجرتهم خارج حدود الأوطان ، ظاهرة عاشها الإنسان منذ الأزل وتعتبر من طبيعة الحياة ذاتها . فالهجرة والاغتراب ظاهرة إنسانية قديمة الجذور. وارتبطت معظم الأحداث الخطيرة في تاريخ الإنسان وقيام الحضارات وسقوطها بموضوع الهجرة والاغتراب. فالارتحال سنة الحياة ، وقدر الإنسان . وحتى الطيور تهاجر وتغترب وفق رحلة الشتاء والصيف بحثا عن مناطق الدفء والقوت . ولنتذكر قوله تعالى "فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه".

وتعتبر ظاهرة اغتراب المصريين وهجرتهم ظاهرة حديثة نسبيا . فقد ظلت مصر لفترة طويلة بلدا جاذبا للعديد من تيارات وموجات الهجرة الأجنبية على مر العصور سواء من أبناء دول الجوار الجغرافي المباشر والقريب أو من دول المنطقة البعيدة . فلقد هاجر إلي مصر أعداد كبيرة من الشوام خلال القرنين التاسع عشر والعشرين إما طلبا للحرية السياسية والثقافية أو لدوافع اقتصادية واجتماعية ، واصبح لهم نفوذ وتأثير اجتماعي ومالي داخل مصر في فترة من الفترات. ويروي لنا الكاتب الصحفي سمير عطا الله بعض جوانب هذه الهجرة "فقد هاجر اللبنانيون إلي مصر تجاراً وعمالاً ، مهرجين ومضحكين، صناعيين كبارا وصعاليك صغارا. وهاجروا صحافيين . أسسوا "الأهرام" و "الهلال" و "المقتطف" واصبحوا باشوات وأعضاء في مجلس الشيوخ ومتسكعين وغلابة . وهاجرت من طرابلس ، اكثر مدن لبنان محافظة وتشددا ، فتاه تدعى فاطمة اليوسف ، وأصبحت بعد سنوات إحدى سيدات المسرح المصري ، وحرصا على اسم فاطمة انتقت لنفسها اسما فنيا هو "روزا" واكتشفت أن الفنان مخلوق ضعيف يمكن للصحافة الرخيصة أن تصطاده كالعصافير فأنشأت مجلة "روزا اليوسف" مجلة الناس وقضاياهم.

ولا ننسى تيارات انتقال أبناء جنوب الوادي من السودان الشقيق والتي ما زالت تتدفق إلي شمال الوادي، إلى مصر ، والذين يزيد عددهم عن مليوني سوداني ، فضلا عن الإعداد الكبيرة من المغاربة الذين كانوا يتخلفون عن مواكب وقوافل الحج سيرا على الأقدام ، سواء في الذهاب أو الإياب ليستقروا في مصر ، واصبح لهم رواق خاص بهم بالأزهر الشريف سمي "برواق المغاربة" كان يؤمه طلاب العلم من مختلف بقاع منطقة المغرب العربي . كما توافد اليونانيون إلي مصر وبصفة خاصة إلي الإسكندرية ، ولا سيما أيام حكم محمد على باشا لمصر، ووصل عددهم إلي ١٠٠ ألف يوناني في الستينيات ، وكانوا يتميزون بقدرتهم الكبيرة على الاختلاط بالمصريين والاندماج معهم وتحدثهم باللهجة المصرية وانتشروا في جميع مدن مصر وقراها وتمصر عدد كبير منهم وتمت زيجات مختلطة عديدة بين

مصريين ويونانيين. وعملوا في جميع المهن . وبعد الثورة تقلص عددهم واصبح ينحصر ببضع مئات . ثم حدثت ظاهرة عكسية فخلال السبعينيات والثمانينيات تدفق المصريون إلي المدن اليونانية ويقدر عددهم حاليا بـ ١٠٠ ألف مصري . وحصل بعضهم على الجنسية اليونانية . وتجدر الإشارة هنا إلي أن اليونانيين الذين عادوا إلى وطنهم من مختلف بقاع العالم كانوا بمثابة القاطرة الاقتصادية والفنية والثقافية التي قادت اليونان في الخمسينيات والستينيات نحو التقدم بما حملوه معهم من إمكانيات مالية وخبرات عملية وتكنولوجية. كما كانت مصر (أم الدنيا) منطقة جذب لأعداد من الإيطاليين أيضا لغناها وموقعها الفريد الذي شكل محطة أساسية لرؤوس الأموال والتجارة العالمية ، وكانت أرضها مصدر إنتاج وفير ، كما شكلت الكثافة السكانية المتزايدة فيها والتي احسن استخدامها – وقتئذ – عنصرا هاما للاستثمار الصناعي والتجاري المربح .

وقد وفد المهاجرون إلي مصر من شتى بقاع العالم في مرحلة كان المجتمع المصري يتجه فيها نحو مرحلة جديدة من التطور والتحديث ، على مختلف المستويات ، وعرف مرحلة من الازدهار أدت أحيانا إلي الاستعانة بالخبرات المصرية للإنشاء والتعمير خارج حدود مصر. فنجد انه بعد الفتح العثماني لمصر ، أمر السلطان سليم الأول بتهجير العديد من رؤساء الطوائف وأرباب الحرف المصريين إلى الأستانة ، وبأيديهم وخبراتهم تم بناء العديد من المساجد والمنشآت التي تزدان وتتباهى بها الآن تركيا بصفة عامة واستنبول بصفة خاصة.

واستطاعت بوتقة الانصهار المصرية أن تستوعب كل تيارات الهجرة إليها وتمتصها وتمصرها . ورغم تعرض مصر طوال تاريخها القديم والحديث للاستعمار والغزو فان قواتها لم تعبر حدودها إلا للدفاع عن أمنها وليس للغزو ، ثم تعود إلي قواعدها بعد انتهاء مهمتها . وظل المصريون على مر العصور لا يعرفون طريق الهجرة أو الاغتراب ، مما جعل العديد من الدارسين يجمعون في كتاباتهم ودراساتهم على أن المصريين شعب فلاحين وثيق الارتباط بالأرض الزراعية ، لصيق بوطنه ، وانه من الصعب عليه أن يترك أرضه ومسقط رأسه ، فهو عزوف بطبعه عن الهجرة والاغتراب . و ظل ذلك يشكل لفترة طويلة جزءا من التكوين النفسي للإنسان المصري . ولذلك نرى المصريين يرددون المثل القائل أن "الغربة كربة" بمعني أن الاغتراب عن بلدهم وقراهم هو الكرب العظيم . وبالمقابل نجد كتابا آخرين يشبهون الشوام بالطيور المهاجرة ، تعبيرا عن ميلهم الغريزي والطبيعي للهجرة والاغتراب على مر العصور ، حتى انه يقال "أن كل

شامي مغترب إلي أن يثبت العكس". فكما يقول سمير عطا الله "إن لبنان بلد اغتراب ومهاجرة منذ أواخر القرن الماضي . وهناك نحو ١٢ مليون منحدر من أصل لبناني حول العالم ، مقابل نحو ثلاثة ملايين في الأرض. فالبلد الصغير كان دوما دون مساحة الأحلام الكبرى التي تولد مع ولادة اللبناني ، والمساحة الصغيرة لم تكن تتسع للحلم بالقصور والحقول والمزارع لذلك سافر اللبناني إلي بلدان هائلة المساحات ، كالبرازيل والأرجنتين وغيرها من دول أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية واستراليا وكندا وأفريقيا".

وما ينطبق على لبنان ينطبق على دول منطقة الشام بمعناها الكبير ، أي تلك التي تضم لبنان وسوريا والأردن وفلسطين ، وخلال عملي سكرتيرا ثالثا بالسفارة المصرية ببيروت وسفيراً لمصر بدمشق ، كان من الصعب أن أجد أسرة لبنانية أو سورية لا يوجد بين أبنائها مغترب أو مهاجر . ولعلنا نتذكر أن كارلوس منعم رئيس جمهورية الأرجنتين الأسبق من اصل سوري . ورؤساء عدد من دول أمريكا اللاتينية وعدد من المناصب الرفيعة الأخرى يشغلها أفراد من أصول شامية لبنانية أو سورية.

وتغير الزمن وتغيرت الطباع وتدفقت موجات اغتراب وهجرة المصريين إلي مختلف بقاع العالم ، بعد أن أصبحت الأوطان لا تتسع لمن يحبونها ، ويلتصقون بها . فماذا حدث لمصر وللمجتمع المصري خلال العقود الأربعة الماضية ؟ وما هي المتغيرات التي أدت إلي هذا التحول الجذري ؟ وهل اكتسب المصريون سمة جديدة (Second Nature) لم تكن موجودة من قبل أو مألوفة ؟ وما هي التطورات التي شهدها المجتمع المصري في العقود الأخيرة ، ودفعت بأبنائه خارج الحدود ؟ إن التغيير النوعي الجوهري في طبائع الشعوب لا يحدث فجأة ، وإنما هو نتاج تفاعل عدد من الظروف والعوامل والضغوط تتفاعل على مدى فترة زمنية ممتدة لتعزز في النهاية ملامح وبصمات جديدة على شخصية شعب من الشعوب. لقد كان القول السائد ، أن ظاهرة الاغتراب أو الهجرة تعتبر ظاهرة دخيلة على الشعب المصري الذي عرف عنه الاستقرار ، وارتباطه الشديد بأرضه . وكان عدم ترحيب المصري بالهجرة أو الاغتراب يعد جزءا من تكوينه النفسي طوال آلاف السنين وانعكست في قوة الترابط الاجتماعي والتماسك الأسرى والارتباط بالأرض. ويجئ على لسان أحد أبطال "قصة زهير كامل" ضمن رواية نجيب محفوظ (المرايا) قوله: "...أنا فلاح ... ومن طبيعة الفلاح حبه لالتصاق أبنائه به ". فيسأله صديقه عما دعا ولديه للهجرة فيجيب : "الأمل في مستقبل افضل ... ثم يضيف لم

يعد للوطن قيمة ، تركاه في محنة قاسية ، عن عدم اكتراث أو يأس وجريـــا وراء الأمل الخلاب.."

لقد كان السفر – إلي عهد قريب – من الصعيد إلي الإسكندرية يعتبر في نظـــر بعض المصريين مغامرة تستحق أن يتحدث عنها المرء لأصدقائه . أما الآن فتجـــد المصريين مغتربين ومهاجرين في شتى بقاع العالم . فلم يعد اغترابهم قاصرا على دول الجوار ، دول الخليج العربية ، بل امتد إلي دول أمريكا اللاتينية بـــل الــدول الأسيوية المصدرة لفائض السكان. فقد سمعت مؤخرا عن قصة مصــــري توفـــي مؤخرا في بانكوك (تايلاند) وكان يمتلك مطعماً في بلد الطعام فيه له مذاق مغـــرق في الخصوصية !.

ولم تعد ظاهرة هجرة واغتراب المصريين قاصرة على فئة أو شريحة معينة من المجتمع المصري ، بل امتدت لتشمل جميع الفئات والمـــهن والأعمـــار وشـــملت الرجال والنساء . فأين ذهبت مقولات الأدب الشعبي– المكتوب والمروي – الحافلة بنماذج عديدة لنظرة المصريين تجاه الهجرة والاغتراب من أمثال (من خرج مـــن داره اتقل مقداره) و (الغربة كربة وتذل الأصول) وغير ذلك من الأمثال الشعبية غير المرحبة بالاغتراب ومن باب أولى بالهجرة.

لقد كان عدد كبير من المصريين المغتربين في الدول العربية في الخمســـينيات والستينيات ، موفدين على سبيل الإعارة المدعومة من الحكومة المصريـــة لأنـــها كانت تتحمل اغلب نفقات المبعوثين أو جزءا من رواتبهم , وقد اثر هذا في التعامل مع المصري المعار في هذه المرحلة . فقد كانت معاملة تمتزج فيها مشاعر التقدير بالحاجة إليه ، ونادرا ما يكون عرضة للاستغلال ، أو التهديد بالتسفير (الـــترحيل) أو إنقاص الراتب ، أو الفصل من العمل. ثم تغير الانطباع الذي ساد في المـــاضي بان الشعب المصري شعب لا يميل إلي الاغتراب أو الهجرة بطبيعتـــه ، واصبـــح كغيره شعباً مقبلاً على الهجرة وقادراً على الاغـــتراب الطويـــل نتيجـــة ضغـــوط الظروف المعيشية الصعبة وتضاؤل فرص العمل وضيق الرقعة الزراعية ، وتزايد السكان وتقلص أبواب الرزق داخل الوطن وغير ذلك من أسباب.

فحتى النوبيين المعروفين بشدة التصاقهم بأرضهم عرفوا طريق الرحيـــل نحـــو مناطق الاغتراب والهجرة خارج حدود الوطن. ويحدثنا الناقد الكبير الراحل شكري محمد عياد عنهم في مقدمة لها دلالتها لمقال بعنوان "أبناء النيل المهاجرون (الهلال مارس ٩٧) يستهله بفقرة من كتاب حسن نور (بين النهر والجبل) تقول : " لقـــد

عاش أجدادنا على هذه الأرض منذ آلاف السنين كما تقول النقوش التي على معابد البر الغربي بالأقصر ... وبالرغم من أننا أبعدنا عن ضفتي النهر مرتين خلال خمسين عاما فبعد التعلية الأولى والثانية لخزان أسوان طغت المياه على كل شئ ، وبنينا دوارا جديدة تحت سفوح الجبال، ولضيق الرزق اضطر الرجال إلي الرحيل ... أما هذه المرة فلن يكون لنا بقاء هنا فمياه السد الذي سيقام هناك عند الشلال لن تبقى على شئ ... لكن يجب أن تعرفوا وتستوعبوا تمام ما سأقوله لكم دائما وأبدا تتذكروه ... النوبة أولى بنا ونحن أولى بها ".

ولكن حتى هؤلاء النوبيين رغم تعلقهم الشديد بمسقط رأسهم ، اضطروا بدورهم للاغتراب وأصبحنا نراهم في شتى أنحاء العالم. فضيق الأرض بسكانها المخلصين دفعهم إلي شد الرحال إلي خارج حدود الوطن . وتذكرنا الكاتبة نعمات احمد فؤاد (الكاتبة المتميزة) بأنه كان يوجد لنا بالعراق مليونا فلاح مصري في الثمانينيات وتتعجب كيف ترك الفلاح المصري أرضه وهو الذي رواها بعرقه وحنا عليها وغنى لها وصبحها ومساها. ويوضح رياض نجيب الريس في كتابه "رياح الشمال" بعض خلفيات تجربة هجرة الفلاحين المصرين إلي العراق ودوافعها وما آلت إليه بقوله "إن العراق احتاج دائما عبر تاريخه الحضاري الطويل إلى فلاحين وزراع ، اكثر مما احتاج إلي أيدي عاملة رخيصة ، لا سيما وانه يعيش ما بين نهرين عظيمين في أراض شاسعة وقادرة على استيعاب مزيد من السكان . وكان المشروع العراقي هو أن يجلب من مصر مجموعات من الفلاحين المهرة مع عائلاتهم للاستيطان في العراق بصفة دائمة. وتم نقل قرى مصرية بكاملها مع "عمدها " إلي العراق . وقد وقع الاختيار في البداية على "قرية الخالصة" التي تبعد حوالي ٦٠ كيلو متر عن بغداد لتكون بداية تجربة توطين الفلاحين المصريين في العراق التي اتسع نطاقها ثم تعثرت لأسباب لا يتسع المجال هنا لعرضها. ثم جاءت الحرب العراقية الإيرانية وتم تجنيد آلاف الفلاحين المصريين فيها ، وأكلت سنوات الحرب الثمانية هؤلاء الفلاحين / الجنود وانهار المشروع وسقطت التجربة".

وتلخص الباحثة سنية صالح إلي القول "إن المصري كان لا يترك بلده والفلاح لا يهجر أرضه. ولكن الفلاح اليوم يترك الأرض يبيع الأرض، يجرف الأرض ، لقد حدث تغير شامل . فالمصريون خارج الحدود اصبحوا يعدون بالملايين بعد أن كان عددهم منذ ثلاثة عقود لا يتجاوز بضعة آلاف."

ورغم أننا ورثة حضارة عريقة قامت على العلم والمعرفة وعرفت منذ فجر التاريخ لغة الأرقام العشرية والكسور والمعادلات الرياضية والمتواليات الهندسية

والمسلات لتعيين الوقت نهاراً ودور الإحصاء ومرجعيته في بناء السياسات ووضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية السليمة، إلا إن الأرقام والإحصاءات في مصر ظلت لفترة طويلة لا تتمتع بالثقة المفترضة . فكل وزارة كانت تضخم أحيانا ، أو تحجم أحيانا أخرى من الأرقام والنسب المئوية وفقا لما يتفق والصورة التي تريد أن تعكسها لدى الرأي العام عن القطاعات التي تدخل في اختصاصاتها. وحينما تبدأ عمليات تعداد السكان كل فترة زمنية يعاني المشرفون عليها من عدم صدق الأهالي في البيانات التي يدلون بها لتدون في النماذج الإحصائية لخشيتهم من سوء استخدام هذه البيانات أو لعدم تقديرهم لأهميتها ، أو لدرء العين والحسد !! أو لعدم الثقة في الجهات الحكومية لخوف موروث من كل ما هو آت من "السلطة" والتشكك في نواياها ودوافعها . والحقيقة أن لغة الأرقام والإحصائيات فقدت عذريتها لدينا.

وحينما تبحث عن إحصائيات لعدد المصريين في الخارج لدى الجهات الحكومية المختصة لا تجد إلا أرقاما جزافية تخمينية . فحتى الآن لا يوجد إحصاء دقيق لأعداد المصريين المغتربين وأعداد المصرين المهاجرين هجرة دائمة وأماكن توزيع هاتين الفئتين على دول العالم، لكن ما هو متاح أرقام تقديرية . وما زلنا نعاني من قصور قاعدة المعلومات الأساسية المتكاملة ذات الدلالة عن المصريين في الخارج. وما يتوفر من معلومات عنهم حاليا ضئيل شبهته أحد التقارير بثقوب متناثرة على رقعة سوداء ، ويشكل عقبة أمام دراسات الباحثين والمهتمين بشؤون الهجرة والاغتراب .

وقد يتساءل البعض عن أهمية تحديد عدد المصريين بالخارج مغتربين أو مهاجرين ؟ في الواقع إن معرفة عددهم بشكل قريب من الواقع يمكننا من التعرف على حجم هاتين الفئتين ، وبالتالي تقويم أثرهما الاجتماعي والاقتصادي على الأوضاع الداخلية، فضلا عن مدى تأثيرهما على علاقات مصر مع الدول المستقبلة. بالإضافة إلى أن معرفة أعداد المصريين العاملين في الخارج تمكننا أيضا من معرفة حجم الظاهرة التي نتعامل معها، وبالتالي تحديد حجم الخدمات المناسبة الموجهة لرعايتهم وحمايتهم وفقا لأعدادهم ومناطق انتشارهم على مستوى العالم.

وأتذكر إنني حينما كنت مسئولاً عن رعاية المصريين في الخارج ، كانت توجه إلي أسئلة من جهات متعددة عن أعدادهم وكنت أجيب بصراحة انه ليس لدينا أرقام تمكننا من التعرف على حقيقة واقع وحجم الوجود المصري خارج الحدود . وكانت إجاباتي الصريحة في هذا الشأن أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشعب ،

والتي كان يرأسها محمد عبد اللاه ، تقابل بالاستغراب والتعجب ، وتستنكرها الصحف المصرية ، ولكنها كانت الحقيقة والواقع المؤسف .

ويرجع سبب هذه المشكلة إلي عدم وجود سنة أساس سليمة يتم التقدير الإحصائي وفقا لها حذفا وإضافة كما يحدث في اغلب دول العالم ، وقد نجم عن ذلك وجود تباين كبير بين تقديرات مختلف الأجهزة الحكومية المعنية ، بدرجة لا تدعو للاطمئنان لها ، وتجعل من الصعب اعتماد إحداها.

فأعداد المصريين العاملين في الخارج لدى وزارة القوى العاملة والهجرة ، تختلف عن تلك الموجودة لدى وزارة الخارجية أو الداخلية ، كما أن أرقام وبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء تختلف بدورها عن باقي الأرقام المسجلة في الجهات الحكومية المعنية . ويعود هذا التضارب إلي عدد من الأسباب ، وأهمها:

١-تعدد الجهات المسؤولة عن السفر للعمل بالخارج وعمل كل منها بمعزل عن غيرها.

٢-عزوف المصريين بالخارج عن تسجيل أسمائهم بالقنصليات المصرية. (ومن حيل التعليمات القنصلية التي كنت احرص على تجاوزها، فرض رسوم على قيد المواطنين بعد انقضاء ستة اشهر على وصولهم ، انطلاقا من مفهوم الجباية بأي وسيلة)

٣-كثيرا ما يغادر المواطن ارض الوطن من اجل هدف معين ولفترة محددة كالسياحة أو التعليم ، ثم يغير من هدفه المعلن وغالبا ما يتم ذلك دون إخطار الجهات المعنية .

٤-عدم تعاون اغلب السلطات المحلية في مناطق الاغتراب مع بعثاتنا في حصر أعداد المصريين المقيمين فيها ، معتبرين ذلك من قبيل المعلومات غير القابلة للنشر . كما أن بعض الإحصائيات التي يتم نشرها تتسم أحيانا بتضخيم أرقامها لاعتبارات سياسية.

٥-كما يلاحظ الخلط بين أعداد المصريين المغتربين لفترات محدودة وأعداد المصريين المهاجرين هجرة دائمة ، رغم الفارق الجوهري بين هاتين الفئتين ونوعية العلاقة التي تربطهما بالوطن الام.

٦-كما تتباين المصطلحات والمسميات المستخدمة في تقديرات أعداد المصريين بالخارج مما يضيف صعوبة في عمليات الحصر والتصنيف.

وأود بهذه المناسبة الإشارة إلى أحد أمثلة أساليب الحصر المتكامل للمغتربين والذي أشار إليه السكرتير الثالث سامح السويفي (بسفارة مصر في الدوحة عام ١٩٩٧) إن السفارة الباكستانية اتفقت مع السلطات القطرية على عدم منح تأشيرات إقامة أو تجديدها للباكستانيين إلا بعد التأكد من وجود رقم التسجيل بالسفارة. وقد التزمت السلطات القطرية بذلك مما سهل مهمة إحصائهم بدقة.

واعتقد أن الجهة التي يمكن الاعتماد نسبيا على تقديراتها هي الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، باعتباره الجهة الرسمية ذات الإمكانيات المتخصصة لإعداد مثل هذه الإحصائيات والتي تعتمد في اغلبها على المسوح الميدانية . وقد قدر هذا الجهاز في مايو من عام ١٩٩٩ إن حجم العمالة المصرية في الخارج ٣,٥ مليون شخص تبلغ الهجرة المؤقتة (المغتربون) منها حوالي ٢ مليون و ١٨٠ ألف فرد اغلبهم في منطقة الخليج والهجرة الدائمة مليونا و ٣٢٠ ألفا يتركزون في الدول الأوروبية واستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية . وإذا اعتمدنا على هذه الأرقام وأخذنا في الاعتبار أن كل مواطن يعول في المتوسط أربعة أفراد ، فإننا حينما نتحدث عن ظاهرتي الهجرة والاغتراب معا ، إنما نتحدث عن موضوع يهم أربعة عشر مليون مصري ما بين مقيم ومغترب (٣,٥ مليون مغترب ومهاجر مضروبا في ٤ أفراد متوسط الأسرة). معني ذلك إن هذا الموضوع يخص ما يزيد عن خمس إجمالي عدد سكان مصر ، ومن هنا ندرك أهمية هذا الرقم ودلالته.

ولا شك أن هذا التواجد المصري خارج الحدود له أهميته النسبية لمصر. فهو يمثل حضورا مصريا هاما في مختلف المواقع ، ابتداء من العامل البسيط والمزارع العادي ومرورا بالعمالة الماهرة وانتهاء بأساتذة الجامعة والمستشارين والخبراء ، الذين يشكلون جسور التواصل الإنساني والاجتماعي بين أبناء الشعب المصري وأبناء الشعوب الخليجية الشقيقة، ويتيح للجانبين التعرف المتبادل على عادات وتقاليد وأنماط حياة كل جانب والتقريب بينهما والإسهام على المدى البعيد في تكوين قبول عام متبادل يمهد لتبادل أوسع للمصالح المشتركة.

كما أن هذا الوجود له تأثير وعائد مالي واجتماعي له وزنه الخاص بالنسبة لميزان المدفوعات المصرية والاستثمارات ودعم الجنيه المصري وغير ذلك على نحو ما سنوضحه عند الحديث عن تحويلات المصريين.

يضاف إلي ذلك أن الوجود الخارجي هجرة واغترابا يخفض من حدة الضغط الداخلي المستمر على الوظائف المتاحة والمحدودة بطبيعتها ، لا سيما خلال مرحلة

الانتقال الصعبة للإصلاح الاقتصادي وحجم البطالة التي تقدر بمليون ونصف عاطل يضاف إليهم سنويا نصف مليون طالب عمل جديد.

وإذا ما أخذنا عدد المصريين المغتربين والمقدر بمليوني فرد ، واستبعدنا المهاجرين هجرة دائمة ، تجد أننا مثلا لو أردنا خلق وظائف لاستيعابهم في الداخل فان ذلك سيتطلب استثمار مائة مليار جنيه مصري (٢ مليون مصري مغترب × ٥٠ ألف جنيه متوسط تكلفة إنشاء الوظيفة الواحدة) ولعل هذه الأرقام وحدها توضح مدى الأهمية النسبية للوجود المصري خارج الحدود.

وبصفة عامة شهد المجتمع المصري منذ مطلع السبعينيات تزايدا ملحوظا في معدلات هجرة المصرين بفئاتهم الاجتماعية والمهنية . واصبح لا يوجد بيت أو أسرة مصرية إلا وفيها فرد أو اكثر مغترب أو مهاجر . فما هي الدوافع والأسباب الرئيسية التي أدت إلي هذا التحول ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الجزء التالي.



لماذا
يغترب المصريون أو يهاجرون ؟

لا شك أن تغير طبيعة المصريين وإقبالهم المتزايد على الهجرة والاغتراب لا يعود لسبب أو دافع واحد وإنما يرجع لعدة أسباب ودوافع .. فما هي هذه الأسباب ؟ هل هي أسباب سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم غيرها ؟ وما هي الدوافع الرئيسية وتلك الفرعية ؟

لقد كتب العديد من المتخصصين من أمثال ادمز (ADAMS) وبرايور (PROYER) وهندرسون (HENDERSON) عن المحددات الاقتصادية والاجتماعية وأحيانا السياسية المؤثرة على تدفق الكفاءات المغتربة أو المهاجرة بصفة عامة، مشيرين إلي ما يسمونه بعوامل الدفع أو الطرد (PUSH) وعوامل الجذب (PULL) وعوامل الطرد يتمثل بعضها في اتساع نطاق البطالة وضيق الفرص الوظيفية للترقي ، وانخفاض المرتبات وعدم الرضا الذاتي وغيرها من العوامل التي تدفع الكفاءات إلى خارج مجتمعاتها . وبالمقابل فان عوامل الجذب تتمثل في إغراءات المرتبات العالية والفرص الواعدة أمام التغير المهني وتسهيلات إجراء الأبحاث العلمية وتيسير الظروف المادية وغير ذلك من العوامل التي تجذب الكفاءات إلى البلدان التي تتوفر فيها هذه العناصر . وبمعنى آخر فإن عوامل الطرد لا تكفي وحدها لتحقيق الهجرة أو الاغتراب بل لا بد من توافر مناطق تتمتع بعوامل الجذب .

وبالنسبة لأسباب الهجرة والاغتراب في حالة مصر ، أعود للدراسة الجادة التي أعدها هاني خلاف (سفير مصر في ليبيا حاليا) والمعنونة : (ظاهرة الهجرة المصرية – السياسة الدولية – ١٩٨٢) ، فأجد انه في الوقت الذي لا يستبعد فيه صلة الاغتراب أو الهجرة بالدوافع والأسباب الاقتصادية إلا انه يعطي هذه الدوافع بعدا فرديا شخصيا من جانب ، ويرى أن ظاهرة الاغتراب أو الهجرة لا تعبر عن حجم المشكلة الاقتصادية في مصر من جانب آخر بقوله : "إنه من الثابت أن حالات فردية كثيرة من حالات الاغتراب أو الهجرة المصرية إلى الخارج تؤسس في بعض مراحلها أو بعض دوافعها المباشرة على أساس التطلع إلى الثروة والانتقال بين المواقع الطبقية إلي ما هو أعلى. إلا انه بالمنظور القومي فان هجرة المصريين – كظاهرة قومية – ترتبط أساسا بقدر العلم المتاح عن إمكانيات الذات وإمكانيات الغير ، كما أنها ترتبط بالدرجة الثانية بمدى ونوع مرونة النسق الاجتماعي وكفاءة النظام الحاكم في سياسته العامة وسياسته الاجتماعية والاقتصادية بصفة خاصة ". ثم يخلص إلي القول: "إن ظاهرة الهجرة المصرية لم تكن في أي وقت من الأوقات

معبرة بالمنظور القومي عن حجم المشكلة الاقتصادية في مصر بقدر تعبيرها عن أبعاد الأوضاع الاجتماعية (بالمعني الأوسع لهذه الأبعاد) ".

وفي تقديري أن إطلاق هاني خلاف هذا الحكم العام بدون قيد زمني باستخدامه عبارة (في أي وقت من الأوقات) ، يفتقد بعض الدقة وربما يعود ذلك إلي انه كتب دراسته في مطلع الثمانينات (١٩٨٢) ، إلا أن السنوات التالية في عقد الثمانينيات شهدت العديد من الضغوط الاقتصادية الصعبة. من بينها تراكمات مرحلة المقاطعة العربية لمصر بسبب توقيعها لاتفاق السلام مع إسرائيل ، ومحاولة ترشيد سياسة الانفتاح الاقتصادي ، والبدء في تنفيذ العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي. وكانت مرحلة صعبة ومكلفة استغرقت بضع سنوات ، وتضمنت إعادة بناء هياكل البنية الأساسية المنهارة من طرق وأنفاق وصرف صحي وتليفونات ومدارس ومستشفيات وغيرها ، استنفذت مليارات ومليارات من ميزانية الدولة ، ولكنها كانت ضرورة حيوية ، وان كانت عادة لا تحقق عائدا اقتصاديا ملموسا إلا على المدى البعيد.

وخلال هذه المرحلة الانتقالية الصعبة والتي تواكبت مع مرحلة السلام الإقليمي غير المكتملة ، كان لا بد من الحفاظ على مستوى ومتطلبات قواتنا المسلحة للحفاظ على أمن الوطن ومنجزاته ، لأنه في مراحل السلام الانتقالية وصولا للسلام الشامل والعادل في المنطقة تظل المخاوف والشكوك بين الأطراف الإقليمية المعنية ، وتظل خلالها الأصابع على الزناد إلي أن يترسخ اقتناعها بجدوى السلام وعائده ، عندئذ تتمكن جميع الأطراف من إعادة توجيه جانب من الإنفاق العسكري نحو الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الملحة.

وخلال هذه المرحلة تزايدت الضغوط المعيشية اليومية على اغلب المواطنين ذوي الدخول المحدودة ، واحتلت الاعتبارات الاقتصادية المرتبة الأولى قبل سواها في أسباب التطلع للهجرة والاغتراب على أمل أن يمكنهم ذلك من مواجهة متطلبات المعيشة اليومية الضاغطة بقسوة على الطبقة المتوسطة ، وتراجعت معها تلك الطموحات الطبقية التي أشار لبعضها الروائي صالح مرسى في حوار بين طبيبة وإحدى قريباتها في الصورة الثانية من صور روايته (المهاجرون) بشان التطلع للهجرة لتحقيق الخمسة عين (تملك عربة وعمارة وعيادة وعزبة وعريس أو عروسه). فقد اصبح السواد الأعظم من مغتربينا ، لا يتطلع إلا إلي الستر أو سداد الديون ، أو تجهيز البنات للزواج ، أو التمكن من الصرف على تعليم الأبناء إلي غير ذلك من ضرورات الحياة الأساسية . ومن الطريف أن بعض المصادر

الصحفية أشارت في ٢٠٠٠/٧/٣ إلي "أن إحصائيات صادرة عن وزارة التأمينات الاجتماعية أوضحت تراجع ميل الموظفين المصريين لاستبدال جزء من معاشاتهم (رواتب التقاعد) لمواجهة الظروف الطارئة وهي العملية التي كانت منتشرة في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات. ومن المعروف أن الاستبدال يعني صرف جزء من المعاش مقدما وكان الموظفون يلجئون إليه للمعاونة في تدبير نفقات تزويج البنات أو إجراء تحسينات سكنية أو اجتماعية ذات تكلفة لا يمكن تدبيرها من خلال مؤسسات الإقراض الموجودة . وأكد مصدر مسؤول أن تراجع الإقبال على الاستبدال لا يعني أن الموظفين لم يعودوا في حاجة إليه ، ولكنه يعود إلي أن المبلغ المسموح به للحالة وهو خمسمائة جنيه في السنة ، اصبح غير ذي فائدة حقيقية عند حدوث الأزمات في حياة الموظفين !! وما أكثرها.

وقد أشار رأفت شفيق بسادة في كتابه المعنون (المصريين المغتربين في الخارج: المورد المفقود والأمل المعقود ١٩٩١) إلي بعض خلفيات هذه المتغيرات وتداعياتها فنجده يوضح ذلك بقوله :

" إن الظروف السياسية والاقتصادية التي سادت المجتمع المصري منذ النصف الثاني من الخمسينيات شجعت العديد من المواطنين على السعي للعمل بالخارج مدفوعين بأحد عنصرين هما عنصر الطرد حيث استشعر البعض أن الاتجاهات السياسية التي كانت سائدة في فترات معينة تضيق الخناق على أنشطتهم السياسية والاقتصادية ، أو أن الظروف الاجتماعية لم تعد تناسبهم ، خاصة بعد صدور قوانين التأميم والحراسة " .

وأضيف من جانبي سببا معنويا آخر بالنسبة للبعض وهو شعورهم بسياسة الاستبعاد التي جعلت أهل الثقة – لاعتبارات سياسية مرحلية – يتقدمون على أهل الخبرة . لذا فضلوا الرحيل رغم كل ما كان يتمتع به معظمهم من بحبوحة في العيش وارتفاع في المستوي المادي والاجتماعي . وشكل هؤلاء الموجة الثانية للهجرة المصرية إذا اعتبرنا الموجة التي أعقبت العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ الموجة الأولى المحدودة ، التي شكل الأجانب المتمصرون والمرتبطون بهم اغلب أفرادها ، واتجه معظم أفراد الموجتين الأولى والثانية للهجرة إلي الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا إذ لم تكن منطقة الخليج العربي قد ظهرت بعد كمنطقة جاذبة للهجرة أو الاغتراب.

ويتابع جلال أمين في كتابه القيم (ماذا حدث للمصريين-٩٩) بدء مسار هذه المرحلة فيلاحظ أن المهاجرين في الستينيات كان اغلبهم من المتعلمين ذوي الكفاءات العالية ، أو من أصحاب رؤوس الأموال الذين ساءتهم التأميمات وتصدع الهرم الطبقي وسقوط قمته مع ارتفاع طبقاته السفلي.

كما يوضح احمد النمر في مقال بعنوان (الشخصية المصرية هي المفتاح - الأهرام ١٩٩٠/٩/٢٣) جانبا من المناخ السياسي العام الذي ساد في تلك الفترة فيقول :

" لقد واكب التغيير السياسي والاجتماعي في أوائل الخمسينيات بزوغ بعض الظواهر التي تمت صياغتها في صورة شعارات قصد بها في واقع الأمر تثبيت دعائم الحكم الجديد وإضفاء نوع من الاستقرار يتيح للقادة القيام بالتغييرات الاقتصادية والسياسية المنشودة ، ولكن بكل أسف لم يتم الانتباه إلي ما ينجم عن تبني هذه الشعارات ونشرها من أضرار على النظام الحاكم نفسه " .

وقد ساد خلال هذه المرحلة النظر بعين الشك والريبة تجاه الذين يقدمون على الهجرة أو الاغتراب.

وفي الواقع إذا أردنا أن نقيم هذه المرحلة ، فعلينا أن نضعها في إطارها التاريخي والاجتماعي والسياسي الأكثر شمولا ، وهو أمر يخرج بطبيعة الحال عن الإطار المحدد لهذا الكتاب . لكننا نكتفي بالقول إن نظام عبد الناصر كان يواجه عدة أعداء في الداخل والخارج. فقد قطع خطوات هامة في تحقيق العدالة الاجتماعية ، وحقق بعض الإنجازات لعل في مقدمتها تأميم قناة السويس ، وبناء السد العالي وبدأت مصر مرحلة التصنيع الوطني وحقق مجانية التعليم ، وان انتقدها البعض ، وتصدى للقضايا القومية. وقد أثارت توجهات هذا النظام مخاوف العديد من الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية، وبدأت في محاربته من الداخل ومن الخارج ، فتعرضت مصر لضغوط اقتصادية وسياسية شرسة ، من خلال توسيع نطاق المحاصرة الإقليمية لنظام عبد الناصر ، وتصعيد النزعة العدوانية الإسرائيلية إلي حدها الأقصى ، ودخول مصر دائرة الحروب الموسمية مع إسرائيل ، وتصديها للدفاع عن أمنها وأمن أمتها العربية ، وتضحيتها بجانب كبير من مواردها الاقتصادية ، فضلا عن تضحيات أبنائها الجسام ، ابتداء من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وانتهاء بهزيمة يونيو ١٩٦٧ . وبجانب الإيجابيات

التي حققها عهد عبد الناصر كانت هناك أيضا سلبيات في مقدمتها تقليص حرية التعبير ، والاعتماد على حكم (الشلة) والتفرقة بين أهل الثقة وأهل الخبرة ، والنكسة وحرب اليمن ، والحكم الفردي وطغيان دور أجهزة الأمن.

وعن تداعيات هذا الفترة الحرجة على الواقع المصري في هذه المرحلة وأثرها التراكمي في التحفيز على الهجرة والاغتراب ، نجد أن رأفت بسادة، في كتابه السابق الإشارة إليه ، يحددها في تقلص الموارد الاقتصادية ووهن القوى الاستثمارية اللازمة لتجديد الهياكل الإنتاجية والبني الأساسية للمجتمع ، فضاقت سبل المعيشة وانحسرت فرص الوظائف الجديدة ، وحوصر الاقتصاد المصري من القوى الخارجية لينتهي إلي حالة من المحدودية في قدرته الاستيعابية للأنشطة الإنتاجية والخدمية التي كان لها تأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ونتيجة هذه الظروف الضاغطة. تزايد تطلع شريحة عريضة من أبناء مصر إلي الاغتراب أو الهجرة خارج الحدود ، إلا أن مناطق الجذب لاستيعاب المتطلعين للاغتراب وللهجرة لم تكن قد توافرت بعد بالقدر الكافي والمشجع. وعندما تولي الرئيس الراحل أنور السادات مقاليد الحكم عام ١٩٧٠ ، لم يكن أحد يتصور مدى وحجم التغيير الذي سيدخله على المفاهيم والسياسات التي سادت في المرحلة السابقة، التي سماها البعض (بالثورة المضادة) وأطلق عليها البعض الآخر "سياسة تصحيح المسار". وأيا كانت هذه المسميات ، فان مرحلة السادات كانت حافلة بالمتغيرات والصدمات الكهربائية وأيضا حافلة بالوعود والآمال . وحتى لا نخرج عن الإطار المحدد لكتابنا ، سنكتفي بالتذكرة بأهم المواقف والسياسات التي أثرت على توجهات الاغتراب والهجرة في هذه المرحلة.

فقد استمرت مصر تواجه أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية ضاغطة وصعبة، وشهد عقد السبعينيات ، أي في فترة حكم الرئيس الراحل أنور السادات ما يسمى "بانتفاضة الخبز" أو حوادث ١٧ ، ١٨ يناير ١٩٧٧ بعد رفع أسعار بعض السلع التموينية الأساسية وأطلق عليها الرئيس السادات تعبير "انتفاضة الحرامية" . وأيا ما كانت التسمية وان كنت شخصيا اخذ بالتسمية الأولى ، فقد جاء غليان الشارع المصري – وقتئذ – معبرا عن ضيق اقتصادي واجتماعي شديدين .. وكانت أراضى سيناء ما زالت محتلة ونسبة من الموارد المالية تخصص لمواجهة نفقات التسلح . والصراع بين الخبز والمدفع حسم لصالح الأخير فلم يكن أمامنا خيار آخر . فتزايدت عوامل الضغط والطرد داخل المجتمع المصري فارتفعت معدلات الهجرة والاغتراب خارج حدود الوطن ولكن بنسب محدودة لأنه لم تكن قد

توافرت بعد عوامل جذب كافية في مناطق أخرى ، فلم تكن منطقة الخليج العربي قد تهيأت بعد اقتصاديا للقيام بذلك ، وكانت على موعد مع حدث هام سيجعلها أهم منطقة جذب لموجات الاغتراب المصرية . فقد أدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلي تصحيح أسعار النفط بدرجة غير مسبوقة وتضاعفت عائداته لدى دول الخليج العربية وغيرها من الدول المنتجة للنفط. واتجهت هذه الدول إلي التوسع في المشاريع الإنمائية وتخصيص موارد إضافية متنامية لمشروعات جديدة ترتب عليها خلق فرص عمل تحتاج إلي أعداد كبيرة من العاملين تفوق أعداد عمالتها الوطنية ، وشكلت بذلك مناطق جذب قوية لموجات ضخمة من المغتربين المصريين على مدى قرابة عقد من الزمن لقربها النسبي من مصر وتشابه المناخ الاجتماعي والثقافي نسبيا . كما شكل المستوى المرتفع للأجور الذي تدفعه هذه الدول لفئات العمل المختلفة مقارناً بالأجور المحلية المتدنية التي فرضتها ظروف تحمل مصر أعباء قومية عربية، عامل جذب واستقطاب لفئات متميزة من الكفاءات المصرية ، لا سيما وان مجيء نظام السادات أدى إلي تهدئة المخاوف السياسية السابقة التي شهدتها العلاقات العربية المصرية في المرحلة الناصرية .

كما شهدت هذه الفترة متغيرين هامين أثرا على تحفيز الهجرة والاغتراب أولهما يوضحه نادر فرجاني في كتابه (الهجرة إلي النفط) ، ويتمثل – في تقديره – في أن النظام السياسي المصري في السبعينات وجد أن خروج عدد كبير من الشباب المعبأ معنويا والمثقل بالمشاكل من الجيش بعد انتهاء حرب أكتوبر فضلا عن المشاكل الاقتصادية المزمنة أمر يصعب مواجهته وأن الحل الأمثل هو التخلص من هذه الفئة عن طريق فتح باب الهجرة والاغتراب ليقوم كل شاب بحل مشكلته الفردية. إلا أنني اعتقد انه لم تكن هناك سياسة مخططة في هذا الشان وإنما قامت الدولة بتيسير إجراءات الاغتراب والهجرة لمن يرغب في ذلك ، ضمن السياسات وتداعيات أوسع نطاقاً عبر عنها أحمد عبدالله المتخصص في شئون الشباب بقوله : **((إن الفترة من ١٩٧١ إلي ١٩٧٣ مثلت امتداداً طبيعياً للنظام القديم مع النظام الجديد القادم منه ، إلا أنها مثلت بداية الفتح الموارب للباب المغلق حيث استكمل فتحه بالانفتاح على المستوى الاقتصادي وإقرار التعددية على المستوى السياسي وفتح باب الهجرة والسفر على المستوى الديموجرافي ثم أخيراً التسوية على المستوى الإقليمي))** و لا شك أن هذه السياسة أدت إلي تحسين مستوى معيشة اسر المغتربين نسبيا وبالتالي استيعاب جانب من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية في تلك المرحلة الصعبة.

وبجانب ذلك شهدت هذه المرحلة وما تلاها ظاهرة خطيرة شكلت المتغير الثاني الأهم وهي تزايد معدل تأكل الطبقة الوسطي في مصر وما لذلـــك مـــن تداعيـــات اجتماعية سلبية عبر عنها الكاتب الصحفي رضا محمد هلال بقوله:

" على مر العصور في مصر تعتبر الطبقـــة الوســطي – التــي تضــم الموظفين وأصحاب الملكيات الزراعية والعقارية الصغيرة وتتمتـــع بقــدر معقول من الثقافة والتعليم – مناراً للقيم والمبادئ والمثل فـــي المجتمـــع ، ويقع على كاهلها مسؤولية الحفاظ على هذه القيم وتسليمها من جيل إلـــي جيل ، وتمثل هذه الطبقة الدرع الواقي للمجتمع والقوة المحركة له لتحقيـق التقدم والرقي ، غير أن هذه الطبقة – في سبيل محاولة محافظتـــها علـــى كيانها وعدم تدني مستواها في المجتمع أصبحت تنوء بمواجهـــة مطـــالب العيش الشريف بعد أن تجاوزت أسعار السلع والخدمات الحـــد المعقـــول ، وبلغت مصروفات بعض المدارس الخاصة آلاف الجنيهات في العام الدراسي الواحد ، وأرهقتها مطالب الدروس الخصوصية ، وبعد ما تكبدته وعانتـــه من قضاء حاجتها اليومية من ارتفاع أسعار الخدمات التي تقدم إليها ، لـــذا تحول قطاع كبير منها إلي الطبقة الفقيرة لعدم قدرتها علـــى التكيـــف مـــع التغييرات الاقتصادية الجديدة ، وهكذا أصبحت هذه الطبقـــة تعيـــش علـــى هامش الحياة " .

وبطبيعة الحال وجد بعض أبناء الطبقة الوسطى المتآكلـــة أنفســـهم مضطريـــن للبحث عن حل لمصاعبهم خارج الحدود بالاغتراب والهجرة.

وبدوره عبر محسن كامل في روايته القصـــيرة "الصفـــر" (ملحـــق الأهـــرام ٢٠٠٠/٧/٢٧) بعبارات مشابهة عن الصعوبات المعيشية التي أصبـــح يواجهـــها غالبية المصريين بقوله على لسان أحد أبطال روايته :

" ولم يكن السفر بالنسبة لحسن اختياريا تماما .. فقـــد كـــان عليـــه أن يختار بين الغربة ومتاعبها ومهانتها.. أو الاستقرار في الوطن والانضمـــام إلي طابور العلاوات والترقيات ، والإذعان لضربات الأســـعار المتلاحقـــة . وهل كان مرتبه كموظف حكومي في الدرجة السادسة وقت أن ســـافر لأول مرة في بداية السبعينات يسمح له بالزواج والإنجاب والعيشة الكريمة! إذن فالغربة كانت اختيارا إجباريا بين وضعين أفضلهما سيئ جدا وأحلاهما مـــر كالعلقم ويا ليته جاء بنتيجة .. ما جاء من الغربة ذهب اغلبه فـــي تعليـــم

الأولاد و المكلف في المدارس الأجنبية التي اضطر لإلحاق أولاده بها وسداد أقساط الشقة التمليك التي تؤويهم جميعا الآن. كان طوال السنوات التي قضاها في الغربة يأمل أن يصل إلى الوضع الذي يستطيع فيه تأمين مستقبله وأولاده ، وان يعود لبلده ووظيفته مطمئنا في مواجهة أعباء الحياة ولكن الأسعار كانت ترتفع بسرعة مخيفة وكلما زاد دخله ومقدار ما ادخره قلت قدرته على تحقيق ما يريد كل ما جناه هو الركض وراء الأمل .. وكلما اعتقد انه اقترب منه اكتشف انه ابتعد اكثر وكله بالأرقام .. وعلى راس هذه الأرقام كان هناك دائما هذا الصفر الناقص به تكتمل المعادلة بين كل ما جمعه من عمله في غربته وبين متطلبات حياته الحالية والقادمة بالأسعار السائدة اليوم ولكن بدونه يصبح ما لديه كأنه ما سافر أبداً ".

كما أن متغيرا إضافيا آخر أشار إليه هاني خلاف ، ويتمثل في تغير نظرة الدولة الرسمية إلى الهجرة في فترة ما بعد ١٩٧١ ويعتبر الفكر الشخصي للرئيس الراحل أنور السادات نفسه وتصوراته وتطلعاته غير التقليدية للمستقبل ومساعيه من اجل فتح مجالات جديدة للمواطن المصري اقتصاديا ونفسيا وسياسيا واجتماعيا من ابرز العوامل التي ساعدت في تشكيل النظرة الرسمية الإيجابية للاغتراب أو للهجرة وللمغتربين والمهاجرين. فالرئيس السادات ، كان يرى أن الاغتراب أو الهجرة يمكن أن تكون ظاهرة في مجملها إيجابية لصالح المواطن ولصالح الوطن ذاته وتمشيا مع هذه النظرة بدأت عملية تيسير إجراءات السفر للخارج وتخفيف قيودها البيروقراطية . ونتيجة لما حدث من تغير في المناخ السياسي والموقف الرسمي من الاغتراب أو الهجرة وتزايدت الضغوط الاجتماعية والمعيشية ، تراجعت نسبيا المقولات الشعبية المتداولة والمتوارثة بين المصريين وغير المرحبة بالهجرة والمهاجرين. وتبدلت مشاعر الخوف من الغربة والاغتراب إلي رغبة فيها وقبول لها . وبدأ النظر لظاهرتي الهجرة والاغتراب نظرة جديدة سياسيا وإنسانيا واجتماعيا واقتصاديا .. وأعطي ذلك قوة دفع إضافية لموجات الاغتراب إلي منطقة الخليج فضلا عن موجات الهجرة إلي الولايات المتحدة وكندا واستراليا وعدد من الدول الأوروبية ، لا سيما في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما أحدثته من تغير جوهري في أسعار النفط وعائداته ، وما أدت إليه من متغيرات سياسية إقليمية ودولية.

واستمر تدفق أعداد كبيرة من المصريين المغتربين بمختلف فئاتهم ومهنهم إلي منطقة الخليج لمدة عشر سنوات (١٩٧٤ – ١٩٨٤) أطلق البعض عليها إجمالا

تعبير "الهجرة إلي النفط" على غرار "الهجرة إلي الذهب" تارة أو "الموجة الكبرى للهجرة المصرية" تارة أخرى واتخذت أبعادا مختلفة تماما من منتصف السبعينيات ، سواء فيما يتعلق بنوع المغتربين أو جهة الاغتراب أو مدتها . فقد أصبحت الغالبية العظمى من المغتربين ابتداء من منتصف السبعينيات ممن يسميهم الاقتصاديون بالعمال "شبه المهرة" أو "عديمي المهارة" وصارت وجهتهم بلاد النفط في الخليج أو ليبيا بدلا من كندا والولايات المتحدة والدول الأوروبية ، كما أصبحت الهجرة مؤقتة بعد أن كانت دائمة ، بنية العودة بعد بضع سنين مهما طالت ، ريثما "يكون المرء نفسه" على حد التعبير السائد وقتها . ثم تدفقت موجات الاغتراب والهجرة المصرية وإقبال المصريين عليها حتى أصبحت بالنسبة لغالبيتهم بمثابة شهادة ميلاد جديدة على حد تعبير جلال أمين الذي يتابع هذا التغيير فيقول:

" إن ثورة التطلعات زادت وانتشرت عدوى "البحث عن الذهب" واصبح من المألوف أن نشاهد العمال المصريين وهم يتسابقون للصعود إلي الطائرة ، وهذا مشهد يذكر المرء بمنظرهم وهم صاعدون لركوب الأتوبيس الذاهب إلى إحدى القرى في مصر . لقد حل مطار القاهرة الدولي في أقصى شرق القاهرة محل محطة سكك حديد مصر بباب الحديد . واصبح المطار هو ملتقى الأحباب ومفرقهم ، تلتقي عنده دموع الفراق أو الفرح بالعودة . بعد أن كانت محطة باب الحديد هي صاحبة الشرف " .

ولعبت ثورة وسائل الاتصال الجماهيري دورها في اتساع نطاق ثورة التطلعات واصبح الأمل في تحسين مستوى المعيشة ممكنا اكثر بكثير من قبل. وأدى دخول أجهزة الاتصال الجماهيري إلي بيوت الناس البسطاء في الريف والحضر وبرامجها المحرضة على الاستهلاك ، إلي تعزيز الرغبة في رفع مستوى الاستهلاك والميل المتزايد إلي النظر إلي ما كان يعتبر كماليات على انه من ضروريات الحياة . ومع بقاء هيكل الأجور شبه ثابت في وقت تتزايد فيه معدلات التضخم ، وضغوط المعيشة اليومي المستمر ، اتسع نطاق الباحثين عن فرص الاغتراب والهجرة ، كمحاولة لمواجهة المتطلبات والالتزامات العائلية والشخصية المتزايدة ، ولسد الفجوة بين الدخول المتواضعة والتطلعات المتنامية .

ولا شك أن موجات الاغتراب المتزايدة وجدت دوافعها بالأساس في الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ، فجاء الجانب الأعظم من المغتربين من ريف مصر الذي كانت تسوده أنماط تقليدية وعائلية ويعاني من انخفاض الدخل فيه مقارنه بالحضر ،

فضلا عن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري وضعف قدرته على استيعاب قوة العمل .

وقد أدي ذلك في تقدير البعض إلي ما وصفوه بـالانقلاب الاجتماعي نتيجة التزايد المذهل في أعداد المغتربين من عمال البناء الحرفين والعمال الزراعيين إلي منطقة الخليج حتى أصبحت لهم الغلبة في هيكل العمالة المغتربة . وهؤلاء لم تنقطع صلاتهم بالوطن ، فاغترابهم كان مؤقتا ، وكانوا يرسلون تحويلاتهم المالية إلي أسرهم المقيمة بمصر والتي استطاعت أن تغير من مراكزها في السلم الاجتماعي حتى قبل أن يعود عائلوها نهائيا من رحلة اغترابهم . كما أدى هذا التحول من ناحية أخرى إلي تحسين قوة الحرفيين والعمال الزراعيين ، التفاوضية وهم يعرضون خدماتهم داخل مصر ، وإلي ارتفاع أجورهم بسبب الندرة النسبية للحرفيين الناجمة عن اغتراب العديد منهم . وكما يلاحظ ميلاد حنا فان تدفق عمال التشييد والبناء المهرة مثلا إلي دول الخليج أدى إلي انخفاض مستوى المهارات في مصر ، فاصبح الصبيان هم الاسطوات ، وتحول العمال الزراعيين الموسميين إلي "مساعدين" للحرف المختلفة حيثما اتفق وعانت مصر من ذلك كثيرا . وبالمقابل اهتزت مكانة الكفاءات العلمية المصرية في مجتمع الانفتاح . فقد أصبحت مرتبلت أساتذة الجامعات لا تتمشى مع احتياجاتهم للمحافظة على مستوياتهم المعيشية والاجتماعية، وتعززت لدى الكفاءات العلمية المصرية الرغبة في السفر للخارج ، فالأستاذ الجامعي يستطيع أن يكسب في أربع سنوات إعارة اكثر مما يكسبه طوال حياته الإنتاجية بإحدى الجامعات المصرية. وبدأ في هذه المرحلة استنزاف أعداد من العقول المصرية المتميزة (Brain Drain) التي وجدت في الاغتراب فرصة لاستمرار إنتاجها العلمي ونشاطها الفكري وراحتها المادية. وقد أدى ذلك في ظل غياب سياسة مدروسة إلي نقص بعض التخصصات بين الجامعات المصرية ، مما انعكس سلبا على نمط ومستوى تقديم الخدمة التعليمية .

واتسعت دوائر الهجرة والاغتراب لتشمل كل بيت وأسرة في مصر . فيندر أن تجد أسرة مصرية لا يهاجر أو يغترب أحد أفرادها في الخارج . وهو ما يفسر الاهتمام الشعبي وردود الفعل الواسعة لما قد يحدث لأحد المصريين خارج الحدود ولو كان مماثلا لما يحدث للكثير من المصريين داخل الوطن.

وبالنسبة لشريحة الشباب فانهم يمثلون القاعدة العريضة المرشحة للهجرة والاغتراب إذا ما تعذر حصول بعضهم على عمل مناسب في الوطن. وفيما يتعلق بمشاكل الشباب نجد أنفسنا أمام معضلة صعبة ، فمعدل النمو السكاني رغم كل

الحملات الإعلامية والنجاح في تحجيمه نسبيا ، إلا انه ما زال يحقق زيادة بلغت مليونا من السكان كل عشرة اشهر ، وهو معدل للزيادة يكاد يبتلع معدلات النمو الاقتصادي المحقق ، الأمر الذي يزيد في عوامل الطرد داخل المجتمع المصري ويدفع بعض أفراده للبحث عن فرصة عمل والتنفس في الخارج . ومهما قالت الدولة عبر أجهزتها انظر حولك وانظر خلفك، فان المواطن ما زال يشعر أن غرفة النوم تكاد تكون المكان الوحيد الذي يمارس فيه حريته كاملة ويغيظ الحكومة . وفي الحقيقة انه لا يغيظ إلا نفسه وأولاده من بعده . لقد أن الأوان للبحث عن وسائل وحوافز تدفع المواطن إلي تنظيم نسله الذي ما زال مستمرا على طريقة الأرانب. كما آن الأوان لتحقيق الاستفادة الحقيقية من القدرات الكامنة في مواردنا البشرية وتحويلها لطاقات منتجة تضيف لاقتصادنا.

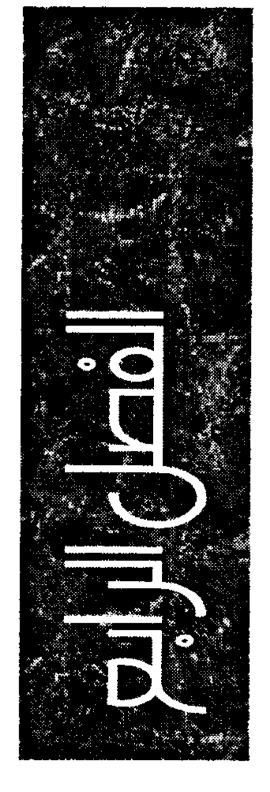
والمأزق الآخر أمام الشباب هو أن المجتمع المصري اصبح يعاني من نوعين من البطالة، بطالة العالم الثالث التقليدية والتي تتمثل في الأعداد الضخمة من خريجي الكليات المصرية النظرية الذين يعجز اغلبهم عن الحصول على فرصة عمل ، بالإضافة إلي أعراض بطالة العالم الأول . فبعد أن كان سوق العمل يعاني نقصا حادا في الأطباء والمهندسين والصيادلة وغيرهم من المتخصصين , امتدت إليهم البطالة بدورهم . فضلا عن قصور مخرجات النظام التعليمي العام وخاصة في النواحي التطبيقية عن الالتحام مع احتياجات الصناعة والاقتصاد المصري لخلق مشروعات إنتاجية تستوعب جانبا من الكفاءات التي تتخرج كل عام . ومشكلة بطالة الشباب ظاهرة عامة تعاني منها مختلف دول العالم لكن حدتها تزيد في دول العالم الثالث. وفي حوار بين منير عامر الكاتب بروز اليوسف مع الشاب هشام الذي قرر الهجرة إلي كندا يكشف عن عمق بعض الأسباب المعنوية والمادية التي تضغط على بعض شبابنا وتدفعهم إلي التفكير في الهجرة والاغتراب . ففي جانب من هذا الحوار يقول هشام بألم:

" إنني أعيش في مجتمع يدير لي ظهره ، ومنذ أن وعيت على هذه الحياة وأنا أجد الحكومة تقول للأجيال الجديدة اسمح لي أن أؤجل أحلامك حتى نواجه مشكلة التطرف ، اسمح لي أن اطلب منك الابتسام في وجه السياح لأنهم يأتون ويصرفون نقودا تفتح بيوتا ، اسمح لي أن اسهل حياة المستثمرين ، اسمح لي أن تنتظر في طابور طويل لأي شئ من الأشياء الأساسية ، لان تنظيم النسل مهمة كبيرة ، وأنت تعلم أن التنافس حاد ، ثم يضيف هشام : إياك أن تظن أنني لم اصدق تعب الحكومة في كل هذه

الأمور ، ولكن ببساطة كنت وما زلت أحس أن كل هذه المشاكل أنتجها الكبار ، وعليهم أن يواجهوها هم ... لقد تعبت من الشعور بأنني زائد عن الحاجة ، إن النتيجة التي وصلت إليها أن الحياة لإنسان متعلم يريد أن يبني مستقبلا في مجتمع له طرق غير واضحة للصعود أو الهبوط ، الحياة في مثل هذا المجتمع صعبة ، وأنا احب أن أكون مسؤولا من المجتمع ، كما احب أن يكون المجتمع مسؤولا منى ، ولهذا قررت أن أهاجر إلي كندا " .

خلاصة القول انه مهما تعدد شرح أسباب ودوافع هجر واغتراب المصريين فان السبب الرئيسي يعود لاعتبارات اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى . فليس هناك سبب أو دافع أقوى من دافع الصعوبات المعيشية اليومية التي تضطر الإنسان إلي مغادرة أرضه ومفارقة أهله ومراتع صباه ليضرب في بقاع العالم مغتربا أو مهاجرا . فالأوطان لم تقم لتهجر على حد تعبير الكاتبة الصحفية زينب حفني "فلا تصدق من يخبرك انه ترك وطنه ترفا ، إلا إذا كان لديه هوس الترحال ، فالأوطان تقوم ليعيش أهلها في اطمئنان ، متمتعين بخيراتها ، فإذا تفشى الفقر والبطالة لملم البعض من شعبها حوائجهم ، واضطروا إلى النزوح عن أوطانهم"

ونحمد الله أننا حتى الآن لم نصل إلي الدرجة التي تجعل من الهجرة أو الاغتراب خارج الحدود ضرورة حياة ، كما هو الحال في بعض الدول ، وبلادنا يتوافر لديها كل مقومات النهضة والتقدم لا تستحق وضعها المتخلف الراهن. فهي غنية بمواردها البشرية والاقتصادية . ولكن مشكلتنا الأساسية هي مشكلة حسن إدارة هذه الموارد وتنظيم استثمارها لا سيما الموارد البشرية . فالفقر لم يعد "حالة مزمنة" . ولا "قدرا" لا مرد له، ولا خيار في مواجهته ، فهو يتطلب بذل كل الجهود الممكنة لتحويل الأيدي العاملة المعطلة والمستهلكة إلي أيد فاعلة ومنتجة تضيف إلي الإنتاج والدخل القومي عبر خطة قومية متكاملة للتدريب المهني وتغيير مناهج التعليم. وقصص النجاح الآسيوية ماثلة أمام أعيننا متعددة وتؤكد إمكانية صنع مستقبل افضل في بلدنا. فقد تمكنت اغلب نظم الحكم في الدول الأسيوية باتباع سياسات تتسم بالحزم والشفافية والمحاسبة والرؤية الواضحة للمستقبل ولمتطلبات التقدم من تحقيق نقله متطورة لشعوبها رغم محدودية مواردها الاقتصادية بالاعتماد أساسا على مقوماتها البشرية.



الأهمية النسبية لتحويلات المصريين المغتربين
وتأثيرها على المجتمع والدولة

تتمثل مصادر مصر الذاتية من النقد الأجنبي في خمسة مصادر رئيسية وهي :

- صادرات مصر من السلع الزراعية والصناعية.
- صادرات البترول .
- رسوم المرور لقناة السويس.
- إيرادات السياحة .
- تحويلات المصريين المغتربين .

وبطبيعة الحال هناك مصادر خارجية إضافية أخرى تتمثل في تدفقات الاستثمار الأجنبي لمصر ، وكذلك الاقتراض الخارجي. وتمثل هذه المصادر الخمسة اكثر من ٩٠% من جملة موارد مصر من العملات الأجنبية . وفي الثمانينيات وبداية التسعينيات نجد أن تحويلات المصريين وصلت إلي ما يقرب من جملة ما حصل عليه الاقتصاد المصري من عملات أجنبية من مجموع المصادر الأربعة الأخرى مجتمعة . وأصبحت التحويلات النقدية للمصريين المغتربين بصفة خاصة أحد المصادر الحيوية لتخفيف حدة اختناقات موارد الصرف الأجنبي. ففي دراسة لمحمود إبراهيم السقا (١٩٨٨) ، لاحظ فيها انه حتى عام ١٩٧٤ لم تكن التحويلات تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد المصري . إذ لم تتعد نسبتها في المتوسط إلي الصادرات حوالي ١٠% ، كما لم تتعد نسبتها المتوسطة إلي الواردات حوالي ٦,٥% إلا انه بدءا من عام ١٩٧٥ أخذت تحويلات المغتربين تلعب دورا مهما كأحد المصادر الأساسية للصرف الأجنبي، وخصوصا خلال الثمانينيات ، حين اصبح اعتماد ميزان المدفوعات المصري عليها واضحا ، بحيث بات يصعب تصور موقف الحساب الجاري لمصر من دون تدفق تحويلات المغتربين . وقد تنبهت الحكومة المصرية إلي أهمية هذا المصدر من مصادر النقد الأجنبي ، فعمدت إلى اتخاذ العديد من الإجراءات بهدف تحفيز عمليات التحويل إلي الداخل ، وهو ما انعكس في زيادة الكميات المحولة من النقد الأجنبي بواسطة المصريين العاملين في الخارج ، لدرجة انه بدءا من عام ١٩٨٤ أصبحت حصيلة تحويلات المغتربين تفوق حصيلة البلاد من الصادرات المنظورة. بحيث بلغت نسبة التحويلات إلى الصادرات في المتوسط ١٢٠% خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٤ وأصبحت التحويلات تمول نسبة كبيرة من الواردات بلغت عام ١٩٩٢ مثلا ٦٨,٥% وبلغ متوسط نسبة التحويلات إلى الوردات المصرية حوالي ٤٤,٣% خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٤ .

يضاف إلى ذلك التحويلات العينية التي لا تظهر عادة ضمن الإحصاءات التي يصدرها البنك المركزي ، وهذه تتمثل في قيمة ما يصطحبه المصري العائد من عملات وسلع استهلاكية أو معمرة يقوم بشحنها إلى مصر سواء أكانت بصحبته أو بصورة مستقلة ليتسلمها بعد ذلك في ارض الوطن .

ورغم تناقص معدل التحويلات النقدية للمصريين المغتربين في السنوات الأخيرة، فإنها ما زالت تحتل أهمية متقدمة عن أي مصدر من المصادر الرئيسية للعملات الأجنبية الأخرى. وإذا كان معدل الادخار في مصر يقدر بـ ٦% إذا اقتصرنا على مدخرات المصريين في الداخل ، فان هذه المعدل يرتفع إلى ١٨% إذا أدخلنا في حسابنا تحويلات المصريين العاملين في الخارج ، وهي بالطبع خاضعة لظروف وعوامل ليست تحت السيطرة (رجب البنا – الأهرام ٣/١/٩٦) وقد قُدرت قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال السنة المالية ٩٩/٩٨ بما يعادل ٣،٣ مليار دولار (الأهرام ١٩٩٨/٨/٩) مقابل ٥،٢ مليار دولار عام ١٩٩٥/٩٤. لكن رغم انخفاض هذه التحويلات نسبيا فما زالت تحتل مرتبة متقدمة كأحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي إذ تكاد تقترب من أهمية صادرات مصر السلعية (بدون البترول) . فطبقا لبيانات البنك المركزي المصري لعام ١٩٩٩/٩٨ نجد أن الصادرات السلعية مثلا بلغت ٣,٤ مليار دولار وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ٣,٣ مليار دولار بينما بلغت الصادرات البترولية ١,٠٠ مليار دولار.

كما أن عدم توفر البيانات المتاحة بشكل كاف لتقدير الحجم الحقيقي لعائدات السياحة بالنسبة لمختلف القطاعات (الفنادق والمطاعم وتشغيل العمالة وإنفاق السائحين على السلع والخدمات المصرية) ، لا يمكننا من تقويم حجم عائدات السياحة بشكل دقيق إلا أن معظم التقديرات التي نشرت عنها توضح أنها ما زالت اقل من قيمة تحويلات المصريين المغتربين.

وبطبيعة الحال فان هذه التحويلات من النقد الأجنبي تدعم ميزان المدفوعات المصري وتمكن الحكومة من إعادة تخصيص هذه الموارد في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي والمالي. وقد أسهمت تحويلات المصريين المغتربين في إيقاف تدهور قيمة الجنيه المصري ودعمه تجاه العملات الأجنبية ، وساهمت أيضا في تكوين المدخرات القومية ، وتكوين احتياطي هام من العملات الأجنبية ، كما عززت مدفوعات المصريين المغتربين لتكاليف سفر أسرهم من المركز المالي لمصر

للطيران ، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها فضلا عن تأثير هذه التحويلات على مختلف اوجه النشاط الاقتصادي والاستثماري في مصر .

وقد تناول جمال حمدان العالم المبدع ، من ضمن ما تناوله في موسوعته القيمة (شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان) موضوع دور عائد البترول العربي وتحويلات المصريين المغتربين على الأوضاع الداخلية في مصر في الثمانينيات ولكن من منظور مختلف ففي تقديره:

" إن هذه التحويلات إن كانت قد شبهت ببراعة بعملية "نقل دم"، فلعل من المناسب ومن الإنصاف معا أن نضيف أنها كما دعمت بنية الجسم المنقول إليه ونشطت دورته الدموية ، فقد رفعت أيضا ضغط الدم به نوعا ما ، إن لم تكن قد نقلت إليه فئات الدم الخطأ ، مما أدى إلى بعض التشنجات الحادة وربما الجلطات الخطيرة في نظام الجسم ودورته جميعا ، متمثلة في استيراد التضخم والأنماط الاستهلاكية وغير ذلك من التداعيات السلبية " .

ثم يتابع جمال حمدان وجهة نظره هذه فيضيف:

" إن تدفق تحويلات المغتربين يضخ في الاقتصاد الوطني دخلا ضخما يناهز عشر الدخل القومي ، بحيث بدا يغير أبعاده واتجاهاته بقدر أو بآخر كما اخذ يعيد تركيب المجتمع المصري ويعيد ترتيب طبقاته إلي حد مماثل... كما أن آثار التحويلات لم تقتصر على طبقة أفقية واحدة وإنما انتشرت لتشمل نظاما رأسيا كاملا من طبقات المجتمع المصري جميعا وعلى وجه التقريب ابتداء من الحرفيين والفلاحين حتى المثقفين والمهنيين والتجار . ولهذا جاء تأثير التحويلات الطبقي اكثر تعقيدا وتلونا ، مثلما تسرب إلى القرى والريف ولم يقتصر على المدن وان كان قد تركز فيها بالطبع " .

إن الشكل المميز لارتباط المصري المغترب بأهله ووطنه هو قيامه بتحويل مدخراته إلى أسرته في صورة تحويلات نقدية وسلع متعددة . والمغترب ينفق عادة على أسرة بأكملها في ارض الوطن ، وربما بعض أقاربه ، ويأتي على قمة استثماراته ما يشتريه من عقار ، لدرجة أن الاغتراب قد بعث حركة نشاط في بناء المنازل ، فكثير من قرى الصعيد والدلتا قد تحولت في بضع سنوات إلى مدن صغيرة لطيفة ، وحلت المنازل الحديثة ذات النوافذ المطلة على الشارع محل المساكن العتيقة من الطوب اللبن ، وذات الفتحات المطلة على الفناء الداخلي

"الحوش". كما غير الاغتراب من السلوك الاستهلاكي وضاعف من الطلب على السلع المستوردة ، ونشط إقامة المدارس الخاصة والجامعات الأهلية والمستشفيات الخاصة والوحدات الصناعية الصغيرة وغيرها. وفي دراسة قام بها المركز الديموجرافي بالقاهرة مؤخرا يتضح منها انه :

" فيما يتعلق بأوجه الاستثمار المختلفة لمدخرات الزوج من السفر ، فإنه يكون في شكل بناء أو شراء أو تأجير أو تحسين مسكن أو شراء ارض للبناء ، بالإضافة إلى استثمار المدخرات في شكل ذهب أو مجوهرات ، يلي ذلك من حيث الأهمية في تفضيل اوجه الاستثمار للمدخرات في الحضر إيداعها في البنوك أو شراء اسهم أو سندات ، بينما في الريف يكون التفضيل للاستثمار في شراء أراض زراعية ، أو تأجير واستصلاح الأراضي . (الأهرام ١٩٩٨/٩) " .

وفي حديث مع الدكتور ممدوح جبر (وزير الصحة المصري السابق) خلال عشاء أقامه منير زهران في مقر إقامته بجنيف مساء ١٩٩٧/١١/٢٧ (وقت أن كان رئيس بعثة مصر لدى مقر الأمم المتحدة في جنيف) أشار د. ممدوح إلى أن نصف المترددين على عيادته من الأطفال تأتي مصادر أسرهم المالية من الخارج كما ينطبق ذلك على العلاج في المستشفيات الخاصة.

ومن ناحية أخرى ، يلاحظ رأفت شفيق بسادة ،(في دراسته السابقة الإشارة إليها) أن الغالبية العظمى من المصرين المغتربين بالخارج هم من طبقة الموظفين وهي طبقة نمت وترعرعت في إطار وظيفي نمطي وتختلف في طبيعتها ومكوناتها عن طبقة رجال الأعمال، ومن الصعب أن يتحولوا إلى رجال أعمال بمجرد حصولهم على قدر من المدخرات . ولهذا فهم يؤثرون أن يودعوا هذه المدخرات بالبنوك. وأصبحت هذه الإيداعات لدى البنوك المصرية ذات أهمية خاصة وعززت من قدراتها الائتمانية.

ونظراً لمحدودية فرص الاستثمار المتاحة للمدخرات المتوسطة والصغيرة في هذه المرحلة فقد عجزت عن استيعاب تدفقات المدخرات ، فبرزت إلى السطح قنوات ملتوية غير سوية ، لكن القنوات المصرفيه وفرص الاستثمار المتاحة سعت الهيئة العامة للاستثمار عبر مؤتمراتها السنوية لرجال الأعمال المصريين بالخارج.. وتحت شعار "الاستثمار بلا حدود أو قيود" لجذب رؤوس أموال المصريين بالخارج لاستثمارها في المشاريع المصرية.. ويتولى عادة الوزراء

المعنيون – من خلال هذه المؤتمرات – تعريف المشاركين فيها بفرص الاستثمار والتسهيلات والإعفاءات التي تقدم للمشروعات الجديدة. وقد نجحت الهيئة في جذب جانب من الأموال المصرية المهاجرة بالإضافة إلى القطاع العقاري ، ولكن الأمر كان يحتاج لمزيد من الجهد والتقويم وتحديث آليات ومجالات الاستثمار. ووقع بعض أصحاب المدخرات الصغير للأسف- ضحايا للشركات الاستثمارية وشركات توظيف الأموال الوهمية ، وهو ما يتطلب فرض رقابة جادة للتحقق من مصداقية ما يعلن عنه من شركات وجمعيات للاستثمار العقاري أو غيرها.

ورغم الأهمية المالية والاقتصادية لتحويلات المصريين المغتربين وآثارها الإيجابية ، إلا أن البعض يرى أن لها أيضا بعض الآثار السلبية . فبجانب إنها غرست النمط الاستهلاكي المحموم غير المرتبط بنتاج طبيعي لتطور الوحدات الإنتاجية الوطنية ، وإنما بمصادر مالية خارجية ومن هنا تأتى خطورة التعود على مثل هذه الأنماط الاستهلاكية التي تتجاوز إمكانات الاقتصاد المصري الذاتية. فكما يرى البعض ، كنادر فرجاني " فان هذه الأنماط تعتمد على مصادر مالية هي بدورها متوقفة على النشاط الاقتصادي في بلدان غير بلدان المنشأ ، فلا يمكن اعتبارها موردا مأمونا للدخل ، وان الاحتمال قائم لان تتناقص هذه التحويلات في المستقبل (وهو ما حدث فعلا). وبالتالي يواجه المجتمع صعوبة إعادة تكيف أفراده مع انخفاض مستوى المعيشة . وقد ظهرت بوادر ذلك نتيجة الأزمة التي واجهتها الدول الخليجية المنتجة للنفط خلال الفترة الممتدة لتدهور أسعار النفط وتراجع عائداته " .

وبدوره يضيف جلال أمين (في كتابه السابق الإشارة إليه) إلى ما تقدم أن هذه التحويلات أدت إلى ازدياد التفاوت في الدخول وتدهور القيمة الاجتماعية للعمل المنتج وتفكك الروابط الأسرية وتحول القرية المصرية من الإنتاج إلى الاستهلاك ، والانصراف عن القضايا القومية إلى الانشغال بالكسب المادي .. الخ . وقد لخص نادر فرجاني المحصلة السلبية للاغتراب والتحويلات بقوله :

" إن الهجرة للعمل مثلت ، ولا شك ، طاقة نجاة فردية لبعض المعسوين في بلدان الإرسال العربية . فمن تمكن من الهجرة ، لفترة طويلة نسبيا ، إلى بلد نفطي غني ، فقد وجد حلا لبعض من مشاكله الاقتصادية ، أو الكثير منها إذا كان ذا كفاءة عالية أو سعيد الحظ . ولكن هذه الحلول الفردية لم تتبلور في دعم واضح لمشروع التنمية يدعم الرفاه الجمعي لكل مواطني بلدان الأصل في الأجل الطويل. وما كان ممكنا لهذا أن يحدث في

ظل النخب الحاكمة في هذه البلدان ، التي لم تجد في الهجرة للعمل إلا فرصة لانسياب تحويلات العاملين في الخارج في نطاق التنظيم الاقتصادي الذي أتت به ، واتساقا مع المنطق الاجتماعي قصير الأجل ، والقاصر في دوائر هذا النخب . وعليه يمكن القول أن الهجرة للعمل أحدثت في بلدان الإرسال شرخا بين الرفاه الفردي والرفاه الجمعي ، معيقة بذلك فرصة تبلور مجتمعي من اجل التنمية " .

ولا شك أن الأهمية النسبية لهذه التحويلات ، وعدد المصريين العاملين في منطقة الخليج خلق نوعا خاصا من الارتباط الاقتصادي والسياسي بين مصر ودول هذه المنطقة. فأعداد المصريين العاملين في هذه المنطقة "قرابة المليونين " يمثل نوعا من الاستيعاب لجانب من القوى العاملة المصرية الفائضة ، وبالتالي تخفيف جانب من الضغوط على سوق العمل المصري الداخلي الذي يتزايد فيه حجم البطالة من مختلف المهن والتخصصات من ناحية. ومن ناحية أخرى فان قيمة التحويلات المالية للمصريين المغتربين إلى الوطن ألام ، والتي تشكل بندا أساسيا في الدخل القومي – وان بدا في التناقص نسبيا – يمكن إدخاله تحت باب عائد تصدير القوة البشرية أو الصادرات البشرية إلى هذه المنطقة . ولذا فان الأهمية النسبية لهذين العنصرين – بجانب الاستثمارات والسياحة الخليجية في مصر ، وعائدات ناقلات النفط عبر قناة السويس وخط سوميد وغيرهما جعلت البعض يرى أن مصر أصبحت " دولة خليجية بالوكالة " بحكم حجم المصالح المصرية والوجود المصري في منطقة الخليج .

ولا شك أن هذه المصالح الاقتصادية الكلية لمصر المرتبطة بمنطقة الخليج ، لها وزنها وتقديرها ، ومن الطبيعي أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد مواقف السياسة الخارجية المصرية وتوجهاتها ، فضلا عن الارتباط والتأثير المتبادل بين الأوضاع والاستقرار الأمني في مصر ومنطقة الخليج. ويذهب جمال حمدان إلى ابعد من ذلك في تقديره لأثر هذا الارتباط الوثيق على توجهات مصر الداخلية والخارجية . ففي تقديره (أنه كان لذلك دور مزدوج وخطير سواء في توجه سياسة مصر الخارجية تجاه الصلح مع إسرائيل ، أو توجه الاقتصاد المصري نحو تبني سياسة الانفتاح) .

فجمال حمدان يرى (أن الطفرة في عائدات البترول العربي بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ قلبت مكانة مصر في العالم العربي من الصدارة والعروبة والصراع إلى الصلح مع إسرائيل ، بعد أن أصبحت مصر "واحة فقر" في "صحراء الثراء" حسب

تعبيره . ومن ناحية أخرى فهو يرى أن تحويلات المصريين المغتربين رفعت فجأة وبعنف القدرة الشرائية والرغبة والطاقة الاستهلاكية لقطاع كبير من المجتمع مثلما غيرت من نمط استهلاكه ، وقد أدى ذلك – ضمن عوامل أخرى – إلى اندفاع الاقتصاد المصري نحو سياسة الانفتاح) .

وأيا كانت هذه الآراء وحجيتها ، فانه لا يمكن النظر إلى التحويلات ونتائجها على إنها تشكل مكسبا كاملا أو خسارة اقتصادية كاملة إلا من خلال التعرف على حجم ونوع واتجاهات هذه التحويلات واستخداماتها سواء في الاستثمار أو الاستهلاك فضلا عن دراسة تأثيرها على التفاوت في الدخول وعلى معدل التضخم وهو أمر يَخرج عن النطاق المحدد لهذا الكتاب.

كما ينبغي أن نتذكر أن استيعاب منطقة الخليج لأعداد كبيرة من القوى البشرية المصرية اسهم في التقليل من نسبة البطالة المحلية إلا أنه إذا كان ذلك قد أضعف آليات الاستيعاب الداخلي للعمالة ، فإنه من ناحية أخرى خفف العبء الملقي على الاقتصاد المصري وعلى الخدمات في مرحلة الانتقال الصعبة. كما ساعدت التحويلات المالية على توفير مدخرات قابلة للاستثمار في مصر في مختلف المجالات سواء أكان في المجال الزراعي أو الصناعي أو العلاجي أو الإسكاني وغيرها. صحيح أن هناك بعض التداعيات السلبية للاغتراب وأيضا للتحويلات ، لكنها يمكن تجاوزها وتقبلها كثمن نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المصرية الحالية . وبالتالي فان تضخيم السلبيات بدرجة تحجب معها الإيجابيات أو الحديث المنفعل أحيانا – عندما تحدث بعض المشاكل للمصريين المغتربين في منطقة الخليج – المنادي بالتضحية بالتحويلات وفرص العمل المتاحة فيها ، هو نوع من الإفراط البالغ والمواقف السياسية التي تضر بالذات . لكن علينا في الوقت نفسه أن نعمل على توفير كل سبل الحماية والرعاية الممكنة للمصريين المغتربين وحفظ حقوقهم وكرامتهم وان يتم انسيابهم إلى منطقة الخليج وفق دراسات دقيقة ومتخصصة عن الاحتياجات الحالية والمستقبلية لدول هذه المنطقة ، وان يتم العمل بجدية على محاربة المتاجرين في البشر والذين يبيعون الوهم لضحاياهم ، ونقلل بذلك من ضغوط العمالة الهامشية كثيرة العدد قليلة العائد ، والتي تعرض علاقتنا الثنائية بدول المنطقة لأزمات نحن في غنى عنها على نحو ما سنوضحه في مكان آخر من خلال طرحنا لبعض المشاكل التي تواجه بعض شرائح المغتربين المصريين في منطقة الخليج.



البيروقراطية المصرية
وحيلها مع المصريين المغتربين

حكاية البيروقراطية ومشاكلها إذن هي حكاية قديمة طويلة وفصولها لا تنتـــهي. وعادة تمثل البيروقراطية عنصرا هاما في أي عملية نهضة أو تنمية ، ولكنها حينما تتخلف وتتجمد ولا تتطور وتعجز عن التكيف مع المتغيرات والضرورات ، تصبح مرادفا للتعقيد ومعرقلة لمسيرة التقدم. وتتضمن مقدمة ترجمة كتاب (البيروقراطية) لمؤلفيه مونت بالمر وعلى ليله والسيد ياسين (١٩٩٤) ، إن المســـيرة التاريخيـــة أورثت البيروقراطية المصرية كثيرا من المشكلات أو الأمراض التي أعاقتها عـــن الإنتاج بفعالية وقدرة . ويعتبر ضعف الإنتاجية أول هذه المشكلات . فضلا عـــن عدم المرونة وجمود القواعد البيروقراطية إلى حد اختفاء البعض وراءها ورفـــض الموظفين تحمل المسؤولية خوفا من العقاب في مقابل ميل كبـــار الموظفيـــن إلـــى تركيز السلطة بحكم القيم الأبوية المنتشرة في المجتمع ، بالإضافة إلـــى انخفـــاض القدرة الإبداعية أو الابتكارية للبيروقراطية المصرية وغياب الثقـــة بينـــها وبيـــن الجمهور .

ولأهمية ترويض البيروقراطية وتطوير أدائها تطلب الأمر في بعض الـــدول ، ومن بينها مصر ، تعيين وزير متفرغ وهو حاليا د. محمد زكي أبو عامر وزيـــر التنمية الإدارية ، لمتابعة عملية تصحيح مسار البيروقراطية وتجديد دمائها بقواعـــد مرنة في العمل والأداء والمحافظة على القوانين ووضـــع اللوائـــح والإجـــراءات التنفيذية ، لها بشكل يدعم الممارسة الحكومية والتعامل مع المواطنين بدون تعسف.

وفي تقدير البعض كحسام عيسى – أستاذ القانون – (إن البيروقراطية المصرية الحالية تعتبر ركيزة وطنية وديمقراطية ، لأنها بقواعدهـــا المحـــددة فـــي العمـــل والمحافظة على القانون تدعم الديموقراطية ويتمثل ذلك في دور المحـــاكم ، وفـــي دور الشرطة حين تترك لمجراها الطبيعي البيروقراطي القانوني) . وفـــي تقديـــر جورج قرم – الأستاذ الجامعي والوزير اللبناني – (أنه لا يمكن تحقيق نهضة لأي أمة إذا لم تكن للبيروقراطية ، التي تخدم السلطة، ممارسات نهضويـــة ومشـــروع تنموي صحيح) ثم يضيف : (إلا إننا في الوطن العربي نشكو من فلتات في أمور البيروقراطية العربية بحيث إنها تفرض على المواطنيـــن مـــن الممارســـات الـــلا ديموقراطية اكثر من السلطة السياسية نفسها) . وفي الواقع فان هناك تخوفا مبررا من أن تتحول سلطة التصور والتنفيذ البيروقراطي إلي تسلط النظم أو لنقل وســـيلة وإدارة لدعم تحكم السلطة السياسية التعسفية . كما قد تـــؤدي بعـــض الممارســـات البيروقراطية ، لا سيما في دول العالم الثالث ، الذي لم يترسخ فيه مفـــهوم دولـــة المؤسسات التي يتم من خلالها توزيع الصلاحيات والممارسات الحقيقية ، إلـــي أن

تتحول الأجهزة البيروقراطية إلي وسيلة للإعلاء من شان القمة على حساب القاعدة بتركيز الصلاحيات في القمة ولا يتم تفويض حقيقي وفعلي لهذه الصلاحيات على المستوي القيادي والإداري الأدنى ، فنجد أن أهم فرد في الجيش هو القائد ، وفي الوزارة الوزير ، وفي الإدارة المدير ، وفي الجامعة الرئيس ، وفي الكلية العميد ، وفي السفارة السفير وفي القنصلية القنصل العام ، وفي الشارع الشرطي ، وفي الأسرة الرجل ، حتى أصبحت الرئاسة مطلب الجميع ، والرئيس لا يحاور بل يأمر، والمرؤوسون لا يتحاورون بل يصغون ، وتقام الأحزاب من القمة إلى القاعدة وتحل بمراسيم ، وتقد اجتماعاتها بقرارات . ولا وجود حقيقياً للرجل الثاني الذي يكثر الحديث عنه.

وإذا كانت التطورات التكنولوجية والاقتصادية والثقافية والتاريخية أدت في إطار الدولة الدستورية إلى انتشار الآلة البيروقراطية في مختلف دول العالم ، فإن هذا الانتشار أدى إلى تكاثر ، قنوات السلطة السياسية المختلفة، وخلقت نتيجة ذلك ، مسافة وعرة بين الفرد ومركز السلطة السياسية التي هي مبدئيا تعبير عن إرادته الشخصية . ومن هنا علينا أن نسأل أنفسنا : هل بإمكان حرية الفرد أن تبقي وتنتعش في مواجهة البيروقراطية المتزايدة ؟ ومن ناحية أخرى ، يبدو أن هذه البيروقراطية بذاتها شرط ضروري للتقدم الاجتماعي والاقتصادي ، لأنها جوهريا محاولة لتنظيم وتأسيس السلطة السياسية ، ومن ثم تحقيق إرادة الشعب العامة ولهذا يجب أن نسأل أنفسنا ثانية : هل نستطيع التأكد من أن بعض الإجراءات والمؤسسات أو القوى الإدارية التي يمكن بناؤها في الجهاز البيروقراطي سوف تخفف ، أو بإمكانها أن تخفف ، عبء البيروقراطية ؟ والسبب الذي يجعلني اطوح هذا السؤال هو إننا عندما ننشئ جهازا بيروقراطيا فانه يصبح بنية سياسية ثابتة من الصعب تغييرها أو إزالتها . وفي كثير من الأحيان يلجا الموظفون عند ممارسة صلاحياتهم وتحديد مواقفهم وحمايتها إلى استخدام مفهوم (الصالح العام). ولكن هذا المفهوم ما زال مفهوما غامضا يختلف تفسيره من موظف لأخر . ويقف أصحاب المصالح في حيرة من أمرهم ولا يدرون كيفية الوصول إلى حل لمشاكلهم المطروحة أمام الدواوين الحكومية أو أرباب الوظائف . ويجدون أنفسهم يرددون مع نجيب محفوظ في روايته (المرايا): "**يوجد نوعان من الحكومة، حكومة يجيئ بها الشعب فهي تعطي الفرد حقه من الاحترام الإنساني ولو على حساب الدولة ، وحكومة تجيء بها الدولة فهي تعطي الدولة حقها من التقديس ولو على حساب الفرد**".

وإذا كان واقع علاقة الأجهزة البيروقراطية بالمواطنين المقيمين بالوطن يغلب عليه طابع الجمود وعرقلة المراكب السايرة، فما هي طبيعة وأسلوب تعامل هذه الأجهزة مع المواطنين المغتربين؟ في الحقيقة إن هذا السؤال ما كان ينبغي أن يطرح أصلا . فتعامل هذه الأجهزة واحد في الحالتين . بل إن علاقتها بالمغتربين غالبا ما تكون اكثر تعقيدا ولا تقتصر عليهم وحدهم بل تمس دوائر متتالية الاتساع من المجتمع المصري بدرجات متفاوتة . ففي الدائرة الأولى نجد المصريين الذين هاجروا أو اغتربوا. وفي الدائرة التالية نجد الذين رافقوهم من ذويهم في مواطن الاغتراب، أما الدائرة الثالثة فتضم ذويهم الذين بقوا بمصر. وكل دائرة من هذه الدوائر لها تعامل من نوع مختلف مع أجهزة الدولة المختصة.

فهناك على سبيل المثال العلاقة بين المغتربين وجهات عملهم في الوطن من ناحية طلب تجديد مدة الإعارة أو الإجازة بدون مرتب ومواقف جهات الإدارة المختلفة من هذا الطلب . ونجد علاقة المغتربين بوزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي من ناحية معادلة الشهادات التي يحصل عليها أبناؤهم من المعاهد الأجنبية حتى يسمح لهم بالالتحاق بالجامعات والمعاهد المصرية عند عودتهم النهائية لأرض الوطن في حدود الأعداد المتاحة لهم.

وهناك العلاقة مع وزارة الداخلية فيما يتعلق بتجديد تصاريح العمل وتجديد جوازات السفر في بعض الحالات أو عدمه ، والعلاقة مع وزارة الدفاع فيما يتعلق بتسوية أوضاع المطلوبين للخدمة العسكرية الإجبارية وقواعد تأجيلها . ونجد علاقة المغتربين بوزارة المالية (الجمارك) فيما يتعلق بمعاملة أمتعتهم عند العودة وعلاقة المغتربين بوزارة الإسكان فيما يتعلق بامتلاكهم لأراضي أو شقق والشروط الميسرة لذلك. وبطبيعة الحال فان لجميع الوزارات علاقة أو نوعا من المعاملات مع مواطنينا المقيمين في الخارج.

وتعدد هذه الوزارات وتداخل اختصاصاتها وصلاحيتها أحيانا ، أدى إلى إصدار عدد من القرارات واتباع مجموعة من السياسات بدت وكأنها سياسات متعارضة إذا ما نظر إليها من جانب تحقيق مصلحة الوطن التي تعني بالدرجة الأولى بقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومصلحة المواطن المصري الذي يعمل بالخارج ولم تنقطع علاقته بوطنه ألام. وأحيانا تستصدر الوزارة قرارا وقانونا ما يرتب التزامات ومهام على أجهزة وزارة أخرى ، دون التشاور المسبق معها ومعرفة إمكانية القيام بهذه الالتزامات ومتطلبات تحقيق ذلك.

ومن بين الأمثلة الصارخة التي لمست عن قرب مدى ما سببته من مشاكل وتعقيدات لمواطنينا في الخارج كما ألقت بأعباء غير عادية على قنصلياتنا ، انه في إطار بحث وزارة المالية عن مصادر مالية جديدة لزيادة امكاناتها في تقديم مزيد من الخدمات التعليمية والصحية والمرافق وغيرها، استصدرت القانون رقم ٢٢٩ سنة ١٩٨٩ بفرض ضريبة على العاملين بالخارج . وعندما صدر حكم بعدم دستوريته ، استصدرت مرة أخرى القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٤ بفرض نفس الضريبة وحكمت المحكمة مرة أخرى بعدم دستوريته . وقد تضمن القانونان إمكانية سداد هذه الضريبة في قنصلياتنا . وكان من المفترض قبل تكليف هذه القنصليات بان تصبح – بحكم الواقع – فروعا لمصلحة الضرائب في الخارج ، أن يتم التشاور مسبقا مع وزارة سيادية أخرى هي وزارة الخارجية لبحث إمكانية تحقيق ذلك ، إلا أن البيروقراطية المالية التي لها سطوة ونفوذ قويان ومستمدان من منح أو منع الاعتمادات المالية ، أبت على نفسها أن تتشاور في هذا الأمر مع الخارجية واتبعت معها سياسة الأمر الواقع.

وعند التنفيذ واجهت قنصلياتنا في منطقة الخليج أزمة لم تكن متوقعة . فقد فضل العديد من المصريين المغتربين سداد هذه الضريبة بالخارج تجنبا للتعامل مع الأجهزة البيروقراطية في الوطن وإضاعة أيام من الإجازة السنوية المحدودة في إنهاء إجراءات سداد هذا الضريبة ، فضلا عن أن سدادها كان شرطا لتجديد الإجازات والإعارات وإذن العمل وما أشطر بيروقراطيتنا في تشبيك الأمور وسد المنافذ!!

ووجدت قنصلياتنا في منطقة الخليج نفسها فجأة في مأزق لا تحسد عليه. فهي قبل هذه الضريبة كانت مثقلة بالأعباء ومتخمة بالمهام . فقد وجدت أن إنهاء معاملة ضريبة لمواطن واحد تستغرق في احسن الظروف نصف ساعة تضيع ما بين استلام الشهادات المقدمة المتعلقة بربط فئة الضريبة ، ثم تحديد قيمة الضريبة المستحقة ، وتوريدها وتسليم المواطن شهادة على النموذج ٣ ضرائب تفيد سدادها حتى يستطيع بمقتضاها تجديد إجازته أو إذن عمله . وإذا أخذنا في اعتبارنا أن هناك على الأقل نصف مليون مواطن مغترب بالسعودية مثلا ، كان ينطبق عليهم قانون ضريبة العاملين بالخارج ، وتقدم ربعهم فقط لسداد الضريبة في بعثاتنا ، فمعنى هذا أن هناك ١٠٠ ألف مواطن على الأقل يتقدمون إليها لسدادها ، فكم ساعة عمل إضافية سيتطلبها تحقيق ذلك ؟

ومما يزيد من تعقيد الموقف والأعباء على قنصلياتنا أن عـــدد العـــاملين فيـــها محدود واقل من الحد الأدنى المطلوب لأداء العمل بشكل مقبول . وكنـــت أحـــاول زيادة هذا العدد في حدود مقبولة ، إلا أنني كنت اصطدم دوما بعدم موافقة الوزيـــر لاعتبارات التقشف وضغط المصروفـــات ، رغـــم أن القطـــاع القنصلـــي يشـــكل متحصلاته القنصلية ما لا يقل عن خمس ميزانية وزارة الخارجية . وبدأت المشاكل تتزايد وتتصاعد في قنصلياتنا بدول الخليج العربية. فقد كان أغلب مواطنينا يتدفقون على قنصلياتنا فيها لإنجاز معاملتهم القنصلية العادية بالإضافة إلـــى طلـــب ســـداد ضريبة العاملين بالخارج قبل بضع أيام من موعد قيامهم بإجازاتهم السنوية ويرجع ذلك في معظم الحالات إلى أن اغلبهم لا يسمح له الكفيل (صاحب العمل) بـــالتغيب إلا ساعات أو أيام قبل موعد سفرهم واحتفاظه بجوازات ســـفرهم وهـــو الوثيقـــة الأساسية في إنهاء المعاملات القنصلية. وبالتالي تزايد الطوابير الطويلـــة وتزايـــد ساعات الوقوف فيها . والوقوف في الصفوف والانضباط فيها والتحلي بالصبر أمر لم نألفه ولم نتعوده . وتحدث أحيانا تجاوزات ويحتد المواطنون ويفقد الموظفـــون أعصابهم فتحدث المشادات الكلامية المتصاعدة، ولهذا كانت حالة الطوارئ تعلـــن في قنصلياتنا في منطقة الخليج خلال اشهر يونيو ويوليو وأغسطس وهي الأشـــهر التي تقترب فيها درجة الحرارة في هذه المنطقة من الخمسين درجة ، يتحمل خلالها المواطنون وأعضاء قنصلياتنا من دبلوماسيين وإداريين مشاق ومتاعب غير عاديـــة جعلتني أطلق عليهم دوما صفة "الجنود المجهولين."

وكان سفراؤنا وقناصلنا بدول الخليج العربية يتصلون بي طالبين البحـــث عـــن وسيلة لتخفيف الأعباء ، فقام محمد عيسى ، الذي كان يشغل منصب مســـاعد أول وزير الخارجية للشؤون المالية والإدارية ، بالالتقاء بالمسؤولين بـــوزارة الماليـــة وشاركته في هذا اللقاء وشرحنا لهم الموقف بـــالتفصيل وطلبنـــا تزويـــد بعثاتنـــا بالإمكانات المادية والبشرية التي تمكنها من القيام بالمهمة الجديدة ، مهمة تحصيـــل ضريبة العاملين بالخارج. وأبدى المسؤولون بوزارة المالية اقتناعا مبدئيا بوجهـــة نظرنا ولكننا لم نتلق منهم غير الوعود وظلت قنصلياتنا تعاني من ســـبب إضـــافي لتوتر العلاقات مع المصريين المغتربين إلى أن تم صدور الحكم بعـــدم دســـتورية قانون ضريبة العاملين بالخارج للمرة الثانية. ولقد كان من الممكن لوزارة الماليـــة أن تحصل على قيمة هذه الضريبة بطريقة اكثر يسرا وبساطة من مصادر تســـمح بذلك ودون فرض أعباء إدارية معقدة على مواطنينا في الخارج ، بدلاً من ضريبـــة العاملين بالخارج التي كانت تتطلب تقديم شهادات ومستندات وفتح ملفات إلى غـــير

ذلك من إجراءات . وسبق أن أحلت في حينه اقتراحا بهذا المعنى لوزيــر الماليــة الأسبق إلا انه يبدو أن بيروقراطيتنا المالية كانت مغرمة بالتمسك بالشكل التقليــدي لتعقيد الأمور.

ومثل هذه المواقف ، وتضارب القرارات وعدم التشاور المسبق بشــأنها بيــن الوزارات المعنية ، يؤدي في الغالب إلى التراخي في القيام بالمسؤوليات المنوطــة بجهة بذاتها لحساب جهة أخرى أو قد لا تحظى مشــاكل المواطنيــن المغــتربين بالأولوية النسبية فيها إذا ما نظر إليها ضمن الإطار الكلي لمسؤوليات هذه الجهــة الحكومية التي تعتبر ما تقوم به من مسؤوليات تجاه العاملين بالخارج يأتي في أدني أولويات المهام الرئيسية المنوطة بها في المجتمع ولهذا كثيرا ما كنت احرص على تجاوز بعض القرارات البيروقراطية قصيرة النظر.

وعلى صعيد آخر تلاحظ سمة مشتركة بين الأجهزة الحكومية وهي سوء معاملة المواطنين ، فموظفو الدوائر الحكومية يتعاملون مع المواطن العادي ويتصرفــون معه كحكام صغار أو أصحاب حق في مراكزهم . وهكذا تضيــع أوقــات النــاس ومصالحهم في دواوين الحكومة ودهاليزها ومكاتبها التي تحولت بفعل البيروقراطية المتخلفة إلى مستودع كبير للأوراق والملفات المتضخمة والتي يندر الرجوع إليها ، وإذا اضطر أحد المواطنين للرجوع إليها بعد فترة قصيرة لسبب أو لآخر ، فسيكون سعيد الحظ لو تمكن الموظف المختص من العثور على الملف المطلوب أو وجد فيه بعض الشهادات أو المستندات التي سبق أن قدمها هذا المواطن. وإذا أراد المواطـن المغترب استصدار شهادة أو مستند ما من بعض المصــالح الحكوميــة ، يقابلــه الموظف المختص بنظرة غاضبة عند دخول مكتبه ، ربما لان هذا المواطن قطــع عليه صفو استغراقه في أمور شتى . وحتى يمكن لهذا المواطن إنهاء معاملته ينبغي عليه في معظم الحالات أن يمر بعدة مكــاتب لاســتكمال الإجــراءات الخطــيرة والهامة!! وكل موظف يحيله للآخر وبعد تردد على عدة مكاتب يشــعر المواطــن المغترب (وأيضا المقيم بطبيعة الحال) أن سلوك الموظفين على هذا النحــو ليــس سلوكا عارضا ، بقدر ما هو من تقاليد ممارسة طقوس الوظيفــة . فــهذه التقــاليد (العريقة) تشعر الموظف بأنه فوق أي حساب يؤديه إلى غير رؤسائه ، وتتحــول الصلة بين الموظفين والمواطنين إلى علاقة بين سيد ومسود ، بين قــادر وطــالب حاجة في إطار من الترتيب الهرمي الصارخ ، فلا اعتراف بكرامــة الفــرد، ولا احترام لحقوق المواطنين التي تفرض على الدولة خدمة مواطنيها . وبطبيعة الحـال ينبغي ألا ننسى أن هؤلاء الموظفين يعانون من تدني رواتبهم وضعف حوافزهـــم

ويواجهون مشاق جمة في المواصلات وصعوبة مواجهة التزامات المعيشة اليومية، والحقد على رؤسائهم ، فيصبون جام غضبهم على رؤوس المصريين المغتربين المترددين عليهم .

ولقد أعجبني وصف الكاتب صبري منصور لجانب من هذا الواقع (الهلال مارس ٩٧) بقوله:

" في أحوال عديدة يضع المصريون لأنفسهم قواعد يتعاملون بها . ولا نعرف لماذا يعذب المصريون بعضهم البعض ، ولماذا لا يلجأ المصريون إلى تسهيل حياتهم وجعلها اكثر يسرا ، فمن منا لجا إلى مصلحة حكومية ليقضي طلبا فلم ينل من عوامل التعذيب والتسويف والإرجاء الحظ الوافر ، انك تجد الروتين يحكم تعاملنا، والمصري مشكوك في ذمته فهو متهم حتى تثبت براءته ، ونحن نتكلم عن ثورة على البيروقراطية منذ عشرات السنين، ولكن المشاهد أن خطوات الروتين تزداد تعقيدا ، والموظفين ما زالوا متشبثين بتعقيد الخطوات الإدارية وهم على يقين بان توقيعاتهم تضفي على مواقعهم الوظيفية أهمية وخطورة " .

ولكن إذا كان هذا النوع من التعامل يتحمله المواطن المقيم واعتاد عليه، لأنه لم يألف غيره ، فان الوضع بالنسبة للمواطن المغترب يختلف . فاغلبهم يلمس في الخارج معاملة اكثر رقيا واكثر بعدا عن التعقيد فتجئ المقارنات والتساؤلات لماذا هذا القدر من التخلف في التعامل مع المواطنين السنا جديرين بمعاملة افضل ؟ .

وإذا طالعنا جانباً من مضمون رسالة تلقاها المواطن فايز فرح من ابنته نورا التي هاجرت مع زوجها إلى مدينة مونتريال في كندا (الأخبار ١٩٩٦/٣/٢٧) نرى الفارق الواسع في التعامل مع الأجهزة البيروقراطية لدنيا:

" والدي العزيز:

قررت مع زوجي أن اشتري أثاثا للشقة التي أجرناها بأربعمائة دولار في الشهر ، وعرفت أن هناك تخفيضا للمهاجرين ، فذهبت لإدارة الهجرة حتى احصل على الكارت الخاص بالتخفيض ، وسألني الموظف هل معك ما يثبت انك مهاجرة ؟ وبحثت عن بطاقة الهجرة فلم أجدها ، قلت له بخجل : لقد نسيتها ، سأحضر غدا . قال الموظف والابتسامة لم تفارق شفتيه : ولماذا الحضور غدا ؟ هل تتذكرين تاريخ وصولك إلى كندا ؟ نعم : ١٨ سبتمبر الماضي فقال لي : إذن انتظري قليلا .. واتصل الرجل بالمطار

وطلب رقم بطاقة الهجرة باسمي وزوجي ، وما هي إلا دقائق معدودات حتى قال لي : ليست هناك مشكلة ، عرفت من المطار رقم بطاقتك ، وهاهو الكارت الخاص بالتخفيض . لم اصدق نفسي يا والدي العزيز الموظف هنا يريد أن يقدم خدماته بكل وسيلة حتى ولو قام بأعمال إضافية ، وكان يمكن أن يصرفني إلى اليوم التالي كما اقترحت عليه ، ولكنه أصر على أن انتظر حتى لا أضيع وقتا آخر ، واستطاع فعلا أن يحل المشكلة . . . أريد أن أسألك يا والدي العزيز ماذا لو حدث معي نفس الموقف مع أي موظف في مصر ؟ ماذا كان يمكن أن يقول لي ؟ فوت علينا بكرة أو بعد بكرة .. أو الأسبوع القادم !! " .

وحتى ندرك أن هناك فرقا في التعامل ، فإنني أتذكر أن استبدال ختم الدولة الرسمي العادي لاستمارات نجاح امتحانات "أبناؤنا في الخارج " بختم المثلث الوارد به عبارة "امتحانات أبناؤنا في الخارج" ، حتى لا تكون هناك انعكاسات سلبية في التعامل مع هذه الشهادات ، استغرق بضع سنوات !! أين نحن من بناة الهرم العظام وصانعي الحضارة الفرعونية العظيمة .

ومن الأمور الطريفة أن جانبا كبيرا من النظم والإجراءات الإدارية والمالية المطبقة في عدد من دول الخليج ، والتي تتعلق بقواعد التعيين والإجازات والإقامة وغيرها والتي يشكو المصريون المغتربون من تعقيداتها ، وضع نواتها في الأصل خبراء مصريون في البيروقراطية . وجاءت الأنظمة التي وضعها هؤلاء الخبراء القادمون من ديوان الموظفين المصري قريبه إن لم تكن مشابهة لتلك المطبقة في مصر رغم التباين الواضح في أوضاع وظروف وإمكانات الجانبين . وامتدت إمبراطورية البيروقراطية المصرية الورقية بطوابعها واستماراتها ونماذجها وتحابيشها إلى منطقة الخليج . وعندما يشكو المصريون المغتربون من هذه الإجراءات يقول المسؤول عنها أن أصحاب الفضل في إدخالها إلينا هم المصريون. وهكذا لم تكتف البيروقراطية الجامدة بعكننة المصريين في الداخل ، بل وتطاردهم أيضا في الخارج . ورغم ثورة المعلومات ووسائل حفظها واسترجاعها ، فما زالت الإجراءات الورقية هي السائدة في التعامل في مصر مع المواطنين في عالم اصبح يقترب من عالم بلا ورق . والمدهش أن بعض الإدارات الحكومية تطلب مستندات متعددة لغاية واحدة ، بل أن بعضها لا يعترف بحجية البيانات التي تصدرها جهة حكومية أخرى وكان الله في عون مواطنينا المقيمين والمغتربين. والمدهش انه في الوقت الذي تمارس فيه الأجهزة البيروقراطية تسلطها وفرض طلباتها على

المواطنين من وثائق ومستندات ورسوم لاستخراج شهادة ما منـــــها ، فـــان هـــذه الأجهزة تعمل دوما على حماية نفسها من أي مساءلة أو مسؤولية : فنجـــــد أن أي شهادة تصدرها أي جهة حكومية تذيلها بالعبارة التقليدية : "تحررت هـــذه الشـــهادة بناء على طلب صاحبها دون أية مسؤولية من الجهة التي أصدرتها عما جاء فيـــها". عبارة غريبة تجدها حتى يومنا هذا تزين اغلب الشهادات التي تصدر عن جـــــهات حكومية ، وهي كما يقول يونان لبيب رزق (المؤرخ المعروف) ، إذا كـــانت تـــدل على شئ فإنما تدل على تقليد إداري مصري عتيد ، ألا وهو رغبة هذه الإدارة فـــي التنصل عند اللزوم من المسؤولين حتى عن ورقة ممهورة وموقعـــــة باســـم أحـــد المسؤولين فيها ، وان لم يكن كبيرهم ! وأضيف انه يكفي أن ننظر لعدد التوقيعـــات التي تسبق توقيع المسؤول المختص ، حتى تدرك أن الهدف من كثرتـــها إضاعـــة المسؤولية.

وقد لمست خلال عملي كأحد المسؤولين عن رعاية شؤون المصريين العـــاملين بالخارج ، سببا إضافيا يزيد من عقدة أجهزة البيروقراطية المصرية في تعاملها مع من يقع تحت يديها من المصريين المغتربين . فهي بجانب عقدها في التعامل مــــع المصريين المقيمين ، فإنها تنظر نظرة غيرة وحسد للمصري المغترب وعدم تقدير لمعاناته وأهمية دوره للاقتصاد المصري. أما عن الغيرة والحسد فمرجعهما ظروف مصر الصعبة في مرحلة الانتقال الحالية ، وتعقـــد الظـــروف المعيشـــية لغالبيـــة المواطنين وبصفة خاصة الموظفين محدودي الدخل ، وهيكـــل الأجـــور العظمـــي ومستوى هيكل الإنتاج المتدني والعلاقة المتبادلة بين الهيكلين واضحة ومعروفـــة . ولذا فليس من المستغرب أن تسمع وتلمس معاناة الموظفين صغارا وكبارا ، ونلمس أسلوب تعاملهم مع المصريين المغتربين وأسرهم الذين يترددون عليـــــهم لانجـــاز معاملتهم ، والذي يشوبه أحيانا نظرة حسد وغيرة لأنهم تمكنوا من الحصول علـــى فرصة عمل بالخارج تساعدهم على تحسين أوضاعهم المالية والاجتماعية . ومـــن هنا كما يشرح الكاتب الصحفي محمد الحيوان (الوفد ١٩٩٦/٦/٨) " تبـــدأ عمليـــة الابتزاز للعاملين في الخارج من أول لحظة.. مطلوب أن يدفـــع للحصـــول علـــى تصريح عمل .. وقد يحصل عليه أو لا يحصل عليه .. ومطلوب أن يدفع إتـــاوات لبعض المحافظات تصل إلي ألف دولار .. قبل أن يركب الطائرة .. بل إن بعـــض المؤسسات الصحفية تفرض هذه الإتاوة .. والموظف الذي يخلص الورق يحتـــــاج إلى نصيب .. تحت الترابيزة .. انه يري أن المصري يسافر لتكوين ثروة.. وعليه أن يدفع نصيب المواطنين منها قبل أن يسافر في علم الغيب .. قد يعود علـــى أول

طائرة .. وقد يعود بعد شهر أو اكثر ... ولكن الإتاوة يجب أن تدفع أولا .. سواء لخزينة صندوق الخدمات بالمحافظة أو للمواطنين تحت الترابيزة .. الكل ينظر للمصري المسافر للخارج على انه سيتحول إلى رجل ثري ".

وتحضرني هنا بعض نوادر التعامل مع المصريين المغتربين في الوطن ، منها ما أخبرتني به السيدة / ع.أ.أ. التي تعمل موظفة إدارية بجامعة الكويت وتقيم مع أسرتها بالكويت ، وتسكن في شقة في احدي العمارات بالقاهرة . فعندما تعود للقاهرة لتمضية إجازتها السنوية سرعان ما يطالبها صاحب العمارة بدفع نصيب شقتها من مصاريف صيانة وإصلاحات لخدمات مشتركة أجراها بالعمارة ، وسرعان ما تلاحظ أن نصيبها يكون دوما أزيد مما يطالب به سكان العمارة الآخرين وتسأله عن سبب هذا التباين فيرد عليها بكل بساطة (لانك يا ستي أنت وزوجك تعملان في الخارج والدينار ب ١١ جنيه مصري !!). وأتذكر بهذه المناسبة واقعة حدثت لي شخصيا . فبعد عودتي من بروكسل مع أسرتي بعد انتهاء بعثتي العلمية للحصول على الدكتوراه عام ١٩٧٤ بدأت في البحث عن شقة ، ولما طال البحث وجدت من المناسب أن استأجر شقة مفروشة ، لحين العثور على شقة خالية ، وقد كان . فقد استأجرت شقة مفروشة بالمهندسين . ولاحظت أن الزبال يطالبني بدفع مبلغ ثمانية جنيهات شهريا بينما يطالب جاري بدفع ثلاثة جنيهات . فلما سالت عن سبب هذه التفرقة أجابني لأنني قادم من الخارج واسكن في شقة مفروشة!! وتعجبت من هذا المنطق. كل هذه التصرفات وغيرها في سلوكيات التعامل مع المصريين العاملين بالخارج والتي ما زالت مستمرة ، لا يدرك أصحابها أن المصري المغترب اصبح الآن مطحونا من اجل الكسب الحلال له ولمن يعول في مصر ، ويحيا تحت وطأة ظروف حياتية صعبة ، وتتزايد عليه التكاليف والأعباء المستجدة من تامين صحي ورسوم إقامة في الدول المستقبلة ، كما أن عددا متزايدا من العاملين بالخارج اصبح يعاني من توقف سداد مرتباتهم لعدة اشهر ، الأمر الذي اضطر الكثير منهم نتيجة هذه الظروف إلي إرجاع أسرهم إلى مصر , لعدم استطاعتهم تحمل تكاليف إقامتهم معهم، واصبحوا محرومين من دفء العلاقات الأسرية التي ينعم بها غيرهم ويتحملون ثمن الغربة والقلق الباهظين.

ولنتأمل معا بعض الأمثلة الحية لأسلوب تعامل البيروقراطية المصرية مع المواطن المصري المغترب والمقيم. والمثال الأول نراه بشكل واضح في مراسلات بعض الأجهزة الحكومية التي ما زالت تفضل الكتابة بخط اليد الرديء الذي يقرب

من (نبش الفراخ) ، والمرسلة للمواطنين في الخارج. وفي الوقت الذي تضع فيه بعض دول وإمارات المنطقة كأمارة دبي الأسس التقنية للحكومية الإلكترونية لتساهم في تطوير الأداء الحكومي وخفض تكاليفه والتوصل إلى بيئة إدارية حكومية خالية من الأوراق ، تحرص بعض الأجهزة الحكومية على التمسك بالأنظمة الإدارية القديمة البالية ، اتباعا للمثل القائل من فات قديمه تاه . وما اكثر التوهان مع أجهزة الدول . واسمح لنفسي بنشر تعليق لأحد سفرائنا الذين يبذلون جهدا صادقا وغير عادي من اجل التعامل مع مواطنينا المغتربين بشكل حضاري . فنجد خير الدين عبد اللطيف (سفيرنا الحالي بسلطنة عمان) يعلق على هذه الوضع بقوله:

" ترد معاملات المواطنين كالمحررات الرسمية مثل الإعلانات القضائية وشهادات الميلاد وعقود الزواج والبطاقات الشخصية والشهادات الصحية للموارد الغذائية وموافقات الإجازات أو رفضها بهيئة غير لائقة من ناحية المضمون والشكل كتحريرها بخط رديء غير مقروء أو استعمال ورق ومظاريف رديئة النوعية أشبه بورق (الدشت) أو تدوين أسماء وألقاب المرسل إليه بالخطأ أو مهرها بخاتم شعار الدولة بالمقلوب أو قطع الورقة من الدفتر بطريقة عشوائية تضيع معها بعض أجزاء المحررات ومضمونها. ولا شك أن ورود معاملات المواطنين بالصورة السابق وصفها لا تتفق والوقار والاحترام الواجب للمحررات الرسمية الصادرة عن أجهزة الدولة ولا مع الاحترام الواجب للمواطن نفسه خاصة عندما يتعلق الأمر بتقديمها لجهات رسمية أجنبية ، فضلا عن القصور والإهمال في التعامل مع مثل هذه الأوراق والمستندات قد يتسبب في الإضرار بمصالح المواطنين كفصل موظف من عمله أو عدم إعلانه قضائيا " .

وهناك مثال آخر في أسلوب التعامل مع المغتربين والمقيمين لفت نظري إليه المواطن المغترب بالكويت محمد شمس الدين عبد الحافظ (عضو لجنة الجالية المصرية بالكويت) فعند استخراج فيش وتشبيه (صحيفة خلو من السوابق) ، يقوم الشرطي المكلف بإمساك أصابعك إصبعا بعد إصبع وغمسها في الحبر الأسود لطبع بصماتها على النموذج المعتاد .. وبعد انتهاء هذه العملية تقع في حيرة عن كيفية التخلص من الحبر الذي لطخت به يديك . أحيانا يتم اللجوء إلى ورق جرائد ولكنه لا ينفع ، وأحيانا أخرى يضطر المتردد للحصول على هذه الخدمة أن يرسل شخصا لشراء صابونة لأداء المطلوب. وأتساءل كم تتكلف هذه الإدارة لو قامت

مشكورة بتوفير صابون وفوط ورقية وماء ساخن من سخان صغير . وأتصور انه يمكن تدبير ذلك من حصيلة الرسوم المفروضة. واعتقد أن ذلك لو تم ، إضافة لتوفير دورات مياه تليق بالإنسان ، لأشعرت هذه الإدارة المواطنين بالاحترام الواجب وسيبادلونها نفس التقدير . وحتى أكون منصفا فان أوضاعا وتعاملا مماثلا لما ذكرت تجده في العديد من أجهزة وزارات الدولة الأخرى التي تتعامل مع المواطنين.

ولنتعرف على مشهد آخر يتكرر كل يوم بالمطارات المصرية ويتعلق بمشكلة الاشتباه في بعض أسماء المصرين العائدين من الخارج لتشابه أسمائهم مع أسماء موجودة على قوائم "ترقب وصول" لدى ضباط الجوازات بالمطارات ويكون الأشخاص أصحاب هذه الأسماء مطلوبين لأسباب أمنية أو قضائية أو لشك بوجود تزوير بجواز السفر أو لأسباب أخرى وهو أمر متبع في اغلب دول العالم . وفي حالة وجود اشتباه بالاسم يتم احتجاز المواطن بالمطار لحين التأكد من موقفه عن طريق الاتصال بالإدارات المعنية بوزارة الداخلية . وبطبيعة الحال يستغرق ذلك بعض الوقت وأحيانا يمتد لساعات يظل خلالها المحتجز للاشتباه وعائلته القادمة معه متواجدا على مقربة من شباك الجوازات بالمطار في انتظار النتيجة. وكثرت شكاوي المواطنين من هذه العملية وبصفة خاصة عدم وجود استراحة لائقة للانتظار فيها لحين فض هذا الاشتباك بين الأسماء. ولقد ذهبت لمطار القاهرة مرتين خصيصا لمتابعة هذا الموضوع ورؤيته بنفسي ولم ارتح لما شاهدت.

وعادة بعد كل جولة من جولات الحوار السنوية مع المواطنين المغتربين في منطقة الخليج أقوم مع أعضاء اللجنة المرافقة المشكلة من ممثلين عن عدة وزارات تمثل أهمية خاصة في التعامل مع هؤلاء المواطنين, بالالتقاء بالوزراء المعنيين لأعرض عليهم شفاهة وكتابة أهم المشاكل المتعلقة بتعامل وزاراتهم مع مواطنينا بالخارج . وأتذكر في إحدى المرات أنني قمت ومعي جميع أعضاء اللجنة الوزارية ومن بينهم العميد حسن شاكر ممثل وزارة الداخلية الذي شارك معي في هذه الجولة، بمقابلة اللواء حسن الألفي وزير الداخلية – وقتئذ- صباح يوم ١٩٩٦/٦/٢٣ بمقر أكاديمية الشرطة ، ولمست منه حرصا على التعرف على رؤية المصريين المغتربين لأداء أجهزة وزارة الداخلية، وحضر هذا اللقاء عدد من مساعدي الوزير. وكان في مقدمة الموضوعات التي عرضتها موضوع الاشتباه بالأسماء الثلاثية عند الوصول للمطارات المصرية. وأوضحت انه لا خلاف حول الأهمية القصوى لأمن الوطن ، فهي مسالة حيوية ينبغي أن يتعاون الجميع فيها ، ثم أضفت أن المشكلة تنحصر في أسلوب التطبيق والتعامل مع المواطنين.

فالمواطن المشتبه في اسمه يصل عادة للمطار بصحبة زوجته وأولاده الصغار، ويفترض مبدئيا انه برئ من الاشتباه إلى أن يثبت انه الشخص المعني، فلماذا يترك وعائلته لمدة تزيد عن الساعتين دون توفير مكان يستطيع أن يجلس فيه كانسان هو وأسرته انتظارا لانتهاء عملية مراجعة ومضاهاة الأسماء، ثم أضفت وأتمنى أن تتفضل وزارة الداخلية على مثل هذه الأسرة بمشروب ومياه ، ثم إذا ثبت أن الاشتباه حدث خطأ يتم الاعتذار لهذه الأسرة بشكل يشعرها بآدميتها والتعامل الحضاري معها من قبل ممثلي وزارة الداخلية بالمطار مما ينسيها قلق ومشاق الاحتجاز. ثم اختتمت حديثي بالقول كم سيكلف مثل هذا التعامل الراقي؟ وكم ستكون نتائجه الإيجابية الواسعة النطاق عندما يحكي مثل هذا المواطن وأسرته عن الأسلوب الراقي الحضاري الذي تتعامل به وزارة الداخلية مع المواطنين؟ واشهد أن الوزير كان واسع الصدر واتجه لمعاونيه وطالبهم بلغة حازمة بتنفيذ ذلك .

الألفي: حريصون على حل مشاكل المصريين بالخارج

تيسيرات جديدة بالموانى والمطارات.. واستخراج تصاريح العمل

كتب ـ خالد أمين:

أكد حسن الألفى وزير الداخلية حرص الدولة على متابعة الجاليات المصرية بالخارج وبحث مشاكلها وايجاد الحلول لها.. وقال ان كافة الخدمات الشرطية متاحة لكل المصريين سواء بالداخل او الخارج.

أضاف انه اصدر توجيهاته بالعمل على حل كافة المشاكل والمعوقات التى تواجه المصريين بالخارج وتقديم كافة التيسيرات الخاصة بالموانى والمطارات باستخراج تصاريح العمل او تجديد جوازات السفر..

وأوضح الوزير ان الوزارة لا تفرق بين ابنائها المقيمين بالخارج او فى داخل البلاد بالنسبة للالتحاق بكلية الشرطة التى سيتم الاعلان عن موعد قبول الطلبات بها خلال ايام.

وتحدث الوزير خلال اجتماعه امس بأعضاء اللجنة الوزارية المكلفة ببحث مشاكل المصريين بالخارج عن الموقف الامنى فى البلاد واجاب عن تساؤلات أعضاء اللجنة التى وجهت إليهم من بعض المصريين بالخارج.

حضر الاجتماع السفير مصطفى عبدالعزيز مساعد وزير الخارجية لشئون المصريين بالخارج وممثلو وزارات التعليم والزراعة والداخلية وهيئتا الاستثمار وسوق المال.



الألفى يجتمع بلجنة بحث مشاكل المصريين بالخارج

لقاء مع اللواء حسن الألفي وكبار مساعديه لبحث بعض مشاكل المصريين

(الجمهورية ١٩٩٦/٦/٢٤)

وكم أتمنى أن تتم متابعة هذا الموضوع وغيره ، لأنـــه مـــن عـــادة أجـــهزتنا البيروقراطية إنها الفت التعامل النمطي والسيئ أحيانا ، وعندما تكلـــف بـــالتغيير تستغربه وتعتبره تدليلا للمواطنين لا يستحقونه .. ومن هنا تجئ أهميـــة الرقابـــة والمتابعة لضمان الاستمرار وحتى يترسخ لدى الأجهزة البيروقراطية أسلوب حسن اللياقة وحسن التعامل مع المواطنين. وبالمناسبة فإنني انصح المواطنين الذين يتكرر تعرضهم لمأزق تشابه الأسماء الذهاب لإدارة الجوازات والجنسية بالمبني المجمـــع بالتحرير لعمل ما يسمى نشرة "تفريق" لفض الاشتباك بيـــن أســـمائهم والأســـماء المشتبه فيها، حتى يتأكدوا من انهم لن يتعرضوا مرة أخرى لنفس المطـــب عنـــد عودتهم لأرض الوطن.

وسيجدون في هذه الإدارة اللواء عادل عفيفي – مديرهـــا العـــام – ومعاونيـــه يتعاملون مع المترددين عليهم بأسلوب ولغة حضارية ويبذلـــون جـــهدا متواصـــلا لتبسيط إجراءات التعامل مع المواطنين . وقد تم مؤخرا بذل جهد كبير لتنقية القوائم ومراجعتها وتحديثها وبذلك أمكن تحجيم مشكلة تشابه الأسماء إلى حد كبير . كمـــا اصدر وزير الداخلية حبيب العادلي تعليماته بتيسير إجراءات استخراج جـــوازات السفر في مقدمتها استبعاد شرط الشهادة بصحة البيانات مثلا بالاستعانة بأي مســـتند أو وثيقة رسمية وغير ذلك من تيسيرات.

وأشير بهذه المناسبة انه خلال جولاتي الحواريـــة الســـنوي مـــع المصرييـــن المغتربين في منطقة الخليج كانت توجه انتقادات لبعض أجـــهزة وزارة الداخليـــة وكنت استمع إليها باهتمام ويرد عليها ممثل هذه الوزارة ، ولكننـــي فـــي بعـــض الأحيان كنت أتدخل لأوضح انه قد تحدث تحت ضغط ظروف غير عادية بعـــض التجاوزات ، ولكن علينا ألا ننسى دور رجال وزارة الداخلية في رعاية أمن الوطن والمواطنين وان نتذكر شهداءهم الذين ضحوا بأرواحهم ، كما علينا ألا ننسى مـــدى معاناة ضباط الشرطة وأفرادها وباقي أجهزة وزارة الداخلية الذين يعملون لســـاعات قد تتجاوز الخمسة عشر ساعة يوميا دون توفر إمكانات العمل وظروفه اللائقة مـــن مسكن وسبل معيشة وما يتعرضون له يوميا من إساءة واتهامات وضغوط .

وهناك مثال آخر ، فقد تعددت شكاوى المواطنين القادمين لقضاء إجازاتهم فـــي الوطن عن طريق منافذ وموانئ البحر الأحمر ، وبصفة خاصـــة منفـــذ نويبـــع . وتتكرر تصريحات المسؤولين التي تؤكد على "انه تم تنظيم دوريات العمل بالموانئ لتقديم الخدمات للركاب على مدار الأربع والعشرين ساعة يوميا ، كما تم التنســـيق بين جميع الأجهزة العاملة بالموانئ من جوازات وجمـــارك وشـــرطة وتوكيـــلات

ملاحية وملاك العبارات ، كما تم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتامين الراكب وأمتعته وكذلك توفير المياه باستمرار خاصة في الموانئ التي تعاني نقص المياه مثل ميناء نويبع وذلك بإقامة محطات تحلية وتمت مضاعفة الاهتمام بأعمال النظافة حيث تم تكليف شركات نظافة خاصة بتنفيذ هذه الخدمة فضلا عن توفير خدمات الاتصال التليفونية بكافة الموانئ وفضلا عن توفير الكافتيرات " (تصريح وزير النقل والمواصلات – الأهرام ١٩٩٩/٦/١٧). وأتمنى أن يكون الواقع على الطبيعة معززا لهذه التصريحات.!!

وكنت ألاحظ خلال مناقشة مختلف أجهزة الدولة فيما يتعلق بإيجاد الحلول المناسبة لمشاكل المصريين بالخارج أن هناك تراخيا في التعامل مع هذه المشاكل أحيانا ، وعدم تحسس وتفهم لطبيعة الظروف التي يعيش فيها المصريون المغتربون. وكنت مقتنعا بإمكانية حل أغلب هذه المشاكل. فالبيروقراطية الجامدة والمتوحشة نحن الذين صنعناها بأيدينا بالتغاضي عن تجاوزاتها ، ولكنها ليست قدرا محتوما ، لأنه إذا توفرت الإرادة والشجاعة الأدبية لدى الموظف المسؤول فانه يستطيع أن يتجاوز جمودها ويهذبها ويجدد دماءها والتعامل مع المواطنين المغتربين في ظل بيروقراطية مرنة وذكية ورشيقة . فالمسائل السياسية قد تحتمل الانتظار بعض الوقت ، أما مسالة وقوع حادث لمواطن في الخارج أو وفاة آخر أو حبس ثالث فإنها مواقف تقتضي التعامل معها دون إبطاء وبعيدا عن أساليب البيروقراطية التقليدية. وكنت عادة لا أتعامل مع هذه الحالات بمراسلات الحقيبة الدبلوماسية ، بل أتابع تطوراتها بالفاكس ثم أعقب ذلك بإجراء المكالمات الدولية مع القنصل العام أو السفير المصري في الدولة المعنية لمتابعة التطورات .

وأتذكر انه في يوم ١٩٩٨/٣/١١ نشرت الأهرام صفحة (مصريون على خريطة العالم) مقابلة أجرتها معي الصحفية سالي وفائي وشغلت ثلث صفحة وكان عنوانها "لجنة بمجلس الوزراء لفض الاشتباك بين القوانين والقرارات التنفيذية الخاصة بعلاقة العاملين بالخارج وأجهزة الدولة ".

وفي الحقيقة كان وراء إنشاء هذه اللجنة وما تضمنه جهد وعمل شاقان استغرقا عدة اشهر للتوصل للنتائج التي أعلنتها في بعض المقابلات. ولإنشاء هذه اللجنة قصة. فقد كان الغيظ والضيق يتملكاني من أسلوب تعامل أجهزتنا الحكومية مع مشاكل المصريين بالخارج ، رغم حرصي على ضم من يمثلها في جولات الحوار السنوية في منطقة الخليج لعلها تغير من أسلوب تعاملها النمطي مع المصريين بالخارج حينما تلمس ظروفهم وحقيقة أوضاعهم بالخارج ، إلا أن المسالة كانت

اكبر من ذلك . فميراث بيروقراطيتنا ثقيل وراسخ يصعب زحزحته أو ترويضه ويحتاج لنفس طويل وتصميم وإرادة لتغيير بعض منه.

ولذا جلست أفكر في كيفية التغلب ولو جزئيا على جانب من جمود بعض أجهزة الدولة، فاقترحت على الوزير عمرو موسى تشكيل لجنة بمجلس الوزراء لبحث فض الاشتباك بين القوانين والإجراءات التنفيذية التي تتعلق بعلاقات المصريين العاملين بالخارج بوزارات وأجهزة الدولة ، فوافق على هذه الاقتراح وبدأت اجتماعاتها برئاسة المستشار ثناء خليل الذي كان يعمل بمكتب المستشار طلعت حماد (وزير الدولة وقتئذ) وكان يشارك فيها ممثلون عن وزارات الدفاع والمالية والاقتصاد والداخلية ، اذكر منهم اللواء عادل عفيفي واللواء مصطفي عبد الحسيب. وأتذكر إنني استهللت حديثي في أول اجتماع بالقول "إن الناس أصبحت تعتقد نتيجة سوء التعامل المستمر ، إننا شعب في خدمة الحكومة وليس العكس" ورأيت علامات الارتباك والتردد واضحة على وجه سكرتير الاجتماع الذي يسجل عادة وقائعه ، فقلت له سجل ذلك على لساني فأنا مسؤول عما أقوله . وعقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات على مدار عدة اشهر تم خلالها اتخاذ قرار بتخفيض رسوم استخراج أو تجديد جوازات السفر للخارج (كانت تصل تكلفته بالخارج ما يقرب من أربعمائة جنيه مصري بينما رسومه داخل مصر لا تتجاوز ٨٠ جنيها مصريا) ، و كان ذلك مصدر شكوى مستمرة من المصريين العاملين بالخارج وبعضهم كان مرتبه الشهري لا يتجاوز ٦٠٠ جنيه . واضطروا لعدم تجديد جوازات سفرهم لهذه السبب. لا زلت أتذكر مضمون المناقشات والمساومات التي دارت بيني وبين ممثل وزارة المالية في هذه اللجنة، فلم يكن من السهل عليه أن يتراجع أو يقلل من مصدر حصيلة وزارة المالية، وظللت مستمرا في تقديم الحجة تلو الحجة لإقناعه بأن تخفيض رسوم جواز السفر ستؤدي إلي زيادة الحصيلة وليس العكس وموضحا أنه نتيجة للارتفاع الباهظ للرسوم المطبقة الحالية فإن أغلب المصريين المغتربين أصبحوا يحجمون عن تجديد جوازات سفرهم بالخارج ، ويفضلون عمل ذلك عند حضورهم لمصر لان الفارق بين قيمة الرسوم في الحالتين فارق كبير وجعل بعض المواطنين يتشككون في ذمة العاملين بقنصلياتنا ويدخلون معهم في مساومات لتخفيض الرسوم معتقدين أن القنصليات هي التي تحدد هذه الرسوم وأن في إمكانها إعادة النظر فيها، وقد تم بالفعل بعد عدة جلسات انتزاع قرار تخفيض قيمة جواز السفر إلى نصف قيمته السابقة ، ولكن ما زالت هناك تحابيش إضافية (كرسوم التسجيل ونماذج واستمارات) تحمل المواطن بأعباء مالية ينبغي النظر في إلغاؤها .

كما استصدرنا في هذه اللجنة قرارا بالسماح لبعثاتنا بالخارج بتجديد صلاحية جواز سفر شبابنا المقيمين بالخارج إذا وصلوا لسن التجنيد حتى يستطيعوا تقنين أوضاعهم وفقا لقوانين الهجرة الجديدة التي بدأت تطبق في الدول المقيمين فيها ، وكان ذلك من الأمور التي تنغص الحياة اليومية للآلاف من شبابنا الموجودين بالخارج (كان تحقيق ذلك – ولو متأخرا أمرا شبه مستحيل وقد اضطرت قبل صدور هذا القرار بعدة أشهر لمخالفة قانون الخدمة العسكرية على نحو سأوضح ظروفه في الجزء التالي).

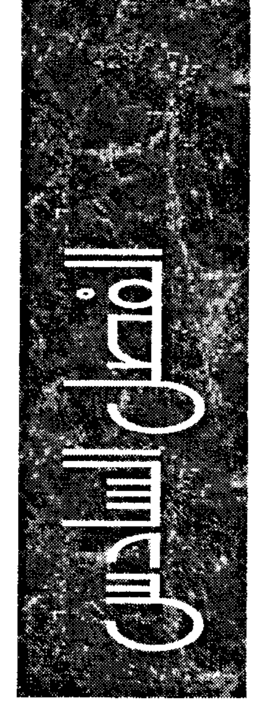
و أجد نفسي بعد طول معاناة أتفق مع ما دعا إليه محمد السيد سعيد (أهرام ١٩٩٩/٤/٩) من الدعوة (لترشيق الدولة) فهو يرى "إن الدولة الديناصور هي تلك التي تملك كل شئ وتدير كل شئ بطريقة نمطية ... وقد تخلصت مصر من مفهوم الديناصور التي تملك كل شئ ، ولكنها ما زالت تملك جهازا إداريا جبارا من حيث الحجم وبائسا من حيث الكفاءة ولذلك فالإصلاح الإداري المطلوب لإعداد مصر للدخول إلى المستقبل ليس مجرد عملية ترشيق للدولة ، أو إزالة الدهون والزوائد المترسبة فالهدف الأهم هو تذكية الدولة – بمعني إكسابها ذكاء عقليا وبراعة فنية ، ولكن في هذه الحالة لا يمكن فك الارتباط بين التذكية والترشيق أو بين البراعة وخفة الحركة فالدولة الذكية مي التي تعتمد على المعلومات ، إنتاج المعلومات ومعالجة المعلومات وإدارة المعلومات والدولة التي تهوي جمع الطوابع والتوقيعات، لن تهرب أبدا من الفكر النمطي الذي نسميه الروتين ، ولن تهتم بزيادة وزن المهارات التخطيطية أي المهارات التي تصمم برامج عمل ذكية تنمي قدرات الدولة والمجتمع وتستطيع حل المشكلات والعكس.

فالدولة التي تعتمد على مهارات تخطيطية ومعلوماتية عالية لن تهتم كثيرا بجمع التوقيعات والرقابة على حياة الناس وتصرفاتهم ، بل ستكون قادرة على القيام بمخاطرات محسوبة واقتحام المستحيل ، وهي بالتالي لن تحتاج لأعداد كبيرة جدا من الموظفين وهذه الدولة تجعل العمل الإداري متعة ، لأنه يشتمل على تفويض حقيقي للسلطات واتخاذ القرارات.

قلبي مع وزير التنمية الإدارية محمد زكي أبو عامر وكان الله في عونه في كفاحه المتصل ضد توحش البيروقراطية المصرية ، الذي امتد لبعثاتنا في الخارج وسنرى كيف تم التعامل معها.

وهناك جهود تبذل حاليا بالتعاون بين وزارات الاتصالات والمعلومات ووزارة التنمية الإدارية لتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيا المتطورة للمعلومات على كافة المستويات ، للتعامل بشكل مناسب مع العصر الإلكتروني . ولا شك إن تحقيق ذلك يتطلب وقتا وجهدا متواصلا ، فضلا عن توفير الاعتمادات المالية اللازمة ودعم ثقافة عصر المعرفة والمعلومات.

ورغم جمود البيروقراطية المصرية أحيانا وفقدان قدرتها على التجديد والإبداع، ورغم التزامها الصارم بالقواعد في بعض الحالات كدرع يقي المسؤولين وأيضا كوسيلة للتعنت وممارسة النفوذ الطاغي ، فان هذه البيروقراطية تمكنت – على نحو ما سنرى – من التفاعل الإيجابي مع متطلبات الموقف في أوقات الأزمات التي تعرض لها المصريون المغتربون، وأثبتت الأجهزة البيروقراطية قدرتها على الفعالية وحسن الأداء عند اللزوم. ولكن قبلها سأحكي لكم قصة أخرى لي تحديت فيها البيروقراطية واضطررت فيها إلى مخالفة القانون .



يوم أن شربت حليب السباع
وخالفت قانون الخدمة العسكرية

نتيجة عوامل الطرد في المجتمع المصري لتعقد مشكلة البطالة وتراجع فرص العمل في منطقة الخليج ، اضطر بعض الشبان للسفر إلى الدول الأوروبية وغيرها بطريقة قانونية أو غير قانونية بحثا عن فرصة عمل . ونتيجة للقيود التي بدأت تطبقها اغلب الدول على الهجرة القانونية إليها ، اضطر العديد من الشبان من مختلف دول العالم الثالث إلى اللجوء إلى قنوات الهجرة غير القانونية التي تتحكم بها العصابات المنظمة والمافيا المتخصصة (ولهذا الموضوع الهام عودة تفصيلية).

وواجه بعض من هؤلاء الشبان مشكلة تجديد جوازات سفرهم لا سيما عندما حان موعد أداء خدمتهم العسكرية الإجبارية . فطبقا لقانون التجنيد لا يجوز لسفاراتنا وقنصلياتنا تجديد جوازات سفرهم ، ما لم يتم تحديد موقفهم التجنيدي . ويتطلب الأمر أحيانا ضرورة عودة بعض هؤلاء الشبان إلى ارض الوطن لتسوية أوضاعهم وتقنينها سواء بأداء الخدمة العسكرية أو الحصول على إعفاء منها . وكنت أضع صورة أوضاع هؤلاء الشبان باستمرار أمام الأمناء العامين لوزارة الدفاع داعيا إلى ضرورة التفكير في مخرج غير تقليدي لمأزقهم لا سيما بالنسبة للمقيمين بطريقة غير قانونية في الدول الأوروبية التي أصدرت قوانين أوروبية جديدة للهجرة تتطلب تجديد جوازات سفرهم حتى يتم تقنين أوضاعهم في هذه الدول. وكانت ردود وزارة الدفاع تنحصر دوما في نقطة واحدة وهي ضرورة تطبيق القانون وهي على حق في ذلك من ناحية المبدأ وبغض النظر عن الظروف الصعبة التي يعيشها هؤلاء الشبان.

وفي أحد أيام مارس ١٩٩٧ من إحدى العواصم الأوروبية جعلني أعيد التفكير في هذا الوضع . فقد ثم تلقيت اتصالا هاتفيا من سمير سيف اليزل وقت أن كان سفيرا لمصر في أثينا (اصبح فيما بعد مساعداً أول لوزير الخارجية) وهو سفير متميز وصديق قديم ، ليبلغني انه يواجه مشكلة صعبة تتعلق بمصير بضعة مئات من الشبان المصريين المكافحين الموجودين في اليونان منذ عدة سنوات وبعضهم يقيم بطريقة غير قانونية ، ولا يحمل بطاقة أو تصريح إقامة قانونية ، ثم أضاف انه قد صدر قانون جديد للهجرة لتقنين أوضاع المقيمين بطريقة غير قانونية وتضمنت الإجراءات التنفيذية ضرورة أن يكون جواز سفر من يتقدم لتقنين وضعه صالحا لمدة سنة على الأقل . فقلت له وما هي المشكلة؟ فأوضح أن اغلب هؤلاء لا يستطيع القسم القنصلي بالسفارة مد صلاحية وثائقهم ، لعدم تحديد وضعهم من الخدمة العسكرية الإجبارية ، وسألني عن كيفية الخروج من هذا المأزق وموضحا المعاناة الشديدة لهؤلاء الشبان ووضعهم الحرج واغلبهم يعمل في السوق السوداء للعمل ، بشروط مجحفة ، وأمامهم فرصة الآن لتحسين وضعهم بالحصول على

إقامة قانونية . ثم اختتم حديثه بالقول بأنه لا توجد أمام هؤلاء الشبان سوى ثلاثة اشهر لتصحيح أوضاعهم فما العمل ؟.

وطلبت من زميلي سمير سيف اليزل الانتظار دقيقتين على التليفون ، لأعطي لنفسي فرصة قصيرة للتفكير واتخاذ القرار . وخلال هذه الدقائق المحدودة تنازعتني عدة اتجاهات حول سبل مواجهة هذه المشكلة العاجلة ، فإما أن أرد عليه بالتمسك بحرفية القانون ونصوصه وبالتالي عدم التجديد ولا يستطيع أحد أن يلومني وهو القرار السهل بيروقراطيا ، وليحدث ما يحدث لهؤلاء الشبان وليذهبوا للجحيم. والموقف الثاني أن اتخذ موقفا غير تقليدي وموضوعي يتسق مع ظروف الوضع والحالة . واستعدت أمام مخيلتي مآسي هؤلاء الشبان التي تصلني يومياً من بعثاتنا بالخارج ، والحوادث المحزنة التي يتعرضون لها ، وقررت اتخاذ اخطر قرار منذ توليت مسؤولياتي في قطاع رعاية المصريين في الخارج بل في وزارة الخارجية. فقد أعطيت تعليمات فورية بتجديد صلاحية جوازات سفر هؤلاء الشبان للمدة المطلوبة . وفوجئ سمير سيف اليزل بردي الإيجابي ولم يصدقه فسألني استنادا لأي نص فأجبته لقد اتخذت هذا القرار على مسئوليتي الشخصية وسيصلك فاكس خلال دقائق بهذه التعليمات . وبالفعل بعد ربع ساعة كان هذا الفاكس على مكتب سفيرنا في أثينا . ثم وجدت في اليوم التالي انه من المناسب تعميم ذلك على بعثاتنا بالعواصم الأوروبية والخليجية وقد تم ذلك بالفعل.

واتصل بي سمير سيف اليزل ليحدثني عن رد الفعل الإيجابي لهذا القرار والذي أنقذ مئات الشباب من مأزق صعب . ثم توالت ردود الفعل الإيجابية من باقي البعثات . وشعر شبابنا في الخارج بروح جديدة في التعامل مع مشاكلهم ، روح تتسم بتفهم ظروفهم وأوضاعهم ، وان وطنهم يمد لهم يد العون عند الضرورة ولا ينساهم أو يتركهم في العراء بدون هوية رسمية صالحة .

وأعود من جديد إلى اليونان لأوضح سبب ارتفاع عدد المصريين المقيمين فيها بطريقة غير قانونية . فاليونان يشكل بوابة الهجرة إلى أوروبا وهو معبر رئيسي للهجرة غير القانونية إليها لصعوبة مراقبة سواحلها الطويلة وجزرها العديدة (٢٠١٢ جزيرة) ونشاط عصابات المافيا التي تقف وراء عمليات التجارة في البشر التي أصبحت من اربح أنواع التجارة . وعدد كبير من المصريين المقيمين في اليونان يعملون بالصيد وأعمال البحر وظل عدد كبير منهم لا يستطيع مغادرة اليونان لفترة تزيد عن ثلاث سنوات لعدم تقنين وضع إقامتهم . وحينما تسنح لك الفرصة وتزور حي " أمونيا " اليوناني الشعبي الشهير ستشعر انك في أحد أنحاء القاهرة وسط محلات الفول والطعمية واللهجات الصعيدية والوجوه المصرية المألوفة . ورغم التواجد غير القانوني لعدد كبير من المصريين المقيمين في

اليونان ، فانهم يجدون فرص عمل فيها لسمعة العامل المصري الطيبة ومواظبته ومثابرته وقناعته بما يعرض عليه من اجر وهمته في العمل . عجيب أمر هذا الإنسان المصري ، الذي تعود على عدم الانضباط والكسل والإهمال في وطنه ، تجده إنساناً من معدن آخر في مواطن الغربة ! والمدهش انهم حين يلتقون في مناسبة ما في السفارات أو القنصليات لبحث أوضاعهم ومشاكلهم مع المسئولين سرعان ما تدب في أوضاعهم الفوضى من جديد ، ويعودون إلى الخروج عن آداب الحوار وأصوله !! وما أن يخرجوا من باب السفارة أو القنصلية حتى يرجعوا إلى الانضباط مرة أخرى !! لشعورهم بأنه لا تساهل أو تهاون في تطبيق القوانين والأنظمة المرعية في الدول الأجنبية .

وبعد أسبوع من اتخاذ قراري الصعب بتجديد جوازات سفر هذه المجموعة من الشبان المصريين شاركت في اجتماع للوزير عمرو موسى عقده لمساعديه ، لمتابعة أوضاع مختلف القطاعات التي يشرفون عليها . وحينما جاء دوري في الحديث عن القطاع القنصلي ومشاكله ، وجدت من الأمانة إن أحيطه علما بالقرار الشخصي الذي اتخذته بنفسي وعلى مسئوليتي وخالفت فيه قانون الخدمة العسكرية وشرحت له للإحاطة- الظروف التي دفعتني للإقدام على ذلك ومؤكدا في نفس الوقت على أنني أتحمل المسؤولية كاملة في هذا الشان لا سيما وقد اتخذته دون الرجوع إليه. والمعروف عن الوزير عمرو موسى أنه عدو للبيروقراطية العمياء .

ولعل القارئ يود معرفة مزيد من خلفيات اتخاذي لهذا القرار . ففي الواقع لقد أقدمت عليه وتجاسرت على مخالفة العديد من الاعتبارات في مقدمتها :

- **انه لم يكن لي أي مصلحة شخصية في اتخاذي لهذا القرار . فابني شريف مهندس معماري له مكتبه الخاص بالقاهرة لتصميم الديكور الداخلي وتم إعفاؤه نهائيا من التجنيد باعتباره وحيد والديه وتجاوزي سن الستين . كما أن لي ابنة (جيهان) وتعمل مذيعة بالتليفزيون (البرامج الفرنسية). وليس لي أي قريب سيستفيد من هذا القرار.**
- **شعوري بان هؤلاء الشبان في مأزق حقيقي وأمام منعطف خطر ووصلوا إلى مواقعهم بعد مواجهة العديد من المخاطر وأرهقوا مادياً وجسديا ومعنويا ، وبدءوا في ترتيب أوضاعهم.**
- **صعوبة بل استحالة عودتهم بخفي حنين لأرض الوطن لا سيما وان اغلبهم مدين بمبالغ كبيرة في مصر . ولاقتناعهم بأنهم إذا عادوا في ظل الظروف الراهنة سينضمون إلى الواقفين في الطابور الطويل للعاطلين عن العمل .**

❖ كنت اعلم بحكم خبرتي إننا إذا لم نجدد وثائق سفر هؤلاء الشبان بطريقة قانونية ، سوف يلجأون لعصابات التزوير ، وسوف تضعف روابطهم بوطنهم ، كما أن بعضهم قد تستقطبه بعض الجماعات المتطرفة .

❖ كان من الصعب على هؤلاء الشبان مغادرة البلاد التي يقيمون فيها للسفر لمصر لتسوية أوضاعهم التجنيدية ، لأنه سيتعذر عليهم العودة إلى هذه البلاد، لان اغلبهم كان يقيم بطريقة غير قانونية فيها وبمجرد محاولته مغادرة مطار البلد الذي يقيم فيه سيتم احتجازه وإحالته للمحاكمة ثم يصدر حكم بسجنه لوجوده بشكل غير مشروع على ارض هذه الدولة ثم يتم في النهاية ترحيله إلى بلده ويمنع نهائيا من العودة إلى البلد الأجنبي الذي كان موجودا فيه .

❖ إنني سبق أن خاطبت الوزارات المعنية بشان هذا الموضوع عدة مرات وفي مقدمتها وزارة الدفاع ، شارحا بالتفصيل الظروف الصعبة والأوضاع الحرجة والقلقة لهؤلاء الشبان ومطالبا بضرورة حمايتهم في الخارج وتجنيبهم الوقوع في المحظور أو انضمامهم لأنشطة خطرة ، فلم أجد تفهما لما طلبته بشان التيسير على هؤلاء الشبان . ومع ذلك لم أيأس واستمررت في اتصالاتي بهذه الوزارة بمكاتبات ارتفعت فيها النبرة واحتدت ، طالبا بإلحاح الاستجابة لطلب الموافقة على قيام بعثاتنا في الخارج بتجديد وثائق سفرهم لمرة واحدة ولمدة سنة ، كمرحلة انتقالية لترتيب وتقنين أوضاعهم وفقا لقوانين الهجرة الجديدة ثم بعد ذلك ينظر في موضوع تجنيدهم ، إلا أنني لم أجد استجابة لندائي .

❖ كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول الأوروبية تمنح أحيانا إقامة استثنائية لبعض الشبان المقيمين بطريقة غير قانونية إذا قدموا شهادة من سفاراتهم بان عدم تجديد جوازات سفرهم يعود لعدم تسوية موقفهم من الخدمة العسكرية . وكان بعض شبابنا يلجا لهذا الوسيلة كما حدث في ألمانيا . وكان ينبغي أن نجنب شبابنا الاضطرار لاتباع هذا الطريق والذي يعني انتهاء صلته نهائيا بوطنه الام .

❖ وكان بعض الشبان يلجأون إلى حيلة أخرى للتخلص من مأزق عدم تجديد وثائقهم بالادعاء انهم مضطهدون سياسيا أو دينيا . وتم منح بعضهم حق اللجوء السياسي دون وجود أساس حقيقي لادعائهم.

ألا ترون بعد كل هذه المبررات أنني كنت محقا عندما شربت حليب السباع واتخذت قراري بتجديد جوازات سفر هؤلاء الشبان في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة ؟ . (والحمد لله ربنا سترها معي)

على أية حال فان هذا الموضوع لم يتوقف عند هذا الحد ، بل كان له ذيول ومتابعات . فقد سعيت بعد ذلك وبجهد متواصل لطرح قضية ووضع هؤلاء الشبان من جديد أمام اللجنة الوزارية المشتركة التي سبق أن تحدثت عنها في الجزء السابق ، وكانت مهمتها الأساسية التنسيق بين سياسات ومواقف مختلف الوزارات فيما يتعلق بمشاكل المصريين بالخارج . وفي مقدمة الموضوعات التي طرحتها على هذه اللجنة في حضور ممثل وزارة الدفاع مشكلة الشبان المقيمين بالخارج والذين لم تسو أوضاعهم التجنيدية والمأزق الذي يواجهونه نتيجة عدم تجديد جوازات سفرهم وبالتالي عدم تمكنهم من تقنين أوضاعهم في الدول التي يقيمون فيها وفقا لقوانين الهجرة الجديدة . وقد أبدى ممثل وزارة الدفاع تفهما لما طرحته من مبررات للموافقة على السماح لبعثاتنا في الخارج بتجديد جوازات سفرهم . وفي أحد الجلسات أعلن ممثل وزارة الدفاع أن المجلس المختص بوزارته وافق على تجديد هذه الوثائق لمدة ستة اشهر ، فأعربت له عن شكري لهذا الموقف الإيجابي والتفهم الإنساني من جانب وزارة الدفاع ، إلا أنني رجوت إعادة النظر في هذا القرار بجعل مدة الصلاحية لمدة سنة نظرا لان بعض الدول تشترط أن يكون جواز السفر صالحا لمدة سنة . وبعد أربعة اشهر تكللت الجهود بالنجاح فتمت الموافقة على ذلك . وتم تعميم هذا القرار على جميع بعثاتنا في الخارج ، والذي يعتبر – على حد علمي – الأول من نوعه ربما منذ اكثر من عقدين.

وموافقة وزارة الدفاع عبر اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة والتي جاءت – ولو متأخرة – على هذا النحو ، تؤكد انه يمكن بالجهد والمثابرة ترشيد قرارات البيروقراطية المصرية لتصبح اكثر واقعية ورحمة وبعد نظر.. كما أن هذا القرار جاء ليؤكد سلامة الموقف الشخصي الذي اتخذته وخالفت فيه قانون الخدمة العسكرية قبل قرابة ستة اشهر من صدور هذا القرار الرسمي . هذا الفارق الزمني أتاح وقتا ثمينا لأبنائنا في الخارج لتقنين أوضاعهم في التوقيت المناسب فحمدت الله . وانتهز هذه المناسبة لأحيي المسؤولين في وزارة الدفاع الذين أكدوا بهذا القرار أن البيروقراطية العسكرية المصرية رغم صرامتها فإنها تتسم بسعة الصدر وشجاعة القرار.

وفي الواقع كان هذا القرار حكيما وان تأخر صدوره وحصنت وزارة الدفاع المصرية بذلك شبابنا من الانزلاق إلى المخاطر والمحاذير ودعمت موقفهم في مواجهة الأطراف الأجنبية. فقد كافح هؤلاء الشبان حتى وصلوا إلى الدول التي يقيمون فيها ، وناضلوا للصمود في ظروف بالغة الصعوبة وعاشوا في قلق يومي ، ونجح اغلبهم – رغم كل هذه الظروف المعاكسة– في إيجاد فرصة عمل ، فكيف ننتزعهم من هذه الوضع ونلقي بهم إلى المجهول . فقد سافروا إلى هذه الدول سواء بطريقة قانونية أو غير قانونية ، وكانت قوانين الهجرة والإقامة وقتها اكثر يسرا ومرونة مما هي عليه الآن من تشدد بالغ أصبحت فيه قضية الهجرة غير القانونية في مقدمة القضايا المطروحة على جداول أعمال معظم الأحزاب الأوروبية ، ويتصدر مكافحتها برامج جميع الحكومات الأوروبية .

ورغم عدم تأييدي للهجرة غير القانونية لما تسببه من ضرر وإساءة للوطن والمواطن وثراء مافيا التجارة في البشر وبائعي الوهم من ورائها ، إلا أن ذلك لا يعني أن ندير ظهرنا للشبان المصريين الذين سلكوا هذا الطريق الشائك مضطرين أحيانا . وَكم أتمنى على بعثاتنا في الخارج أن نقدم لهم كل عون ممكن لمساعدتهم وإشعارهم بان وطنهم معهم في كل الظروف وتوجيههم بشكل سليم إلى كيفية حل مشاكلهم :-

- **لأنهم على الأرجح من إفرازات مشكلة البطالة المزمنة في الوطن الام ، والتي تعاني منها بدرجات متفاوتة غالبية دول العالم الثالث .**
- **كما انهم تجشموا مخاطر عديدة وتحملوا مشاق رهيبة إلى أن وصلوا إلى أماكن وجودهم الحالية ويحتاجون من بعثاتنا تفهم ظروفهم وأوضاعهم .**
- **انهم يشعرون – عن حق أو عن باطل – إن سياسات الدولة هي السبب في إحباطهم وخيبة أملهم .**
- **انهم يحتاجون للعون والمساعدة من بعثاتنا لتقليل وطأة حالة القلق والخوف الدائمة التي تحيط بهم .**

وأود بهذه المناسبة أن اروي على هامش الحديث عن موضوع الخدمة العسكرية الإجبارية ، مأساة محزنة حدثت لشاب مصري مهاجر للولايات المتحدة الأمريكية . فقد جاء هذا الشاب في زيارة لمصر ومكث بها اكثر من ستة اشهر . وعندما حاول السفر من جديد لمقر إقامته بالخارج منع من السفر بمطار القاهرة وقيل له انه مطلوب للتجنيد ، فقانون الهجرة المصري ينص على أن المواطنين الذين في سن

التجنيد وتمت الموافقة على هجرتهم ، يمكنهم السفر خلال ستة اشهر من تاريخ استيفاء إجراءات الهجرة بدون إذن من سلطات التجنيد . وكان هذا الشاب قد تجاوز مدة إقامته بمصر بضعة أيام بعد الستة الأشهر المقررة . ورجع من مطار القاهرة واتصل تليفونيا بوالدته في الولايات المتحدة ليخبرها بما حدث له ويوضح لها أسباب تأخيره ، فقامت بالاتصال بأحمد أبو الغيط (مساعد الوزير المشرف على مكتب وزير الخارجية وقتئذ) راجية إيجاد حل لهذا المأزق ، فاتصل بي بدوره فأجريت اتصالات مع اللواء عادل عفيفي مدير عام مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية وأمكن تسوية وضعه مع وزارة الدفاع وسمح له بالسفر من جديد . وبعد وصوله لمقر إقامته في الولايات المتحدة ببضعة أيام اتصلت بنا والدته باكية لتعبر عن ندمها لضغطها المتواصل الذي اسهم في السماح بعودة ابنها إليها ، فقد لقي حتفه في حادث سيارة بعد وصوله بأيام وهكذا شاء القدر .

والحديث عن موضوع الخدمة العسكرية الإجبارية يجعلني استعيد جانبا من الذكريات الخاصة بفترة تجنيدي ، فقد أمضيت فترة خدمتي العسكرية (كانت لمدة عام ونصف وقتئذ) في سلاح البحرية ، فأنا اسكندراني متعصب لها ولأهلها . وتزاملت خلال هذه الفترة مع عسكري مؤهلات هو مهاب مقبل مصطفي (اصبح مساعداً للوزير وحاليا أمين عام مساعد في الجامعة العربية) وعسكري مؤهلات آخر ، هو يحيى الطويل الذي اصبح بدوره سفيرا وكنت حكمدار دفعتي لأقدميتي . ونظرا لأنني كنت اعد نفسي لامتحانات السنة النهائية لبكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة الإسكندرية ، فقد كنت أعين من حين لآخر حكمداراً بالوكالة حتى يتاح لي بعض الوقت للمذاكرة . وحصلت على البكالوريوس وشهادة أداء الخدمة العسكرية في وقت متزامن .

وأتذكر أنني ويحيي ومهاب كنا نحلم بالسفر للخارج ضمن رحلات قطع الأسطول البحري الدورية والتدريبية ولم ينجح في ذلك سوى يحي الطويل، لإلحاقه كمجند مؤهلات بالكلية البحرية ، ثم اصبح السفر للخارج يشكل جانبا أساسياً وجوهرياً من مهنتنا بعد التحاقنا نحن الثلاثة بوزارة الخارجية، في أعقاب انتهاء خدمتنا العسكرية .

ولا شك أن خدمة العلم هي واجب وطني ، والتزام قانوني لا استثناء فيه إلا بنص قانوني ، ومن يصبه الدور ولا يؤدي خدمته العسكرية الوطنية عليه أن يتحمل مسؤولية ذلك لكنني اعتقد في نفس الوقت ، انه ينبغي تجنب تجريد مثل هذا المواطن من هويته بتجميد صلاحية جواز سفره أثناء تواجده في الخارج ، لان مثل

هذا الإجراء يعرضه للكثير من المخاطر والمحاذير في ديار الغربة القاسية . ولهذا كثفت اتصالاتي بوزارة الدفاع لتنشيط إيفاد اللجان العسكرية لعواصم اغلب الدول الأوروبية وبعض الدول العربية وفقا للنظام المتبع ، لتسوية الأوضاع التجنيدية للشبان المتواجدين في الخارج وقد أسهم ذلك في حل مشاكل عدد كبير منهم ممن تجاوز سن الثلاثين بعد سداد غرامة مالية قدرها ٥٨٠ دولار (نجح الوزير احمد العماوي وزير القوى العاملة والهجرة في تخفيضها إلى هذا المبلغ بعد أن كانت تتجاوز الفي دولار بعد أن شرح للرئيس مبارك الظروف الصعبة التي يواجهها هؤلاء الشبان فأعطي توجيهاته لوزارة الدفاع في هذا الشان وكانت لفتة رعاية كريمة من الرئيس الذي كان يولي اهتماما خاصا لأوضاع المصريين في الخارج ، ويبادر دوما بإعطاء التعليمات لتوفير كل الحماية والرعاية الممكنة لأبنائنا في الخارج عندما يتعرضون للخطر وهو ما لمسته شخصيا وعن قرب في عدة مواقف سأتحدث عنها لاحقا).

وأود أن اختتم هذا الجزء بالقول إنني لا ادعي عدم الخوف من تجاوز القواعد البيروقراطية والقوانين ، ولا أملك قدراً زائدا من الشجاعة إلا أن إقدامي في موضوع التجنيد على تجاوز جمود البيروقراطية وفقدانها القدرة على الحركة والتغيير في الوقت المناسب أفاد الكثير من شبابنا في الدول الأوروبية بصفة خاصة، وأيضا في منطقة الخليج . لكن ما أود توضيحه هنا أن اتخاذ القرار الجريء في الوقت المناسب هو أمر ممكن ومفيد في بعض الحالات والظروف إذا استرشد المسئول بالمصلحة العامة للوطن والمواطنين.



مواطنون للتصدير وأخرون ضحايا لبائعي الوهم والمتاجرين في البشر

إن البطالة ليست رقما فنيا وإحصائيا فحسب بل هي أيضا مؤشر له دلالة سياسية تعبر عن مدي نجاح أو فشل البرامج والسياسات الاقتصادية المتبعة ، لذا هناك دوما نزعة لدى كثير من الحكومات لإخفاء الأرقام الحقيقية للبطالة. وإذا كانت البطالة تعتبر ظاهرة عالمية لا تخلو منها دولة إلا أن البطالة في منطقتنا العربية لها طابع خاص ، فهي بطالة مزمنة ومعدلاتها في تزايد وتشمل جميع الفئات . فقد قدرت أحد المصادر حجم البطالة في الوطن العربي بنحو ١٤ في المائة من مجموع ٨٤ مليون شخص هم قوام قوة العمل مما يعني وجود ١٢ مليون عاطل في سوق العمل العربي.

هذا الواقع يدفع بالعديد من المواطنين العرب للبحث عن منافذ للعمل خارج الحدود في وقت تضاءلت فيه فرص العمل داخل المنطقة العربية ، وتقلصت فيه إمكانات الهجرة القانونية إلى درجة كبيرة ، الأمر الذي دفع كثيراً من المواطنين العرب إلى خوض تجارب الهجرة غير القانونية ومواجهة مخاطرها والمضطر يركب الصعب .

وتقدر بعض المصادر حجم الهجرة غير القانونية أو غير النظامية في العالم ب ١٥ مليون مهاجر أو ١٢% من حجم الهجرة القانونية التي تقدر بـ ١٢٥ مليون مهاجر قانوني ، وقد حققت عصابات تهريب البشر أرباحا قدرت مؤخراً بحوالي ٧بلايين دولار سنوياً.

وتعتبر الولايات المتحدة وكندا هدفا رئيسيا للمغامرين الباحثين عن أحلام الثراء، بالإضافة إلي استراليا ودول الاتحاد الأوروبي . وذكر متخصصون بمكافحة الهجرة غير القانونية ضمنا استحالة الحد من عمليات تهريب البشر أو صعوبته بسبب ما تحمله من إغراءات الربح السريع والثراء الفاحش للمهربين ، رغم أن أعداداً كبيرة من المهاجرين غير القانونيين تلقي حتفها نتيجة للظروف الصعبة والمخاطر الجسيمة التي تتعرض لها خلال عمليات التهريب سواء عن طريق البر أو البحر . كما تفيد التقارير أن عمليات تجارة تهريب البشر والعصابات التي تتولاها غالبا ما تأخذ الطابع العرقي في تنظيمها وإدارتها ومناطق أنشطتها .

ويتوقع المتخصصون في شؤون الهجرة أن تزداد معدلات الهجرة غير النظامية أو غير القانونية في العقود القادمة ، رغم كل قيود الرقابة التي تفرضها الدول . ويعود ذلك – في تقديرهم – إلى التنبؤات السكانية التي تتوقع ازدياد عدد سكان العالم بنسبة ثلاثة أمثال بنهاية العقد الثالث من هذا القرن ، وتتركز نسبة ٩٥ في

المائة من تلك الزيادة في الدول التي تعتبر مصادر رئيسية للمهاجرين غير القانونيين وفي مقدمتها الصين والهند وباكستان (الدول النووية!) والمكسيك وفيتنام وأثيوبيا . ومن هنا علينا أن نتوقع أن تتشكل دولة غير مرئية بلا حدود أطلق عليها سمير عطا الله "دولة التائهين" .

وعلى مستوى منطقتنا العربية يلاحظ تزايد أعداد المهاجرين العرب في مختلف دول العالم ، سواء عبر القنوات القانونية للهجرة ، أو باتباع وسائل الهجرة غير القانونية ، والأخيرة معدلاتها آخذة في التزايد نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة والأوضاع غير المستقرة ، ولذا لم يخطئ الكتاب الذين اصبحوا يتحدثون عما يسمونه ب "الدياسبورا العربية" أو من اسميهم "بعرب الشتات" مثلما كان اليهود يتحدثون عن "يهود الشتات" رغم التباين بينهما في المضمون والظروف والأهداف.

ويعود " الشتات العربي " إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في اغلب الدول العربية . هذا التردي يجبر أعداداً هائلة من المواطنين العرب على الهجرة إما بسبب تعدد الحروب الأهلية أو كوارث حلت ببلدانهم كما هو الحال بالنسبة للجزائر ولبنان والعراق والسودان أو هربا من القمع أو التعسف، أو لأنهم خسروا أرضهم كما حدث للفلسطينيين . ولذا لم يكن سمير عطا الله مبالغا حينما وصف أمة العرب بأنها "أمة أكثرها فقير ، يهاجر محتاجوها بعشرات الآلاف سرا وعلنا ، بحرا وبرا وجوا ، ويحلم الباقون منهم بيوم يهاجرون فيه ، وحكوماتهم منهمكة في إخفاء الأرقام عن عدد الذين يموتون وهم يحاولون الهجرة أو وهم يبحثون عن عمل أو وهم يقضون العمر في المقهى جثثا عائمة فوق الكراسي ، تثرثر من الصباح حتى المساء وتمر الأيام والسنين ."

ويلاحظ أن المواطنين العرب الذين ينجحون في التسلل إلى الدول الأوروبية وغيرها يقومون بأصعب الأعمال ، وأكثرها تواضعا من كنس الشوارع وتنظيف المطاعم والمقاهي ، إلى تكسير الأحجار ، وخدمة المنازل وغيرها ، وهي أعمال يأنفون عادة من القيام بها في بلادهم ، لكنهم يقومون بها عن طيب خاطر في ديار الغربة وبعيدا عن أعين أهاليهم "فثقافة العيب" عند الكثير من العرب ، لا تزال تبعدهم عن القيام بالعديد من المهن في أوطانهم ، لا سيما في قطاع الخدمات و الإنشاءات والنظافة وغيرها.

لقد صادفت خلال جولات العمل ، مصريين في لبنان والأردن وبعض دول الخليج العربية من خريجي المعاهد والجامعات يمارسون أعمالا بسيطة ومتواضعة كالعتاله ، الشيالة ، والحراسة ، وفي الأفران والجراجات ومحطات البنزين . وبعضهم قام بتغيير مهنته الأصلية حتى يستطيع الحصول على تصريح عمل وفقا للمهنة المسموح بها. فهناك مهندسون زراعيون تحولوا إلى عمال زراعيين ، وعندما كنت أسال بعضهم ، ألم يكن من الممكن أن تجدوا نفس فرص العمل في بلدكم ؟ فيردون ربما ، لكن التقاليد الاجتماعية ما زالت لا تسمح بتقبل هذه المهن في الوطن ، "والبلد اللي ما يعرفك حد فيها اعمل فيها ما بدالك". وبطبيعة الحال ليس من العيب على الإطلاق أن يقوم الفرد بأي عمل شريف لكسب لقمة عيشه ، أو القيام بعمل بعيد عن اختصاصه ومجالات تعليمه التي اكتظت بالخريجين ، بل ان ذلك يعتبر في تقديري بداية تحول إيجابي ومؤشراً صحيا على زيادة تقبل مختلف المهن وأتصور انه مع الوقت سينتقل هذا التغير إلى داخل الوطن وبدأ بالفعل هذا التوجه ويتزايد مع الوقت .

ورغم أن مصر ظلت لفترة طويلة بعيدة عن نطاق نشاط عصابات الاتجار بالبشر وبائعي الوهم ، إلا انه في السنوات الأربع الأخيرة ، امتد هذا النشاط لمصر، وتعددت فئات ضحايا هذه العصابات والدول التي تتم محاولات تهريبهم إليها . وعلى مستوى المنطقة يأتي لبنان في المقدمة كدولة جاذبة للعمالة الرخيصة غير القانونية أو منطقة ترانزيت للتسلل لمناطق أخرى . ويليها عدد من دول الخليج العربية كالكويت والإمارات عبر الاتجار بتأشيرات "عدم الممانعة" أو تأشيرات "الزيارة" على أمل الحصول على فرصة عمل . وعادة يتولى هذه العمليات أفراد أو بعض شركات استقدام العمالة في مصر أو في الخليج أو الكفلاء.

وعلى مستوى باقي المناطق ، تجئ دول الاتحاد الأوروبي في مقدمة المناطق المستهدفة بالهجرة غير القانونية . وشهد البحر الأبيض المتوسط اغلب نشاط مافيا الاتجار في البشر من جنوبه وشرقه إلى شماله . ونجحت هذه العصابات في جذب أعداد متزايدة من المصريين الذين يقعون ضحايا لعمليات بيع الوهم ، بعد أن أصبحت الرغبة في السفر للعمل بالخارج تحتل مرتبة متقدمة في أولويات التفضيل لدى قطاعات عريضة من الشباب المصري. ولا يفوت يوم إلا وتطالعنا الصحف بأخبار مسلسل المصريين المرحلين من عدة دول أو الذين تم القبض عليهم وينتظرون المحاكمة . وهو ما دفعني إلى تكرار تحذير الشباب المصريين من مخاطر الهجرة غير القانونية عدة مرات وبشكل مستمر . ورغم التحذيرات

المتكررة التي رددتها في مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة استمرت مجموعات الشبان المصريين الذي يخاطرون بأنفسهم ويدفعون الإتاوات التي يستدينون قيمتها ، ويبحرون إلى عوالم مجهولة لا يعرفون ماذا سيفعلون فيها ومتى سيعودون منها ، ووجد بعض الأفراد في الرغبة الملحة لبعض الشبان في السفر للخارج ، فرصة لتوسيع نطاق النصب والاحتيال عليهم والثراء السريع غير المشروع على حسابهم .

فيطالعنا الأهرام ١٩٩٦/١٠/١٥ مثلاً بعنوان "شقي خطر ينتحل صفة رجل أعمال عربي يستولي على نصف مليون جنيه من راغبي السفر إلى دول الخليج" وعنوان آخر بتاريخ ١٩٩٨/١١/١٣ عن "سمسار يحتال على الراغبين في السفر للولايات المتحدة ويحصل على ١٨ آلف جنيه مقابل التأشيرة المزورة " وقد قمت بإحصاء عمليات البيع الوهم التي تم اكتشافها بمعرفة سلطات الأمن المصرية خلال عم ١٩٩٧ فوجدت إنها بمعدل عمليتين شهريا. وبطبيعة الحال هناك عمليات نصب أخرى لم يتم اكتشافها.

وتنشر الأهرام بعددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٧ خبرا آخر عن عمليات الاحتيال مضمونه كالآتي:

" تمكنت مباحث مكافحة جرائم النصب والاحتيال بالإدارة العامة لمباحث القاهرة من ضبط ثلاثة عاطلين افتتحوا مكتبا وهميا بالمعادي لتسفير المواطنين للدول العربية مقابل حصولهم على مبالغ مالية كبيرة وكانت المعلومات قد وردت لأجهزة الأمن بالقاهرة بوجود ثلاثة أشخاص قاموا بافتتاح مكتب وهمي بالمعادي لتسفير المواطنين للدول العربية بعد إيهامهم بأنهم وكلاء لرجال أعمال بالدول العربية وحصولهم على جوازات السفر ومبالغ مالية كبيرة من ضحاياهم ومماطلتهم في مواعيد السفر . وفور إخطار مساعد أول الوزير لأمن القاهرة أمر بسرعة القبض على المتهمين ورد المبالغ المالية التي قاموا بالاستيلاء عليها للمواطنين " .

وامتدت عمليات النصب والاتجار بتأشيرات الدخول إلى مواسم الحج . فقد قضت محكمة القيم قبلا بتاريخ ١٩٩٧/١٠/١٩ بفرض الحراسة على أموال وممتلكات زعيم عصابة تأشيرات الحج المزورة التي احتال بها خلال موسم حج عام ١٩٩٦ على أربع شركات سياحية وحصل فيها على مبالغ طائلة تجاوزت سبعة ملايين جنيه مقابل منحها تأشيرات حج مزورة منسوب صدورها للقنصلية

السعودية بالقاهرة ووقع ضحيتها ٣ آلاف شخص قاموا بدفع مبالغ مالية تتراوح ما بين ٢٧٠٠ و ٣ آلاف جنيه للتأشيرة الواحدة . والمؤسف أن نطاق مزاولة عمليات المتاجرة في التأشيرات امتد إلى أحد أعضاء مجلس الشعب السابق الذي لم يتورع عن بيع الحصص التي تخصصها وزارة الداخلية لكل نائب ضمن حصة التأشيرات لتقديمها للمواطنين في الدوائر الانتخابية .

واتصالا بموضوع الحج والحجاج . يلاحظ انه في أعقاب موسم كل حج يتخلف العديد من الحجاج من مختلف دول العالم ، ومن بينهم مجموعات من المصريين ، على أمل الحصول على فرصة عمل . من ذلك ما نشرته مجلة الأهرام الاقتصادي (المصرية) بعددها الصادر بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٣ بعنوان (كلمة):

" لا اعرف على وجه التحديد من المسئول عن هذه المأساة .. مأساة تتعلق بآلاف من المصريين الذين ذهبوا لاداء العمرة في شهر رمضان المبارك ثم وجدوا أنفسهم يعيشون على الرصيف.. من المسئول عن هذه المأساة الإنسانية ؟

تأملوا وجوه هؤلاء الذين وصلوا إلى الأراضي المقدسة فافترشوا الأرض واستخدموا كافة أنواع ومقاسات وألواح الكارتون .. كارتونات السلع الفارغة كسواتر لهم تقيهم البرد والشمس .. واصبح حول الحرم الشريف مناطق ومنازل عشوائية يسكنها هؤلاء الغلابة . إن وجوههم تنطق بمأساة حدثت .. فالأمر المؤكد انهم لم يأتوا لاداء العمرة وهم يعلمون انهم سيجمعون الكارتونات لكي يكونوا منها ملجأ يعيشون فيه ..

من المسئول عن هذه المأساة !

إنها ليست فقط مأساة تمس كرامة المواطن ولكن أيضا كرامة الوطن .. إن وزير السياحة الشاب ممدوح البلتاجي مطالب بإجراء تحقيق سريع حول شركات السياحة التي قامت بتسفير هؤلاء ".

عصام رفعت .

ويذكرني ذلك بحالة الطرف الجنوبي من جسر "ووترلو" بلندن ، حيث يوجد دوار كبير للسيارات ، يقع تحته دوار للمارة يتفرع عنه أنفاق تفضي إلى الضفة الجنوبية التي أصبحت تعرف ب "مدينة الكرتون" مأوي غالبية مشردي لندن ممن

نبذهم المجتمع أو نبذوه ، لا ينافسهم في ملكيته أحد ، يلتحفون فيه ألواحا من الكرتون طلبا للدفء في شتاء لندن القارس.

لقد اصبح بعض العمال المصريين الذين يتخلفون عن العودة بعد العمرة ينافسون العمال المقيمين من جنسيات مختلفة ، من عمليات ذبح وسلخ الأضاحي والطبخ في المطاعم والسباكة وغيرها من المهن التي يتزايد الطلب عليها في مواسم الحج. وتطالعنا الأخبار القادمة من السعودية بعد انتهاء موسم الحج بترحيل ما يقرب من مليون متخلف ومخالف لأنظمة الإقامة من جميع الجنسيات في إطار حملات موسعة لأجهزة الأمن السعودية ، وبالتعاون مع بعثات أمنية تجيء من الدول التي يتبعها المتسللون والمتخلفون والمخالفون لأنظمة الإقامة الشرعية والمشروعة .



في انتظار الفرج

ويتبع بعض النصابين أساليب مبتكرة تحت عنوان "أحلامك بين يديك وبرسوم زهيدة" وتتسلل عبره مجموعة من بائعي الوهم والأحلام إلى جيوب الباحثين عن عمل ، لتلطش منها قدر ما تستطيع ثم تولي هاربة. واليكم قصة عملية نصب حقيقية استطعت بالصدفة إفشالها . فأثناء تناولي الإفطار في أحد الأيام ، وأنا أتصفح جريدة الأهرام بسرعة لفت نظري إعلان داخل برواز ويبدو كإعلان عادي في مظهره وكان مضمونه :

شركة في المملكة العربية السعودية

تعمل في التوظيف لجميع المؤهلات ومن جميع الأعمار والفئات

وتقوم بتجميع المعلومات الأساسية عن الراغبين في إدراج أسمائهم ضمن المرشحين

بادر بإرسال بياناتك على صندوق بريد رقم ....الرياض

خلال أسبوع من تاريخه مرفقا بهذا ما يفيد إبداعك مبلغ عشرة دولارا

باسم ....في أي من الحسابات البنكية الثلاثية التالية

واعدت قراءة هذا الإعلان عدة مرات ولاحظت نسمة زوجتي انشغالي عن إكمال إفطاري وسألتني ما الذي يشغلك إلى هذه الدرجة ؟ فقلت لها اعتقد أننا أمام عملية نصب كبرى سيتم فيها الاحتيال على الآلاف من المصريين المتطلعين لفرصة عمل بالخارج ، وإذا أخذنا في الاعتبار أن هناك على الأقل مليونا ونصف المليون عاطل ، فإذا استجاب مائتا ألف فرد فقط منهم لهذه المصيدة فمعني ذلك أن هذا النصاب سيحصل على مليوني دولار خلال أسبوع . ولم اكمل إفطاري وأسرعت إلى مكتبي واتصلت بوزير القوى العاملة والهجرة احمد العماوي وحكيت له القصة وشكوكي واقترحت كإجراء وقائي المبادرة بقيام مستشار الوزارة القانوني بإعداد رسائل للبنوك المصرية الثلاثة التي يتم فيها الإيداع بتجميد هذه المبالغ وعدم السماح بتحويلها لحين إخطار آخر . فوافق على الاقتراح . ثم أجريت اتصالا تليفونيا عاجلا بطاهر دنانة قنصل مصر العام بالرياض (وقتئذ) وأحطته علما بالموضوع موضحا أنى أرسلت إليه بالفاكس صورة الإعلان ، وطلبت منه إجراء تحريات فورية عن هذه الشركة والقائمين على شؤونها وحقيقة أنشطتها . وانتظرت رد طاهر (وهو من الذين أبلو بلاء حسنا بالقنصلية المصرية بالرياض واستطاع أن يضيف لمسات إنسانية في التعامل مع المترددين عليها واسهم في حل العديد من مشاكلهم – وما أكثرها – بشكل موفق)

وبعد نصف ساعة اتصل بي طاهر دنانة تليفونيا ليؤكد لي ما توقعته. فقد ذكر لي انه لا توجد أي علاقة لهذه الشركة بالتوظيف ، وإنما هي في الواقع شركة للأدوات المنزلية البلاستيكية ، وتم إحباط عملية النصب الكبرى وضاعت على النصاب أحلامه . الطريف أن إحدى كاتبات الكمبيوتر بمكتبي التي أعطيتها

مسودات رسائل عاجلة لكتابتها مرتبطة بهذا الموضوع رجعت إلى مهرولة لتبلغني أن بنت عمتها قدمت طلبها في هذا الإعلان وإنها سلفتها المبلغ المطلوب إيداعه ، وقلت لنفسي حتى العاملين بمكتبي والذين يتابعون يوميا عمليات النصب والاحتيال على المصريين المتشوقين للعمل بالخارج استدرجوا لهذه العمليات ، فما بالك بالآخرين !! وقلت لنفسي لا بد من عمل جهد مكثف ومتواصل من اجل التوعية وسأعود لهذا الموضوع لاحقا .

أما حكاية المصريين في العراق فهي قصة طويلة تحتاج لكتاب منفصل ولكني اكتفي بمقتطفات مما أورده أديبنا الراحل حسين مؤنس في مقال نشر في ١٩٩٠/٢/١١ (أي قبل غزو العراق للكويت بستة اشهر) وأعيد نشره ضمن الكتاب المعنون (مصر والعالم العربي – دار المعارف ١٩٩٩) . وتحت عنوان (مواطنون للتصدير) يقول حسين مؤنس :

" ومن أيام لقيت صديقا عراقيا قديما عرفته في أثناء عملي في الكويت، وأعجبني خلقه وتصرفه فارتبطنا معا بعلاقة صداقة اعتز بها وتسعدني ذكرياتها . وجاءت سيرة حوادث المصريين في العراق"

فقلت له:

" على فكرة ، احب أن أسألك عما جرى للمصرين في العراق ؟ قال: ما كنت احب أن أتحدث في ذلك حتى لا أسوءك ، أما وقد سألتني فاسمح لي أن القي إليك كل ما في نفسي ، وأرجو أن تكون واثقا من كل كلمة أقولها وأنت تعرفني جيدا فيما اعتقد" .

ثم أضاف : " قبل أن أتحدث احب أن تعرف أن الذين جاءونا من مصر خلال السنوات الأخيرة ينقسمون قسمين ، قسم له حرفة واضحة معروفة وقد أتى بها إلى العراق وزاولها بأمانة ولا دخل لهم في الحوادث التي تشير إليها لان صاحب الصنعة له دائما خلق ثابت.. وهؤلاء خدمونا فعلا واحترمناهم ولكن المشاكل أتت من طائفة أخري من المغتربين المصريين أتونا مغامرين : لا حرفة ولا مال ، هؤلاء بدءوا حياتهم في بلادنا بداية كل محتاج أي انهم قبلوا أي حرفة أو أي عمل تفتحت لهم أبوابه واخلصوا فيه في البداية ، ومعظم هؤلاء احترفوا بيع الفاكهة والخضر لان هذا العمل على بساطته معقد ويحتاج إلى صبر وطول بال وحسن خلق.

ومع الزمن جرى المال بين أيدي أولئك المغتربين واصبح الواحد منهم ينظر إلى الركن الذي اتخذه للبيع كأنه دكانه الذي حازه بالمال والإيجار المرتفع ، وشيئا فشيئا وبتوالي الأيام وانتظام البيع جمع الكثيرون منهم مالا طيبا ، ولكن الغريب أن هذا المال لم يغير شكلهم أو ملابسهم بشكل واضح فظلوا كما هم يبدون لك في مظهر المفلس أو المعدم ، ولكن أخلاقهم تغيرت . ولم يتغير فينا شئ حيال أولئك الناس ولكنهم اخذوا يزيدون في الأسعار بصورة غير معقولة واحتملنا تلك الزيادات فقد كنا في حالة حرب ومحتاجين إلى أية معونة وأنت تعرف قسوة الحرب بيننا وبين إيران وكثرة خسائرنا ما بين شهداء ومجروحين وأسرى .

وشيئا فشيئا بدأت أحوال أولئك الناس تسوء ، فبدءوا يتخذون للحياة طرقا لا ترضيك. ولم نتحمل نحن العراقيين الكثير من أفعالهم ثم انتهت الحرب وجاء السلام وبدا الكثيرون من العراقيين في العودة من الجبهة ، فوجدوا هذا الطراز من المصريين يملا الطرقات . وبدا الاحتكاك بينهم وبين العراقيين، والعراقي كما تعرف فيه عنف وشدة، وبدءوا يضربون على أيدي أولئك (الصعاليك)* وساءت الأحوال وكثرت الاحتكاكات وتجاوزت المألوف أو المقبول . وجاء يوم أنكر فيه جمهور العراقيين هؤلاء (الصعاليك)* وكثرت الأقاويل عنهم بين الناس ووقعت من بعضهم وقائع منكرة ، ولا أنكر انهم تعاونوا في ذلك مع بعض أمثالهم من العراقيين والعراقيات ، ولكن الأجنبي – أيا كان – أجنبي ، وإذا وقعت من الأجنبي جناية قتل أحد أهل البلد فان الناس لا يحققون ولا يبحثون عن الحق ، وإنما تثور العواطف وتضطرب الأعصاب ويكون ما ينكره الناس بحق وبدون حق ، وأخيرا حدث ما سمعت عنه من قيام الناس على بعض أولئك (الصعاليك) وقتل الكثيرون منهم " .

وأود أن أضيف انه في هذه المرحلة بدأت تتوافد على مصر نعوشهم بالعشرات وهي التي سمتها صحفنا (النعوش الطائرة) وهو موضوع تحدثت عنه في مكان آخر .

---

* حسب تعبير (المتحدث العراقي)

ويتساءل حسين مؤنس عن السبب في سفر هؤلاء المصريين إلي العـــراق وهم على هذه المستوى من الجهل والفقر والحاجة إلى الحصول على المـــال بـــأي طريق؟ ولماذا لم تقم السفارة وبصفة خاصة الملحق أو المستشار العمالي بـــإبلاغ وزارته لكي تتخذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون سفر أولئك الناس إلى العـــراق وهم على هذه الحالة والعجز عن معرفة ما ينفع مصر وما يضرها؟

وبعد غزو العراق للكويت ونشوب حرب الخليج الثانية ، ونزوح المصريين الكبير من العراق والأردن ، لم يبق في العراق سوى ما يقـــرب مـــن ١٠٠,٠٠٠ مصري ، بعضهم تزوج من عراقيات والبعض الآخر ليس لهم ما يعودون إليه فـــي مصر ، وانقطعت علاقاتهم بالوطن وبأسرهم منذ فترة طويلة وفضلوا البقـــاء فـــي العراق رغم الظروف المعيشية بالغة القسوة التي يعاني منها العراقيون والوافدون . والغريب انه رغم الظروف الصعبة التي يمر بها العراق حاليا وعـــدم توفـــر أي فرص عمل فيها ، ورغم تحذير "وحدة إرشادات السفر" بوزارة الخارجية المصرية خلال شهر يونيه ٢٠٠٠ من انه لا توجد في الوقت الحاضر أي فرص عمل مناسبة للمصريين في العراق ، وان الأوضاع هناك سيئة ما زال المسلســل مســتمرا . إذ يتزاحم المصريون أمام القنصلية العراقية في منطقة المهندســين للحصــول علـــى تأشيرة دخول للعراق بحثا عن فرص عمل مما جعل روز اليوسف تعنـــون أحـــد مقالات العدد الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١٦ (المصريون فـــي العـــراق لا يجـــدون طعاما وفي القاهرة يريدون السفر).

والتدفق غير المحسوب للمصرين خارج الحدود وغير المرتبط بوجود وظـــائف لهم ، بجانب أضراره البالغة عليهم ، فان له تداعيات سلبية أيضا على أبناء بلدهـــم العاملين بطريقة قانونية ، وقد رايتهم بساحات عمان العاصمة الأردنية يقفون أعداداً كبيرة في انتظار مقاول الأنفار ويتنافسون على القبول بأجور اقل، إن لم يكن العمل بأي اجر نتيجة ظروفهم وأوضاعهم الضاغطة وتواجد اغلبهم بطريقة غير قانونية ، مما يجعل رجال الأعمال يفكرون في استبدال من يعملون لديـــهم بشـــكل منتظـــم وقانوني ، بالمقيمين بدون تصريح رسمي . وكان القنصل فؤاد سليم (وقتئذ) يبـــذل جهدا غير عادي للحد من تدفق العمالة المصرية من المنبع نتيجة القرب الجغرافـــي والتلاحم الأرضي وسهولة السفر إلى الأردن بدون تأشيرة دخول، رغم عدم وجـــود فرص عمل كافية لهذه الأعداد ، وبقائها في الأردن بـــلا عمـــل حقيقـــي ، حيـــث يمارسون أعمالا مؤقتة لأيام محدودة ، ثم يواصلون البحث من جديد عـــن عمـــل مؤقت آخر .

وفي العقبة كان القنصل معصوم مرزوق يواصل جهوده هو الآخر بهمة ووعي واقتدار ، ولكن موجات المصريين المتدفقة بلا حساب إلى الأردن ، كانت تبتلع أي جهد ، فكان لا بد من ترتيبات لمواجهة هذا الوضع من المنبع.

فقمت بعقد عدة اجتماعات مشتركة مع ممثلي الوزارات المعنية وتم إدخال بعض التعديلات على قواعد السفر إلى الأردن ، وما يجاوره لسد الثغرات في الضوابط القائمة والحيلولة دون استمرار ظاهرة التلاعب بأزمة العاطلين وحمايتهم ، ودون المساس بالحق الدستوري لكل مواطن وحريته في السفر . فالمادة ٥١ من الدستور المصري تنص على انه : "لا يجوز إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها. وللمواطنين حق الهجرة الدائم أو الموقوتة إلى الخارج وينظم القانون هذا الحق وإجراءات وشروط مغادرة البلاد ". وقد اصبح حق المصري في السفر للخارج مطبقا نصا وعملا . والقاعدة العامة هي تمتع أي مصري بهذا الحق الدستوري إلا إذا كانت هناك موانع قانونية (حكم قضائي بمنع السفر أو مطلوبا للخدمة العسكرية الإجبارية.... الخ) وقد تم إلغاء الورقة الصفراء الشهيرة بالنسبة للغالبية العظمي من الفئات العاملة بوزارات وأجهزة الدولة.

وبطبيعة الحال فان هذا الحق يمثل أحد الحريات الأساسية الهامة التي ينبغي عدم المساس بها تحت أي ظرف من الظروف . لكن كل ما أرجوه من شبابنا أن يمارسوا هذا الحق في إطار ما اسميه "بالحرية المسؤولة" بمعنى ألا تؤدي ممارستهم لهذا الحق إلى الإساءة للمواطن نفسه وإلحاق الضرر بالآخرين أو الإساءة لسمعة الوطن . فالحرية لا تعني الفوضى ولكل حرية ضوابط .

وتجدر الإشارة إلى أن المُشرع المصري تدخل لحماية العامل المصري من الوقوع في براثن النصب والاحتيال ، فاصدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ معدلا لبعض أحكام قانون العمل الخاصة بشروط مزاولة عمليات إلحاق المصريين للعمل في الخارج إذ حظر مزاولة هذا النشاط بدون الحصول على ترخيص مسبق من وزارة القوى العاملة وسار لمدة خمس سنوات مقابل رسم قدره خمسة آلاف جنيه يمنح للشركات المتخذة شكل شركات المساهمة أو التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة دون غيرها في مجال القطاع الخاص . كما حدد ذات القانون الشروط الخاصة بالشركات المشار إليها التي تزاول هذا النشاط حيث استلزم أن يكون جميع المؤسسين والمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين من المصريين ، وألا يكون قد صدر ضدهم أحكام جنائية في جرائم مخلة بالشرف أو الأمانة وألا يقل راس مال الشركة عن مائة ألف جنيه مصري مملوكا بالكامل

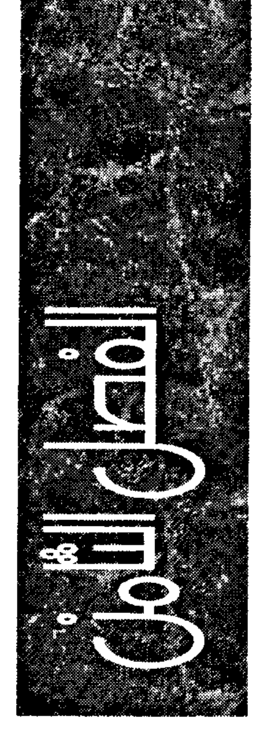
للمصريين وان تقدم الشركة خطاب ضمان نهائيا غير قابل للإلغاء بمبلغ خمسين ألف جنيه ، وان يكون ساريا طوال مدة الترخيص.

وأجازت المادة (٢٨) مكرر (٣) من القانون للشركات التي تزاول هذا النشاط تحصيل مبلغ لا يجاوز واحدا في المائة من اجر العامل الذي يتم إلحاقه بواسطتها بالعمل في الخارج وذلك عن السنة الأولى فقط كمصروفات إدارية ويحظر تقاضي أية مبالغ أخرى وإلا حق لوزارة القوى العاملة إلغاء ترخيص الشركة المخالفة.

ويعاقب القانون المذكور بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ، ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول هذا النشاط بدون ترخيص أو تقاضي مبالغ دون وجه حق من اجر العامل أو تقديم بيانات غير صحيحة عن أي من اتفاقات أو عقود إلحاق المصريين بالعمل في الخارج أو نوعية ظروف عملهم أو أية شروط أو ظروف أخرى تتعلق بعملهم في الخارج إلى وزارة القوى العاملة.

وفي تقديري انه آن الأوان لتغليظ العقوبة بالنسبة للمتاجرين بالبشر وبائعي الوهم لما يسببونه من أضرار بالغة لشبابنا بتحويلهم إلى مجموعات ساخطة على مجتمعهم لا سيما وان الفرص المتاحة للعمل بمنطقة الخليج آخذة في التناقص بسبب تراجع أسعار النفط وحالة الكساد الاقتصادي والمنافسة المتزايدة من جانب العمالة الأسيوية ، وبدأت العودة الجزئية للعمالة المصرية المغتربة في دول الخليج العربية وانتهت أحلام العودة إلى حقبة السبعينيات السعيدة التي تميزت باستيعاب أعداد ضخمة من العمالة المصرية في بلاد الاستقبال الخليجية . وعلينا أن نعيد تخطيط سياسة الهجرة و الاغتراب وفقا للمعطيات الجديدة ولا نبني حساباتنا على أوهام .

وبقيت ملاحظة أخيرة هي أن علينا ألا نكتفي بمتابعة حوادث اصطياد عصابات التجارة في البشر وبائعي الوهم لشبابنا ، بل نبذل كل الجهود الممكنة لتوعيتهم بمخاطر ذلك ، وهو ما سنبحثه في الجزء التالي.



بدلاً من أن تلعنوا الظلام
أضيئوا شمعة

كنت أتابع يوميا المشاكل التي يتعرض لها بعض المصريين سواء الراغبون في العمل في الخارج ، أو الموجودون منهم فعلا خارج الحدود ، ولاحظت انه رغم ما تنشره وسائل الإعلام المصرية عن حوادث عمليات النصب والاحتيال التي يروح ضحيتها أعداد كبيرة من البسطاء , والتي تقوم بها عصابات بيع الوهم وتأشيرات السفر المضروبة وعقود العمل المزيفة ورغم التحذيرات التي كنت انشرها بين الحين والآخر ، فقد استمر مسلسل العائدين يوميا من الضياع سواء مرحلين أو راجعين بإرادتهم بعد فشلهم ، وظلت قصص الوقوع في المحظور تتوالى بلا انقطاع .

ويعود ذلك إلى عدد من العوامل والظروف لعل في مقدمتها وطأة أزمة البطالة واتساع نطاقها وشدة الحاجة للعثور على فرصة عمل مهما كلف الأمر . كما أن الرسائل الإعلامية للتحذير من عصابات المتاجرة بالبشر لم تكن تصل للمستهدفين بها سواء لأميتهم أو لان قلة منهم هي التي تستطيع أن تشتري صحيفة بشكل غير منتظم (اصبح ثمنها مكلفا بالنسبة لأغلبهم). كما أن وسائل إعلامنا وأفلامنا لم تتعامل مع هذا النوع من المشاكل بالجدية الواجبة . بالإضافة إلى أن وزارات وأجهزة الدولة المعنية لا تقوم بدورها في هذا الشان. وأتذكر أنني شاركت في إحدى حلقات برنامج "لو بطلنا نحلم" مع أحمد العماوي وزير القوى العاملة والهجرة وأحمد البرعي الأستاذ بكلية الحقوق وحازم عطية (نائب رئيس جامعة حلوان حاليا) وآخرون ، أوضحت قرب نهايته أننا قبل أن نلوم شبابنا علينا أولا أن نلوم أنفسنا ، فأجهزة الدولة لا تقوم بدورها فيما أسميته "التوعية الوقائية" لهؤلاء الشباب . وعند بث هذه الحلقة لاحظت حذف هذا المقطع من حديثي، فاتصلت تليفونيا بعاطف كامل مقدم البرنامج مستفسرا عن السبب ، فتحجج بطول الحلقة ويقيني انه مقص الرقيب في إطار سياسة النعامة .

والمشاكل من هذا النوع لا تقتصر على الداخل ، بل أن المصريين المغتربين والمسافرين يواجهون نوعا آخر من المشاكل ، ناجما عن عدم مراعاة العادات والتقاليد والقوانين والنظم المعمول بها في مختلف الدول لأننا تعودنا في بلادنا على التهاون وعدم الانضباط . كما أن بعض المصريين الذين يسافرون للعمل بالخارج يتنازلون عن حقوقهم ويقبلون تغيير عقود عملهم ، ثم يلقون بمسؤولية ذلك على الآخرين وبعض المصريين يتعرضون لعمليات نصب بالخارج أو يفقدون نقودهم أو وثائق سفرهم أو تذاكرهم ولا يعرفون كيف يتصرفون ، وأحيانا يقبض على بعضهم لسبب أو لآخر ولا يطلبون الاتصال بالمسؤولين بسفاراتنا أو قنصلياتنا في

الخارج وربما لان بعضهم لا يرغبون في ذلك ، وربنا أمر بالستر وهذا من حقهم ، والبعض الآخر يفترض غيبا إن هؤلاء المسؤولين يعلمون بما حدث لهم ، ولكنهم مقصرون ثم يؤلفون قصصا وروايات حول هذا التقصير والمقصر وتبادر بعض صحفنا إلى إضفاء ملامح إضافية لها . وقد لا يعلم البعض أن اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية تمنع السلطات الأجنبية من إخطار البعثات المعنية بالقبض على أحد المواطنين ما لم يطالب المواطن المعني بذلك . وأتذكر أن أحد المواطنين الكولومبيين أقام دعوى ضد وزارة الخارجية الأمريكية لأنها لم تقم بإبلاغ قنصلية بلاده بنيويورك بواقعة القبض عليه ، رغم طلبه ذلك ، وحكم له بتعويض . وحتى لا ترتفع التوقعات أود أن أوضح أن بعثاتنا بالخارج تستطيع توكيل بعض المحامين للدفاع عن أي مواطن عند تقديمه للمحاكمة ولكن على نفقته الخاصة .

وهناك نوع آخر من المشاكل الناجمة عن فشل الزيجات المختلطة وبصفة خاصة فيما يتعلق بحضانة الأبناء وأي القوانين تطبق وهل هناك اتفاقيات ثنائية لتنفيذ الأحكام وغير ذلك من مسائل قانونية معقدة ، وهذه الأمور تحتاج لتوعية مواطنينا في الخارج بها قبل إتمام زواجهم.

وأتذكر الآن بعض المشاكل ذات الطابع الخاص ففي بريطانيا مثلا يحدث في بعض الحالات أن يذهب بعض المصريين للتسوق من محلاتها وخلال انتقائهم لبدلة أو فستان يحتارون في التعرف على اللون داخل المحلات فيخرجون بها قرب أبواب المحلات لرؤية اللون في الضوء الطبيعي فينطلق جرس الإنذار نتيجة مرور تكيت غير مدفوع أمام أجهزة الرصد الإلكترونية فيسارع رجال الأمن بالقبض عليهم بتهمة الشروع في السرقة ويسلمونهم للبوليس ... كما يحدث أحيانا أخرى أن يفاجئ طفل والديه بأخذ لعبة دون أن ينتبها ، وعند خروجهم تحدث نفس الواقعة ويعتبر والداه متهمين بالشروع في السرقة .

وكما أوضح لي الزميل حسين وهبي (الذي عمل في قنصليتنا بلندن من قبل) انه يتم إحالة هؤلاء المتهمين إلى قاضي الأمور المستعجلة ، فإذا اعترفوا بالتهمة (رغم عدم وجود نية للسرقة) يتم إصدار حكم مخفف (غرامة وإدراج على قائمة الممنوعين من دخول بريطانيا) أما إذا تمسكوا بموقفهم وعن حق، فانه يتم إحالتهم لقاضي التحقيق العادي وإجراءات المحاكمة تستغرق عادة وقتا ليس بالقصير قد يضطرهم إلى البقاء ببريطانيا لعدة شهور واغلبهم جاءوا في إجازات قصيرة وإمكاناتهم المادية نفذت في التسوق . ولهذا يجد بعضهم نفسه للخروج من هذا

المأزق ، مضطراً للاعتراف بجريمة لم يرتكبها للخروج من هذا الوضع الحرج والصعب بأقل خسائر ممكنة .

ومن القصص الطريفة أن ابني شريف ذهب في زيارة عمل لميلانو ، وعلمت بذلك الزميلة صفية إبراهيم قنصلنا العام في هذه المدينة (سبق أن عملنا معا بتونس) فأصرت على ضرورة أن يتصل بها ، وقد كان وغمرته بكرمها وقبل موعد غذاء دعته إليه ذهب شريف بصحبة أحد العاملين بالقنصلية بسيارته للتسوق ، فاشترى عددا من الكرافتات والقمصان وغيرها وتركوها بالسيارة بعد غلقها في أحد مواقف السيارات، وواصلا عملية التسوق وعند عودتهما فوجئا بان السيارة قد فتحت بطريقة فنية وسرقت كل المشتريات . وكما يقولون (باب النجار مخلع).

وكنت أتابع بحكم اختصاصي ما يحدث للمصريين على مستوى العالم ، وكان بعضها مؤلما للغاية ، وكان البعض الآخر متكررا . وفي صباح أحد الأيام تلقيت مكالمة تلفونية غاضبة من الأستاذة الجامعية ح.م (بجامعة القاهرة) عما حدث لها ولشقيقتها في استنبول خلال رحلة قصيرة إلى تركيا. وكانت هذه المكالمة أحد الأسباب التي دفعتني لإيجاد وسيلة ما لتحذير المصريين المسافرين من حوادث تتكرر عادة في مناطق بعينها ولها سمعتها واكتسبت شهرة خاصة بها . ففي بعض المدن الإيطالية مثلا تستخدم حقائب السفر المجوفة من اسفل في سرقة الحقائب بوضع الحقيبة المفرغة فوقها دون أن يشعر صاحبها بذلك، وفي لحظة ينظر حوله ويتفقد حقيبته فيجد أنها طارت واختفت ولم يعد لها وجود ، ولا يدري أنها أصبحت في جوف حقيبة أخرى وأصبحت في ضيافة مجموعة مجاورة للحقائب وضعت للتمويه.

وهناك عصابات متخصصة في سرقة القادمين من دول منطقة الشرق الأوسط ذوي الملامح السمراء ، والمضحك المبكي أن بعض أفراد هذه العصابات يكون أحيانا من أحد دول هذه المنطقة وينضم إليها بعض الأشقياء من أهالي الدول المقيمين فيها . وتتكرر حوادث النصب في عمليات تغيير الدولارات أو غيرها برزم من العملة المحلية المزيفة والتي عادة ما تكون أوراقها العليا حقيقية ، وتذهب الضحية إلى مقر إقامتها وهي سعيدة بتحقيق صفقة تغيير عملة بسعر لقطة وتكتشف الضحية أنها هي اللي كانت لقطة .

وفي مطار جنيف ، رغم إعلانات التحذير بكل اللغات في قاعات الوصول والمغادرة عن نشاط سرقة الشنط فان بعض المصريين عند الوصول ينشغلون

بالفرجة على عباد الله وتسمع التعليقات والقفشات والنكت يصبحون فجأة في حالة استرخاء فيتركون حقائب اليد التي تحمل عادة الوثائق الهامة كالجوازات والنقود بعيدا عن أعينهم أثناء تواجدهم في المطار، وفي لحظات تطير الحقائب في أيدي عصابات مؤلفة من عدة أشخاص يتبادلونها ككرة السلة لتختفي عن الأعين في ثوان حاملة معها ما خف وزنه وغلا ثمنه من وثائق السفر وبدل السفر وقائمة المشتريات ومن الظريف أن اغلب أفراد العصابات من اللاجئين المقيمين بسويسرا لفترة انتقالية إلى أن يبت في وضعهم .

وهناك أفراد العصابات الذين يقفون في مفترق الطرق ، وبقرب البنوك ليشتموا رائحة النقود ، ويلتقطوا الزبون الذي يقوم بإظهار ما يحمله من نقود ويعدها أثناء تجواله في الأسواق "فيقطروه ليشلحوها منه " (وهي تعني بلغة الحرامية متابعته واقتفاء أثره ثم نشله في اللحظة المناسبة.)

وكثير من الحوادث تقع داخل المحال التجارية الكبرى ، سواء بترك شنط اليد ، لا سيما شنط السيدات ، على الأرض أو الكراسي المجاورة عند قياس الملابس أو الأحذية أو في المطاعم ، تحت تأثير الجو الأوروبي العام والشعور الزائف بالأمان للتواجد بين الأوروبيين (لأنهم ناس شبعانين!) ولا يحس أصحاب هذه الحقائب ، تحت هذا الوهم ، بأن هناك من يتربص لاختطافها في لحظات .

ولأن السفر للتسوق قد اصبح عادة واسعة الانتشار لدى الكثير من المصريين، ولان نقودهم محدودة والطلبات كثيرة يتم استدراجهم لشراء بضائع لا يعرفون مصدرها من باعة يتجولون بسياراتهم الخاصة يوهمون المشترين بأنها بضائع أصلية يتم تصفيتها ، والحقيقة أنها بضائع مزيفة لماركات عالمية وقد تعرض مشتريها لمخاطر عديدة . ومن القصص المضحكة التي تتكرر كل موسم حج ، لا سيما بالنسبة للمسافرين بالبواخر، إن عصابات متخصصة في النشل تسافر معهم كل موسم وحينما تصل الباخرة إلى ميناء جدة ، يكتشف بعض الحجاج – لا سيما كبار السن منهم– فقدان نقودهم وتتوالى بعثات وزارة الداخلية لاقتفاء أثرهم وفي معظم الحالات تعود معها أفراد هذه العصابات دون المسروقات ، وتتجدد الحوادث رغم تعدد التحذيرات والتنبيه المتكرر لان افتراض حسن النوايا هو الغالب.

إن حكايات النصب والاحتيال التي تقع للمصريين في الخارج تحتاج وحدها لكتاب منفصل . وكما سبق أن ذكرت فان المكالمة التليفونية الغاضبة من أستاذة الجامعة فضلا عن لقاء مع أحد مستشاري وزير الصحة تعرض كل منهما للسرقة

بطريقة مختلفة دفعاني للتفكير في وسيلة للتحذير من هـذه العمليـات المتكـررة . الأولى وقعت لشقيقتها وفي أحد الشوارع الرئيسية في وضح النهار عملية سـرقة بالإكراه وباستخدام سلاح ابيض (مطواة قرن غزال كما يسمونها عندنا)، وأمـام أعين المارة الأتراك ولم يحرك أحدهم ساكنا ، وفقدت شقيقة الأستاذة كل ما تحملـه من أموال وكروت البنوك وساعتها واسورتها وخاتمها . والثاني فقد حقيبة يده أثناء إنهاء إجراءات المغادرة أمام منصة شركة الطيران في مطار جنيف واختفت معـها أشياء ثمينة , وقلت لنفسي لقد حان الوقت لوضع خطة وبرامج توعية للمواطنيـن قبل السفر للتقليل من عنصر المفاجأة في إطار ما اسميه بالتوعية الوقائيـة التـي تهدف إلى زيادة شعور المواطن بما قد يتعرض له .

ورغم أن الحاجة أقوى من النصيحة فقد أخذت أفكر بجدية في آلية أو وسيلة مـا لتوعية المواطن المسافر للإسهام في تحجيم عدد المشاكل التي مـن المحتمـل أن يواجهها وهو اضعف الأيمان . وقلت لنفسي بدلا من أن نستمر في لعـن الظـلام علينا أن نضئ شمعة حتى ولو صغيرة . وتساءلت من يمسك بالجرس ؟ هل هـي وزارة الداخلية بحكم خبرتها أو وزارة القوى العاملة والهجرة بحكـم اختصاصـها ومسؤولياتها عن المصريين المغتربين ، أم وزارة الإعلام بحكم ما يتوفر لديها مـن وسائل توعية ؟ . وقمت ببعض الاتصالات الاستطلاعية مع هذه الوزارات ، فلـم ألمس ردود فعل مشجعة أو متحمسة فدائما كالعادة كان يقال لي سـنقوم بدراسـة الموضوع والاتصال بك. وطال الانتظار وقررت أن تبدأ وزارة الخارجية الخطـوة الأولى في رحلة الألف ميل .

وفي دردشة في أحد أمسيات الصيف مع نسمة زوجتي (وهـي أسـتاذة بكليـة الإعلام)، التي اصبح حماسها لإيجاد حلول لمشاكل المصريين بالخارج لا يقل عـن حماسي ، ناقشت معها فكرة إنشاء وحـده لنصـائح السـفر ، فذكرتنـي بحكـم اختصاصها بأبعاد المقولة الإعلامية المتبعة عند إعداد الرسالة الإعلامية ، وهي من يقول ماذا ؟ ولمن ؟ ولماذا ؟ وبأي وسيلة ؟.

ومن هنا بدأت أفكر في المضمون من واقع معايشتي اليومية طوال أربع سنوات لمشاكل المصريين التي يواجهونها في الخارج ، كما بدأت أفكر في تحديد الفئـات المستهدفة من رسالة التوعية ، والغاية والأهداف الأساسية من وراء التوعية فضـلا عن وسائل وقنوات توصيل رسائل التوعية للمستهدفين بها.

وبدأت اخطط على الورق ملامح المولود الجديد "وحده نصائح السفر " (Travel Advice Dept.) ومصادر معلوماتها وطريقة عملها ثم طرحت الفكرة على الوزير عمرو موسى في أواخر ١٩٩٧ ، فسعد بالاقتراح ووافق عليه وعلى أن تكون هذه الوحدة تحت إشرافي المباشر واقترح تسمية هذه الوحدة "وحدة إرشادات السفر " بدلا من وحدة نصائح السفر ، وبدأت في الإجراءات الإدارية والمالية وإعداد الأفراد والتجهيزات والبحث عن المكان المناسب لإقامة أول وحدة " لإرشادات السفر " خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٨ ، وبذلك بدأت تظهر ملامح أول وحدة من هذا النوع بوزارة الخارجية ولأول مرة في تاريخ هذه الوزارة العريقة.

وإذا كان من الصعب أن تضع الهيكل التنظيمي لوحدة جديدة وتقوم بإعداد توصيف لوظائف الذين سيعملون بها ، والمحاربة في إدارة شؤون السلكين (المعنية بشؤون الدبلوماسيين) الشؤون الإدارية (المعنية بشؤون الإداريين) لتخصيص الحد الأدنى المطلوب من الموظفين، ولقيت في ذلك عنتا شديدا وعدم تجاوب ، وتغلبت على هذه الصعاب ، فإنني وجدت أن الأصعب هو أن هذا الهيكل في حاجة لأن يكون له لحم وتضخ في شرايينه الدماء.

وبدأت خطة عملي بإرسال خطاب دوري لجميع بعثاتنا بالخارج طالبا تزويدي بآرائها واقتراحاتها ، ونوع الإرشادات (وهذا هو الأهم) التي يرون أن يزود بها المواطنون المسافرون للدول الموجودة بها هذه البعثات .

وبدأت المرحلة التالية الأهم وهي تصنيف وجدولة هذه المعلومات وقام بهذه المهمة دبلوماسي شاب مرموق هو السكرتير الثاني رامي زكي (وهو مهندس استقال فيما بعد من وزارة الخارجية ليعمل في شركة متخصصة في شئون البيئة) وبدا رامي توظيف واستخدام قدراته المعلوماتية في خدمة الوحدة الجديدة تحت التأسيس وكان متحمسا لها ويشعر بشعور من يقيم شيئا جديدا بيده، وانضم إليه في وقت لاحق السكرتير الثالث عمرو الشربيني خريج كلية الإعلام وهو من الدبلوماسيين الشبان المتميزين (الحق فيما بعد بسفارتنا بدمشق). وبدأت جداول المعلومات المصنفة تطول وتزداد .

ومن المسح الأولى لما توفر من إرشادات السفر وجدنا حصيلة جيدة تصلح للبدء بها . وتبلورت في ذهني وظيفة هامة أخرى للوحدة الناشئة فمن المعروف أن إدارات إرشادات السفر في مختلف الدول تصدر مجموعة من النصائح للمسافر إلى

مصر بين الحين والآخر. ووجدت بالمقابل انه يقع ضمن مهام "وحدة إرشادات السفر" بالخارجية المصرية إصدار التحذيرات المناسبة للمصريين المسافرين للدول التي تعاني من عدم الاستقرار أو وجود مناطق توتر أو حرب أهلية أو تنتشر بها بعض الأوبئة أو الأمراض المعدية الخطرة ، فضلا عن مناطق تهريب المخدرات وغير ذلك من الأمور، لتكون بذلك قناة موازية أو آلية مواجهة لما تنشره إدارات نصائح في الدول الأخرى عن مصر وهي بطبيعة الحال نصائح متغيرة وفقا للظروف والأحداث.

وأتذكر الآن انه من الأمور التي شغلت تفكيري خلال مراحل إنشاء هذه الوحدة الجديدة ، هو كيفية إيصال مضامين إرشادات نصائح السفر للذين سيحتاجونها . وقد اتضح لي انه كلما ارتفع المستوى التعليمي زاد معدل الاستفادة من هذه الخدمة، ووجدت أيضا أن الذين هم في أمس الحاجة إليها وهم العمال والمهنيون يحتاجون لوسائل إيصال خاصة ومناسبة لهذه الإرشادات عن طريق المطارات والنقابات ومكاتب الاستخدام (إذا خلصت نواياها) فضلا عن قنوات التلفزيون والإذاعات الإقليمية والصحف المحلية التي تصدر في المحافظات والتي يمكن أن تخصص برامج وحيزا لبث وإذاعة ونشر إرشادات السفر على أوسع نطاق ممكن وبشكل منتظم حتى تؤسس لعادة متابعة الإرشادات .

وهناك من حذرني من سلوكيات مصرية ، لا تبالي بالتوعية وتصم أذنيها عن الاستماع إليها ، لا سيما عندما تكون الحاجة قوية وملحة ، وكما يقول المثل "صاحب الحاجة ارعن " وضغوط البطالة شديدة وملحة تعمي الأبصار وتسد الأسماع . ورغم ذلك قلت لنفسي اضعف الإيمان أن تبدأ هذه الوحدة الجديدة في مزاولة نشاطها وإذا وصلت رسائل توعيتها في البداية لعشرة في المائة من الفئات المستهدفة ، فان ذلك سيكون مؤشراً إيجابيا ونجاحا أوليا مشجعا ، يتسع نطاقه مع الوقت والمثابرة والعمل الجاد وتأكيد المصداقية وإشعار مختلف الفئات المعنية بحاجتها لهذه الخدمة .

وبعد أن اكتملت المقومات التجهيزية والمعلوماتية والتنظيمية لهذه الوحدة الوليدة كان على أن أفكر في من يصلح للإشراف عليها وتولي إدارتها ، والذي ينبغي أن يتوفر له الحماس للفكرة وان تكون لديه القدرة على التخيل . وقد أبدى محمد عقل مدير مكتبي – وقتئذ – رغبته في تولي هذه المهمة . وبعد فترة من التفكير نابعة من الحرص على المولود الجديد استجبت لهذه الرغبة لاسيما وان عقل شارك معي في المراحل الأولى لإنشاء هذه الوحدة . وعقدت معه جلسات مطولة لوضع نقاط

الانطلاق لها تخللها بعض النصائح التي أكررها دوماً للأجيال اللاحقة من الدبلوماسيين ، وهي الحرص على تجنب الدعاية الذاتية أو الشخصية ، وترك العمل الجاد يقوم بالتعريف عن نفسه وعن نتائجه . وبدا عقل في مباشرة المراحل الأولى لانطلاقة هذه الوحدة الجديدة التي تخليت لها عن الغرفة المخصصة للاجتماعات الموسعة ضمن مكتبي ، لتكون مقراً لها لتعذر إيجاد مكان بديل وحتى لا تتأخر هذه الوحدة عن مباشرة نشاطها . وبدا عقل يسعى لتزويدها بالعقول الإلكترونية من أجهزة الكمبيوتر والفاكسات والتليفونات والإنترنت،. واصبح من الممكن الحصول على إرشادات المناطق الجغرافية بالتليفون وبالفاكس (ت:٥٧٥٩١٤٠ – فاكس ٥٧٥٩١٥٧). وفيما يلي عينة للإرشادات الخاصة بمنطقة الخليج كمثال :



إرشادات هامة

* تشترط بعض الدول إجراء تحاليل طبية بمعرفتها عن مرض الإيدز وفيروس الكبد الوبائي (سي) وغيره وذلك للقادمين إليها [illegible] للعمل عليك التعرف على المطلوب في هذا المجال واستيفائه
* تحرم بعض دول الخليج دخول المشروبات الكحولية ولحم الخنزير بصرف النظر عن دياناتهم
* الإعدام هو عقوبة الاتجار في المخدرات كما تطبق عقوبات مشددة على المتعاطين
* تحظر المملكة العربية السعودية دخول المرأة إليها وإقامتها بها إلا بصحبة محرم وتحظر قيادتها للسيارات كما ينبغي مراعاة الشروط الخاصة بزيها
* لا يسمح لحاملي تأشيرة العمرة أو الحج بالتحرك إلا في نطاق كل من جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة.
* الزواج العرفي له محاذيره كما أن الزواج المختلط عادة ما يثير مشاكل عديدة خاصة عند اختلاف قوانين الأحوال الشخصية ووفقا لقانون الجنسية المصري يعتبر أبناء المصرية المتزوجة من أجنبي غير مصريين.
* ينصح بإنهاء المعاملات الشخصية قبل فترة كافية من بدء موسم الإجازات الصيفية وذلك منعا للازدحام داخل القنصليات في تلك الفترة

أخي المواطن :

البعثات القنصليات المصرية ترحب دائما [illegible] في الغربة [illegible] بعد استقرارك حتى تبقى صلتك قائمة بأهلك ووطنك وحتى تتمكن السفارة أو القنصلية من توفير الرعاية والحماية وقت الحاجة. علما بأن التسجيل مجاني خلال الستة أشهر الأولى من الوصول

البعثات المصرية بدول مجلس التعاون الخليجي

البلد	تليفون	فاكس
المملكة العربية السعودية :		
السفارة بالرياض	٤٦٥٨١٢٥	٤٦٥٨٢٠٠
المستشار العمالي	٤٦٥٥٤٤٧	
القنصلية العامة بالرياض	٦٥٠٠٤٤	٤٦٤٠١٤١
صندوق رعاية المصريين	٤٦١٢٦٣٨	
القنصلية العامة بجدة	٦٦٠٥٨٢٢	٦٦٥٢٤٨٧
الكويت :		
السفارة	٢٥١٩٩٥٥/٦/٨	٢٥٦٣٨٧٧
المكتب العمالي	٢٥٢٦٠٩٢	وفاكس
القنصلية العامة	٢٥٤٨٨٠٠/٣/٤	٢٥٦٢٠٩٥
البحرين :		
السفارة بالمنامة	٧٢٠٠٠٥	٧٢١٥١٨
نادي الجالية المصرية	٢٤٢٦٧٨	
قطر :		
السفارة بالدوحة	٨٣٢٥٥٥	٨٣٢١٩٦
الإمارات :		
السفارة بأبو ظبي	٤٤٥٥٦٦	٤٤٩٨٧٨
المستشار العمالي	٤٤٦١٩١	٤٤٧٩٣٨
النادي المصري بأبو ظبي	٦٥٤٤٩٤	٦٦٣٠٧٦
النادي المصري بالعين	٦٥٥٦٧١	٦٩٩٧٠١
القنصلية العامة بدبي	٥١١٢٢٢	٥١١٠٣٣
النادي المصري بدبي	٣٦٦٧٠٩	٣٦٧٧٤٤
النادي المصري بعجمان	٤٢٣٧٠٠	٤٢٢٧٥١
النادي المصري برأس الخيمة	٣٥٢٤٠٠	٢٢٣٦٨٠
النادي المصري بالفجيرة	٢٢٢٤٦٩	٢٢٤٦٠٦
النادي المصري بأم القوين	٦٥٦٢٩١	وفاكس
سلطنة عمان :		
السفارة بمسقط	٦٠٠٩٨٢	٦٠٣٦٣٦

طبعت بمطابع دار أخبار اليوم

ما لا تستطيع القنصلية القيام به

القنصلية هي جهة رسمية مقيدة بقوانين الدولة ولوائحها الإدارية [illegible] وكذلك بالقوانين الدولية المرعية، ولذلك فهناك بعض الموضوعات التي تخرج عن إمكانياتها مثل:

* تقديم ضمان مالي لأي جهة أو إقراض أو تسديد المديونيات لدى الفنادق أو المستشفيات أو البنوك أو أي مطالبات مالية أخرى فمثل هذه الأمور تعتبر التزاما شخصيا وقانونيا يقع أساسا على عاتق المواطن.
* تسديد قيمة تذاكر السفر الخاصة بعودة المواطن، إلا في حالة الترحيل الجبري فيتم مطالبته بسداد القيمة بعد وصوله إلى أرض الوطن.
* التدخل لدى جهات العمل الأجنبية لمنح أي استثناءات من تطبيق القوانين أو الأنظمة الرسمية.
* توفير إذن أو عقد عمل أو تأشيرة دخول فهذه الأمور يتولاها المواطن بنفسه وعلى مسئوليته قبل السفر.
* إيجاد أماكن [illegible]
* التدخل الرسمي لدى [illegible] الأجنبية لصالح المصريين مزدوجي الجنسية في الدول التي لا تقبل ذلك.
* [illegible]

عزيزي المواطن.. إن احترام القوانين والالتزام بالعادات والنظم المرعية في الدول الأجنبية يجنب المواطنين المصريين المتواجدين بها العديد من المشاكل ويجعلهم موضع تقدير ويعزز من سمعة وطنهم.

ما تستطيع القنصلية القيام به

تقدم السفارات والقنصليات المصرية كل مساعدة ممكنة للمواطنين المتواجدين بالخارج وكذلك عددا من الخدمات من بينها:

* تجديد جوازات السفر أو استصدار جواز سفر مؤقت أو وثيقة طريق للعودة في حالة التلف أو الفقد.
* التصديق على المستندات والشهادات المصرية على أن يكون مصدقا عليها من وزارة الخارجية بالقاهرة وكذلك المستندات والشهادات المصدق عليها من السلطات الأجنبية.
* القيام بأعمال مصلحة الأحوال المدنية من تسجيل واقعات الزواج والميلاد وغيرها.
* إخطار الأهل في مصر لطلب المساعدة أو تحويل مبالغ نقدية أو استصدار تذكرة سفر بدل فاقد وغير ذلك.
* تقديم النصح في حالة تعرضك لأي مشكلة أو حادث وبيان الإجراءات اللازم اتباعها.
* الإرشاد إلى محام أو طبيب موثوق فيه وتكون الأتعاب على نفقة المواطن.
* إذا قامت السلطات الأجنبية بالقبض على مواطن مصري لأي سبب فمن حقه طلب الاتصال بالسفارة أو القنصلية المصرية لمساعدته ومتابعة التحقيقات إذا ما رغب في ذلك. علما بأن بعض السلطات تشترط موافقة المواطن المسبقة على إبلاغ سفارته أو قنصليته بواقعة القبض عليه طبقا لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية.

وحدة إرشادات السفر للخارج ترحب بتزويدك بالمعلومات اللازمة لأي بلد تسافر إليه

تليفون: ٥٧٥٩١٤٠ فاكس: ٥٧٥٩١٥٧

طبعت بمطابع دار أخبار اليوم



عزيزي المواطن
وزارة الخارجية تتمنى لك سفرا سعيدا موفقا وتود مساعدتك ببعض الإرشادات التي تساعدك في إتمام رحلتك بنجاح.

جواز سفرك وثيقة هامة وأمانة بين يديك، حافظ عليه وتأكد من صلاحيته لمدة ستة أشهر قادمة على الأقل، واحرص على تأمينه من الفقد والتلف وكذلك التوقيع عليه بنفسك في الخانة المخصصة بالصفحة السابعة، واحتفظ دائما بصورته معك داخل وخارج الوطن.

احرص على الحصول على تأشيرة دخول قانونية للبلد الذي تنوي السفر إليه. وفي بعض الأحيان لا يكون حصولك عليها التزاما على السلطات بدخولك دولتها لأسباب يقدرونها، ولا تحاول الدخول لأي بلد أجنبي بدون تأشيرة قانونية.
كذلك تأكد أن عقد عملك قانوني واحذر التعامل مع جهات غير مرخص لها من وزارة القوى العاملة والهجرة حتى لا تعرض نفسك للعديد من المشاكل والمساءلة القانونية.



يجب أن تكون تذكرة السفر صالحة للذهاب والعودة واحتفظ بها في مكان آمن وامتنع عن حمل أية حقائب لا تخصك واحرص على تأكيد الحجز للعودة قبل يوم السفر بوقت كاف وفقا لتعليمات الشركة الناقلة.

نقودك هي سلاحك في الغربة، فاحرص على تأمينها ولا تضعها كلها مرة واحدة في تجوالك وتأكد أن أرصدتك تغطي نفقات رحلتك وما قد يحدث من مواقف طارئة، ويفضل استخدام الشيكات السياحية وبطاقات الائتمان إن أمكن مع تسجيل بياناتها منفصلة للاستعانة بها في حالة فقدها.



تأكد من صلاحية تطعيماتك ضد الأوبئة والأمراض في شهادتك الطبية، وحصن نفسك بالإيمان ضد الإيدز وغيره من الأمراض القاتلة واحتفظ معك دائما بروشتة طبيبك لأي دواء تتناوله.

ابتعد - أخي المواطن - عن مناطق الجريمة والمخدرات خاصة وأن عقوبتها قد تصل إلى حد الإعدام، ولا تضع نفسك في موضع الشبهات حتى لا تفسد متعتك وأحلامك في السفر، وبصفة عامة يفضل عدم المقاومة في حالة تعرضك لسرقة أو ابتزاز مسلح، وفي حالة القبض عليك فمن حقك الاتصال بأقرب بعثة مصرية فورا.

الزواج من أجنبي يترتب عليه أيضا التزامات قانونية تخص الأبناء نتيجة تنازع القوانين عليك الإلمام بها قبل إتمام الزواج فضلا عن التعرف على خبرة الآخرين في هذا الشأن ويمكنك الاتصال بأقرب بعثة مصرية للتعرف على حقوقك وواجباتك في هذا الشأن الهام لحياتك ومستقبل أبنائك.

احرص قبل سفرك على التصديق على الشهادات والوثائق التي تنوي استخدامها في الخارج من الجهات المصرية المعنية ومكاتب التصديقات بوزارة الخارجية توفيرا للوقت والجهد.

واجبك بعد الوصول

* احتفظ بعنوان وتليفون أقرب قنصلية مصرية إليك ويمكنك الحصول عليه من دليل التليفون أو الفندق.
* إذا كنت تنوي الإقامة [illegible] تسجيل اسمك ومحل إقامتك لدى القنصلية المصرية إذ أن ذلك من فائدة لك في حالة الطوارئ ويطمئن ذويك في مصر عليك.
* توجد في بعض الدول جمعيات للتكافل الاجتماعي أو نوادي [illegible] تتم بمعرفة روابط وتجمعات المصريين في الخارج والشركات المصرية [illegible]
* احرص على تجديد [illegible] في كل دولة.

وبعد قرابة عام تم نقل الزميل محمد عقل إلي مدينة ريو ليصبح قنصل مصر العام بها ، وهي اشهر مدينة سياحية حيث مرح البرازيليين ولهوهم على الشواطئ واحتفالاتهم بمباريات كرة القدم وإقامة الكرنفالات الشهيرة اكثر من احتفالهم بأي شئ آخر من أمور الحياة . وارتاح عقل نسبيا من هموم القطاع القنصلي بالديوان العام والتي كانت تحتاج دوما لإعمال العقل. ثم تولى احمد راغب مسؤولية إدارة هذه الوحدة (وهو من عشاق العمل القنصلي وسعي إليها لحماسه لأهدافها) وأتوقع أن تدخل مرحلة جديدة من تطورها في عهده وألا تقتصر الإرشادات فيها على التحذير من بعض الجوانب السلبية ، مع أهميتها القصوى فهي جوهر إنشاء هذه الوحدة ومبرر وجودها (RAISON D'ETRE) بل تنتقل أيضا إلي الإرشاد للجوانب الإيجابية كإجراءات استرداد ضريبة القيمة المضافة علي المشتريات (T.A.V.) (Tax of Aded Value) في الدول الأوروبية وغيرها والبرامج التعليمية الصيفية وبرامج العلاج ومناطقها وغير ذلك من الأمور بالتعاون مع الوزارات المعنية ، وتوجه النظر لبعض الأمور المعنوية والسلوكية للعاملين في الخارج التي منها على سبيل المثال :

- **لا تحاول أن تنجذب لاغراءات التفاخر في مجالات العمل في الدول المعار إليها ، ولا تنسى أن هذه الدول لديها القدرة على استقطاب اكثر الخبرات تطورا في العالم . فرسالتك في مناطق الإعارة تسمو على التفاخر والتعالي والبعد عن إثارة الحساسيات في مواطن الاغتراب .**
- **انك بعملك الجاد ودقة أدائك ومصداقيتك في التعامل تعطي خير رسالة لك وعن وطنك وتدعم الثقة في أبناء وطنك ليستمر عطاؤهم في مراحل قادمة لمواطن الاغتراب .**
- **حاول تجنب الصراعات على المناصب الرئاسية (كرئاسة الأقسام في الكليات) في جهات الإعارة، فهذه المناصب من المفترض أن يشغلها أهل البلد المعار له حتى ولو لم تتوفر لبعضهم بعض المقومات . فجوهر مهمتك ليست رئاسية وإنما لإفادة الآخرين بخبراتك وهذه ليست مهمة هينة.**

(وقد شاهدت والتقيت بالعديد من المصريين المغتربين المتميزين الذين أمضوا عدة عقود بدول الخليج العربية ، استطاعوا بالعمل الجاد واحترام الذات ، كسب ثقة ومحبه واحترام وتقدير أهلها واحتلوا مناصباً مرموقة سعت إليهم ولم يسعوا إليها ، وتخرج على أيديهم وتدرب مئات الخليجين).

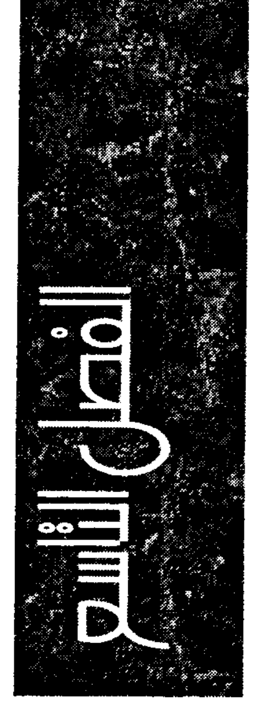
❖ **تجنب أن تكون طرفا في نزاع بين مواطني الدول المضيفة "ويا غريب كن أريب" والمثل المصري يقول (ما ينوب المخلص إلا تقطيع هدومه) وليس القصد من ذلك أن تكون سلبيا ، بل أن تسعى لتسوية الخلافات دون أن تصبح طرفا فيها .**

وآمل في المستقبل القريب أن يتم الانتهاء من إعداد نشرة مستقلة لكل دولة تتضمن المعلومات الأساسية عنها ، وإرشادات السفر الخاصة بها ، والمعلومات والبيانات المفيدة التي قد يحتاج إليها المواطن في هذه الدولة لسبب أو لآخر .

إن العمل في "وحدة إرشادات السفر" هو عمل خلاق يحتاج لإعمال الفكر والتطوير والتجديد المستمرين. وقد تابعت نشاط وحدة " إرشادات السفر " عن بعد ووجدت والحمد الله إن نطاق عملها يتسع وإرشاداتها تتعدد وفق الظروف والأحوال وبدأت في توسيع نطاق رسالتها ضمن الأوساط المستهدفة واكتفي بمثالين من أمثلة عديدة قام احمد راغب بإدخالها حيز التنفيذ . فبالتنسيق ما بين وزارة الخارجية ووزارة الشباب قامت وحدة إرشادات السفر للخارج بوزارة الخارجية بعقد عدد من اللقاءات مع الشباب المصري في معسكرات الشباب الصيفية تحت شعار "السفر الآمن للخارج" وعقدت بعض هذه اللقاءات بمعسكر نويبع للشباب يوم ٢٠٠٠/٨/٤ ومعسكر أبو قير للشباب في ٢٠٠٠/٨/١٣ وفي الإسماعيلية يوم ٢٠٠٠/٨/٢٢ ومعسكر بورسعيد للآنسات في ٨/١٧ وتهدف هذه اللقاءات إلى اطلاع الشباب على مخاطر السفر بالطرق غير المشروعة وتوعيتهم قبل سفرهم بما لهم من حقوق وما عليهم من التزامات. وتضم تلك المعسكرات أعداداً كبيرة من الشباب من جميع محافظات جمهورية مصر العربية.

ومع حلول فصل الصيف وتوافد أعداد كبيرة من السائحين المصريين إلى استنبول وتعرض بعضهم إلى حوادث سرقة ونشل ونصب ، قامت وحدة إرشادات السفر بنصح المسافرين إليها بتوخي الحذر والحيطة عند التعامل مع الأجانب لعدم تعرضهم إلى سرقة أموالهم ومتعلقاتهم ، الأمر الذي يضعهم في حرج بالغ وغالبا ما تتم حالة السرقة والنصب بقيام بعض المحترفين في هذا المجال بتقديم مخدر في الطعام للضحية.

كما تم نشر تنبيه قنصليتنا العامة في استنبول بضرورة مراعاة المواطنين المسافرين في أفواج سياحية أن يكون السفر عبر الشركات السياحية المعروفة وتجنب السفر قدر الإمكان عبر الخطوط الخاصة (charter) غير المضمون انتظام خطوطها. كما أصدرت وحدة إرشادات السفر تنبيهات أخرى تتعلق بدول أوروبية وغيرها.



حول تجنب المصريين في الخارج
السفارات والقنصليات

لماذا يخشى المصريون الذهاب إلى السفارات والقنصليات المصرية ؟

كان هذا هو العنوان الذي تصدر غلاف مجلة روز اليوسف في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٧ . "بعض السفراء مصابون بمرض الغطرسة في تعاملهم مع المواطنين " وردت هذه العبارة في رسالة بعث بها مواطن إلى صحيفة الأهرام ، ومثل هذه العناوين والأقوال وغيرها تتردد بين الحين والآخر في وسائل الإعلام المصرية ، فما مدي صحة ذلك ؟ وكيف نفسر هذه الظاهرة ؟ وهل صحيح ما يتردد عنا أننا شعب ذو مزاج رافض ومعترض ، أم أن هناك خلفيات أخرى تحتاج لمزيد من التحليل؟ .

ولبحث هذا الموضوع فان الأمر يتطلب تحليل ثلاثة جوانب أساسية :

الأول : يتعلق بالمواطنين المغتربين أنفسهم وسلوكياتهم ،

الثاني : يتصل بأسلوب تعامل سفاراتنا وقنصلياتها مع المواطنين المغتربين.

الثالث : يتعلق بأسلوب طرح الصحافة المصرية لمشاكل المصريين المغتربين ومدي اقترابه أو ابتعاده عن الموضوعية أو الميل إلى المبالغة؟

بالنسبة للجانب الأول : المصريون المغتربون وبعض سلوكياتهم في علاقتهم بالبعثات المصرية.

بداية إذا ما تفحصنا أي جواز سفر نجد انه مدون على أحد صفحاته عبارة تحث المواطن على تسجيل اسمه بالقنصلية . وعادة يتم ذلك بالمجان خلال ستة الأشهر الأولى من إقامة المواطن في دائرة القنصلية المصرية وبانقضائها يصبح التسجيل مقابل رسم . والهدف هو تشجيع المصريين على المبادرة بتسجيل أسمائهم في القنصليات ، ولكن نسبة من يقومون بذلك لا تتجاوز ١٠-١٥ % . ولعلنا نتذكر ما أوضحته من صعوبة تقدير عدد المصريين بالخارج والتباين الكبير في هذا التقدير ما بين جهة حكومية وأخرى . وكان من الممكن لبعثاتنا في الخارج أن تعد تقديرات اقرب للواقع عن عدد المصريين المغتربين عن طريق حصر أعدادهم المسجلة إذا كانت عملية التسجيل تتم بانتظام وكانت تشمل غالبية المصريين وليس نسبة ضئيلة منهم . إذ يلاحظ بصفة عامة عزوف غالبية المصريين عن تسجيل أسمائهم في السجلات المعدة لهذا الغرض ببعثاتنا بالخارج ، ولا يقومون بذلك إلا عند الضرورة وفي أضيق الحدود ، فما هو تفسير ذلك المسلك ؟ .

قبل محاولة شرح أسباب هذا التصرف ، فان الأمر يتطلب أن نتعرف عن الغاية من التسجيل هل هو عملية شكلية أم له أهداف موضوعية ؟ حقيقة الأمر أن مطالبة المصريين بتسجيل أسمائهم بالقنصليات لا تقتصر أهميته فقط على معرفة عدد المصريين المغتربين بالخارج بل تتعدى ذلك.

- **فالقيام بهذا الأجراء يحقق مصلحة ذاتية للمواطن نفسه . فمعرفة البعثة المصرية محل إقامة أي مواطن تمكنها من إبلاغه أحيانا برسائل أسرته أو إبلاغه إذا ما حدث له مكروه لا قدر الله وأحيانا يكون عنصر الزمن في بعض الحالات هاما جدا .**

- **إن معرفة أماكن إقامة مواطنينا في الخارج وأرقام تليفوناتهم تمكن بعثاتنا من الاتصال بهم أوقات الخطر كنشوب حرب ، أو اضطرابات سياسية في مواطن الاغتراب وتمكن هذه البعثات من تجميعهم بسرعة عند الضرورة وعمل ترتيبات لتسفيرهم إذا ما تطلب الأمر ذلك.**

فعلي سبيل المثال كان للجالية المصرية والسفارة المصرية في قطر السبق في هذا المجال خلال التداعيات التي وقعت في أعقاب الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ . فقد كانت هناك قوائم دقيقة مسبقة بأسماء كافة المصريين وعناوينهم وأرقام هواتفهم لاستخدامها عند الضرورة وأمكن بذلك الاطمئنان عليهم وتوجيه الإرشادات اللازمة لهم في التوقيتات المناسبة.

كما أن معرفة نسب توزيع المصريين جغرافيا في بلد ما تمكن من تحديد حجم الخدمات القنصلية اللازمة لهم ، فضلا عن دعوتهم للمشاركة في بعض المناسبات الوطنية أو إبلاغهم ببعض الأمور التي تهمهم.

ورغم أهمية هذه الاعتبارات والتي تمثل مصلحة للمواطن المغترب ، بالدرجة الأولى ، فان البعض يرى انه لا أمل في حث المصريين المغتربين على تسجيل أسمائهم في بعثاتنا بالخارج إلا إذا كانت هناك حوافز أو مصالح ذاتية تدفعهم إلى القيام بذلك ، كإعطائهم إعفاءات جمركية بالنسبة للأمتعة أو السيارة عند العودة النهائية شرط أن تكون أسماؤهم مسجلة بالسفارة ، أو عدم قبول الأبناء بالمدارس المصرية عند العودة ما لم يكن ولي الأمر مدرجا اسمه وبياناته بالسفارة وغير ذلك من حوافز ودوافع شخصية . ويعطي المنادون بذلك مثالا للتعامل مع التونسيين المغتربين . فبوسع القنصل التونسي في أي مدينة فرنسية على سبيل المثال ، أن يعطي بيانا خلال دقائق بإجمالي عدد التونسيين المغتربين في دائرة قنصليته وأماكن

توزيعهم الجغرافية ، وعدد أفراد أسرهم ، والوظائف والمهن التي يعملون بها وغير ذلك من بيانات ومعلومات ومرجع ذلك حرص التونسيين المغتربين على تسجيل أسمائهم بالقنصليات للحصول على بطاقة من (الودادية) رابطة للتونسيين المغتربين تمنحهم عددا من المزايا منها التمتع بسعر صرف خاص بالنسبة لتحويل العملة (لا زالت تونس تتبع نظاما متعددا للصرف للعملات الأجنبية) وترتيبات خاصة لقبول الأبناء العائدين في المدارس التونسية وغير ذلك .

وأيا كان الحديث عن أهمية الحوافز الذاتية ، فان المواطنة لا تعني حقوقا فقط بل تتطلب أيضا القيام بالواجبات ، وأيا كان الحديث عن تعامل بعثاتنا مع المواطنين وهو أمر سنتحدث عنه لاحقا ، فان ذلك لا علاقة له بتسجيل أسمائهم في القنصليات التي يلومونها من قبل أن يترددوا عليها أو يعرفوا عناوينها. ومن المفترض أن يقوم كل مواطن مغترب بواجبه أولا ثم تبدأ عملية المحاسبة والمطالب خصوصا وان عدم القيام بواجب التسجيل يتسبب عنه مشاكل للمواطنين المغتربين وأسرهم من ذلك ما نشرته جريدة الوفد بتاريخ ١٩٩٦/٨/٣٠ تحت عنوان : ابني ما زال مفقودا في العراق ! وتقول الرسالة :

" حفيت قدماي ، وأصابني المرض ، وضربني اليأس حزنا وألما على ابني المفقود بالعراق لا ادري حتى الآن هل هو حي يرزق .. أم انه توفي .. مات قلبي وقلب أمه اكثر من مرة حيث سمعنا القادمين من العراق يقولون انه توفي .. وعاد قلبنا إلى الحياة مرة أخرى عندما سمعنا مؤخرا من القادمين انه ما زال على قيد الحياة .. وحتى الآن لا نعرف هل هو حي أم ميت ... من يدلنا على ابننا ويجفف دموعنا لقد كتبت إلي جميع المسؤولين بلا استثناء رسائل تملأ أجولة طوال سبع سنوات ماضية .. ولم يتطوع أحد بالرد .. الآن يقوم الابن الأصغر بالإنفاق علينا ويعمل أجيرا زراعيا ليوفر لنا لقمة العيش .. وهو الآن مطلوب في الخدمة العسكرية .. وموقفه في الخدمة يتوقف على مصير شقيقه بالعراق .

التوقيع :

رأفت عيد نصر والد الشاب المفقود

برهمتوش ، السنبلاوين ، دقهلية "

كما جاءتني رسالة من مواطنة مصرية بإحدى قرى محافظات الوجه البحري تطلب مني فيها – بعد أن سمعت حديثي في البرنامج الإذاعي (حديث مع مسؤول)– مساعدتها في التعرف على مصير ابنها الذي انقطعت مراسلاته إليها

منذ سنوات ، وإنها تعتقد انه يعمل بأحد دول الخليج وترجح أن تكون السعودية , وأرسلت الرسالة بالفاكس لمحمد عباس – قنصل مصر العام بجدة وقتئذ . (عين فيما بعد سفيرا في البحرين) ولفهمه لدوره ورسالته، فاجأني بعد يومين بالاتصال تليفونيا ليبلغني انه تمكن من الاتصال بهذا المواطن الذي كان لحسن الحظ اسمه مسجلا بسجلات القنصلية ، وحصل منه على رسالة لوالدته والذي برر عدم الاتصال بها بأعذار شتى ، المهم أن الرسالة تم تسليمها لوالدته بعد عشرة أيام من اتصالها بي وهي لا تصدق نفسها.

ويرد للإدارة القنصلية من حين لآخر رسائل عديدة تتعلق بعدد من المصريين الذين اغتربوا أو هاجروا منذ سنوات وانقطعت أخبارهم عن ذويهم في الوطن ألام، ونجد أن أسماءهم غير مسجلة بقنصلياتنا ويتعذر الوصول إليهم . وأحيانا تشرع بعض الأسر ، في رفع دعوى أمام القضاء لاستصدار حكم بموت المفقود أو الغائب. وتجدر الإشارة على سبيل المثال إلى أن المادة ٢١ من القانون المدني رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ تنص على انه : "يحكم بموت المفقود أو الغائب الذي يغلب عليه الهلاك بعد مرور ٤ سنوات من تاريخ فقده ".

وبطبيعة الحال فان هذا الحكم يصدره القاضي بعد التحري بجميع الطرق الممكنة والموصلة إلى معرفة ما إذا كان المفقود أو الغائب حيا أو ميتا . علما بان هناك حالات اختفاء أو غياب تتم بالإرادة الذاتية ، أي برغبة الشخص المعني نفسه في قطع الصلة تماما بماض ما أو بأسرته لسبب أو لآخر. ولكن الأخطر هو الغياب أو الفقد لأسباب خارجة عن الإرادة في بلد أجنبي ، نتيجة اضطرابات سياسية أو حرب أهلية أو نتيجة عمل إجرامي. فإذا كان اسم الشخص الغائب أو المفقود مسجلا بالقنصلية فان ذلك يسهل من عملية البحث عنه وتخطر الجهات المصرية المختصة بوجوده أو اختفائه ، أو المعلومات المتوفرة عنه إن وجدت . وفي هذه الحالات تقوم القنصلية بمخاطبة السلطات المختصة في البلد الذي يقيم فيه المصري الجاري البحث عنه وتنتظر إجابة هذه السلطات بالنفي أو الإيجاب والتصرف في ضوء الإجابة .

وأعود إلى السؤال المهم وهو لماذا يبتعد المصريون في الخارج عن بعثاتنا؟ لقد بحثت عن أسباب ذلك عبر مقابلاتي للعديد من المصريين المغتربين خلال جولاتي الخارجية ، ومن قراءاتي للأدبيات التي تناولت سلوكيات المصري بصفة عامة ومواقفه تجاه أجهزة الدولة ومن يمثلها ومن بينها القنصليات والسفارات المصرية بصفة خاصة وخرجت بعدد من التفسيرات لهذا الموقف وجذوره من بينها :

١- إن العلاقة بين أجهزة السلطة والشعب قامت في أغلب الأحيان على عدم الثقة ، بل والعداوة. وغالبية المصريين يعتقدون أن السلطة شر . والسفارات والقنصليات في الخارج هي جهات حكومية وتمثل امتدادا للسلطة. والنغمة الأساسية أو اللحن الخفي المستمر وراء الشخصية المصرية في علاقتها بالسلطة ومفتاح هذه العلاقة التعيسة على حد تعبير محمود عودة في كتابه "التكيف والمقاومة: الجذور الاجتماعية والسياسية للشخصية المصرية ١٩٩٥" – هي "العداء المتبادل والريبة المتبادلة ، هي الحب المفقود والبغض الموجود بلا حدود ." ومن هنا نعتقد انه في ظل هذا الميراث، فان موقف المصريين بالخارج تجاه سفاراتنا وقنصلياتنا ينطبق عليه المثل القائل "ابعد عن الشر وغني له " ولا باس من انتقادها وتوجيه اللوم لها بالتقصير في حق المصريين بالخارج وعدم الاهتمام بهم .

وبحكم كون مصر أول دولة مركزية عرفها التاريخ فقد ظل هناك بين المصريين من يجأر بالشكوى من الإدارة الحكومية على امتداد آلاف السنين. بدءا من الفلاح الفصيح في العصر الفرعوني وانتهاء بالساخر احمد رجب الذي غلبت على ابتكاراته شخصيات من داخل هذه الإدارة.

ويرى الباحث الروسي ألكس فاسيلييف في كتابه (مصر والمصريون) "انه رغم أن المصري يعطي للجماعة ويأخذ منها ، ويخضع لها أو ينعم بثمرات هذا الخضوع ، إلا أن موقفه يختلف في تعامله مع الدولة أو السلطة والآلة البيروقراطية. فقد قامت العلاقة بين السلطة والشعب ، وما زالت تقوم، على عدم الثقة والعداوة إلى درجة إن الفلاح مثلا يفضل حل مشاكله دون اللجوء إلى السلطات إذ يدرك انه لن يجد منها سوى المماطلة والابتزاز"

٢ – إن هذه الظاهرة تجد لها جذورا وانعكاسات داخل الوطن وتتضح مثلا في انخفاض معدلات التصويت في انتخابات مجلس الشعب وغيرها . ويرجع جمال عبد الجواد "الأهرام ١٩٩٩/١٠/٣٠" جذور ذلك إلى "زمن عودتنا فيه الدولة على القيام نيابة عنا بكل شئ. وبقدر ما كان هذا مريحا فانه قتل فينا القدرة على المبادرة والمشاركة حتى انه عندما تعقدت مهمات السياسة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتاجت الدولة لاسهامنا في أداء هذه المهام وجدتنا غير مستعدين لتلبية ندائها ."

ويخلص سيد يسين (الكاتب المعروف) إلى القول "أن شك الجماهير المصرية في السلطة ، هو اثر من آثار العلاقات الاستغلالية التي امتدت مئات السنين " فقد كانت السلطة في مصر ولفترة طويلة من الزمن تمثل القمع والقهر والاستغلال . "

وبطبيعة الحال فان صورة بعثاتنا في الخارج لدى مواطنينا المغتربين ، ليست ببعيدة عن هذا الميراث فالمواطن المغترب يذهب إليها وفي ذهنه حكم مسبق عنها وإحساس سلبي موروث حافل بعوامل الشك والحذر تجاهها وتجاه أي سلطة حكومية ، رغم وجود إحساس راسخ بضرورة السلطة والنظام ، واقصد السلطة هنا كقوة مجردة أو قوة محدودة تتجسد في صغار أو كبار الموظفين "أقسام الشرطة – المصالح الحكومية – مصلحة الضرائب– السفارات .. الخ"

٣- الملاحظ انه رغم أن المصري لا يكف عن انتقاد السلطة وتوجيه سخطه إليها ، بسبب أو بدون سبب، إلا انه يصاب بحساسية خاصة إذا ما تعرضت هذه السلطة لنقد بالخارج أو شاهد فيلما مصريا يعطي انطباعا سيئا عن بلده أو عن حكومته . فالمصريون في هذه الحالة يشعرون بالتوحد والتماهي . ولكن هذا الموقف النابع من حساسية المصريين في الخارج تجاه ما ينشر عن بلدهم شئ وعزوفهم عن تسجيل أسمائهم بالقنصليات المصرية شئ آخر . فهم يحجمون عن ذلك ولا يقومون به إلا عند الضرورة ، لاعتقادهم – خطأ – أن الهدف من التسجيل له أغراض أخرى . وعندما تطلب منهم القنصليات استيفاء بعض المستندات يعتبرون ذلك تعسفا وتجاوزا لا مبرر له . كما انه من طول معاناة المصريين في الخارج من الإدارات الحكومية المسؤولة ، – من خلال السفارات والقنصليات– تولد لديهم شعور خفي ، بأن الدولة عندما تسعي إليهم لحل مشاكلهم فانهم ينظرون إلى مثل هذا الاتجاه بعين الريبة والشك بان الدولة تريد الحصول على مصالح معينة فيتوارون عن الظهور ، فلا يؤتي هذا السلوك من جانب الدولة ثماره .

٤- ولعل من بين أسباب ابتعاد المصريين المغتربين عن بعثاتنا في الخارج تلك الفكرة المتعلقة بالصورة الذهنية المتواترة والمتناقلة عنها لدي بعض المواطنين وعن دور هذه البعثات وتوقعاتهم منها ، وما ينبغي – من وجهة نظرهم – أن تقوم به بغض النظر عن إمكانية تحقيق ذلك أو مدى اتفاقه مع الأعراف والقوانين الدولية من عدمه .

وفي بعض أحاديثي على مدى ثلاثة اشهر مع ١٥ مصريا من سائقي سيارات الأجرة العاملين بالكويت ، كنت اطرح عليهم سؤالا محددا وهو ما هو انطباعاتهم عن السفارة والقنصلية بالكويت ودورهما بالنسبة لحل مشاكل المصريين المغتربين؟ مجموعة منهم " أوضحت انهم يلمسون اهتماما حقيقيا بمشاكل المصريين وان المعاملة تحسنت بشكل ملحوظ منذ فترة وان القنصلية تم نقلها لمكان لائق . بينما تجنبت مجموعة أخرى الرد أو أعطت رأيا مراوغا وسالت بعض أفرادها عن عنوان السفارة والقنصلية فتبين عدم معرفتهم مكانها ، أما المجموعة الثالثة فقد اكتفي أفرادها بالقول أن السفارة والقنصلية تقدمان بما تقدران عليه لكنهما ليسا مثل السفارات والقنصليات الأخرى . فلما طلبت مزيدا من الإيضاح قص علي أحد السائقين تفاصيل واقعة نسبها لسفارة دولة إسلامية غير عربية مجاورة لدولة عربية من دول المشرق العربي ، فادعى أن أحد رعايا هذه الدولة ، كان يعمل سائق أتوبيس عمومي ، وكان يز ور بعض تذاكر الركوب فقبض عليه وحكم عليه بالسجن إلا أن سفيره – علي حد زعمه – استطاع تهريبه منه . وأخذ يمتدح هذا السفير ويشيد بما قام به ، واعتبر ذلك من نوع الأعمال التي يتوقع أن تقدم عليها قنصلياتنا أو سفارتنا عند الضرورة . فعقبت بقولي أن هذه التصرفات مخالفة للقوانين الدولية والإقدام عليها يسئ للدولة التي يرتكب سفيرها هذه التصرفات ولكنه بدا لي انه غير مقتنع بتعقيبي . وقد تصادف أن ركبت فيما بعد مع سائق تاكسي سوري من محافظة السويداء وسألته عن انطباعاته عن دور سفارته في الكويت فاشتكي مر الشكوى منها . ونفس الموقف مع سائق سوداني افاض بدوره في انتقاد السفارة السودانية . ومن الأشياء الإيجابية أن كلاهما أشاد بدور السفارة والقنصلية المصريتين !!

وبعض المواطنين يلجأون إلى القنصليات يطلبون تدخلها في قضايا معروضة أمام القضاء في الدول التي يعملون فيها ، ولم يصدر فيها حكمه النهائي بعد ، وحين يوضح المسؤول بالقنصلية لهم أن ذلك غير ممكن ، يعتبرون ذلك تقاعسا من جانب المسئولين في هذه القنصليات رغم أن ذلك مبدأ مطبق في مصر وغيرها. كما يلجا بعض المواطنين للقنصليات ويطلبون تدخلها في مشاكل تخصهم في مصر ، كإلقاء الشرطة المصرية القبض على نجل أحد المواطنين المغتربين ، أو طلب مواطن آخر تدخل قنصلياتنا بجدة لدى وزير النقل والمواصلات بشان تعطل تليفون المواطن المذكور بقريته منذ شهرين ، ومواطن ثالث يطلب معرفة نتيجة نجله بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا وغير ذلك من طلبات ومشاكل شخصية

لا تدخل في اختصاص القنصليات ، ورغم ذلك فإنها تحاول قدر إمكاناتها المساعدة في بعضها وتعتذر عن البعض الآخر ،، طالبة أن يقوم صاحب المشكلة بالكتابة بنفسه مباشرة للوزارة ، أو الجهة الحكومية المعنية في مصر . إلا أن المواطنين لا يتقبلون هذا الرد ويعتبرونه تهربا من قيام قنصلياتنا بدورها في رعاية شئون المصريين في الخارج ، ويقولون لأنفسهم – كما عبر يحي حقي – "ليس لهذه القنصليات شغله ولا مشغله فعلى الأقل تضع في عينها حصوة ملح وتحلل المرتبات الضخمة التي تقبضها فتنشغل بنا نحن الغلابة المغتربين ولو مرة .." وفي تقديري إن بعض مواطنينا في الخارج يلتبس عليه الأمر أحيانا ويحتاجون لتوعية بما يمكن أن تقوم به بعثاتنا بالخارج وما لا تستطيع القيام به .

" فلا شك أن من أولى مهام سفاراتنا وقنصلياتنا توفير اكبر قدر من الرعاية والحماية لمواطنينا في الخارج في الحدود التي اقرها القانون الدولي والقوانين المرعية والأنظمة المحلية للدول التي يعيشون فيها ، والتدخل بصفة خاصة في حالات إنكار العدالة التي يكون أحد المواطنين طرفا فيها ، أو إذا تم عرقلة توفير سبيل الدفاع عنه " .

واللبس القائم في أذهان بعض المواطنين عن الحالات التي تستطيع فيها سفاراتنا وقنصلياتها تقديم خدماتها لهم وتلك التي يتعذر فيها ذلك ، دفعني عند قيامي بإنشاء أول وحدة لإرشادات السفر ، في تاريخ وزارة الخارجية، أن استهل أول نشراتها بتوضيح ذلك .

فتحت عنوان "ما تستطيع القنصلية القيام به " على سبيل المثال ورد مايلي:

- تستطيع القنصلية أو السفارة تقديم كل مساعدة ممكنة للمواطنين المتواجدين بالخارج وكذلك عددا من الخدمات من بينها : تجديد جوازات السفر أو استصدار جواز سفر مؤقت أو وثيقة طريق للعودة في حالة التلف أو الفقد .
- التصديق على المستندات والشهادات المصرية على أن يكون مصدقا عليها من وزارة الخارجية بالقاهرة وكذلك المستندات والشهادات المصدق عليها من السلطات الأجنبية .
- القيام بأعمال مصلحة الأحوال المدنية من تسجيل واقعات الزواج والميلاد وغيرها .

- إخطار الأهل في مصر لطلب المساعدة أو تحويل مبالغ نقدية أو استصدار تذكرة سفر بدل فاقد وغير ذلك .
- تقديم النصح في حالة تعرضك لأي مشكلة أو حادث وبيان الإجراءات اللازم اتباعها .
- الإرشاد إلى محام أو طبيب موثوق فيه وتكون الأتعاب على نفقة المواطن.
- إذا قامت السلطات الأجنبية بالقبض على مواطن مصري لأي سبب فمن حقه طلب الاتصال بالسفارة أو القنصلية المصرية لمساعدته ومتابعة التحقيقات إذا ما رغب في ذلك . علما بان بعض السلطات تشترط موافقة المواطن المسبقة على إبلاغ سفارته أو قنصليته بواقعة القبض عليه طبقا لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية .

وتحت عنوان "ما لا تستطيع القنصلية القيام به " على سبيل المثال ذكر مايلي :

- القنصلية هي جهة رسمية مقيدة بقوانين الدولة ولوائحها الإدارية وأنظمتها المالية وكذلك بالقوانين الدولية المرعية . ولذلك فهناك بعض الموضوعات التي تخرج عن إمكاناتها مثل :
- تقديم ضمان مالي لأي جهة أو إقراض أو تسديد المديونيات لدى الفنادق أو المستشفيات أو البنوك أو أي مطالبات مالية أخرى ، فمثل هذه الأمور تعتبر التزاما شخصيا وقانونيا يقع أساسا على عاتق المواطن .
- تسديد قيمة تذاكر السفر الخاصة بعودة المواطن ، إلا في حالة الترحيل الجبري فيتم مطالبته بسداد القيمة بعد وصوله إلي ارض الوطن.
- التدخل لدى جهات التعامل الأجنبي لمنح أي استثناءات من تطبيق القوانين أو الأنظمة المرعية.
- توفير أذن أو عقد عمل أو تأشيرة دخول فهذه الأمور يتولاها المواطن بنفسه وعلى مسئوليته قبل السفر.
- إيجاد أماكن إقامة مؤقتة أو دائمة ..
- التدخل الرسمي لدى السلطات الأجنبية لصالح المصريين مزدوجي الجنسية في الدول التي لا تقبل ذلك .

٥- أشرت في موقع سابق إلى الظروف الضاغطة على المصريين وصعوبة الاستئذان من الكفيل (صاحب العمل) وخصم ساعات الغياب من الأجر أو المرتب مما يؤدي إلى ظاهرة التزاحم على القنصليات قبل بدء إجازاتهم السنوية المقررة بأيام محدودة – لإنهاء معاملاتهم في آخر لحظة وفي وقت واحد . يضاف إلى ذلك إننا شعب لم نتعلم برمجة وقتنا . فحينما تريد أن تلتقي بصديق لك وتطلب منه تحديد موعد يقول لك ببساطة ممكن تمر على ما بين الساعة ٨ والساعة ١٠ أي هناك ساعتان مفتوحتان لإتمام هذه اللقاء . وبطبيعة الحال نجد المئات يتدفقون في وقت واحد على قنصلياتنا، علما بان السعودية تضم ما لا يقل عن مليون مواطن مصري . ولنتخيل أعداد المصريين المتزاحمين أمام شبابيك القنصلية في جدة أو الرياض فضلا عن قنصليتنا بالكويت وغيرها لا سيما ونحن لم نتعود الوقوف بانتظام في طوابير . وفي مثل هذا الزحام تثور الأعصاب وتنفلت الكلمات وتحدث المشادات والمشاكل . ولهذا كنت خلال الفترة من يونيو إلى يوليو أتابع هذه القنصليات يوميا وبقلق . ولم يمر موسم دون مشاكل ناجمة أساسا عن الزحام وعدم النظام يصل بعضها لبعض الصحف لتبني عليها قصصا وروايات عن سوء المعاملة في القنصليات !!

٦- وهناك مشاكل تتعلق بعدم مراعاة بعض مواطنينا للقواعد والقوانين المرعية في الدول المستقبلة . وأتذكر بهذه المناسبة انه خلال أحد جولاتي السنوية في منطقة الخليج وأثناء لقائي بالمواطنين في الرياض وقف أحد المواطنين يشكو من سوء معاملة رجال المرور السعوديين وتعسفهم معه ، فلما سألته عن مزيد من التفاصيل، أوضح انه كان يقود سيارته وقام باجتياز مفترق طرق وقت أن كانت إشارة المرور تضئ اللون البرتقالي ، فلحقت به سيارة شرطة المرور السعودية وتم إيقافه وتغريمه باعتباره قد ارتكب مخالفة، فعقبت على حديثه بقولي يبدو لي انك تسرعت بالسير وكان عليك التريث قبل الانطلاق بسيارتك ، وربما خلال عبورك كان الضوء الأحمر قد اشتعل . ثم سألته عن طبيعة عمله بالرياض فكانت المفاجأة انه "يعمل مستشارا قانونيا " ويشغل نفس هذا المنصب الرفيع في مصر ، وقد أطبق الصمت على الجميع . ويبدو إننا قد تعودنا على التسيب وعلى الفوضى في بلدنا . وتوقعنا أن يمتد ذلك إلى بلاد الغربة حتى نشعر بالألفة ! وإذا لم

يتيسر ذلك نلقي باللوم على الآخرين ونتهمهم بسوء المعاملة ونتهم سفارتنا وقنصلياتنا بالتقصير في رعايتهم وحمايتهم !

ثانيا : أسلوب تعامل القنصليات والسفارات مع المصرين المغتربين وهي الطرف الثاني في العلاقة :

نجد انه برغم تغير نظرة الدولة للاغتراب وللهجرة وللمغترب والمهاجر واتجاهها لترشيد الأداء الإداري وتحسين مستوي التعامل مع مواطنينا بالخارج ، إلا أنها ظلت لفترة من الوقت متأثرة بمفاهيم مختلفة للوظيفة العامة اعتاد المواطنون على التعامل معها في الداخل والخارج . وفيما يلي بعض الملاحظات في هذا الشان:-

١ - اعتاد المواطنون على التعامل مع إدارة شمولية تستمد مفاهيمها الوظيفية من ثقافة بيئة إدارية تمنح الموظف حصانة من النقد والمقاضاة وتعتمد في الممارسة على الاجتهادات الفردية المتباينة ما بين موظف منضبط يؤدي مهامه بأمانة والتزام وآخر منحرف ومقصر يسئ للوظيفة العامة .

ويلاحظ بعض الذين يتعاملون مع سفاراتنا وقنصلياتنا ، انه غالبا ما تحكم بعضها أهواء شخصية عند قضاء مصالحهم بها ، وان أسلوب المعاملة ينحصر بين أسلوبي الأداء الملتزم القائم على الاحترام والأداء المتسيب القائم على الترهيب وعدم التقدير ، وان هذه المعاملة تختلف حسب المكانة الاجتماعية للمتعامل مع سفاراتنا ، أو مكانته الاجتماعية ومركزه الوظيفي داخل مصر . وفي اغلب الحالات نجد أن ضعف مستوى أداء التعامل القنصلي في بعض قنصلياتنا يعود لضعف المستوى الثقافي والاجتماعي الشخصي لبعض العاملين في هذه القنصليات ولعدم وعيهم بدورهم .

وفي الواقع أن طبيعة رعاية شئون المصريين المغتربين والمهاجرين والنجاح فيها ليس مهمة سهلة ، ويعتمد التوفيق في أدائها بصفة أساسية على نوعية الدبلوماسيين والإداريين العاملين في كل بعثة ، فهناك سفراء وقناصل أعطوا المثل في حسن اللياقة وكياسة التعامل مع المواطنين وتفهمهم لظروفهم ومعاناتهم واستطاعوا أن يحوزوا محبة جالياتنا وثقتها واحترامها. وبالمقابل هناك سفراء وقناصل آخرون ركبتهم المناصب فيسعون لركوب المواطنين ، واختل ميزان حكمهم على الأمور وتخيلوا أن المصريين في الخارج هم اتباع لهم . وبعضهم ذهب بعيدا في تصرفاتهم تجاه المصريين المغتربين ، فشنوا حروبا صغيرة ضد

مصريين مغتربين أبرياء ضعفاء لمجرد إثبات وجود صاحب السعادة السفير أو القنصل بممارسة نفوذه وتحكمه وسيطرته. ولكن الحمد لله فان هذه النوعية الثانية من السفراء والقناصل لم تعد تمثل سوى نسبة محدودة جدا وتراجع بعضهم وأعاد حسابات موقفه بعد أن شعروا بجدية مراقبة ومحاسبة الوزارة لهم عن تصرفاتهم .

وكنت أتابع عمل بعض قناصلنا وكان أحدهم يعمل في أحد العواصم الأوروبية الجميلة، وتعود الذهاب لمقر عمله يوميا بعد الساعة العاشرة صباحا ، ولهذا كان يطلق عليه لقب الباشا ويحرص على أن يوقع كل مواطن ، يتردد على القنصلية لإنهاء معاملة تخصه على ورقة مطبوعة تتضمن عبارات الإشادة بسعادة القنصل الهمام أو " سعادة قنصل " باشا ، لما لاقاه من حسن المعاملة والاهتمام ! وهناك بعض السفراء والقناصل الذين يصيبهم التعالي وتتسم علاقاتهم بالمصريين المغتربين بالتكلف والشكليات ، فيسيئون لأنفسهم وللآخرين ، ويهملون دورهم الحقيقي ورسالتهم تجاه مواطنيهم . وبطبيعة الحال ينبغي الحفاظ على وقار المنصب وهيبة المسؤول لكن ليس بهذا الأسلوب المصطنع .

وتوجد عينة أخرى من السفراء والقناصل أطلق عليهم "عبدة البيروقراطية" وهؤلاء يتعاملون مع المواطنين بحرفية نصوص (التعليمات القنصلية) التي أسميتها فيما بعد (دليل العمل القنصلي) رغم انه في إمكانهم التصرف بمرونة إزاء بعض المشاكل .

٢- كما ترجع بعض المشاكل إلى بطء وتعقيد بعض الإجراءات الإدارية ، وضعف الإمكانات المادية المتاحة في القنصليات ، ولا يجد مواطنونا بالخارج أي مبرر – ومعهم كل الحق – لعدم توفير هذه الإمكانات ، أو استمرار تعقيد الإجراءات كافتقار قنصلياتنا لصلاحية إصدار بعض الوثائق إلا بعد العودة لجهات وإدارات مركزية بالقاهرة لا سيما وزارة الداخلية . وأحيانا يتطلب استخراج وثيقة لشهادة ميلاد اكثر من شهرين مع التفاؤل . ولا يستطيع المواطنون المغتربون – وخاصة العاملون منهم في دول تحترم قيمة الوقت وتقدر الإنسان – تفهم مبررات الوقت الطويل الضائع في إنهاء المعاملات بالقنصليات وترددهم عليها اكثر من مرة لهذا الغرض، ولا تقنعهم الحجج المتعلقة بمحدودية عدد موظفي القنصليات مقارنة بالأعباء الوظيفية المتزايدة.

كما أن هناك نقاط احتكاك أخرى بين المواطنين المغتربين وبعثاتنا في الخارج . فكما يلاحظ الزميل هاني خلاف ، فان مما يؤخذ على بعض المغتربين المترددين

على بعثاتنا ، انهم يفترضون مبدئيا وبالضرورة أن كل طلباتهم مشروعة أو ينبغي أن تكون مشروعة وانه ما على موظفي هذه البعثات سوى التنفيذ السريع ، فلا يتصور هؤلاء المواطنين مثلا أن يكون لكل طلب من طلباتهم شروطا وإجراءات إدارية يلزم – في مصر كما في غيرها – استيفاؤها حتى يمكن إجابة الطلب . وحينما لا يجد المواطنون المغتربون الاستجابة السريعة لطلباتهم ، أو يفاجأون برفض بعضها أحيانا، ينهالون بشكاواهم وانتقاداتهم لقنصلياتنا وسفاراتنا .

٣- ويضاف إلى ذلك وجود مساحة رمادية في هذا التعامل ، ترتبط بعدم فهم حدود وصلاحيات بعثاتنا في الخارج. فالقنصليات والسفارات هي في الواقع الجهة المسؤولة في الخارج عن تطبيق النظم واللوائح والقوانين الصادرة عن مختلف وزارات وأجهزة الدولة .

فالقطاع القنصلي يتسم بتعدد المهام والاختصاصات التي يقوم بها . فالقنصليات هي الجهة المسؤولة عن تطبيق النظم واللوائح والقوانين الصادرة عن مختلف الوزارات والجهات الحكومية والمتعلقة بمعاملات المصريين بالخارج . فهذه الوزارات هي التي تقوم بصياغة الإجراءات والتعليمات المنظمة لإنهاء المعاملات الخاصة بالمواطنين بالخارج من خلال نشرات ترسل لقنصلياتنا وسفارتنا بالخارج . وبطبيعة الحال تلتزم بعثاتنا بما جاء بهذه النشرات سواء القواعد التي تطبق على كل معاملة والرسوم المحددة لها والمستندات المطلوبة في كل حالة ، وهذه الأمور تختلف وتتحدد وفقا لنوعية كل معاملة . فعلى سبيل المثال تحدد وزارة القوى العاملة والهجرة والإجراءات الخاصة بعقود العمل كما أن لها دورا أساسيا في المشاكل العمالية ومتابعتها. وتقوم وزارة التربية والتعليم بإعداد امتحانات "أبناؤنا في الخارج " كما تقوم وزارة التعليم العالي بوضع مبادئ وقواعد معادلة الشهادات الأجنبية التي يحصل عليها أبناء المغتربين من المدارس والمعاهد الأجنبية ، ونسب قبولهم في الجامعات والمعاهد المصرية عند العودة إلى الوطن . وتتولى وزارة الداخلية تحديد قواعد وإجراءات استخراج تصاريح العمل وتجديد واستخراج جوازات السفر ، كما تحدد وزارة المالية قيمة الرسوم المطلوبة في كل معاملة ومعادلتها بالعملات الأجنبية المطلوبة وتتولى قنصلياتنا تحصيلها وتحويلها لحساب هذه الوزارة ، كما تعني وزارة الصحة والسكان بشهادات الميلاد أو الوفاة ومشاكل العلاج بالخارج ، وتتحمل بنفقات نقل جثمان من يتوفى من المصريين غير القادرين بالخارج . أما وزارة الدفاع فتصدر التعليمات والإجراءات الخاصة بتنفيذ القوانين المتعلقة بتأدية الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها بالنسبة للمصريين

المغتربين ، وتتولى وزارة الشئون الاجتماعية والتأمينات تنظيم قواعد اشتراك المصريين العاملين في الخارج في صناديق التامين والمعاشات واحتساب أقسلطها وطريقة سدادها . والقائمة طويلة لصلاحيات باقي الوزارات والأجهزة الحكومية كل في دائرة اختصاصه.

وفي جميع هذه المجالات وغيرها ، فان القنصليات والسفارات تتولى تنفيذ التعليمات والإجراءات التي تحددها الوزارات المعنية ، وبعثاتنا في الخارج تعتبر بمثابة الجهة الموكلة بذلك ، وبالتالي فهي ليست مفوضة في ممارسة صلاحيات هذه الوزارات ولا تملك حق تعديل الرسوم أو المستندات المطلوبة في كل معاملة .

ومن المفترض أن تكون كل وزارة أو جهة حكومية هي المسؤولة أمام المواطن بالنسبة للمسائل التي تدخل في اختصاصاتها ، غير أن هذه الصورة ليست واضحة لبعض مواطنينا المغتربين . فالبعض يعتقد أن وزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية والقنصلية هي المسؤولة والمفوضة عن باقي الوزارات وفي صلاحياتها . وفي الغالب تجد السفارات والقنصليات نفسها في "وش المدفع" كما يقولون . وتضطر إلى أن تقف موقف المدافع والمبرر للتعليمات والإجراءات التي تطالب بها كل وزارة.

ولقد عانيت شخصيا من التباين الواسع والذي يصل أحيانا إلى حد التناقض بين رؤية مختلف وزارات وأجهزة الدولة لأنسب أساليب التعامل مع مشاكل المصريين في الخارج . وكان موقف وزارة الخارجية وبعثاتها في الخارج ، يبدو للمشاهد الخارجي كقائد الأوركسترا المنسق لما يصدر من الحان ونغمات مختلف الوزارات والتي يبدو بعضها نشازا ويصعب إيجاد توليفة منسجمة منها ، ولكن لان الخارجية كثيرا ما تأخذ مبادرات التصدي لمشاكل المصريين في الخارج فإنها أحيانا تؤاخذ على مواقف غير مسؤولة عنها .

ولقد وجدت – بعد فترة من عملي بهذا القطاع – انه لم يعد مقبولا أن تكتفي وزارة الخارجية وبعثاتها في الخارج بدور المتلقي المنفذ لقرارات وتعليمات باقي الوزارات ، وان تستمر في تلقي الصدمات نيابة عن هذه الوزارات التي لا تستشير عادة وزارة الخارجية مسبقا فيما تصدره من إجراءات وأنظمة تتعلق بجانب أو بآخر من الأمور المتصلة بالمصريين المغتربين . وتفاجأ وزارة الخارجية أحيانا بصدور قرارات بل وقوانين يكون لها تداعيات بالغة الأهمية على التعامل مع المصريين بالخارج. ولعل المثل الصارخ لذلك هو الذي سبق أن ذكرته من قبل

وهو إصدار وزارة المالية لقانون ضريبة العاملين في الخارج مرتين دون تشاور مسبق مع وزارة الخارجية رغم تحميل بعثاتها بمهام جبائية . وقد أدى ذلك إلى تعقيد إجراءات استخراج العديد من المستندات أو الوثائق المتعلقة بوزارات أخرى ، كتصاريح وأذون العمل وتجديد الإعارات التي اشترط هذا القانون عدم استصدارها أو تجديدها إلا بعد سداد هذه الضريبة إلى أن تم إلغاؤها .

وقد بدأت أخوض معارك مع العديد من الأجهزة الحكومية والوزارات الغيورة على صلاحياتها والمتمسكة بتنفيذها بجمود وافق ضيق في إطار مفهومها الذاتي دونما إحاطة كافية بتلامسها مع مفاهيم أخرى. وبدأت في محاولات لوضع نوتة موسيقية جديدة لتعامل مختلف أجهزة الدولة مع المصريين المغتربين تتسم بروح التجديد والمرونة والتطور ، واستبعاد النغمات النشاز . وبدأت في طلب تهذيب وتشذيب الإجراءات العقيمة والتقليل من حجم المعاملات الورقية التي أدمنت عليها مختلف الأجهزة الحكومية . ولم تكن معركة سهلة ، بل استنفدت جانبا كبيرا من طاقاتي . وكانت نقطة البدء تشكيل لجنة وزارية تجتمع بمجلس الوزراء تضم كبار المسؤولين من الوزارات المعنية بناء على اقتراحي ، لفض الاشتباك بين الصلاحيات والقرارات التي تصدرها الوزارات وتحديثها (على نحو ما أوضحته سابقا)

وبطبيعة الحال ، كان على الخارجية قبل مطالبتها للوزارات الأخرى بإعادة النظر في لوائحها والإجراءات المتعلقة بالتعامل مع المصريين أن تبدأ بنفسها أولا ، بالعمل على مراجعة وإعادة النظر في القواعد والمبادئ التي تحكم العمل في القطاع القنصلي أو ما يسمي ب "التعليمات القنصلية" وهي المنظمة لإجراءات التصديق على المستندات والوثائق ، واستخراج شهادات الميلاد والوفاة ، أو الطلاق ، وغيرها من المعاملات وكان كتاب "التعليمات القنصلية" وما يتضمنه من مواد وبنود يعد مرجع الاستناد الأساسي في العمل القنصلي . وقد لاحظت أن بعض مواد التعليمات القنصلية في هذا الكتاب قد انقضى عليها ما يزيد على عشر سنوات دون مراجعة أو تحديث !! وكان لا بد من التغيير . فبدأت عملية مراجعة جميع نصوص التعليمات القنصلية بقصد غربلتها ، واستبعاد ما انتهت صلاحيته منها ، وإضافة المستجدات . ولم تكن عملية سهلة واستغرقت جهدا ووقتا طويلا . ولكن كان إنجاز هذه المهمة الصعبة في تقديري يستحق هذا العناء. وتناوب على هذه العملية الشاقة ثلاثة زملاء وأصدقاء وهم نواب مساعد وزير الخارجية للشئون القنصلية السفراء على القراقصي وفاروق هدايت ومحمد عفيفي بدر . وأود أن أشيد بصفة خاصة

بالجهد الذي بذله فاروق هدايت في هذا المجال. كما لا يفوتني أن انوه أيضا بالجهد القيم الذي بذلته مجموعة الإداريين بإدارة الشئون القنصلية لإنهاء هذه المهمة على افضل وجه.

وقد رأيت من المناسب تغيير المسمى السابق وهو "التعليمات القنصلية" إلى مسمي جديد وهو "دليل العمل القنصلي" . وقد نوهت في مقدمة هذا الدليل بأسباب ذلك حينما ذكرت :

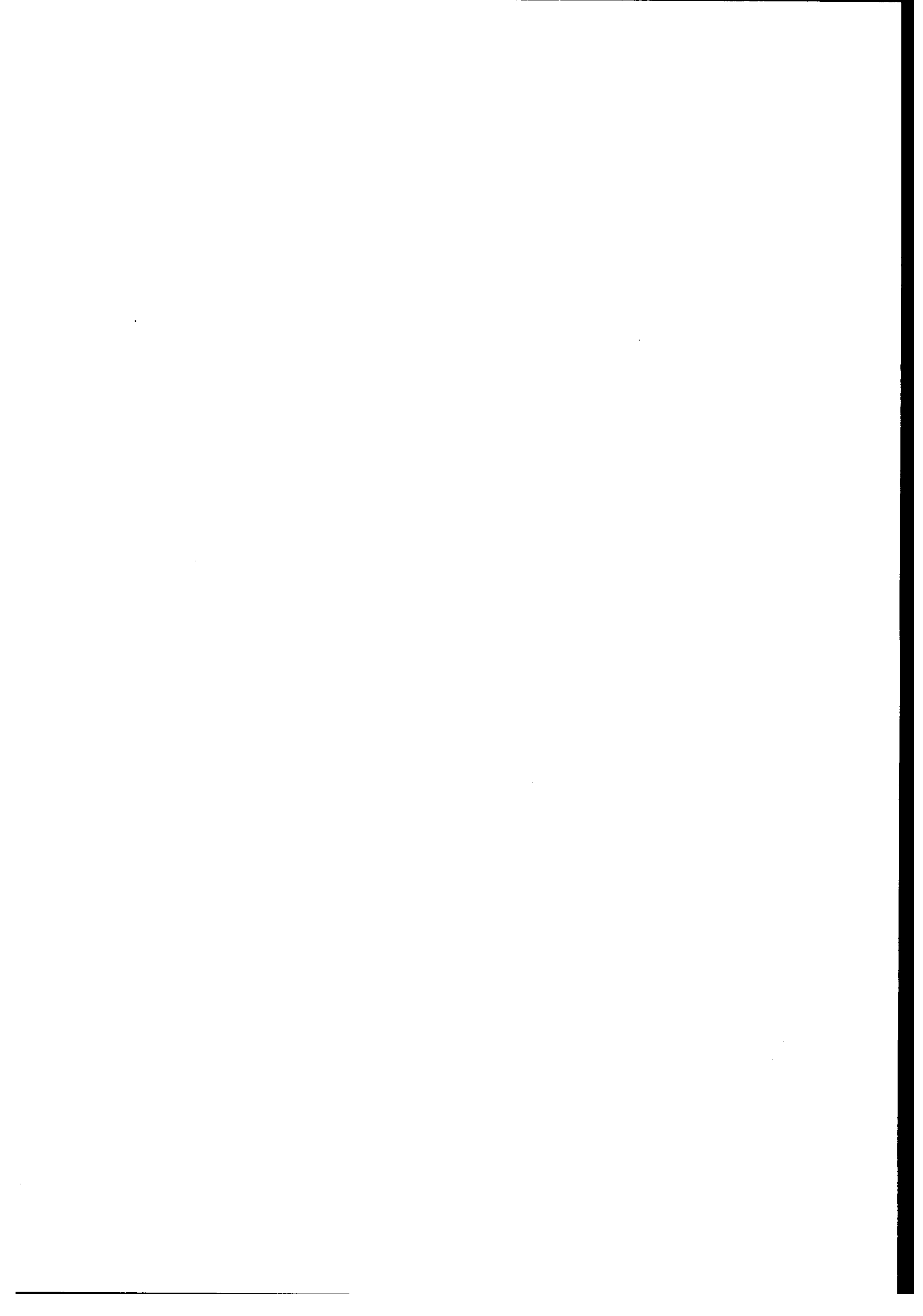
" إن الأمر اصبح يتطلب توجيه اهتمام خاص لعملية التطوير المستمر للخدمة القنصلية ، للتواكب مع المتغيرات ، بالعمل على اختصار الإجراءات وتبسيطها وحسن استخدام الوسائل الحديثة لتسجيل البيانات والمعلومات وسرعة استرجاعها عند اللزوم وتحليل دلالاتها ، والارتقاء بمستوى أدائها شكلا ومضمونا وهو ما دعانا إلى تعديل الاسم السابق لهذا الدليل من "التعليمات القنصلية" إلى "دليل العمل القنصلي" تأكيدا على أن العمل القنصلي اصبح يتطلب التعامل مع روح النصوص بعيدا عن الجمود والحرفية "

لكن الأمر لم يقتصر على تغيير شكل ومضمون ومسمى قواعد التعامل القنصلي، بل امتد إلى ابعد من ذلك ، للبحث عن المشاكل وطبيعتها في عقر دارها وعلى الطبيعة ، والخروج عن النمط التقليدي في التعامل مع مشاكل المصريين المغتربين من المكاتب وداخل الغرف المكيفة ، وبدأت أول رحلة للبحث عن المتاعب بجولة في منطقة الخليج عام ١٩٩٥ لإجراء حوار صريح مع جالياتنا فيها واصبح ذلك تقليدا سنويا سأتحدث عن نتائجه في مكان آخر .

ويبقي جانب لم أتناوله وهو طريقة تعامل وسائل الإعلام المصرية مع مشاكل المصريين بالخارج ، ولأنها حكاية طويلة ، فإنها تحتاج لان اخصص لها حيزا مستقلا في هذا الكتاب.



وبدأت الخطوة الأولى
من رحلة التعامل الكريم
مع المصريين في الخارج



بداية من المفترض أن يكون أسلوب تعامل وزارة الخارجية وبعثاتها مع المصريين بالخارج تعاملا حضاريا ، بحكم أن اغلب موظفيها من دبلوماسيين وإداريين سافروا للخارج واحتكوا بالمجتمعات الأجنبية وتعرفوا على تجاربها ، ولمسوا عن قرب أسلوب التعامل الراقي للأجهزة الحكومية في الدول الأخرى مع مواطنيها ، لا سيما في الدول الأوروبية والولايات المتحدة وغيرها إلا انه مع ذلك – وللعجب – لا تخلو الخارجية وبعض بعثاتها من أفراد من عبدة بند " إلا إذا" أو "القانون بيقول كده " وأحيانا نجد بعض هؤلاء لا يفهمون القانون فهما صحيحا ، وآخرون تسيطر عليهم غريزة "التسبع" ويتعاملون مع المصريين المغتربين والمهاجرين بروح من وجد فرصة لاستعراض العضلات وفرض نفوذ "وهمي " واثبات وجود "خايب " .

والحقيقة أننا بطبيعتنا كموظفين نموت حبا في التعقيد ومسالة تعالي بكرة يا سيد. وكثرة الأوراق والمستندات التي تطلب في مختلف المعاملات سواء عن حاجة حقيقية أو غير ذلك مسالة عادية ومتكررة في أجهزتنا الحكومية ، وتسال عن السبب في طلب تقديم هذا المستند أو ذاك ، فلا تجد ردا مقنعا . واعتقد أن مرجع ذلك يعود لافتراض الدولة سوء النية المسبق في المواطن فتضعه موضع شك واتهام وتطالبه بإثبات العكس بإغراقه في دوامة الوثائق المعززة والمؤكدة لصحة طلباته . وربما نكون قد ورثنا نظرة الشك هذه من أسلوب الإدارة الفرنسية رغم أن فترة الاحتلال البريطاني كانت أطول ويعود ذلك إلى تبنينا للمدرسة الفرنسية القانونية .

ولقد لاحظت طوال فترة إشرافي على القطاع القنصلي ومن شكاوى كانت تصل إلي بين الحين والآخر ومما أطالعه في بريد القراء في الصحف المصرية ، أن اغلب مضمونها يدور حول جفاء – إن لم اقل سوء – التعامل مع المصريين المترددين على بعثاتنا في الخارج والعاملين فيها أو تعقيد الإجراءات وحرفية التعامل بالأنظمة واللوائح. باختصار كانت الصورة الذهنية لوزارة الخارجية بالنسبة للتعامل مع المواطنين في الخارج صورة سلبية ، يقابلها صورة إيجابية لها من ناحية أدائها في المجال السياسي الإقليمي والدولي .

وقد يقال أحيانا إن المصريين لا يعجبهم العجب ولا الصيام في رجب ، وان الشكاوي من أي جهة حكومية هي طبيعة مصرية إلا أنني قررت التحرك لتصحيح تعامل بعثاتنا في الخارج مع المصريين على أسس سليمة بمعالجة مهنية ، وإدارية

ورقابية ، كما أدركت بعد دراسة متأنية للصورة السلبية للقطاع القنصلي إن هناك خللا ما موجودا في عدة أماكن تتعامل مع المصريين في الخارج ؟ .

وبدأت اركز أولا على التعامل مع الرأي العام في الداخل . واتبعت تقليدا ربما لا يكون شائعا في الدواوين الحكومية . فقد أعطيت تعليمات لكل من فتحي إبراهيم عطية و على نصر وفوزي قنصوه الإداريين العاملين في مكتبي بأنه عند تلقي رسائل أو شكاوى يجب على الفور إرسال خطاب إشعار أولى بتلقيها لمراسليها في نفس اليوم أو على اكثر تقدير في اليوم التالي . ثم وضع تاريخ محدد للرد على مضمونها ، وإبلاغ الراسل بالنتيجة في موعد لا يتجاوز عشرة أيام . وتم ذلك بالفعل وكانت النتيجة إيجابية للغاية . وآثار هذا الإجراء غير التقليدي استغراب بعض المراسلين وبعثوا لي برسائل تتضمن استغرابهم وعدم تصديقهم لأسلوب التعامل السريع على هذا النحو الذي لم يألفوه مع الجهات الحكومية التي في اغلب الأحيان تطنش ، ونادرا ما يتلقى الشاكي منها أي إشعار بوصول شكواه ، رغم وجود إدارات لشكاوى المواطنين في مختلف الوزارات!!

كما أنني في بعض الحالات كنت أرسل رسائل موقعة مني كمساعد لوزير الخارجية ، اعتذر فيها لبعض أصحاب الشكاوي عما لحق بهم من معاناة أو تقصير. وأحيانا تكون وزارة الخارجية غير مسؤولة ، وإنما المسؤول وزارة أو جهة حكومية أخرى أهملت التعامل مع موضوع الشكوى ، ومع ذلك كنت احرص على الرد والتوضيح . ولعل الرسالة التالية من المواطن طنطاوي البحطيطي توضح النتيجة الإيجابية لهذا الأسلوب في التعامل :

"الرياض في ٩٦/٢/٣:

السفير الدكتور مصطفي عبد العزيز – مساعد وزير الخارجية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد

فقد تلقيت بيد الشكر والتقدير رسالتكم التي تحمل في طياتها اعتذارا رقيقا عما حدث لابنتي من قبل حارس القنصلية بالرياض.

وإنني إذا اعتبر رسالتكم هذه تصرفا حضاريا تشكرون عليه كل الشكر فإنني اعتبرها أيضا دليلا جديدا على مدى تقديركم وحرصكم على مشاعر أي مواطن مصري في الخارج ممن يحظون برعايتكم كما استغرب هذا التصرف الحضاري من جانبكم بصفة خاصة لأنكم

السفير النشيط الذي نوهت عنه في رسالتي للسيد الوزير رغم أنني لم أشرف بمعرفتكم شخصيا ولكنني أتابع نشاطكم الدؤوب من خلال ردودكم الفورية على شكاوي المواطنين في بريد الأهرام , وقد اعتبرت رسالتكم هذه اعتذارا كافيا لإزالة التداعيات السلبية لما حدث لابنتي رغم لقائي بالسيد السفير طاهر دنانة الذي عمل من جانبه على تطبيع العلاقات بيننا والحمد لله .

فشكرا لكم مقرونا بخالص تحياتي وتقديري ،،

الإذاعي

طنطاوي البحطيطي "

وبالمقابل كنت أرسل رسائل موقعة مني شديدة اللهجة وتتضمن ألفاظا شديدة القسوة لمرسلي بعض الشكاوي الكيدية وغير الصادقة . وقد لاحظت أن القول بأننا "شعب العرائض" هو قول له أسبابه ومبرراته . فقد أجريت إحصاء تحليليا لمضمون الشكاوي التي وصلت لمكتبي خلال ستة اشهر وجدت أن أكثر من ٥٠% منها تعمد مرسلوها عدم ذكر الحقائق أو تعمدوا إخفاء بعضها ، صحيح أن لكل منا حديقته الخلفية التي لا نرغب أن يعرفها أحد ، لكن يبدو لي أن الحديقة الخلفية لبعض المصريين أصبحت حديقته الواسعة الرئيسية والمحجوبة ؟

وكنت اصل للحقائق المخفاة عمدا بعد تعب وجهد ومعاناة العاملين في مكتبي ولهذا لم أتردد في أن أواجه مثل هؤلاء الشاكين بما يستحقون . ووصل الأمر إلى نشر أحد رسائلي القاسية الموجهة إلى أحد هؤلاء في جريدة الأهرام لعلها تكون دافعا لتغيير مثل هذه السلوكيات .

وهكذا لم تكن معركة إعادة المصداقية للقطاع القنصلي سهلة أو هينة ، بل كانت تستوعب جانبا كبيرا من وقتي وتفكيري وجهد العاملين في مكتبي وفي الشئون القنصلية . ولكنني كنت اشعر في نهاية اليوم ، أنا والعاملون بمكتبي، بالراحة النفسية حينما نوفق لحل مشكلة إنسان مغترب مأزوم أو فك اسر مسجون أو العثور على مفقود . وكنت أقول للعاملين معي لا تتوقعوا أي شكر من أحد ، فالعمل في هذا القطاع مهما عملنا وبذلنا فيه من جهد هو عمل غير مشكور ، ولكن علينا أن نعمل لله ولا ننتظر شكرا من مخلوق.

وكنت اشعر بمؤازرة العاملين بمكتبي وحسن تفهمهم لرسالتي وحماسهم وأخص بالذكر الإداريين فتحي إبراهيم عطية وعلى نصر وفوزي قنصوة ومن طاقم السكرتارية (سلوى غنيم والتي سبقت وعملت معي بدمشق-، وأفكار ريحان ، وصافيناز إبراهيم ، ومنى فوزي ، وسوسن جلال) ، ومعاوني الخدمة (خليل الدسوقي ، واحمد محمد حسن ، ومحمد بدر .)

وبهذه الروح التي سادت في القطاع القنصلي بدأت صورته تتحسن تدريجيا ولم يكن الأمر سهلا بالنسبة لي والعاملين معي ولقد كانت معركة أو معارك متجددة تحتاج لصبر ومثابرة وقبل كل شئ الأيمان بالمبدأ ومراعاة الضمير .

وقد حرصت بين الحين والآخر على تذكير بعثاتنا بأهمية وضرورة مراعاة البعد الإنساني في التعامل بينها وبين المواطنين بالمعاملة اللائقة معهم وإشعارهم الاهتمام بهم وبمشاكلهم .

واذكر أنني خلال لقاء دوري تم في أغسطس ١٩٩٨ مع مجموعة كبيرة من السفراء والقناصل الذين كانوا يمضون إجازاتهم في الوطن وآخرين تم تعيينهم في الخارج ، إن الأمر وصل بي إلى أن اذكرهم ألا ينسوا وهم في مناصبهم العليا ويتمتعون بألقاب أصحاب السعادة ، إن مرتباتهم وامتيازاتهم يتحملها المواطن المصري مقيما ومغتربا ومهاجرا ، وانه من الأهمية التوفيق بين الواجب والرحمة، وتيسير الأمور على المواطنين المغتربين والمهاجرين والبعد عن التعقيدات والبيروقراطية المغيبة. وحذرت من الجلوس في أبراج عاجية وتجنب مقابلة المواطنين وانعزالهم عنهم لخطورة ما يحدث من خلف ظهورهم وباسمهم وهم لا يعلمون أو يدرون .

وعلى صعيد آخر كنت أتابع ما يكتب في صحافتنا يوميا ولم اترك طرحا لشكوى أو تعاملا يتعلق بالمصريين بالخارج إلا بادرت بالرد عليه فورا بموضوعية وأحيانا بالاعتراف بالخطأ إن وجد ثم العمل على إصلاحه. كما كنت حريصا على إرسال التوضيحات لوسائل الإعلام عند الضرورة، فضلا عن التوعية ببعض الجوانب الحساسة في هذا القطاع والتي تتعلق بمصالح وطنية.

ومن ناحية أخرى رأيت أن تغيير نمط التعامل التقليدي مع المواطنين في الخارج بشكل ملموس ، يتطلب العمل على ثلاثة مستويات في آن واحد . المستوى الأول هو العنصر البشري وهو أهم عامل في تحقيق التطوير المنشود. وقد ظلت وزارة الخارجية – للأسف الشديد – إلى فترة قريبة ، لا تعطي هذا العنصر ما

يستحقه من اهتمام ، وكانت النظرة للعمل في القطاع القنصلي نظرة متدنية ، وبذلت جهودا متواصلة لتصحيح هذه النظرة ، وكنت خلال مشاركتي في اجتماعات مجلس شئون السلكين أو "مجلس الحكماء" كما كنت اسميه انتهز كل فرصة ممكنة للتنويه بأهمية حسن اختيار العناصر المرشحة للعمل بالقنصليات ، لان مهمتهم اصعب – في تقديري – ممن يعملون في السفارات. فالذي يعمل بالقطاع السياسي يقوم بجمع ما تيسر له من معلومات ثم يجلس بهدوء في مكتبه ومع فنجان قهوته ليكتب التقارير السياسية وطرح وجهات نظره وتقديراته للمواقف السياسية ، فإذا أصاب سعد بذلك ، أما إذا اخطأ فالأمر ليس بالخطير . فأمامه اكثر من فرصة ليستعيد التنويه بتقاريره واجتهاداته السياسية . أما في العمل القنصلي فالتعامل هنا ليس مع كلمات ومعلومات صماء نستنطقها، بل نتعامل مع بشر ذوي عقليات وخلفيات وانتماءات متباينة ، ومشاكل مختلفة ، يقتضي التعامل معها صفات ومهارات خاصة ، وحدوث أي خطأ أو إساءة لأي منهم تكون له تداعيات سيئة على العاملين بالقنصلية وعلى سمعة وزارة الخارجية ككل ، وأحيانا يصعب تداركه .

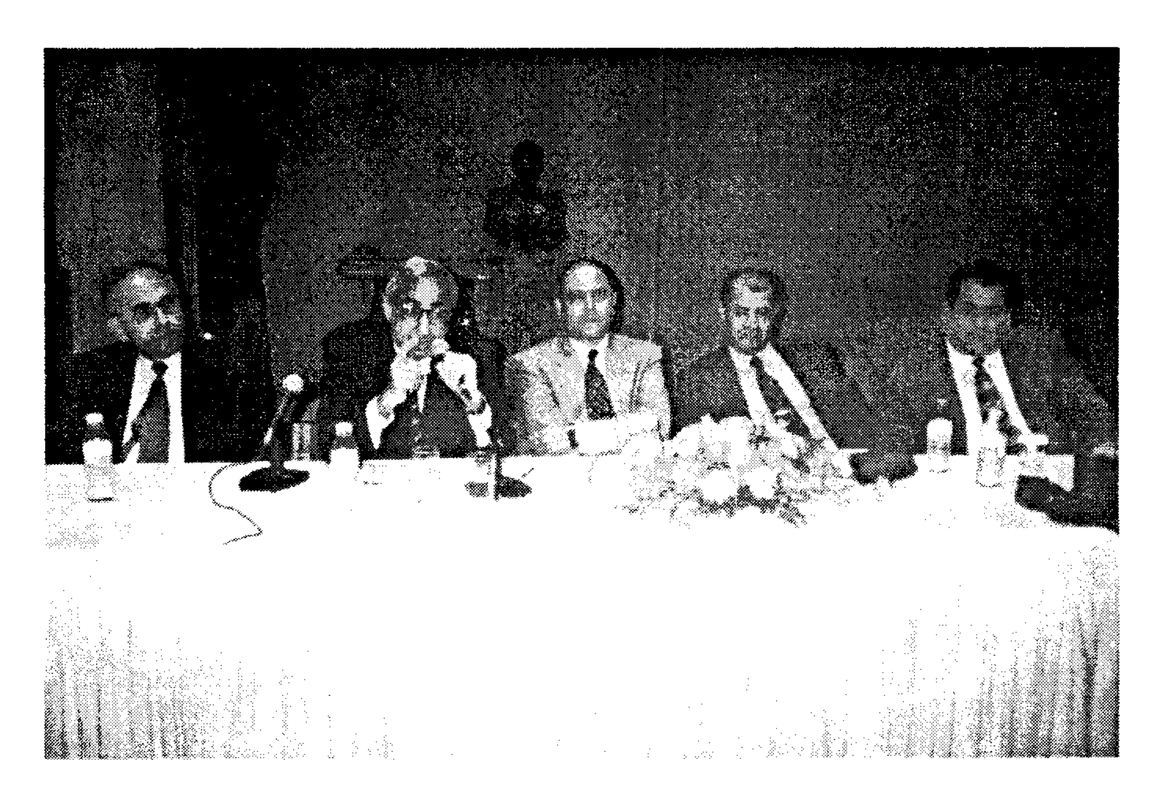
وقد بدا الاهتمام بهذا العنصر ، وإن لم يترسخ بعد. وأحيانا تعود النظرة إلى هذا القطاع إلى "مفهوم الجراج " الذي تحدثت عنه في مستهل كتابي والذي ساد للأسف – لفترة طويلة. لذا يحجم ، الكثيرون عن العمل فيه ، لأن مشاكله كثيرة والشكر فيه غير وارد . وأتذكر بهذه المناسبة انه في أحد اجتماعات الوزير مع مساعديه تطرق الحديث عن أحد الدبلوماسيين المنسوب إليه عدد من التصرفات غير اللائقة ، فتساءل الوزير بشكل عفوي – عن إمكانية نقلة من السفارة التي يعمل فيها إلى أحد القنصليات ، فوجدت نفسي ، وبطريقة لا شعورية ، اعترض بانفعال على هذا التوجه ، لأنه يتعارض مع ما ينادي به الوزير نفسه من العمل على اختيار العناصر الجيدة للعمل بالقطاع القنصلي . فالعمل في هذا القطاع ليس مجرد أختام وتصديقات ، بل يعتبر من أصعب الاختصاصات وأدقها في وزارة الخارجية وبعثاتها ويعتمد جانب كبير من سمعتها على حسن الأداء فيه.

وكم أتمنى أن يتزايد الاقتناع بأهمية ودور هذا القطاع ليس على مستوى الأحاديث والتصريحات فحسب ، بل على صعيد الواقع ، بالتدقيق في اختيار من يعمل بالقنصليات. فهذا القطاع يحتاج لأناس يفكرون في حل للمشاكل اليومية وليس إصدار القرارات ولأفراد لديهم رؤية واقعية لهموم البشر ، وليس التركيز فقط على انطباق أو عدم انطباق اللوائح والإجراءات .

أما المستوى الثاني من تطوير العمل بالقنصليات والرقي بالتعامل مع المواطنين في الخارج فيتعلق بتهيئة واختيار الأماكن المناسبة للقنصليات . وقد أمكن لعدد من القناصل النشطين تغيير المقار القديمة للقنصليات واختيار أماكن اكثر ملاءمة من ناحية توافر إمكانيات استقبال المواطنين فضلا عن تزويد القنصليات بوسائل الاتصال والعمل الحديثة كأجهزة الكمبيوتر ، وماكينات التصوير وغيرها من المعدات التي تيسر التعامل . واستطاع بعض القناصل العامون تحديث أساليب العمل بالقنصليات اعتمادا على الجهود الذاتية ، بعد أن أفادت الوزارات بعدم توفر الاعتمادات ، وأخص بالذكر إبراهيم حجاج "عندما كان قنصلا عاما بالكويت " ومصطفي خضر "عندما كان قنصلا عاما بدبي" وطاهر دنانة "عندما كان قنصلا عاما بالرياض" ومحمد عباس "أثناء توليه منصب القنصل العام بجدة ". كما استطاع بعض السفراء كخير الدين عبد اللطيف في مسقط ، تطوير الأقسام بالسفارة وبجهود ذاتية وإعمال الفكر ودراسة خطوات العمل وحققوا نتائج تدعو للإعجاب ، وشعر المواطنون معها أن هناك فرقا .

أما المستوى الثالث في تطوير مستوى أداء التعامل مع المصريين في الخارج فكان التأكيد على المزيد من حسن التعامل ، بمعنى زيادة مساحة التعامل ذي الطابع الإنساني بما يتجاوز حدود التعامل البيروقراطي الجامد . فالمصري المغترب حينما يتوجه إلى إحدى القنصليات ، يكون بهدف إنهاء معاملة كالتصديق على مستند أو تجديد جواز سفره ، أو إذن عمله ، أو التماس مساعدة القنصلية له في حل مشكلة ما تواجهه ، ويتوقع مثل هذا المواطن أن يعامل أولا المعاملة اللائقة وهذا من حقه، وان يتم مد يد العون له لمعاونته للخروج من مشكلته وان يتلقى النصيحة المجدية.

وفي محاولة لتحجيم العداء المتوارث بين المواطنين والأجهزة الحكومية والذي امتد إلى بعثاتنا في الخارج ، وجدت انه لا يكفي الجلوس في المكاتب وقراءة ما يرد من شكاوى تتعلق بأوضاع المصريين بالخارج وفكرت في مزيد من الاقتراب منهم ومعايشة مشاكلهم على الطبيعة ، فاتخذت قرارا صعبا وهو القيام بجولات سنوية منتظمة لإجراء حوار صريح ومفتوح مع تجمعات المصريين المغتربين في منطقة الخليج والاستماع إليهم بشكل مباشر وتفهم طبيعة أوضاعهم وظروفهم بشكل افضل ليسهم ذلك في بلوره سياسة تجاه المغتربين تقترب من الواقع الفعلي .



في لقاء مع جاليتنا في أبوظبي ويظهر على اليسار والسفير المصري بهاء رضا (وقتئذ)

وبدأت في هذه المغامرة كما سبق أن ذكرت ابتداء من عام ١٩٩٥ ثم أصبحت تتم بشكل سنوي. وأسهمت بشكل هذه اللقاءات السنوية ملموس في حل العديد من مشاكل المصريين المغتربين بمنطقة الخليج . وبطبيعة الحال كان اهتمام هذه اللقاءات مركزا على المسائل والمشاكل ذات الطابع الجماعي، لأنه يفترض أن بحث المسائل الفردية أو الشخصية يتم عادة في إطار القنوات العادية لقنصلياتنا.

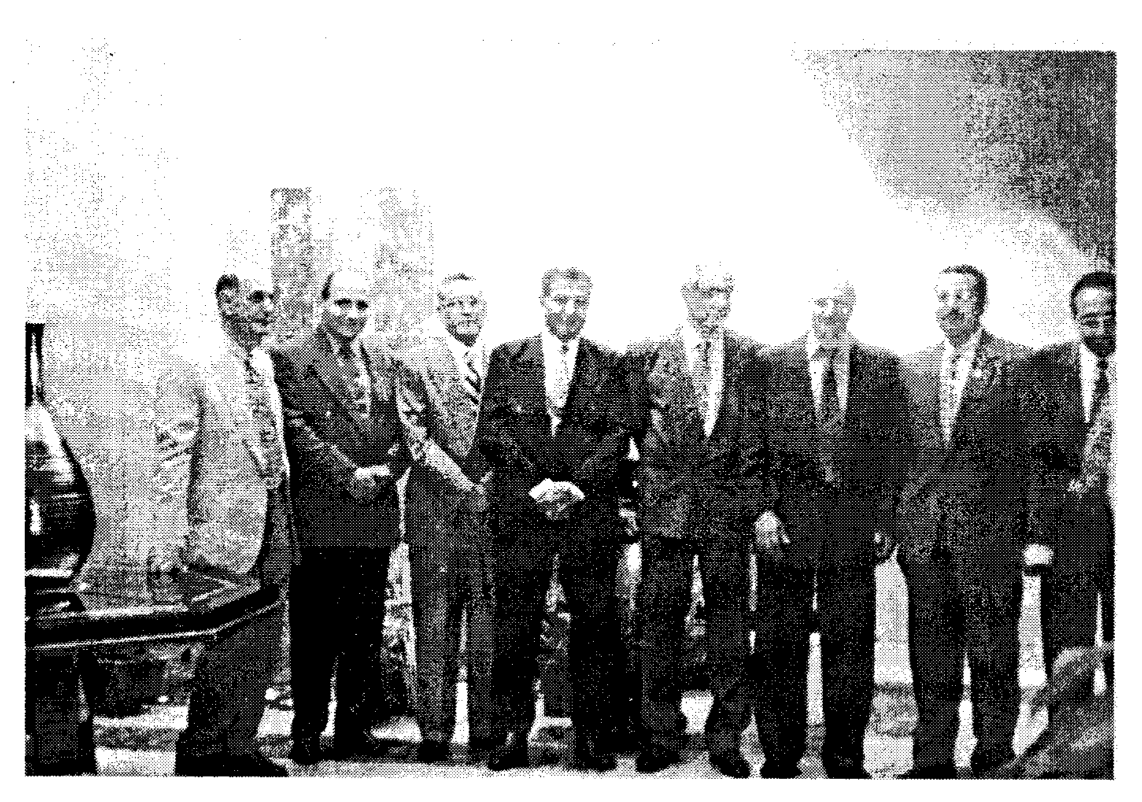
وقد لاحظت أن أهم الموضوعات التي تشغل اهتمام المصريين المغتربين مرتبة حسب أهميتها الرئيسية هي :

- المشاكل التعليمية لأبنائهم لا سيما موضوع معادلة الشهادات التي يحصلون عليها من المعاهد والجامعات الأجنبية أو خلال المرحلة الثانوية بمثيلاتها المصرية ، فضلا عن عدد المقاعد التي تخصص كل عام في كلياتنا ومعاهدنا لأبناء المصريين العاملين بالخارج وهي تتوقف بطبيعة الحال على معدلات القبول في كل كلية وعدد المقاعد المتاحة في كل منها.

- المطالبة بمنح نسب إعفاءات جمركية بالنسبة للعائدين بشكل نهائي إلى الوطن على أمتعتهم الشخصية وسيارة أسوة بالمبعوثين للدراسة في الخارج ،

وحتى لا يضطروا إلى بيع أمتعتهم بأثمان بخسة ويضيع بذلك جانب من مدخراتهم (وسنتحدث عن ذلك لاحقا)

- الأمور المتعلقة بتجديد الإعارات سواء بالنسبة لأساتذة الجامعة أو غيرهم والسماح بالعمل بالنسبة للمرافقين أو المرافقات ، طالما انه تمت الموافقة على منحهم إجازة بدون مرتب من جهة عملهم . فالبيروقراطية المصرية ترى أن الزوج المرافق لزوجته حتى ولو كان طبيبا أو أستاذا جامعيا ، من الأفضل له أن يجلس في شقته ليخرط الكوسة ، ويقشر البصل ، (وسأعود لأتناول الموضوع لاحقا)
- المشاكل العمالية المتعلقة بتنفيذ عقود العمل والتي تتابعها مكاتب المستشارين العماليين بدول الخليج العربية (تحتاج هذه المكاتب لتوفير الاعتمادات والإمكانات المناسبة التي تمكنها من القيام بدورها بشكل افضل من وضعها الحالي)



بعض أعضاء جاليتنا في دبي (الثالث من اليمين مصطفى خضر قنصل مصر العام وقتئذ)

- الأمور المتعلقة بقنوات استثمار مدخرات المغتربين في مصر والمشاكل والعقبات التي تعترض ذلك لا سيما النظر في تخصيص نسبة من المشروعات الاستثمارية والأراضي للعاملين بالخارج وضرورة إحاطتهم علما بها في

توقيتات مناسبة ، فضلا عن أهمية إيجاد الوسائل المناسبة لمكافحة عمليات النصب والاحتيال على المصريين في الخارج في هذا القطاع التي اتسع نطاقها في الفترة الأخيرة.

- مشاكل التعامل مع أجهزة الدولة ووزاراتها من ناحية بطء إجراءاتها وتأخر ردودها والمطالبة بتسهيل الإجراءات الخاصة بالتعامل مع المصريين في الخارج.

ولم تكن هذه الجولات عملية سهلة ، بل كانت مهمات شاقة هدفها البحث عن المشاكل ، وما أكثرها والسعي لإيجاد حلول مناسبة لها إن أمكن. وقد هدفت من ضم ممثلين لعدة وزارات وأجهزة حكومية لهذه الجولات إلى إشعارهم بطبيعة مشاكل المصريين في الخارج وظروفهم وتصحيح صورتهم لدى هذه الوزارات وزيادة اهتمامها بحل مشاكلهم. وبعد انتهاء كل جولة كنت اعد مجموعة من التقارير عن طبيعة هذه المشاكل في كل قطاع ثم التقي مع أعضاء اللجنة بالوزراء المعنيين لإجراء مناقشات تفصيلية معهم بهدف إيجاد حلول مناسبة لمشاكل المصريين المغتربين التي تقع في اختصاصاتهم . فضلا عن رفع تقرير لرئيس الوزراء بنتائج كل جولة . وأتذكر الآن أن آخر لقاء جماعي بالمصريين المغتربين قمت به في دول منطقة الخليج تم خلال الفترة من ١٥/٣-١/٤/١٩٩٨ "الجولة الرابعة وكان يرافقني فيها كل من:

جلال الجنزوري (ممثل الهيئة العامة لسوق المال) ، على طه محمود (ممثل الهيئة العامة للاستثمار) نصف الجولة ، فاروق إسلام (ممثل الهيئة العامة للاستثمار) نصف الجولة الآخر. المهندس هادي أمين محمد احمد (ممثل وزارة الإسكان) ، إبراهيم عليوه (ممثل وزارة التعليم العالي) ، طلعت احمد سليم (ممثل وزارة المالية – الجمارك) ، عصام صالح عبد الحفيظ (ممثل الصندوق الاجتماعي للتنمية) ، العقيد عصام حجاج (ممثل وزارة الداخلية) .

وقد اسهم هذا الأسلوب غير التقليدي في حل كثير من المشكلات . فعلي سبيل المثال كانت هناك شكوى سمعناها خلال إحدى الجولات بدول الخليج من أن بعض المحافظات تفرض إتاوات معنية على أعضاء هيئة التدريس لتجديد إعارتهم ، وكنا من الجراءة والشجاعة في طرحنا لهذه المشاكل بالوقائع وبالأسماء وصدر خطاب دوري من محمود الشريف (وقت أن كان وزير للحكم المحلي) وُزع على جميع المحافظات بمنع مثل هذا الإجراء. وكنت أقوم بعد كل جولة بإعداد ما اسمية

"بكشف الحساب " للمصرين المغتربين متضمنا النتائج التي تحققت بالنسبة لشكاواهم ومطالبهم وأسباب رفض بعضها . وأمكن بهذه الوسيلة غير التقليدية إشعار المواطنين المغتربين باهتمام الدولة بهم على مختلف المستويات فيتزايد ارتياحهم النفسي والمعنوي كما يتزايد عطاؤهم في مناطق الاغتراب وللوطن .



لقاء مع بعض أعضاء الجالية المصرية في الرياض

وبدأت الصورة النمطية لأسلوب تعامل وزارة الخارجية وقنصلياتنا وسفاراتها مع مواطنينا في الخارج تتحسن تدريجيا . وبطبيعة الحال فالأمر ما زال يتطلب المتابعة والتطوير . إلا أنني شعرت في نهاية فترتي أن الجهود التي بذلت بدأت تؤتي ثمارها . ورغم أن العاملين في القطاع القنصلي لا يتوقعون عادة كلمة شكر أو امتنان من أحد ، فهو قطاع الجهد فيه غير مشكور وأحيانا غير مقدر حتى في عقر داره أي في وزارة الخارجية نفسها ، إلا أنني على عكس توقعاتي بدأت أتسلم خطابات وبرقيات شكر من مواطنين شعروا بالتغير الإيجابي وكنت أود نشرها تشجيعا للعاملين بهذا القطاع ، لولا ضيق المجال واسمح لنفسي بنشر نص عمود كتبه الكاتب الراحل لطفي الخولي تحت عنوان "اجتهادات" بالأهرام بتاريخ ١٤/١/١٩٩٨ وهو وان كان يخصني شخصيا ، إلا انه يوضح أن العمل الجاد والمتجرد يؤتي ثماره.



اجتهادات

فوجئت بخطاب من المواطن هانيء مبارك من الجيزة، يعلق على ما اثرته بشان ماساة السيدة بتول مع موظفي هيئة التامينات، وجه المفاجاة انه يعرض في خطابه نوعية اخرى من موظفي الدولة. ما الحكاية؟ يقول المواطن هانيء: «.. احببت أن اذكر لك مشكلتي مع السفارة (الأجنبية) التي كنت اعمل بها لمدة خمسة وعشرين عاما. وانتهت خدمتي بها لظروف صحية ولم تصرف لي مستحقاتي المالية تعسفا.. وكتبت خطابا عابيا الى السيد السفير الدكتور مصطفى عبدالعزيز نائب وزير الخارجية، اشكو له قضيتي، ولم اصدق نفسي، إذ لم يمر اربعون يوما حتى جاءتني مكالمة تليفونية وانا بفراش المرض، وكان المتحدث السفير نفسه. وبكل ادب جم استفسر عن صحتي وقدم أسفه للتاخير في الرد علي. وسالني إن كان بامكاني مقابلته في الوقت المناسب لظروفي. منتهى الادب واللباقة. وحين زرته بمكتبه، وجدت فيه صديقا واخا. وشرح لي انه منذ وصلته رسالتي، كان دائم الاتصال بالمسئولين بالسفارة لحل مشكلتي وانه توصل. اخيرا. إلى حل يرضيني. وطلب مني أن أحدد موعدا لمقابلة القنصل المسئول بالسفارة. طلبت منه أن يكون اللقاء بمكتبه بالوزارة استجاب لرجائي وحين قلت له «انه يكفيني انني وجدت مسئولا يهتم بقضيتي وارجو الا تلاف نفسك اكثر من طاقتها» كان رده بالنص «انا وظيفتي الدفاع عن حقوق كل مصري». «احسست وراحة نفسية. وتمنيت لو كل مسئول في مصر يكون مصطفى عبدالعزيز».

الخطاب يكشف في هذا الزمان عن اعجوبتين، إذا صح هذا التعبير ولو بالمبالغة الاعجوبة الاولى: مواطن من عباد الله الذين لا حول لهم ولا قوة، يسجل تقديره واحترامه لموظف عمومي. والاعجوبة الثانية: موظف عمومي يجند مهام وظيفته للعمل في خدمة مواطن مريض لاتسبقه توصية ولا يسنده زيد او عبيد من كبار القوم. ويرى في ذلك حقا لكل مواطن على الموظف العمومي.

الموظف العمومي، هو السفير د. مصطفى عبدالعزيز الذي تقلد منذ ثلاث سنوات او اربع منصب نائب وزير الخارجية لشئون المصريين القاطنين او العاملين بالخارج وهو منصب استحدثته الوزارة واعتقد ان اختيار سفير من قامة د. مصطفى عبدالعزيز، بثقافته وخبرته وتواضعه وامتلاكه لروح المسئولية لشغل هذا المنصب، كان موفقا للغاية.

والرجل كما تقصيت وعرفت انشا في زمن قصير إدارة غير بيروقراطية تتمتع بالكفاءة والفاعلية، والاهم من ذلك انه لم ينعزل بها كجزيرة مستقلة ذات سيادة، عن بقية اجهزة الدولة المعنية او المؤسسات غير الحكومية. وإنما اعتبر نفسه والإدارة جزءا من نسيج متكامل. ومن هنا صار باب السفير مصطفى عبدالعزيز مطروقا بكثافة وثقة من المواطنين.

من حق كل من المواطن هانيء مبارك، والسفير مصطفى عبدالعزيز ان نشيد بموقف كل منهما تجاه الآخر. ذلك ان المسئولية التي يتحلى بها كل منهما، عملة اجتماعية اخلاقية نادرة، في ساحة العلاقة بين المواطن العام، المفترض انه السيد في المجتمع. وبين الموظف العام، المفترض انه الخادم في الدولة. لعل وعسى بتكررها، هنا وهناك، تطرد العملة الرديئة الرائجة في السوق.

لطفي الخولي



ورغم عذابه ومشاقه
أصبح للعمل القنصلي عشاقه

من كلمة طلعت حرب باشا في تكريم قناصل الدولة المصرية مايو ١٩٣٥ *

إننا نعلم أن إنماء ثروة البلاد وتحقيق استقلالها الاقتصادي على أساس برنامج قومي واسع الأطراف ، إنما تقوم به الطبقات العاملة في البلاد ، تعاونها حكومة دستورية رشيدة ، ونعلم أيضا أن العمل على تحقيق هذا الاستقلال واجب مفروض على كل مصري ، وهذا الواجب أساسه في الحياة الفردية والحياة العامة ، والتوسع في الإيراد والتوفير في النفقات ، حتى يفيض من الإيراد ما تتكون به ثروة فردية أو ثروة عمومية .

وبهذا العمل الذي يجمع بين تفهم الحالة الاقتصادية في مصر والإرشاد عنها في الخارج ، وتفهم الحالة الاقتصادية في الخارج ، تقومون بواجب الوظيفة الجليلة ، فتعملون على مثال الأجداد في توفير أسباب السعادة والرفاهية للبلاد ، ويكون لكم شرف الاشتراك في بناء الاستقلال الاقتصادي ، وان لم يكن لجيلنا الحاضر ولأولادنا فللأحفاد .

إن بعثاتنا سواء كانت قنصليات عامة أو سفارات هي بمثابة محطات مراقبة للأحداث والتطورات الدولية ونوافذ تطل من خلالها وزارات وأجهزة الدولة على العالم الخارجي ، فهذه البعثات هي قواعد وقنوات اتصال متقدمة للوطن خارج الحدود ، تتولى رعاية ومتابعة مصالح مصر الاقتصادية والسياسية والأمنية كما أنها الجبهة المتقدمة التي تحمي وترعي أبناء مصر المغتربين والمهاجرين .

وبطبيعة الحال فان مهمة القنصل العام أو القنصل أو السفير (عندما لا توجد قنصلية عامة) ليست بالمهمة السهلة على الإطلاق . بل أنني اعتبرها من اصعب المهام مقارنة بالعمل السياسي. والمسؤولون عن العمل القنصلي في الخارج من دبلوماسيين وإداريين هم مرجع المواطن في الغربة وسنده ، فليس له من ملجأ بعد الله إلا ممثلي بلده ، وعندما يتورط أي مواطن في مشكلة ما لا يجد أمامه سوي

---

* في احتفال الغرف التجارية بالإسكندرية بمرور سنة على "تأسيس بنك مصر (مايو ١٩٣٥) – نشرته مجلة وجهات نظر ، القاهرة العدد – العاشر نوفمبر ١٩٩٩

القنصلية أو السفارة ليسألها النصيحة , فإذا وجد هذا المواطن أبوابهما موصده أمامه فأين يذهب ؟

ورغم طلبات بعض المصريين المغالي فيها أحيانا ، وتجاوزات البعض الآخر ، فان الدبلوماسي الذي يتجاهل مصالح مواطنيه ورعايتهم يعتبر غير جدير بوظيفته أما الدبلوماسي الذي يقوم بواجبه تجاه أبناء بلده ، ويقدم إليهم ما يمكنه من خدمات فانه يدعم مصالح بلده ومواطنيه ويحقق رصيدا لا ينضب من الصداقات والسمعة الطيبة.

وخلال لقاءاتي برؤساء البعثات السياسية والقنصلية الجدد في الدورات التي تنظمها إدارة شئون السلكين لإحاطتهم بالمستجدات في كافة المجالات، كنت أقول لهم ضعوا أنفسكم دوما في وضع المواطن صاحب المشكلة وتعاملوا معه برحابه صدر ، فإذا وجدتم أنه صادق في دعواه وصاحب حق لا تدخروا جهدا أو وقتا في مساعدته واسترجاع حقه . أما إذا وجدتموه غير محق وتعمد عدم ذكر الحقائق لا تترددوا في محاسبته.

وعلي صعيد آخر فإنني اعتقد أن مدي نجاح القنصل العام . ومن باب أولى السفير ، إنما يرتبط بمدى معرفة حقيقة أوضاع بلده ، فمن لا يعرف واقع مصر وظروف شعبها وطبيعة معاناته لا يستطيع أن يمثل بلده تمثيلا سليما . أما هؤلاء المبعوثون الدبلوماسيون الحريصون على فهم هذه الأوضاع سيتمكنون بلا شك من معرفة ظروف المصريين المغتربين ولماذا تحملوا المشاق واغتربوا وما دور عوامل الطرد في المجتمع المصري التي دفعتهم إلى ذلك ، وسيقدمون للمصري المغترب يد العون بمودة وعن قناعة.

وأتذكر بهذه المناسبة واقعة تخصني ، فخلال عملي (١٩٦٤) كسكرتير ثالث بسفارتنا ببيروت. التقيت بالسكرتير الثاني الفرنسي بمكتبي ودار الحديث حول أوضاع المنطقة ، ثم تطرق الحديث إلى الأوضاع الداخلية في مصر ، فسألني عما تم بالنسبة لمدن المقابر في القاهرة وكنت اسمع ذلك للمرة الأولى ، وهي تتعلق بظاهرة سكن مئات المواطنين بالمدافن نتيجة أزمة الإسكان الطاحنة ، وعندما عدت في أول إجازة للقاهرة حرصت على معاينة هذه الظاهرة على الطبيعة . إن الفقر ليس عيبا ولكن العيب هو الجهل بواقع بلدنا وظروف مواطنينا الصعبة ولا نعمل جادين على تغييرها وننكر وجودها.

وينبغي أن يتحلى السفراء والقناصل بالقدرة على الاقتراب من مشاكل البسطاء من المصريين المغتربين والإحساس بوجعهم الإنساني وتبينهم لقضايا الإنسان الضعيف ووقوفهم إلى جانبه ، وليدرك الزملاء الأعزاء ، واعتقد أن غالبيتهم يدركون ، أن تزايد معدلات الفقر للقاعدة الاجتماعية العريضة للمصريين هو في مقدمة العوامل الضاغطة للهرب خارج الحدود على أمل الابتعاد ولو مؤقتا عن هموم شبح الفقر والبطالة . ولا أبالغ إذا قلت أن على سفرائنا وقناصلنا العامين أن يتزودوا بجانب من ثقافة الفقر وما تحدثه من جروح دامية في الضمير الجماعي المصري. وكم أتمنى أن يقللوا من حفلات الواجهة والدعاية التي يقيمونها للقادرين والزائرين ذوي الحيثية ، وأن يعطوا اهتماماً اكبر للضعفاء من المصريين المغتربين لأنهم القاعدة الواسعة لشعبنا وهم الأولى بالرعاية.

لا أستطيع أن أنكر – وقد مررت بالتجربة – أن العمل القنصلي هو عمل شاق للغاية ، كما انه عمل ما زال غير مقدر ، وغير مشكور كما سبق أن ذكرت. حتى الآن لا تتوفر للعاملين بالقطاع القنصلي أي حوافز مادية تميزهم عن العاملين في القطاعات السياسية ، مقابل ما يتحملونه من مشاق ومتاعب ، بل وأحيانا أعباء مالية شخصية . وأتصور انه لتحقيق نوع من العدالة المهنية ، أن يتم تقدير العاملين بقنصلياتنا في المناطق الصعبة كمنطقة الخليج ، بنقلهم في حركات النقل التالية لاماكن متميزة تشعرهم بتقدير الوزارة وتحفزهم على المزيد من الجهد والعطاء .

واسترجع الآن ذكريات زملاء عملوا بالقطاع القنصلي وأضافوا إليه ، وآخرون اهتموا بهذا القطاع وساهموا في تطويره رغم ضعف الإمكانات المتاحة . وأتذكر الآن بكل تقدير ما تحملوه من معاناة وجهد متواصل لرعاية المصريين المغتربين وما تعرضوا له من مشاكل وشكاوى وضغوط إعلامية. واستطاعوا تطويع البيروقراطية في التطبيق والممارسة . فقد كنت أتابع بإعجاب أداء محمد عباس (سفيرنا السابق في البحرين) خلال فترة عمله قنصلا عاما بجدة ، وهو منصب إذا خرج منه شاغله سليما صحيا بعد انتهاء مدته فانه يحمد الله ويشكر فضله على هذه النعمة . ذلك انه يقع في دائرة اختصاصه القنصلي مناطق جغرافية تضم قرابة نصف مليون مصري من مختلف التخصصات والطبقات الاجتماعية . وبطبيعة الحال فإن هذا العدد يفرز يوميا العديد من المشاكل . واشهد له انه كان يتعامل معها بروح إنسانية وبذكاء وأحيانا بفدائية وجرأة يحسد عليها . بالإضافة إلى مشاكل الحجاج والمعتمرين وزيارات المسؤولين ، فضلا عن تمثيله لمصر في منظمة

المؤتمر الإسلامي بجدة. وأتذكر أنني في أحد المرات أحلت عليه موضوعا يتعلق بسيدة مقيمة بالإسكندرية بشان قضية نفقة مرفوعة ضد مطلقها المقيم بالسعودية وشعرت خلال مكالمتها التليفونية معي ، أن لديها الإحساس بأن القنصلية المصرية بجدة لا تهتم بمشكلتها لأنه لا توجد لديها واسطة على حد قولها ، واتهمت هذه القنصلية بالتقصير في الرد على استفسار المحكمة المصرية المختصة التي طلبت معلومات حقيقية عن وضعه المالي ، رغم تكرار الطلب. وطلبت من محمد عباس – في مبادرة غير مسبوقة – أن يقوم بالاتصال تليفونيا ومن مقر القنصلية بجدة بهذه السيدة بالإسكندرية ويستمع إليها ، فاستغرب في البداية ثم تفهم دوافع طلبي . فقد تعود المواطنون على إهمال الأجهزة الحكومية لطلباتهم رغم إلحاحهم وأحقية الكثيرين منهم ، و ألا يجدوا استجابة من هذه الأجهزة ، وطلبت من قنصلنا العام بجدة أن يكسر هذه القاعدة في تقليد غير مسبوق ، بأن يبادر بالاتصال بها ليشعرها باهتمام أحد أجهزة الدولة خارج الحدود بمشكلتها، وأن نحاول أن نكسب رهان استعادة الثقة ، وقام محمد عباس بالفعل بالاتصال بهذه السيدة في نفس اليوم رغم أعباء مهامه الثقيلة ، وابلغها تفاصيل جهود القنصلية بالنسبة لموضوعها وانه سبق أن بعث برد للمحكمة في حينه بنتيجة تحرياته .

وجاءت مكالمة هذه السيدة صاحبة الشكوى من الإسكندرية لتحمل اعتذارها عن سوء ظنها بالقنصلية المصرية بجدة ، وشاكرة للمبادرة التي قام بها قنصلنا العام والتي أصبحت حديث الأسرة والأقارب وامتدت للجيران، وكان الفضل في تغيير الصورة قنصل مصري يشعر بمسئوليته ويؤدي عمله باجتهاد وأمانة . وأشعر – رغم قصر المدة التي تعاملت فيها مع محسن بهاء الدين كامل القنصل العام الجديد بجدة – انه يسير على نفس الخط ويعمل بنفس الروح وكان على اتصال منتظم مع محمد عباس بالمنامة عندما كان سفيرا بها . (وكم سعدت عندما تم اختيار محمد عباس ليكون مساعدا للوزير للشئون القنصلية خلفا لعاصم مجاهد الذي عين سفيرا في استراليا).

والمثال الآخر الذي يحضرني هو دور طاهر دنانة القنصل العام السابق في الرياض وكان من الكفاءات التي تحترق لرفع اسم مصر وحماية أبنائها ولو على حساب صحته وتمكن من تطوير أساليب العمل بالقنصلية مطوعا البيروقراطية الجامدة لخدمة المواطنين وليس العكس ، وهو الآخر كان مسؤولا عن قرابة نصف مليون مواطن مصري مغترب بالسعودية ، وتمكن خلال فترة عمله من نقل مقر القنصلية إلى مقر جديد لائق وتحمل الكثير من المشاق لتحقيق ذلك. وأتذكر بهذه

المناسبة احمد رامي الذي كان يعمل نائبا لدنانة ، وكان أحمد من عشاق العمل القنصلي ويتولى مهمة تلقي الصدمات واستيعابها وترك ذكريات طيبة لدي كل من تعامل معه في الرياض ويعمل حاليا مديرا لإدارة الشئون القنصلية بالخارجية. أما عبد المنعم جبريل الذي حل محل دنانة فقد سبق له العمل كنائب للقنصل العام في جدة واستوعبه العمل القنصلي بالسعودية وأدمنه قرابة نصف مدة خدمته وأتصور أن أداءه في الرياض سيتسم برعاية حقيقية وإنسانية للمصريين المغتربين في دائرة اختصاصه . ويزيد من اطمئناني أن سفيرنا بالسعودية حلمي بدير سفير نشط ومتخصص وفاهم لطبيعة عمله ومهامه ويولي موضوع رعاية المصريين اهتماما خاصا (سبق أن عملنا معا بمكتب الوزير)، وقد حل محل السفير فتحي الشاذلي الذي اتسمت رعايته للمصريين بالجرأة غير المألوفة فضلا عن روح الابتكار والتجديد.

ومن الذين عشقوا العمل القنصلي وأبدعوا فيه إبراهيم حجاج قنصل مصر العلم السابق بالكويت . فقد استطاع بجهود ذاتية وبفكر خلاق أن تصبح الخدمة – في المقر الجديد للقنصلية الذي بذل جهدا كبيرا للانتقال إليه – ميسره تتم للمواطن في وقت قياسي لا يصدق ولا تعرف عبارة تعالى بكرة إلا إذا كانت هناك ضرورة حقيقية لذلك . كما قام بتطوير بعض الإجراءات القنصلية واختصرها بقصرها على الضروري والغي بذلك عددا من الأوراق والمستندات التي لا داعي لها. واستحقت القنصلية في عهد إبراهيم حجاج مرتبة القنصلية الأولى في الأداء والتطوير على مستوي منطقة الخليج. وكان الرجل الثاني في القنصلية هو احمد راغب من عشاق العمل القنصلي الذي تولى فيما بعد الإشراف على وحدة "إرشادات السفر" بالوزارة.

وقد لاحظت أن سماح سطوحي القنصل العام الجديد سار على نفس النهج. فقد استمر في تطوير الأداء القنصلي وإشعار المواطنين ، خاصة الضعفاء منهم بالاهتمام والرعاية ، وهو من النوع الصاحي لما يدور حوله والمبادر لحماية مصالح بلده ومواطنيه . ومن أمثلة ذلك أن إحدى شركات الصرافة بالكويت أصدرت بيانا قبل نهاية عام ١٩٩٩ بأسابيع محذرة عملاءها من تحويل مدخراتهم إلى البنوك المصرية في شهر يناير عام ٢٠٠٠ ومدعية أن البنوك المصرية ربما تكون غير متوافقة أو لن تكون مبرمجة تلقائيا إلى الألفية الثالثة ، أي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٩ وفي بداية العام القادم الأول من يناير ٢٠٠٠ للتعامل مع هذا التغيير في التاريخ فتعود تلقائيا لعام ١٩٠٠ بدلا من ٢٠٠٠. وقد سارع سطوحي للاتصال بشركة الصرافة التي أصدرت هذا البيان موضحا عدم صحة ما أعلنته ،

ومؤكدا أن البنوك المصرية تغلبت عل هذه المشكلة وتحسبت لها بنجاح ومعززا ذلك بالوثائق المؤيدة وموضحا ومحذرا بان نشر أي بيانات بخلاف ذلك يلحق الضرر بالمصالح المصرية الاقتصادية ، فبادرت شركة الصرافة الكويتية إلى إصدار بيان نشر في جميع الصحف الكويتية يوضح بالبنط العريض "أن البنوك المصرية متوافقة تماما مع سنة ٢٠٠٠".

كما أتذكر أيضا دور مصطفي خضر قنصل مصر العام بدبي وما قام به من جهد متواصل سواء على مستوى تطوير الأداء واختصار الإجراءات القنصلية ، أو على مستوى حسن التعامل مع المواطنين وتفهم مشاكلهم وظروفهم ، ومحاولاته توسيع نطاق مشاركة المواطنين المغتربين في أداء شؤون روابطهم وغير ذلك ولم تكن بالمهمة السهلة . وقد حل محله عبد العزيز داوود (عملنا معا من قبل) وهو من الشخصيات الهادئة والمثقفة والمحبة للعمل العام والمساندة لأصحاب الحق وأتوقع أن تكون له إضافاته المتميزة في منصبه الجديد .

ومن المواقع القنصلية الحساسة والتي تواجه أعباء غير عادية قنصليتنا في العقبة. وقد استطاع معصوم مرزوق خلال فترة عمله كقنصل أداء دوره بشكل موفق للغاية رغم أعبائه غير العادية ويكفي أن أشير إلى أن إجمالي القادمين والمغادرين من ميناء العقبة خلال عام ١٩٩٥ مثلا بلغ مليونا وستمائة وتسعة آلاف ومائتين وأربعة وستين مواطنا ... فضلا عن الآف الذين يعملون في دائرة القنصلية.

كما أن هناك سفراء طوروا من أداء الأقسام القنصلية بسفاراتهم إلى حد يثير الإعجاب والتقدير . فخير الدين عبد اللطيف سفيرنا في مسقط مثلا ادخل تعديلات جوهرية على أساليب العمل بالشعبة القنصلية ، وأتم ذلك بإمكانيات ذاتية محدودة للغاية ودون أن يلجا للوزارة لدعم مالي أو إداري وإنما عرف كيف يستثمر الإمكانات القائمة إلى ابعد حد ، كما نجح خير الدين في دعم علاقات التواصل مع المصريين المغتربين بالسلطنة وأشعرهم بخطوات عملية برعايته واهتمامه الحقيقي بشؤونهم . كما استن خير الدين عبد اللطيف أسلوبا جديدا في رعاية المصريين المقيمين بالسلطنة ، وذلك بالقيام بجولات ميدانية في مختلف الولايات للالتقاء بالمواطنين المصريين المقيمين فيها لبحث مشاكلهم على الطبيعة.

وكم كنت أود أن أشير وبكل التقدير لبعض تجارب الجيل السابق في العمل القنصلي وأسلوب عملهم والتي تمثل حصيلة خبرة أصحابها في هذا المجال وكيف

كانوا يواجهون مشاكل هذا القطاع بحلول غير تقليدية لعلها تكون مفيدة للجيل الجديد من العاملين به ، إلا انه نظرا لضيق المجال سأكتفي بالإشارة إلى فقرات من تجربة عصام الدين حواس القصيرة في هذا المجال والتي نشرت في مجلة (الدبلوماسي – العدد ٢٨ يناير ١٩٩٨) التي يقول فيها :

"كان منصب المشرف على الشؤون القنصلية في الكويت هدف صداقات متنوعة من أساتذة الجامعة والأطباء والمهندسين والمستشارين بالقضاء وبعض الوزراء السابقين .. وكان العشم من جانبهم وربما الكياسة من جانبنا يؤديان عمليا إلى انه إذا ما حضر أحد هؤلاء للقنصلية فانه لا يصطف في طوابير المواطنين وإنما يتوجه مباشرة إلى مكتب القنصل العام ويشرب القهوة وينتظر حتى تقضي مصلحته."



لقاء في مسقط يظهر فيه بعض المسئولين العمانيين والسفير المصري خير الدين عبداللطيف

وقد وجدت أن الملاءمة تقتضي ألا أغير من تلك العادة المستقرة وألا أطالب الجميع بالوقوف في الصفوف .. ولكن إذا لم يكن ذلك ممكنا ملاءمة – فان اقل ما كان يمكنني عمله هو أن اجعل من المتاح لأي مواطن – ولو كان فاعلا صغيرا لبناء – أن يصل إلى "القنصل العام " ويعرض عليه شخصيا ما يريد .. كما حرصت على أن يكون فوق مكتبي علبة "زجاجية" تحتوي على "ملبس" كالذي يقدم

في الأفراح كحد أدنى من التحية لأي ضيف. وقد فعل كل ذلك فعل السحر ! ذلك أن المواطن مهما كان غاضبا ... عندما يصل إلى مكتب "القنصل العام" تهدا ثورته.. فإذا ما دخل إلى المكتب بغير عوائق وقطع الطريق من باب القاعة حتى وصوله إلى المكتب .. يكون بعض آخر من ثورته قد هدأ ... وعندما يبدأ في شرح مشكلته ببعض الانفعال أقاطعه قائلا : تفضل أولا واحدة من هذه العلبة ... وتفضل بالجلوس فالأماكن كثيرة والحمد الله ... فيجلس المواطن ويتناول واحدة من "الحلوى" وهو يردد عبارة الشكر .. وهنا غالبا ما تكون نصف مشكلته قد حلت بالفعل! ثم نبدأ بعد ذلك في معالجة المسالة بقدر كبير من الموضوعية بعيدا عن الانفعال .. وفي أحوال عديدة كان المواطن يكتشف انه ليس هناك في الحقيقة مشكلة على الإطلاق .. وان موضوعه قد حل بصورة عادية .. فيبدأ في التراجع في خجل وينسحب في هدوء لاستكمال إجراءاته لدى الموظف المختص .. بل انه حتى ولو لم يتمكن القنصل من حل المشكلة وتعذر عليه ذلك تماما .. فسوف ينصرف المواطن راضيا شاكرا .. يغمره إحساس بالارتياح وقناعة بان القنصلية ساعدته بقدر الإمكان .. ويصب لعناته على اللوائح الجامدة .

ويتابع حواس سرد ذكرياته القنصلية فيقول " وهكذا منذ الأسبوع الأول لتسلمي العمل .. كانت غرفة القنصل عامرة بالمواطنين .. وقد أفاد ذلك بشكل غير مباشر في التغلب عل بعض المشاكل المستعصية .. فقد يحضر شاب منفعل بصحبة زوجته ويصران على إيقاع الطلاق بينهما .. فالتفت حولي فأجد أحد أساتذة الجامعة فأرجوه أن يأخذ الشاب والفتاه في ركن من الغرفة ويستمع إليهما ويحاول التقريب بينهما .. أو قد يحضر مواطن يواجه مشكلة في عمله ، أو في علاقاته الشخصية بآخر .. فنجد من الضيوف الحاضرين من يساعد في حلها .. وبعضهم يكون قد قضى سنوات عديدة في البلاد وله دائرة واسعة من المعارف فيتطوع لتذليل الصعاب .. وهو يفعل ذلك سعيدا لإمكانه المساهمة في حل مشكلة لمواطن مصري.. وكثيرا ما كانت هذه الطريقة تؤدي إلى نتائج إيجابية .. وترفع في الوقت نفسه عن كاهل القنصلية بعض أعبائها .. وتخفف من معاناة المصريين في الخارج. وتعزز من وشائج الترابط والتكافل بينهم."

"وكان يحدث من وقت لآخر أن يقع مواطن مصري بسيط في أزمة مالية مفاجئة لا قبل له بمواجهتها .. وعلى سبيل المثال كان بعض العمال العاديين يقعون فريسة السماسرة الذين يتعهدون بالحصول لهم على تأشيرة وعقد عمل بالكويت .. ثم يكتشف العامل بعد وصوله انه قد غرر به.. وان كل ما أتي إليه في الكويت وهم

في وهم ويكون قد انفق بضع مئات أو آلاف من الجنيهات باع في سبيل توفيرها كل ما يملك .. ولم تكن الضمانات اللازمة لتفادي حدوث مثل ذلك موجودة وقتها كما هي اليوم .. (وان كانت حتى اليوم لا تزال غير كافية)* – ولا يكون أمامنا من حل إلا إيجاد عمل مؤقت لذلك المواطن بصورة من الصور.. أو إعادته إلى مصر بالطائرة .. والى أن يتم أحد الحلين كان من اللازم أن يتوافر له الحد الأدنى ليأكل وينام .. ولم تكن الميزانية الرسمية للسفارة والقسم القنصلي وعلى خلاف ما يعتقد الكثيرون تسمح بمواجهة مثل تلك الحالات الإنسانية .. رغم أن المنطق كان يدعو الناس إلى الاعتقاد بغير ذلك .. فأنشأنا صندوقاً للطوارئ بالتبرعات والجهود الذاتية لمواجهة هذه المتطلبات الإنسانية " انتهي حديث عصام حواس .

ولعل الجدير بالملاحظة في مجال العمل القنصلي هو تزايد عدد مناصب القناصل العامين التي اصبح يشغلها دبلوماسيات ، رغم أن اغلب مهام القنصل العام مهام شاقة ومضنية ، فهو يجمع بين واجبات القاضي وضابط الشرطة والراعي الاجتماعي والوسيط الخير في ثوب دبلوماسي وتتطلب التحلي بصفات وقدرات تمكن من التعامل مع مختلف الأوساط والفئات ليلاً ونهاراً.

ومن هنا كانت المخاوف المبررة في البداية من توسيع دائرة عمل الدبلوماسيات في هذا المجال. لكن الواقع اثبت أن هذه المخاوف كان مبالغا فيها . فقد أثبتت الدبلوماسيات / اللاتي شغلن مناصب قنصل عام جدارتهن بتحمل مسؤوليات هذا المنصب . بل ويستمتعن بعملهن القنصلي . ولا يتسع المجال للحديث عنهن جميعا، ولهذا سأكتفي بلمحات عن عينة منهن. وابدأ بالحديث عن سهير زكي قنصل مصر العام بنيويورك سابقا وكانت تعمل من قبل توليها هذا المنصب نائب مساعد للشؤون القنصلية أي أنها خريجة القطاع القنصلي ، وجمعت في ممارستها لصلاحياتها بنيويورك، بين أصالة بنت البلد الجدعة ، وثقافة الجامعة الأمريكية التي تخرجت منها . وقد عاصرت جانباً من جرأتها في التعامل مع مشاكل المصريين المغتربين في الولايات المتحدة وارتقت بالتعامل البيروقراطي لخدمتهم ، رغم تعرضها للعديد من المشاكل الناجمة عن هذه الجرأة والجدية .

أما بالنسبة لسميحة أبو ستيت فكانت خلال توليها لعملها كقنصل مصر العام في لندن ، تتعامل مع المصريين المغتربين كنموذج مشرف للمنصب ، بشهامتها وكرمها وإنسانيتها وحققت عدداً من الإنجازات في هذا المنصب الصعب ، والموقع

* الإضافة بين القوسين من عندي

غير العادي ، كما أثبتت جدارة وكفاءة متيمزة خلال فترة عملها ببروكسل . وقد تم تعيين محمد سعد عبيد كقنصل عام في لندن وهو اختيار موفق للغاية بحكم ما يتمتع به عبيد من قدرات وخبرات وحسن تصرف (اشرف على القسم القنصلي بسفارتنا ببون وكان متميزا في أدائه . وعملنا معا بدمشق وقت أن كنت سفيرا بها).

وفيما يتعلق بصفية إبراهيم قنصل مصر العام في ميلانو ، فقد تزاملنا معا بتونس وكنت قلقا عليها عندما تم تعيينها في هذا المنصب رغم تعزيزي لذلك، فالمصريون المغتربون والمقيمون بدائرة اختصاص هذه القنصلية مشاكلهم متعددة وبعضها معقد وفي مقدمتها الإقامة غير القانونية، كما تضم بعض النوعيات الصعبة والمغامرة من المصريين . وتولت صفية منصبها بعد قنصل عام (مصطفى نجيب) كان يتعامل مع المصريين هناك بأسلوب ابن البلد ، ويسعى لحل مشاكلهم بأسلوب غير تقليدي ، ولهذا كان المصريون المقيمون خارج دائرة اختصاصه يجيئون اليه لايجاد حلول لمشاكلهم القنصلية. ولقد أثبتت صفية جدارتها وقدرتها على شغل منصبها الجديد وأضافت إليه لمسات إنسانية واكتسبت ثقة المصريين المغتربين هناك على اختلاف مستوياتهم . وحمدت الله أن قلقي كان مبالغا فيه .

وفي باريس تولت نيفين سميكة منصب القنصل العام في باريس ، وقد ظلت نيفين تفضل العمل داخل مصر لظروف خاصة ولفترة طويلة ، ورغم قصر فترة متابعتي لها في هذا المنصب ، لكن لدي الإحساس أن اختيارها له كان موفقا شكلا وموضوعا .

بقيت ملاحظة وهي صعوبة تعيين دبلوماسية في منصب قنصل عام في دول الخليج العربية لاعتبارات اجتماعية وعملية وللتقاليد والعادات السائدة في منطقة الخليج ، غير أن ذلك لم يمنع تعيين دبلوماسيات كأعضاء في سفاراتنا وقنصلياتنا في هذه الدول ولم تكن مهمتهم سهلة.

ورغم معاناة من يعمل بالقطاع القنصلي من مشاق فقد أسعدني أن أجد عددا متزايدا من الزملاء يقبل على العمل فيه واستطاعوا بجهدهم وعرقهم وتضحياتهم أن يسهموا في تغيير المصطلح الذي كان يطلق على هذا القطاع في السابق وهو (المستودع أو الجراج) وجاء جيل جديد من القناصل العامين والقناصل ورؤساء الأقسام القنصلية بالسفارات للعمل بروح جديدة وبمرونة دون تجاوز مخل أو مخالفة للقوانين . ولهذا تجدني أقول الآن عن القطاع القنصلي انه رغم مشاقه فقد تزايد عشاقه وهواته . وكم أتمني على الوزارة أن تولي هذا القطاع مزيدا من

الاهتمام وتوفر للعاملين فيه دبلوماسيين وإداريين قدرا من الحوافز المادية والمعنوية ومعايير موضوعية للتقدير تدفعهم للمزيد من العطاء . كما أود أن أوضح أن الحكم على أهمية وحجم العمل القنصلي استنادا لعدد المعاملات القنصلية، وان كان يمثل جانبا هاما من الأعباء ، إلا انه ينبغي ألا نغفل المشاكل اليومية الخاصة بالمواطنين، فأعضاء القنصليات يتعاملون يوميا مع عدة حالات إنسانية صعبة تستقطع وقتا وجهدا كبيرين منهم ويستوعبون غضب المواطنين . ولا ننسى أن العاملين في القطاع القنصلي مسؤولون عن جانب هام من سمعة وزارة الخارجية لدى الرأي العام المصري ولدي المصريين المغتربين.



وحينما يتعرض المصريون المغتربون للخطر
تسارع مصر
لحماية أبنائها وتأمين سلامتهم



رغم الانتقادات المتعددة التي توجه للحكومة ولأجهزتها البيروقراطية وتتهمها بعدم توجيه الرعاية الكافية لأبنائها المغتربين ، نجد أن مصر الحانية لا تنسى أبناءها مهما فرقت المسافات بينهما . فعندما يتعرضون لخطر ما ناجم عن اضطرابات سياسية أو حروب أهلية في بعض مواطن الاغتراب كما حدث في زائير أو الكونغو برازافيل أو سيراليون وألبانيا وغيرها ، تسارع أجهزة الدولة لوضع كافة الترتيبات اللازمة لتامين ترحيل أبناء مصر المغتربين وعلى نفقة الدولة من مناطق الخطر إلى بر السلام إلى مصر حيث الأمن والأمان .

وقد شاركت في عدة عمليات لتامين أبنائنا في الخارج عندما تعرضوا لخطر حقيقي يتهدد أرواحهم . وعندما يضاء الضوء البرتقالي ونستشعر بوادر أزمة قادمة قد تهدد سلامة أبناء مصر المغتربين في أي مكان يتم إنشاء غرفة عاجلة للعمليات، تكون عادة برئاسة مساعد وزير الخارجية للشئون القنصلية ورعاية المصريين في الخارج ويشارك فيها ممثلون عن وزارات الداخلية والقوى العاملة والهجرة والدفاع والمخابرات ، والنقل والمواصلات والصحة ، والشئون الاجتماعية والتموين وغيرها من الوزارات والأجهزة المعنية ، ومهمة غرفة العمليات :

- متابعة عمليات نقل وإعاشة وتيسير عودة المواطنين وكافة العمليات الأخرى المرتبطة بذلك ، وعرضها على الجهاز الرئاسي أولا بأول .
- متابعة الاتصال على مدى ٢٤ ساعة بسفارتنا المعتمدة في البلد الذي حدثت فيه الاضطرابات . ويتم تقييم ما يرد منها من معلومات وتقارير تتعلق بتطورات الأوضاع في مناطق الخطر ورأيها في خطط الإجلاء وما تقترحه من تعديلات عليها وفقا لما تتطلبه المواقف المتغيرة.
- أن تكون حلقة الوصل مع غرف العمليات في الوزارات والأجهزة الأخرى لإدارة الأزمة بشكل منسق كل في نطاق اختصاصه ودوره .
- ترتيب عقد الاجتماعات التي تشارك فيها مختلف الوزارات والأجهزة المعنية لبحث تطورات الأزمة واتخاذ التوصيات اللازمة بشأنها .
- رفع تقارير دورية للجهاز الرئاسي عن مسار العمليات وتوصيات الاجتماعات المشتركة.
- تزويد وسائل الإعلام المصرية بالمعلومات المعنية المتعلقة بإدارة الأزمة وأوضاع جاليتنا في منطقة الخطر .

❖ تدبير الموارد المالية والبشرية اللازمة لمواجهة متطلبات عمليات النقل والإعاشة وغيرها وغالبا ما يقوم رئيس الوزراء بتخصيص اعتماد مالي طارئ لهذا الغرض.

❖ يتم وضع نظام للمناوبات "بغرفة العمليات" على مدار ٢٤ ساعة عندما تحين ساعة الصفر.

وعندما تحدث الأزمة في مناطق الجوار الجغرافي القريب أو البعيد يتم إرسال مجموعة عمل استطلاعية وأخرى لتعزيز سفارتنا وقنصلياتنا في منطقة الخطر على نحو ما كان يتم خلال تعرض العراق لهجمات عسكرية على نطاق واسع ، فكانت هذه المجموعات تتواجد بالأردن على مقربة من الحدود المشتركة العراقية الأردنية ، وبالتنسيق المسبق بطبيعة الحال مع السلطات الأردنية المختصة.

وفي العادة يسبق كل هذه الترتيبات إعداد تقدير لعدد المصريين المحتمل نزوحهم من مناطق الخطر وسيتم نقلهم إلى وطنهم الأم . ومن هنا تجئ أهمية معرفة عدد المصريين المغتربين في أي منطقة في العالم. ويتم عمل عدة سيناريوهات لمسار الأزمة وعدد المصريين الذين من المحتمل ترحيلهم في كل سيناريو تتضمن تقديرا للحد الأدنى والحد الأعلى لعددهم . وهذه التقديرات هامة للغاية والتحسب لها مسبقا وافتراض أسوا الاحتمالات ودون مبالغة يمكن من إيجاد الحلول المناسبة للازمة الطارئة وتطوراتها . فقد تم مثلا اتخاذ هذه الترتيبات بهدوء وبدون إعلان– على سبيل الاحتياط– خلال أزمة المواجهة الأمريكية / البريطانية مع العراق في فبراير ١٩٩٨ والتي لم تحدث والحمد الله .

وقد تمت من قبل عدة عمليات ترحيل لأبنائنا المغتربين من مناطق الخطر، على نحو ما تم من ترتيبات لنقل المصريين المقيمين في لبنان إلى ارض الوطن خلال الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ . كما اصدر الرئيس مبارك توجيهاته باتخاذ كافة الترتيبات العاجلة لنقل ركاب الباخرة المصرية التي كانت متجهة إلى إيطاليا في صيف ١٩٨٢ وجنحت وأشرفت على الغرق قرب جزيرة كريت ، وتم بالفعل نقلهم بوسائل نقل مصرية وعادت بهم سالمين إلى ارض الوطن .

وأود بهذه المناسبة أن انوه باهتمام الرئيس مبارك الشخصي بمتابعة تطورات أي أزمة قد تعرض أبناء مصر للخطر في أي منطقة من العالم واتخاذ كافة الترتيبات لحمايتهم وتأمينهم . ولا زلت أتذكر أزمة الحرب الأهلية التي نشأت في زائير ١٩٩٧ ، فاصدر الرئيس تعليماته بإرسال طائرة عسكرية مصرية لنقل أبناء

مصر المحتجزين فيها وتمت عمليات نقلهم جوا إلى مطار عنتيبي بـأوغندا ، ثـم تابعوا رحلتهم في اليوم التالي إلى القاهرة ، وكنت في استقبالهم بمطار شرق القاهرة العسكري مع مندوبين من القوات المسلحة المصرية.

وخلال أزمة الحرب الأهلية التي نشبت في ألبانيا وتصاعدت حدتها خلال شهر مارس ١٩٩٧ ، قامت غرفة العمليات بوزارة الخارجية بإعداد خطة لإجلاء رعايانا من ألبانيا لا سيما بعد أن تفاقمت حالة الفوضى في أنحائها وقامت سفارتنا هناك بتجميع المصريين في مناطق تجمع محدودة تم عمل ترتيبات نقلهم بحرا بعد نهب محتويات مطار العاصمة وتدمير منشئاته و إغلاقه ، إلى الشاطئ الألباني على البحر الادرياتيكي حيث نقلتهم بالتنسيق معنا ، قطع حربية إيطالية كانت متواجدة قبالة الساحل الألباني إلى الأراضي الإيطالية القريبة ، وتولي نهاد عبد اللطيف (سفير مصر القدير في روما) – الذي كنت على اتصال منتظم به طوال الأزمة – متابعة ترتيبات الإيواء المؤقت والإعاشة التي تحملتها السلطات الإيطالية مشكورة بفضل جهوده ومتابعته الواعية واتصالاته المتميزة رفيعة المستوى. وبدأنا نتابع عودتهم سالمين إلى ارض الوطن على طائرات مصر للطيران . وعندما استقبلتهم في مطار القاهرة كانوا لا يصدقون أنفسهم وأعربوا عن امتنانهم وتقديرهم للحكومة المصرية على رعايتها واهتمامها بأبنائها .

وكانت إحدى المفاجآت في إدارة أزمة البانيا ، عدد المصريين المقيمين فيها . فقد كانت تقديراتنا الأولية لهم تدور في حدود ما بين مائة ومائتي مصري ، ولكننا دهشنا لان عددهم تجاوز الخمسمائة مواطن . وبطبيعة الحال ارتبكنا في البداية لأن هذا العدد فاق الترتيبات اللوجستيكية المقدرة لنقلهم وإعاشتهم ،ويعود ذلك مرة أخرى لعدم قيام المصريين بواجبهم بالنسبة لتسجيل أسمائهم في سجلات السفارة لمعرفة عددهم القريب من الواقع وعناوينهم حتى يمكن الاتصال بهم في الوقت المناسب .

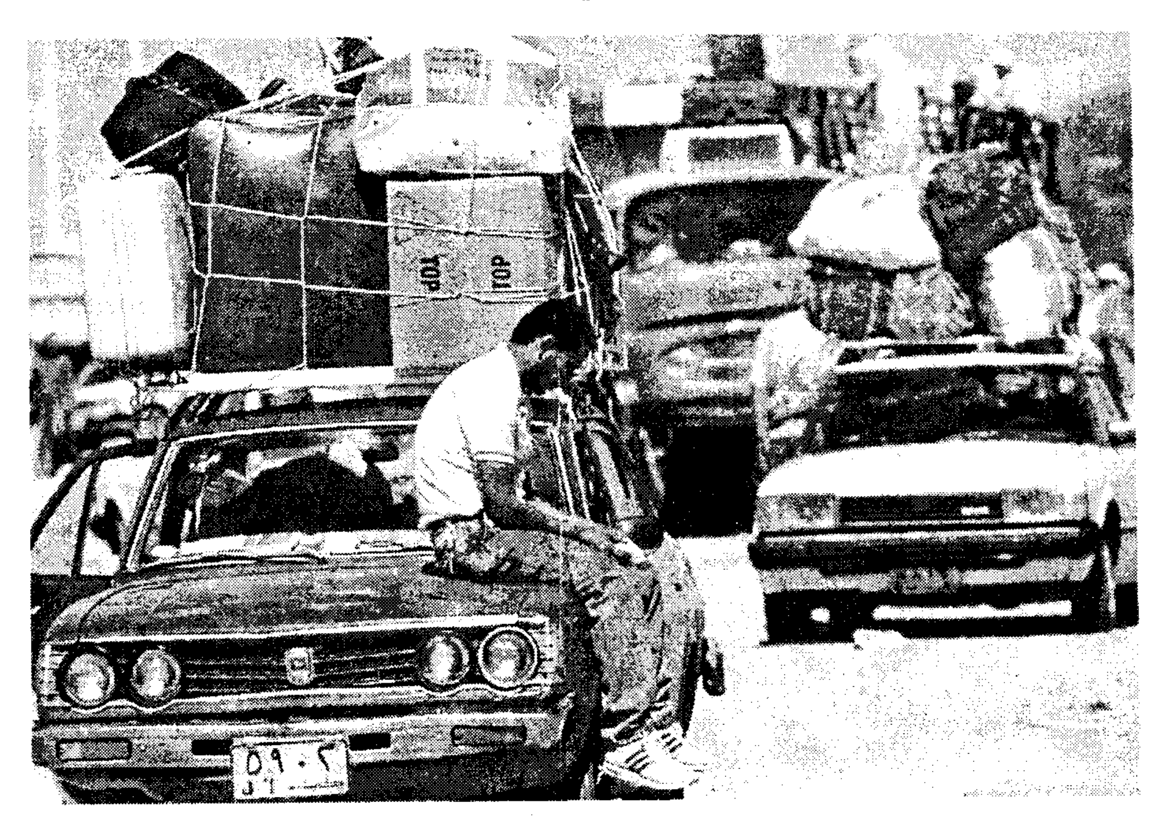
والأزمات التي يواجهها المصريون المغتربون لا ينتهي مسلسلها فقد شهد عام ١٩٩٧ الذي أطلقت عليه عام الأزمات الخطيرة ، نشوب الحرب الأهلية خلال شهر مايو / يونية ١٩٩٧ ، في سيراليون وانتشرت خلالها عمليات نهب وسرقة المنازل والمتاجر والفنادق والبنوك ، بجانب عمليات القتل العشوائي واغتصاب السيدات . وتابعت غرفة العمليات بوزارة الخارجية مسار هذه الأزمة وتداعياتها مع سفيرنا وقتئذ صلاح كامل ، وقد أدهشني خلال اتصالاتي اليومية به ،فضلا عن اتصالات مساعد أول وزير الخارجية وقتئذ عادل الصفطي ، هدوء أعصاب سفيرنا

رغم إننا كنا نسمع خلال الاتصالات التليفونية دوي المدافع والانفجارات بشكل واضح . وقد تمت الاتصالات مع الجانب الأمريكي عبر سفارتنا في واشنطن للمساهمة في إجلاء أعضاء الجالية المصرية المقيمة بسيراليون مع باقي الجاليات بطائرة الهليكوبتر الأمريكية تحت حماية قرابة ٥٠٠ جندي من قوات "المارينز" المسلحين ، ووصلوا إلى مطار كوناكري عاصمة غينيا ، ثم تم نقلهم فيما بعد إلى القاهرة على طائرات مصرية . وكان السفير وحرمه هما آخر من صعد إلى الطائرة بعد الاطمئنان على إجلاء كافة المصريين باستثناء عدد بسيط منهم طلبوا البقاء على مسئوليتهم وكانوا يعملون بتعاقدات شخصية . وبعد أن هدأت الأوضاع وبدأت تعود الحالة إلى طبيعتها تدريجيا نشبت الحرب الأهلية من جديد وعلى نطاق واسع في هذا البلد الأفريقي التعس خلال مايو ٢٠٠٠ . فالقارة الأفريقية أصبحت القارة المنسية التي تلتهم أبناءها في صراعات وأطماع شخصية وحروب حدودية أو أيديولوجية عقيمة لا طائل منها ، مسببة المجاعات وتدفق اللاجئين والمهاجرين بطريقة قانونية أو غير قانونية إلى دول الجوار و إلى الدول الأوروبية وغيرها . إن للحماقة حدودا ، وآن لها أن تتوقف حتى لا يستمر هدر الموارد الأفريقية المحدودة للغاية في حروب عقيمة على حساب الشعوب الأفريقية التعيسة ببعض حكامها ولصالح تجار الماس و المرتزقة.

ولعل اخطر واكبر أزمة تعرض لها المغتربون في منطقة الخليج ، سواء من ناحية مداها الجغرافي او عدد المصريين المغتربين الذين واجهوها ، هي تلك التي وقعت بعد اجتياح القوات المسلحة العراقية للكويت أغسطس عام ١٩٩٠ في عملية مباغتة غير مبررة فاجأت الجميع .

وقبل هذا الحدث الخطير كان النظام العربي يمر بمرحلة انتقال صعبة وكاد يقترب من استعادة التضامن العربي المفقود . إلا أن عملية احتلال العراق للكويت وتداعياتها أدت إلى تعميق أزمة الثقة في الذات العربية ككيان جماعي وانحسار التيار القومي العربي فكرا وعملا ومؤسسات . وحتى الآن لم يستطع العالم العربي تجاوز محنته واستعادة توازنه ، ودفعت شعوب المنطقة ثمنا غاليا نتيجة المغامرات والطموحات الشخصية الطائشة لبعض حكامها. وقد أدى هذا الغزو المفاجئ إلى عمليات نزوح اضطرارية شاقة للمصرين العاملين في كل من الكويت والعراق ، فضلا عن الأردن سواء قبل قيام قوات التحالف بعمليات (عاصفة الصحراء) لتحرير الكويت أو بعدها. وعمليات العودة الطارئة واسعة النطاق للمصريين من هذه المنطقة إلى ارض الوطن برا على هذا النحو غير المسبوق تجعلني اسميها

عملية "النزوح الكبير " . وكنت أتابعها من دمشق ولم يكن قد انقضي على تسلمي لمهامي كسفير بها سوى قرابة أربعة اشهر . وانشغلت القيادتان السياسيتان المصرية والسورية بالسعي لإيجاد الحلول المناسبة للتداعيات الخطيرة لهذه الأزمة غير المسبوقة وهي غزو بلد عربي لبلد عربي آخر .



عودة المصريين من منطقة الخليج بعد الغزو العراقي لدولة الكويت

وتشير دراسة عبد الحميد بلال (هجرة العمالة المصرية وأزمة الخليج – كتاب العمل – أبريل ١٩٩١) أن أعداد المصريين الذين كانوا متواجدين للعمل بالعراق قبل الغزو كان ٨٥٠,٠٠٠ وفي الكويت ١٧٩,٥٠٠ مصري أي وصل مجموعهم في البلدين قبل أغسطس ١٩٩٠ إلى ١,٠٢٩,٥٠٠ وهو ما كان يمثل اكثر من نصف حجم العمالة المصرية بالدول العربية (٥٣,٤%) . وإذا أضفنا إليهم حجم العمالة المصرية الموجودة وقتئذ بالأردن قرابة (١٢٥ ألف عامل) فان نسبة العمالة المصرية بالدول الثلاث تصل إلى ٥٩,٨% من إجمالي قوة العمل المصرية بالدول العربية في ذلك الوقت. وقد عاد منهم ٨٨٩,٩٠٢ عامل أو ما يعادل ٤٦% من إجمالي قوة العمل المصرية التي كانت موجودة قبل غزو العراق للكويت . وكان ذلك من اصعب المشاكل الطارئة التي واجهتها مصر .

وعقد الدكتور عاطف صدقي رئيس الــوزراء (وقتئــذ) ، علــى الفــور عــدة اجتماعات للوزارة لإعداد الخطط المناسبة لإجلاء هــذه الأعــداد الضخمــة مــن المصريين العائدين من منطقة الأزمة . وتم إقامة غرفة عمليـــات لإدارة الأزمــة شاركت فيها كافة وزارات وأجهزة الدولة المعنية لتسهيل عودتهم وإعاشتهم ونقلــهم إلى ارض الوطن سالمين .

وأتذكر بهذه المناسبة اتصال الدكتور عاطف صدقي بي تليفونيا (وكنت أمارس مهامي كسفير في دمشق) يستفسر مني عن إمكانات ترحيل بعـــض المصرييــن العائدين عبر منافذ الحدود السورية العراقية أو الأردنية السورية. ورغم إعـــراب الحكومة السورية عن كامل استعدادها لتقديم كافة التسهيلات للمصريــن العــابرين لأراضيها من العراق ، فان عددهم كان صغيرا للغاية ، ويعود ذلك إلى أن منـــافذ الحدود السورية العراقية كانت مغلقة لمدة تزيد عن عشرين عامـــا بســبب قطــع العلاقات بين البلدين البعثيين، فضلا عن أن هذه المنافذ كانت غير مأمونة .

وقد قص على الزميل مصطفى أبو شنيف (الذي كان بعمل وقتئذ قنصلاً عامـــاً في الرياض ثم صدر قرار تعيينه سفيرا في هانوي قبل الغزو العراقي بأيام) انـــه خلال الأيام الأولى للغزو تدفق بضعة آلاف من المصريين الذين كـــانوا يعملــون بالكويت إلى المملكة العربية السعودية عبر الحدود المشتركة الكويتية السعودية قبل غلقها. وكان لخادم الحرمين الملك فهد موقف يسجل له بكل التقدير. فقد أمر بفتــح عدد من المدارس السعودية وإعادة تأثيثها لإيواء المصريين النازحين وتوفير كـــل سبل الراحة والإيواء والإعاشة الكاملة لهم على نفقة المملكة بالإضافة إلى تدبـــير وسائل نقلهم المأمونة مجانا إلى ارض الوطن. وأود أن انــوه هنـــا بجــهود ســيد المصري (سفير مصر وقتئذ بالرياض) الذي كان لجهوده أطيب الأثر في تخفيـــف متاعب المصريين النازحين ، كما أشيد بدور وجهود نور الدين إبراهيـــم (نـــائب القنصل العام وقتئذ والمعروف بمثابرته وتفانيه في أداء واجبه) والذي واصل العمل ليلا ونهارا ولعدة أيام لتامين عودة المصريين النازحين إلى ارض الوطن.

كما تم ترحيل مئات الآلاف من المصريين من الكويت والعـــراق فـــي احلــك الظروف وأقساها ووصلوا إلى الحدود الأردنية في حالة يرثي لها وعملت القنصلية المصرية في العقبة على سرعة نقل المواطنين المصرين من منطقـــة الطرابيــل / الرويشد القريبة من الحدود العراقية / الأردنية ، إلى داخل الأردن ومنها للوطـــن وتم نقلهم عبر الجسر البحري (العبارات) فضلا عن الجسر الجوي لتخفيف درجــة التكدس . كما قام مهاب مقبل (سفير مصر بالأردن وقتئذ) بـــإجراء الاتصـــالات

اللازمة مع المنظمة الدولية للهجرة التي قامت بتقديم تسهيلات لترحيل المواطنين المصريين على نفقتها ابتداء من النصف الثاني من شهر يناير ١٩٩١ . وكانت "غرفة عمليات خدمة العائدين " بوزارة النقل والمواصلات في القاهرة تتابع بالتنسيق مع غرفة مماثلة بوزارة الخارجية عمليات ترحيل المصريين العائدين . وأود أن انوه بهذه المناسبة بكافة العاملين في قنصلية مصر بالعقبة من دبلوماسيين وإداريين وبصفة خاصة بالدور المتميز لأحمد درويش – قنصل مصر في العقبة وقتها– فضلا عن دور وزارة النقل المصرية . وبطبيعة الحال أدت العودة الطارئة لمئات الآلاف من المصريين المغتربين إلى ارتفاع نسبة البطالة في مصر بدرجة كبيرة .

وأعود مرة أخرى إلى العراق ، والى ما دونته من ملاحظات في اجندتي خلال شهر فبراير ١٩٩٨ عن موضوع آخر ، لاستعيد الجهود التي بذلت للإفراج عن ٥٧٠ سجينا مصريا من السجون العراقية . وقد كان هؤلاء السجناء يمضون فترات العقوبة بعد صدور أحكام ضدهم من المحاكم العراقية . وكان الدافع لبذل هذه الجهود عدد من الاعتبارات في مقدمتها أن بعض أهالي المساجين اتصلوا بالخارجية طالبين إجراء الاتصالات مع الجانب العراقي للإفراج عن المصريين الذين امضوا جانبا من العقوبة . والاعتبار الثاني أن الأوضاع داخل السجون العراقية ازدادت سوءا نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق طبقا لقرارات مجلس الأمن بعد غزو الكويت . كما كنا على أبواب عيد الفطر ، وبعد قيامي بعرض الموضوع على الوزير مقترحا إجراء اتصالات استطلاعية مع نبيل نجم رئيس قسم رعاية المصالح العراقية في القاهرة موافقته على ذلك . ودعوت نبيل نجم لمقابلتي وطلبت منه إجراء الاتصالات الأزمة لنقل طلب الحكومة المصرية الإفراج عن المسجونين المصريين الذين امضوا عقوباتهم بالسجون العراقية فوعدني بذلك . وخلال فترة الانتظار وصلتني تأشيرة من الوزير موجهة لي يطلب منها التعرف على رأيي في القيام بمهمة إلى بغداد للتعجيل بإنهاء هذا الموضوع. فأبديت استعدادي لذلك من ناحية المبدأ ، لكنني طلبت أرجاء تنفيذ ذلك لمدة عشرة أيام حتى نتعرف أولا على نتيجة اتصالات رئيس قسم رعاية المصالح العراقية بالقاهرة مع المسئولين العراقيين ببغداد .

وبعد مرور قرابة أسبوع على ذلك حدثت المفاجأة فقد أصدر صدام حسين أمرا بإطلاق سراح أغلب السجناء المصريين بالعراق. إلا انه لم يتوفر لنا نص هذا القرار ولا أسلوب تنفيذه , فأبرقت إلى شريف ريحان رئيس قسم رعاية المصالح

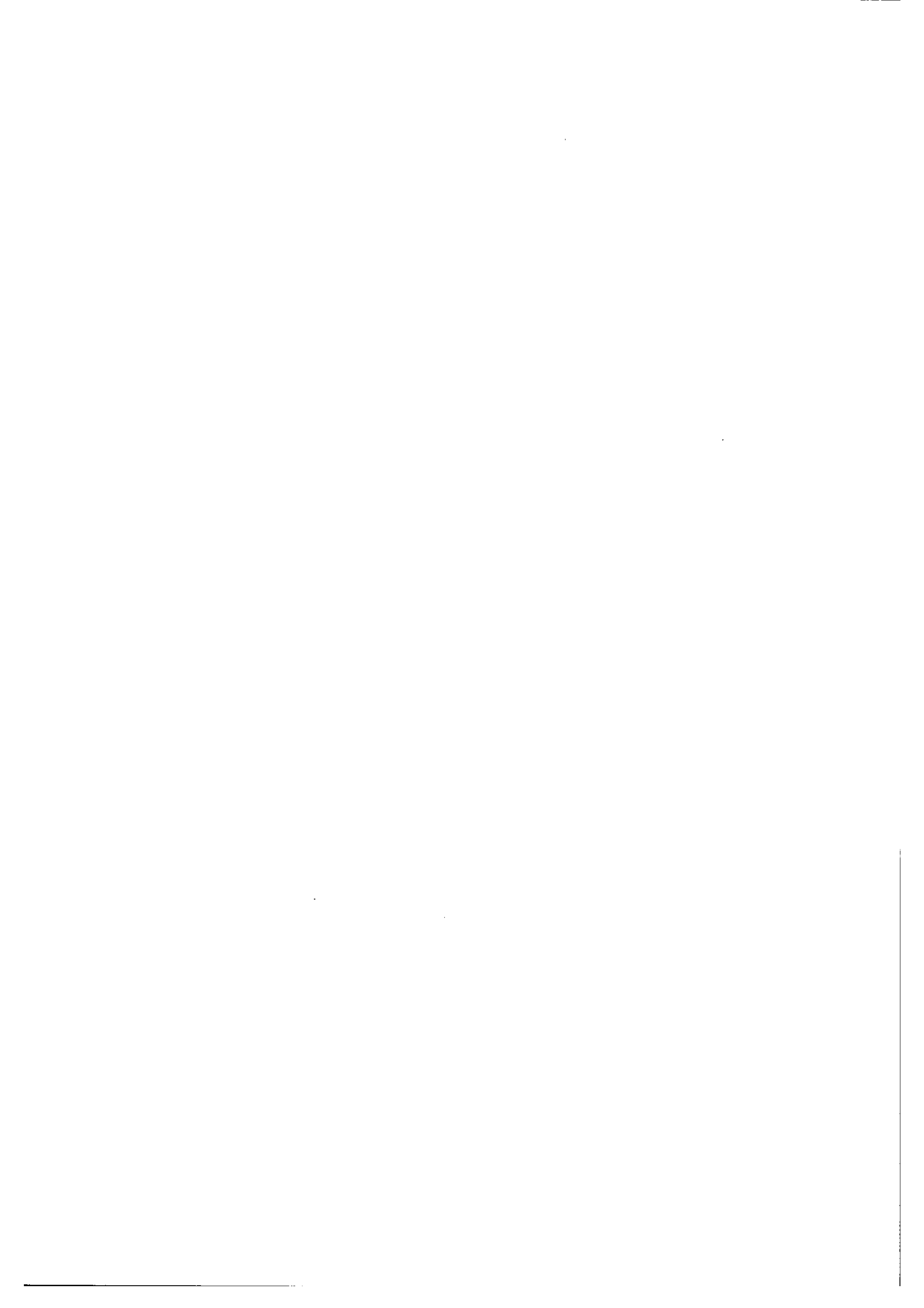
المصرية في بغداد لطلب التفاصيل . وفي انتظار الرد رأيت من المفيد أن اجري اتصالات مع وزارتي الداخلية والعدل لمعرفة عدد السجناء العراقيين في السجون المصرية من الداخلية ، وموقف وزارة العدل إذا كان قرار الإفراج عن المسجونين مشروطا بالإفراج عن بعض المسجونين العراقيين من ناحية أو استكمال مدة العقوبة في مصر للمفرج عنهم من المصريين من ناحية أخرى .

وخلال ذلك وصلني رد من شريف ريحان رئيس قسم رعاية المصالح المصرية ببغداد يفيد أن قرار الإفراج العراقي جاء خاليا من أي شروط . ثم اتصل بي نبيل نجم ليؤكد لي نفس الشيء ، الأمر الذي جعلني اركز على جانب واحد وهو توفير الاعتمادات المالية لترحيل وإعاشة السجناء المصريين المفرج عنهم حتى وصولهم إلى القاهرة . فقمت بعرض مذكرة بهذا علي الوزير ومشروع مذكرة لرئيس مجلس الوزراء للموافقة على تدبير المخصصات المالية اللازمة لترحيل وإعاشة المصريين المفرج عنهم إلى بلدهم وتمت الموافقة على الاعتماد المالي المقترح لذلك .

وطلبت من شريف ريحان موافاتي بالأسماء الرباعية للمفرج عنهم وبيانات جواز سفرهم أو أي وثيقة أخرى . ووافاني بالبيانات عبر المحطة اللاسلكية ، فأحلتها على وزارة الداخلية (مصلحة الجوازات والجنسية) للتأكد من صحة البيانات . وقد لاحظت أن هناك قرابة ٥٠ اسما من المفرج عنهم لا يحملون أي وثائق ، فأرسلنا إلى المحافظات المعنية بياناتهم طالبين الاتصال بذويهم للتأكد من صحتها . ونظرا لتعذر الوصول إلى بعض هذه العائلات ، أذعنا هذه المعلومات عبر الإذاعة ، كما قامت مصلحة الجوازات والجنسية بجهد مشكور في هذا الجانب إلى أن تم حل هذه المشكلة ، رغم عزوف بعض اسر المفرج عنهم عن التعاون معنا !!

ثم أبرقت لقسم رعاية مصالحنا ببغداد ، بالاعتماد المالي المخصص للمفرج عنهم وانه مصرح للقسم بشراء الملابس الضرورية واللازمة لهم ، وتوفير سبل النقل البرية والإعاشة لنقلهم إلى الأردن عبر المنافذ الحدودية المشتركة ، مع إعطاء كل منهم مصروف جيب ، كما أن هناك مجموعه عمل من وزارة الداخلية ستكون في انتظارهم في المنافذ الحدودية الأردنية لمراجعة بياناتهم واصطحابهم إلى مصر لاستكمال استيفاء عدد من الإجراءات المتبعة في مثل هذه الحالات . وحدثت مفاجأة . فنسبة مرتفعة من المفرج عنهم فضلت البقاء بالعراق لا سيما وان قرار الإفراج لم يشترط مغادرتهم له . فلماذا لم يغادر هؤلاء العراق رغم الظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها الشعب العراقي والمقيمون في العراق ورغم

تزايد تعرض المصريين للعديد من الحوادث ، وبعضها متعمد ، ومقتـــل البعــض الآخر في ظروف غامضة وبروز ما كان يعرف بظاهرة "النعوش الطائرة " ؟ فـــي الواقع أن بعض المفرج عنهم اضطروا إلى البقاء في العراق لعدد مـــن الأســباب والاعتبارات. فقد تبين أن بعض هؤلاء امضوا في العراق اكثر من عقد ، وبعضهم انضم لحزب البعث بحكم الظروف الضاغطة ، والبعض الآخر تزوج من عراقيات ومنهم من كان لديه محلات يمارس فيها تجـــارة أو مهنـــة ، وآخـــرون انقطعــت اتصالاتهم ببلدهم منذ فترة طويلة وليس لديهم ما يشجعهم على العودة ، لا سيما وان علاقتهم بأهلهم كانت قد تعثرت وانقطعت منذ فترة طويلة.





محاولة لفهم ظاهرة حساسية المصريين المغتربين و ضعف تضامنهم

عندما يلتقي المصريون بالخارج بعضهم بالبعض يتحدثون عن الضيق والملـــل والمنغصات في حياة الغربة ، ويشعرون بالراحة النفسية بعد هذه "الفضفضة" فـــهي بمثابة عملية تنفيس يحتاج إليها المصري المغترب بين الحين والآخر حتى يقلل من إحساسه بقسوة الغربة ومعاناتها.

والشائع عن المصريين بالخارج انهم شديدو الحساسية من أي نقد يوجه لبلدهـــم من أي طرف أجنبي . ويقومون دوما بعقد المقارنات لما يشاهدونه في الخارج وما يرونه في الوطن . واعتقد أن تلك سمة مشتركة بين مختلف الشعوب . لكن جرعـة الحساسية بالنسبة لشعبنا زائدة نسبيا . فالمصري في الخـــــارج شـــديد الحساســية لتعليقات الآخرين على ما يحدث على ارض الوطن . ويتسم بالحماس والغيرة على وطنه بشكل لافت للنظر .

ويلاحظ انه رغم أن بعض المصريين يعبرون أحيانا عن عدم رضـــــاهم عــن بعض الأوضاع في الوطن ألام . إلا انه إذا ما وجه الغير انتقادا لمصر، سرعان ما يتصدون للدفاع عنها وتبرير أوضاع لا يرضون هم أنفسهم عنها. ثم عندما يخلـــو المصريون لأنفسهم ويلتقون معا لا يخلو لقاؤهم من انتقاد الأوضاع في مصر. وهذا النقد يعبر في الواقع عن قلق إيجابي نحو تطورات الأوضاع في الوطن . وهو دليل على قوة تعلق المصريين ببلدهم واهتمامهم بشئونه وهم على بعد مئات الأميال منه. وهم في انتقادهم لأجهزة السلطة في مصر وممارستها ، يتطلعون دومـــا إلـــى أن تستقر الأوضاع في مصر وتتطور دوما إلى الأفضل ، وأن يتدعم وضع الســـلطة حتى تستقيم الأحوال وان انتقدوا بشدة تجاوزاتها في ممارسة صلاحياتها . وتفسـير ذلك عند محمود عودة "في كتابه السابق الإشارة إليه " يعود إلى أن الدور التاريخي للدولة المركزية في مصر قد جعل المصري لا يتصور مجتمعا دون سلطة قويـــــة وقادرة ".

وحساسية المصريين الزائدة في الخارج لها عدة مصادر في مقدمتها شـــعورهم بعدم الارتياح لمضمون ما ينشر في بعض المقالات ، أو يذاع من أحاديث أو يبـث من أفلام ومسرحيات فالذي يراه المصري شيئا عاديا وهو داخل الوطـــن , يشـــعر أحيانا إزاءه بالخجل والحرج حين يشاهده في الخارج لأنه يشعر أن الغير والغريب يرى عيوب الوطن وعيوب أهله التي أحيانا ما تبالغ الأفلام والمسرحيات المصرية في طرحها . إذ تبدو بعض الأفلام مثلا في نظرهم – وكأنها تتعمد المبالغة فـــي عرض صور الرقص والراقصات والملاهي الليلية ، كما لو أن مصر هي شـــارع

الهرم فقط وما يدور فيه . ويشاهد بعض المغتربين المصريين أحيانا باستغراب واستنكار تكرار الأفلام التي تصور سقوط العديد من السياسيين في بعض العهود تحت أقدام الراقصات . كما تعمل أفلام أخرى على إظهار بعض الناس في صورة الخارجين على القانون دون ملاحقة ولا تأديب ، أو إعطاء الإيحاء بان الفساد قد دب في مصر واصبح عملة رائجة فيها . ويتساءل المصريون المغتربون أين الصورة الإيجابية عن الشعب المصري ؟ ومن الذي يعمل على طمسها وحجبها ؟.

في الواقع أننا لا نحب أن نظهر عيوب بلدنا أمام الغرباء . وتطالعنا صحيفة الأهرام بين الحين والآخر برسائل تنشر في بريد القراء كتلك التي يقول فيها وائل احمد صبري الطالب بهندسة الفيوم ما يلي :

تحت عنوان "كثيرا ما خجلت "

"أنا مصري أمضيت سنوات طويلة من حياتي خارج مصر وكثيرا ما خجلت من بعض الأخبار ورسوم الكاريكاتير بصحفنا وبعض المسلسلات والأعمال الدرامية بقنواتنا الفضائية والجرائم وسوء الأخلاق ومدمنو المخدرات وتجارها هم أبطال غالبية المادة التي تنشرها الصحف المصرية ".

ولا شك أن الفن المتمثل في الأفلام والعروض المسرحية والمسلسلات والأغاني يعد من الوسائل الأساسية لإشباع حنين المغترب والمهاجر لوطنه و يظل دوما في شوق لمشاهدتها أو الاستماع إليها . والفيلم المصري ونجومه والمسلسلات المصرية وأبطالها يتابعها العديد من المغتربين فقط بل الجمهور العربي أيضا . وقد لوحظ في السنوات العشرة الأخيرة تدهور نوعية الأفلام والمسلسلات المصرية رسالة ومضمونا وغلب على معظمها الطابع التجاري البحت وتزايدت نسبة أفلام العنف والمخدرات والجرائم فيها. كما طغي الغناء العبثي على الطرب الأصيل . والملاحظة العامة المشتركة للمصريين في الخارج انهم قد يتسلون بهذه الأفلام ، إلا انهم يشعرون أن فيها ما يحرج سمعة الوطن والمواطن المصري ، فيعبرون عن عدم رضاهم عنها كلما سنحت الفرصة المناسبة لذلك .

وبمناسبة الفن والفنانين أعود بذاكرتي إلى الماضي إلى واقعة عشتها عندما كنت سفيرا لمصر بدمشق (٩٠-١٩٩٤) ففي عام ١٩٩٣ حضرت لدمشق الراقصة فيفي عبده مع فرقتها ومدير فندق شيراتون بالقاهرة ومديرة العلاقات العامة به لإقامة أسبوع سياحي مصري في فندق شيراتون دمشق، وحضر حفل الافتتاح في اليوم

الأول كبار المسئولين السوريين من وزراء وحزبيين فضلا عن عدد السفراء العرب والأجانب ورجال الإعلام وزوجاتهم. وبطبيعة الحال قامت فيفي عبده في ليلة الافتتاح بتقديم عدد من تابلوهاتها الراقصة ومن بينها مشهد لتابلوه رقصة المقهى البلدي ، الذي تقوم فيه بتمثيل دور بنت البلد خفيفة الدم وذات الروح والنكهة الشرقية . وكانت تحمل بيدها اليمنى خلال رقصاتها شيشة مولعة ومجهزة بالمعسل ، وتسحب منها أنفاس طويلة ومكررة ثم تنفث الدخان كأحسن من "أي معلم أو معلمة ". وكنت وزوجتي نسمة حاضرين بطبيعة الحال وهمست في أذني منتقدة هذا المشهد وبدا عليها شدة الحرج والضيق .

وبعد انتهاء حفل الافتتاح ، بادرت نسمة بالاتصال تليفونيا بفيفي عبده في غرفتها بفندق شيراتون وأبلغتها بمشاعرها وإحساسها تجاه مشهد الشيشة والانطباع والإيحاء العامين اللذين يعطيهما هذا المشهد ، فهو في تقديرها يعزز ما يروج عن إننا "شعب حشاش " فانفجرت فيفي عبده ضاحكة ومؤكدة إنها تقوم بأداء هذا المشهد في القاهرة أمام كبار الشخصيات ولم تجد أي اعتراض أو نقد له ، فعقبت نسمة بقولها قد يكون ذلك صحيحا في مصر ، لكن للخارج حساسيته وظروفه . ثم حاولت إقناعها بأسلوب آخر فحذرتها من أن تكرار هذه المشهد على هذا النحو لمدة أسبوع سيؤثر على صحتها . وهنا شعرت فيفي عبده بالبعد الإنساني في هذا النقد فشكرت نسمة على ملاحظتها ووعدتها بأنها ستأخذ باقتراحها وهو القيام بهذا المشهد دون وضع معسل بالشيشة ، وطلبت منها الحضور لمشاهدة عرض اليوم التالي . وحضرنا بالفعل ومعنا أعضاء السفارة واذكر منهم رفيق خليل ومحمد سعد عبيد واحمد إسماعيل وحازم خيرت وزوجاتهم ، وأعادت فيفي عبده المشهد كما وعدت واقتربت من مكاننا وحيتنا تحية خاصة فشكرناها على موقفها .

ويتابع المصريون المغتربون ما ينشر بالصحف المصرية بضيق لاهتمامها بنشر الحوادث المثيرة والقصص الخبرية الهابطة وإفساح حيز واسع لنجوم الفن والرقص وإغفال الإشارة إلى أعمال القدوة من المبدعين والعلماء والمثقفين. وعندما تعددت حوادث قتل بعض الزوجات لأزواجهن وقامت بعض الصحف الخليجية بإفساح حيز واسع لهذه الظاهرة شعر المصريون المغتربون بعدم الارتياح ، واعتقدوا أن عملية النشر على هذا النحو الهدف منها تشويه سمعة مصر ، وبعضهم كان لا يدرك أن مصدر ما تم نشره عن هذا الموضوع كان مراسلي الصحف العربية في مصر وهم مصريون وهم الذين يبرقون بتحقيقاتهم الصحفية والتي تنشرها الصحف المصرية حول هذا الموضوع .

كما يشعرون المصريون المغتربون أن مضمون برامج القناة الفضائية المصرية لا يلبي احتياجات ومتطلبات المصريين المغتربين بالشكل المأمول فيه .

ورغم انه معروف عنا إننا شعب يهوى النكتة ويحب الدعابة والقفشات، إلا انه لا يتحمل أحيانا توجيه النقد لبلده أو تجريح شأن من شئونه ، رغم أن الغريب هو الذي يرى العيوب ، وقد يحفز نقده لها على إصلاح شئونها، إلا أن المصريين رغم انتقادهم وسخريتهم من أنفسهم ومن حكامهم وجعلهم مادة حية لنكتهم ، فإنهم لا يحبون أن يسمعوا ذلك من الغريب، ويضيق صدرهم بأي نقد للأوضاع في مصر يرونه قد زاد عن الحد . ويفسر الكاتب فوزي منصور ذلك بقوله "الهلال مارس ١٩٩٧" :

"إن ظاهرة إخفاء الواقع ، والتعامي عن الأخطاء والاكتفاء بالمظهر الجميل الخادع دون الاهتمام بالواقع الفعلي للأمور جعلنا نعيش مخدرين ويكفي أن يقول قائل إن مصر هي أم الدنيا ليسكت الجميع فلا ينطقون ، ولا يهم أن يسال أحد عما إذا كان هذا القول ينطبق على مصر اليوم ، وإذا لم يكن منطبقا فكيف السبيل إلى استعادة المجد القديم ؟ إن أسوأ الأمور خداع النفس . ونحن كمصريين نخدع أنفسنا بمهارة نحسد عليها، لأننا لا نريد أن نواجه الواقع ، ولا نريد أن نعترف بالحقيقة التي تقول بان مصر قد وصلت – رغم الإيجابيات المحدودة – إلى حد من التقهقر الحضاري يستدعي دراسة أسبابه ودوافعه ثم البحث بعد ذلك عن سبيل العلاج والإصلاح " .

ويبدو بدون مبالغة إن "المبالغة" أصبحت سمة في حياتنا على حد تعبير مقال لروز اليوسف (٢٠٠٠/٢/٢٩) ، من المبالغة في الأفراح إلى الأحزان ومن المبالغة في الحب إلى الكراهية ومن المبالغة في التصريحات والأرقام . ويوضح حامد عمار (عميد التربويين) جانبا من هذه المبالغة في هذا المقال بقوله :

"حياتنا حافلة بألوان عديدة للمبالغات مثل تبادل إطلاق الألقاب الفخمة بين عامة الناس: "ياباشا" "ياباشمهندس " "يا دكتور" ، "يابيه" ، والاحتفاء الأسطوري بالأفراح والمناسبات الخاصة بالطبقات الموسرة بإقامتها في فنادق خمسة نجوم ودعوة كبار الفنانين لإحيائها ، أيضا أحيانا ما نبالغ في الإحصاءات بالموجب لتعظيم الإنجازات ونفاق المسؤولين. فقد تعلمنا

منذ الصغر إن الوصف الموضوعي لا يعطي للشيء حقه الطبيعي بدليل إن موضوعات الإنشاء تزخر بالزخارف اللغوية والمحسنات البديعية حتى تجيد التعبير عن الموضوع . والخطب السياسية تتضمن مبالغة في الأحلام والإنجازات والشعارات الحماسية . كذلك ترجع عادة تهويل الأمور لبقايا المجتمعات القبلية والعشائرية التي تميل للتعصب والمزايدة.. هكذا تعودنا على تحويل الحبة إلى قبة . وتمثيل فيلم هندي لنحظى بالمصداقية والاهتمام دون مبالاة "

وبدورها تلاحظ عزة كريم انه في : "التعاملات الاجتماعية اليومية ، نجد أن كلنا نبالغ لا شعوريا في كلامنا لحرصنا على إخفاء سلبياتنا وإبراز إيجابياتنا أمام الآخرين ، وعندما نحكي قصة نضيف إليها أحداثا تضفي عليها سمة التشويق والإثارة حتى نجذب المحيطين للاستماع إلينا ، بل ونضخم من أحد أحداثها بينما نهون من الآخر حسب الهدف الشخصي من سردها ؟ .

وفي حديث لي مع الصحفي صفوت أبو طالب (الذي يعمل حاليا في الكويت) حول حساسية المصريين الزائدة فسرها على إنها مؤشر إيجابي ينم عن شدة الوطنية . ولكنني مع عدم استبعادي لهذا التفسير ، فانه يحمل معه أيضا جانبا سلبيا يتعلق بميلنا إلى عدم تقبل النقد وحبنا للإطراء وميلنا إلى المبالغة في تجميل الصورة الذاتية وصعوبة تقبلنا للواقع المخدوش لتعودنا على الإسراف في مدح ذواتنا حتى أصبحت مبرأة من العيوب وفوق الخطأ واكبر من النقد وهو وضع جعل البعض يصفنا بأننا بلد عنده حساسية مفرطة ومزمنة تجاه الشخصية الوطنية .

كما اعتقد أن تعلق المصريين المغتربين البالغ بتراثهم وبذاتهم وبانتمائهم يجعلهم قلقين دوما على أوضاع بلدهم وعلى من تركوهم بمسقط رأسهم. كما أن غربتهم – كما سبق أن أوضحنا – مشحونة ومسكونة دوما بالمقارنة بين الوطن والغير ، ورغم أن الوطن لم يتسع لمحبيه وضاق بهم، فاغتربوا عنه إلا انهم لا يكفون عن التفكير فيه والاهتمام بما يدور على أرضه ، وتصبح أحاسيسهم اكثر تدفقا ، فالغربة تضخم المخاوف وغياب الأهل يجعل واقع الأحزان وثقل الأحداث مضاعفا واكثر إيلاما. كما أن المصري حزين بطبعه . وفي غربته لا يستمتع بأيامه وإنما يظل في حالة نكد وقلق ، بعكس أهل الشام الذين يحرصون على الاستمتاع بكل دقيقة في عمرهم وفي أي مكان. ولم تتوقف حفلات ملكات الجمال والسهرات المخملية في لبنان طوال الحرب الأهلية الطويلة التي لو حدث ربعها في بلد آخر لظل في حال حداد لعقد تال بعدها .

والمصري يهاجر ويغترب لكنه لا يستطيع الهجرة من جلده وانتمائه مهما طال الزمن . فمصر وأهله يعيشون دوما معه. ففي جيب كل مصري مهاجر أو مغترب صورة لاسرته يتطلع اليها بين الحين والاخر فتبعث في نفسه الذكريات والهدوء والاطمئنان . ونجده في كل مكان يبحث عن المطاعم التي تقدم الآكلات المصرية أو تلك القريبة من مذاقها ، ويقطع عدة أميال بسيارته أحيانا لمجرد الحديث لمدة ساعة مع مصري آخر ثم يعود مرتاحا إلى مقر إقامته .

كما أن هناك مصدرا آخر لحساسية المصريين المغتربين له ما يبرره ويتعلق بشعورهم إننا لا نتعامل بندية مع دول الخليج العربية وتجعل بعضهم يردد مقولة إننا تعودنا طول تاريخنا الطويل أن نحني رءوسنا للريح حتى أصبحت إحدى عاداتنا في التعامل داخليا وخارجيا . ويعزز أصحاب هذا الرأي اقتناعهم بذلك بضرب عدة أمثلة على عدم التكافؤ في التعامل . فهم يرددون مثلا أن جميع رعايا دول الخليج العربية يدخلون مصر دون اشتراط الحصول مسبقا على تأشيرة دخول، كما انهم معفون من رسومها، ويقارنون ذلك بمعاملة هذه الدول للمصريين الراغبين في السفر إليها لسبب أو لآخر ، فجميع هذه الدول تفرض تأشيرة الدخول المسبقة وبرسوم على كل مصري يرغب في السفر إليها ، بل أن بعض المصريين يتحمل بمصاريف باهظة لوسطاء للحصول على تأشيرة "عدم ممانعة" ويتساءلون لماذا لا يطبق مبدأ المعاملة بالمثل؟ .

كما أن كل مصري يرغب في العمل في إحدى الدول الخليجية لا بد أن يكون له كفيل ويتساءل المصريون المغتربون بدورهم لماذا لا يطبق على الخليجيين الذين يقومون في مصر بأنشطة اقتصادية نظام يماثل نظام الكفيل المطبق على المصريين. ولماذا لا يفرض على الخليجيين رسوم إقامة وتامين صحي إجباري على نحو ما هو مطبق على المصريين المقيمين وغيرهم في بعض دول الخليج العربية ، وقد تلقيت رسائل عديدة من المصريين المغتربين تحمل هذه المطالب والمعاني .

بطبيعة الحال لهذه الآراء حججها ومنطقها المقنع إذا احتكمنا لمبدأ المعاملة بالمثل وحده . وأتذكر أنني حينما كنت مسؤولا عن الشئون القنصلية بوزارة الخارجية ومن بين اختصاصاتها موضوع تأشيرات الدخول، تقدمت بأكثر من مذكرة أحبذ فيها تطبيق هذا المبدأ ليعزز الشعور بالندية في التعامل ، فضلا عن أن ذلك يمكن أن يزيد من موارد الخزانة المصرية من عائدات هذه التأشيرات ، ولكن وزارة السياحة كان لها رأي مختلف تماما. فهي ترى الاستمرار في منح

الإعفاء من تأشيرة الدخول من طرف واحد لان ذلك يعـزز مـن مركـز مصـر السياحي الإقليمي خصوصا وان دول المنطقة ، والعربية منها بصفة خاصة ، تمنح تأشيرات الدخول المعفاة إليها لرعايا دول الخليج العربية . ولهذا فان مصـر فـي سعيها لزيادة عائداتها السياحية ، ترى من المناسب الاستمرار في تطبيـق النظـام الحالي للإعفاء من التأشيرة حتى نحافظ على عناصر الجذب السياحي التي تتمتـع بها ، وحينما كنت أثير نقطة أن قيمة التأشيرة للفرد (حوالي ٢٠ دولارا) لا تشـكل عنصرا هاما من عناصر الجذب السياحية الأساسية كالمنـاخ والخدمـة الفندقيـة وأسعارها والمعاملة أنه كان يتم الرد علي بان هذه الرسوم تدخل ضمن حسـابات المقارنة الإقليمية النسبية في التكلفة الإجمالية للرحلات السياحية خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار أن الطابع الغالب على السياحة الخليجية هي سياحة الأسر. ولم استطع التغلب على موقف وزارة السياحة التي تمكنت في النهاية من قهري .

ومن ناحية أخرى فان الاقتصاد المصري فـي حاجـة لزيـادة الاسـتثمارات الخارجية والخليجية منها بصفة خاصة في هذا القطاع أيضا تتنافس دول المنطقـة وغيرها على تقديم كافة التسهيلات الممكنة من إعفاءات جمركية وضريبية والتملك وتسهيلات الإقامة والتأشيرات للمستثمرين الخليجيين . ولهذه الأسباب يصعب علـى الجانب المصري التراجع عن ذلك . وأمام المنطق الاقتصادي كان من الصعـب أن تجمد الحجج القنصلية حتى وان استندت إلي مبدأ المعاملة بالمثل.

وإزاء هذا الواقع نجد الشاعر شفيق سلوم يعبر عنه في كتابه (املأ لي كاس يـا وطن):

حلـوه يـا بلـدي وطعمـة لذيـذه	مـن "أسـوان" "لرشـيد" "للجـيزة"
فاتحـة ابوابـك لجـل احبـابك	وتقـولي ليـهم خطـوة عزيـزة
سـافروا ولادك بـؤس وحـيرة	بـاعوا الأرض عشـان تأشـيرة
وانـت بخـيرهم تحضـني غـيرهم	حـتى دخولهـم مـن غـير "فـيزا"!
حلـوة يـا بلـدي وطعمـة لذيـذة!	ياللي دخولك من غير ضامن واللا كفيـل
عشـنا بفولـك عرضـك طولـك	صوت ارغولك جيل يتحمل أخطاء جيـل
شـايل سـيفك بوسـت رغيفـك	باكرم ضيفك فيه على حبك الـف دليـل
أب .. وأم .. و أطفـال تسـعـه	سـاكنين "أوده" قديمـة بفسـحة
وضيوفك يا حبيبـتي يا غاليـه	سكنتيـهم نهـر النيـل
يـا للـي دخـولك من غـير	ضـامـن ولا كفيـل

وإذا كان يمكن تفهم أسباب حساسيات المصريين المغتربين إزاء كل ما يحدث في الوطن أو يقال عنه في الخارج ، وحرصهم على أن تبدو صورة مصر في أحلي صورة في أعين الآخرين ، فان هناك من ناحية أخرى ، ظاهرة يصعب فهمها وهي ضعف تضامنهم الملحوظ في الخارج وعزوفهم عن العمل الجماعي بل ويصل الأمر إلى حد إقدام بعضهم على إيذاء البعض الآخر , فما تفسير ذلك ؟ .

تبدو كلمة "مغترب" أو "مهاجر" محملة بمعاني كثيرة ، فهو الشخص الذي دفع دفعا إلى هجرة وطنه وأهله أو الاغتراب عنه لفترة قد تطول أو تقصر ولسبب أو لاخر . والمهاجر أو المغترب هو الشارد المغامر والمرتحل الذي يبحث عن شئ جديد ويجرؤ باختياره على تلك المغامرة الغريرة والمحفوفة بالمخاطر ، والتي تسمى "الهجرة" أو الاغتراب ، والشخص الذي يقدم على الهجرة أو الاغتراب يكون غالبا أقوى من العواطف . ومن الروابط أو هو الباحث عن ظروف احسن وبيئة اكثر عطاء من البيئة التي نشا فيها ، أو الراغب في مزيد من العلم والمعرفة وتحسين الوضع المالي .

وبطبيعة الحال يهاجر الناس ويغتربون طمعا في حياة افضل ، من اجل هذا يجدهم احمد عباس صالح "الكاتب الصحفي المصري المهاجر " وهو يتابع مساراتهم عن قرب "يمرون بأطوار غريبة ، فهم يتعلمون التسامح ويتدربون على حسن التعامل وأساليب التخلص الذكية ، والاعتماد الأكثر على النفس وان ذلك هو الأساس ، فعون الآخرين لا يستمر وكون الإنسان مهاجرا أو مغتربا مسالة ليست سهلة . بل انه نوع من المحنة – على حد تعبيره – عليه أن يجتازها وينتصر عليها، فهو إذن مقاتل في حالة حركة مستمرة يهاجم ويدافع ويتقدم ويتراجع ، يفكر ويخطط وينجح ويفشل , وله في النهاية أن يكسب ميزات المقاتل وعيوبه "

وقد يبدو للوهلة الأولى انه من الطبيعي أن يلتمس المهاجرون والمغتربون العون من أبناء وطنهم الموجودين معهم في مواطن الهجرة وأراضي الاغتراب الذين سبقوهم إليها ، وقد يبدو من الطبيعي أيضا أن تسود روح التعاون والتضامن بين المصريين في الخارج مغتربين أو مهاجرين وان هذه الروح تساعدهم على تخفيف مشاكل الغربة وتقلل من معاناتها ، وتوقع حدوث ذلك يبدوا أمرا بديهيا ومنطقيا . غير أن الواقع غير ذلك . فالملاحظ بصفة عامة ضعف شعور التآلف والتعاطف والتضامن الاجتماعي بينهم .

فطوال متابعتي لأوضاع وأحوال المصريين في الخارج على مدى عدة سنوات لاحظت ضعف التضامن بين المصريين في الخارج ـ بل أن العديد مما يواجهه المصريون من مشاكل ناجم للأسف الشديد – من مقالب المصريين أنفسهم ، بل ويصل الأمر في بعض الحالات إلى حد دخولهم في صراعات عقيمة ، تعود بالضرر الجسيم عليهم وعلى سمعتهم كجالية تنتمي لبلد تمتد عراقته وحضارته لآلاف السنين .

وتتعدد مظاهر عدم الترابط وضعف التضامن بين المصريين المغتربين على اكثر من مستوى . فنجد مثلا على مستوي روابط واتحادات المصريين في الخارج أن نسبة ضئيلة من المصريين المغتربين ينضمون إليها أو يشاركون في أنشطتها . ولاحظت أن غير المشاركين في لجان وأنشطة هذه الاتحادات والروابط أو اللجان لا يكفون عن انتقاد العاملين فيها وكنت عندما اسألهم هل هم مستعدون للمشاركة في عضوية هذه الاتحادات وشغل مواقع مسؤولية فيها اسمع ردودهم السريعة الرافضة لذلك متعللين بأسباب عدة ، فهم لا يعملون ولا يتركون غيرهم يعمل في هدوء بل لا بد من الصخب وإثارة المشاكل .

وعلى مستوى آخر لاحظت أن عددا محدودا للغاية من المصريين المغتربين في دول الخليج هم المنضمون لأنظمة التامين الجماعية التي تديرها روابطهم ولمصلحتهم المباشرة ، رغم أن قيمة الاشتراك السنوي فيها ضئيلة للغاية وسأعود لذلك الموضوع فيما بعد .

وظاهرة ضعف التضامن .. لا تقتصر على فئة من المصريين دون أخرى . بل هي ظاهرة ممتدة وسمة عامة تجدها بين أساتذة الجامعة والمستشارين والأطباء وغيرهم . كما تلمسها في اسفل السلم الاجتماعي بين العمال ، وان كنت قد لاحظت أن حالات الضرب تحت الحزام والرغبة في الإيذاء هي اكثر شراسة بين الفئات العليا لهذا السلم والتي كان من المفترض بحكم ثقافتها ووعيها أن تكون اكثر نضوجا وانضباطا في تصرفاتها . كما يلاحظ أن اغلب الفئات العليا من المصريين المغتربين الذي يمثلون نخبة المجتمع المصري المغترب تتباعد عن المصريين المغتربين من ضعاف الحال وتبدي عدم مبالاة لما يواجههم من مشاكل ، وهو ما يعتبر امتدادا لواقع المثقفين المصريين داخل مصر. فجانب هام من النخبة المصرية ابتعد عن رسالته ودوره وأصبحت هذه الصفوة جزءا من المشكلة بدلا من أن تكون العقل المفكر لمواجهة حالة التخلف التي تواجه المجتمع المصري .

وإذا كان يقال أن "كل غريب للغريب نسيب" فان هذا المثل لا ينطبق على طبيعة العلاقات بين اغلب المصريين بعضهم ببعض في الغربة . فعندما يلمح المصري مصري آخر قادما في مواجهته عن بعد اتجه عنه وتجنبه . وحينما يلتقي مصري لقاءا عابرا مصري آخر في الطريق في أماكن الاغتراب ينظر كل منهما للآخر نظرة صينية ، على حد تعبير صديقي سيد الخولي "السفير السابق" والمقصود بذلك أن كلا منهما يختلس نظرة جانبية للآخر وكأنه لا يراه "أي ينظر إليه بعيون غافلة غامضة" وكما لو كان كل منها يطبق المثل القائل "ابعد عن الشر وغنى له". ولتجنب الخوض في القيل والقال . فالسائد في العلاقات بين المصريين بعضهم ببعض في الخارج هو التباعد وإذا حدث الالتقاء والتعامل بين بعضهم والبعض ، فسرعان ما ينشغلون بعضهم البعض ، ولا يسلم أحدهم من السنة الآخرين واتهاماتهم المتبادلة ، ولا يدعونك لحالك حتى لو كنت تكتفي بالسلام عليهم من بعيد. فالظاهرة المشتركة بين تجمعات المصريين في الخارج هي شيوع عمليات التآمر الصغيرة والانشغال بالمعارك الجانبية والشخصية الهزيلة وسرعان ما يتصالح المصريون ويتسامحون ويتعاتبون ، ثم بعد وقت تعود ربما لعادتها القديمة. عجيب والله أمر المصريين في الخارج!! .

وتعدد المعارك الصغيرة والطعنات من الخلف بين المصريين بعضهم لبعض في مواطن الاغتراب على هذه النحو ، دفعت بعض سفرائنا وقناصلنا إلى إنشاء لجان خاصة أطلقوا عليها "لجان المصالحة" لحل عقد العلاقات المصرية البينية " ولله في خلقه شئون. وتعمل هذه اللجان على تصفية الخلافات والصراعات بين المصريين بعضهم مع البعض ، لكن في بعض الحالات يستعصي على هذه اللجان وقف وتجميد تداعياتها فتتسبب في الإضرار بمصالح المصريين أنفسهم وبسمعة بلدهم .

ومن الحالات التي عاصرتها وتدخلت فيها شخصيا ، انه تم إنشاء مدرسة مصرية بالجهود الذاتية في مسقط لخدمة جميع أبناء الجالية المصرية بسلطنة عمان وبعض الجاليات العربية ، وهي تؤدي خدمات تعليمية قيمة لا تتوافر لأبناء المصريين المغتربين في دول خليجية أخرى لا تسمح حتى الآن لأسباب غير مفهومة أو مقنعة بإقامة مثل هذه المدارس . وبالتالي فان إقامة مدرسة لأبناء الجالية تعتبر نعمة يحسدهم عليها المصريون المقيمون في دول خليجية أخرى ,. وفي إحدى زياراتي لمسقط عام ١٩٩٦ لاحظت أن هناك انشقاقا خطيرا بين المصريين المغتربين فيها لفترة طويلة دون حسم ، ووصل الأمر إلى درجة أصبحت تهدد

وجود هذه المدرسة نفسها وتعرضها لمخاطر الإغلاق ، رغم ما تؤديه من خدمات عزيزة لأبناء الجالية المصرية في مسقط. وبحثت في الأسباب فوجدت إنها تنحصر في الصراعات الشخصية / الشخصية بين أفراد من هذه الجالية الذين يفترض فيهم لثقافتهم ومناصبهم الرفيعة التي يشغلونها – أن يكون لديهم حس ناضج بالمصلحة العامة ورقي في التعامل . فقد رفض أحد المستشارين دفع المصاريف الدراسية الخاصة بأولاده بحجة أن المدرسة امتنعت عن تسليمه أرقام جلوس أبنائه ، وكانت المدرسة على حق فالامتحان قد اقترب وتأخر هذا المواطن متعمدا ، رغم التنبيه عله عدة مرات ، في سداد المصاريف الدراسية الخاصة بأبنائه رغم ارتفاع دخله ، فهل يجوز ذلك؟. وقد قام هذا المستشار بشن حرب غير موضوعية على المدرسة . وخلال حواري مع بعض أعضاء هذه الجالية والذي امتد لساعة متأخرة من الليل ، اضطررت على غير عادتي أن اوجه تهديدا حازما ومباشرا إلى كل من سيتسبب في انهيار هذه المدرسة. وقد انصلح الحال بعدها واجتازت المدرسة الأزمة رغم الحروب المصرية الصغيرة .. وحمدت الله .

وهناك مثال آخر لجالية مصرية في بلد خليجي آخر وهي دولة قطر . فخلال حواري مع أعضاء الجالية عام ١٩٩٦ حول المشاكل والقضايا العامة، سرعان ما انبرت مجموعتان من أعضاء الجالية يكيل كل منها للآخر تهما تمس السمعة العائلية ، ووصل الأمر إلى حد تقديم شكاوي متبادلة أمام الجهات القطرية الرسمية المعنية وكان اغلب هؤلاء من أساتذة الجامعة. واضطررت في هذه المرة أيضا إلى الخروج عن النمط الذي تعودته في الحوار مع الجاليات ، فعنفتهم وقلت لهم إن تصرفاتهم على هذه النحو لا تليق بأساتذة ينتسبون لمصر . وحذرتهم من استمرار هذه المهازل ومحاسبة المتسببين فيها . وتوقفت المساخر .

وقد أدت بعض حالات ضعف التضامن والخلافات الشخصية بين أعضاء الجاليات المصرية وعدم تمكنهم من تجاوز هذه الخلافات الضارة بمصالحها إلى انقسام بعض الاتحادات والروابط إلى عدة اتحادات متنافسة ومتحاربة كما حدث في باريس ولندن ووصل الأمر إلي حد رفع قضايا أمام المحاكم البريطانية والفرنسية للبت في قانونية أو شرعية الاتحادات القائمة ويعود اغلب هذه الخلافات إلى نزعات وصراعات شخصية ورغبات ذاتية في الاستئثار برئاستها ومن هنا فان السؤال المطروح لماذا تحدث هذه الصراعات الشخصية بين المصريين المغتربين ؟ وما تفسير ظاهرة ضعف التضامن والإقدام على الأضرار بالذات ؟ وأين دور حكماء الجاليات المصرية ؟ .

أحد تفسيرات ذلك ، في تقديري يعود إلى حداثة ظاهرة الـــهجرة والاغــتراب بالنسبة للمصريين فقد خرجوا من بيئة وطنية تتسم بسلوكيات الشك المتبــادل فــي بعض المراحل ، اختلطت فيها القيم وتسيدت فيها الاعتبارات الماديـــة، واغــترب المصريون من الموجة الأولى وربما الثانية من اجل لقمة العيش واثبات الوجــود . ولم تتح لهم فرصة كافية لاكتساب الفاعلية والتعايش . وممارسة العمل التضـــامني الجماعي لأنهم لم يتعودوا عليه أصلا في الوطن الام ، وفاقد الشيء لا يعطيه .

ويرجع إحسان عبد القدوس جذور هذه الظاهرة إلى طبيعة المجتمع المصـــري نفسه . فهو مجتمع – في تقديره – اغلب أفراده فلاحون أو من جذور فلاحية وكـل فلاح كان يحاول ري أرضه على حساب حصة جاره من المياه ، ونشأت المخاوف المتبادلة وتضخمت عقدها في النفـــوس والعقــول وقــوت مــن روح الصــراع والتضارب.

ويوضح سيد ياسين جانبا آخر من هذه الظاهرة ، بقوله إن الفردية سمة غالبـــة على الشخصية العربية – المصرية ومردها إحساس عميق بان كل فرد عليـــه أن يحارب معركته في الحياة بمفرده . وذلك نتيجة لتفتت المجتمع ، وضعف الصـلات بين أفراده ما دام يمتلك نفس القدرات والمواهب التي يمتلكها غيره من الناس ، كما إنها تعود إلى ضعف جماعي أو حضاري ضارب بجذوره في أرضية علاقة الفـرد تجاه مواطنيه وتجاه مجتمعه . وترى سنية صالح " أن هناك سببا إضافيـــا آخــر يعزز ظاهرة عدم التضامن ترجعه لظروف إقامـــة هـــؤلاء المغــتربين فـــي دول الاغتراب , التي تكون في الغالب إقامة تتسم بعدم الاستقرار هل ستجدد الإعـارة أم لا ؟ الأمر الذي تمتد آثارة النفسية على المغتربين ". وفضلا عــــن ذلـــك فانـــهم يقضون هذه الإعارة "هامشيون في مجتمعات الاغتراب" بـــالمعنى السوســيولوجي البحت (Marginal) وهذا يجعلهم نهبا لظروف قاسية من الصراعـــات الداخــلية ، تهيئ مناخا مناسبا للخلافات فيما بينهم وأحيانا يحارب المصري زميله المصري في عمله في الغربة ليثبت بشكل مبالغ انه لا يحابي المصريين من أبناء وطنه الذيـــن يعملون معه .

أما محمود عودة فلديه تفسير آخر .. ففي تقديره أن ظاهرة ضعف التضامن بين المصريين في الخارج لها جذورها الممتدة مـــن الواقـــع المعـــاش فـــي المجتمـــع المصري. "فالمصري المغترب في رأيه خارج من مجتمع الزحام وتـــأثر "بثقافـــة الزحام" التي يسعى في إطارها كل فرد للبحث عن موطئ قدم له بغض النظر عـــن الآخر ، وغالبا ما تكون هذه الثقافة مشحونة بالعداوة نحو الآخر. انظر الضجيـــج

والصوت العالي في الجوار ومشاجرات الطريق ومشاجرات "ركـــن " الســيارات وتسوير الطرق العامة والأرصفة وحجزها وعدم مراعاة الآخر ونفيه على المستوي الشعوري واللا شعور وصراعات العمل بين الزملاء والأقران والخشية المتبادلـــة من أن "يلهف" أحدهما رزق الآخر ، وتمسك البعض بالمثل القائل "يا رب نفســي. " وأضيف من جانبي أن العزلة قد تشكل أحيانا نوعا من التنفس العميق خارج الزحام وابتعادا عن احتمالات الصراع .

كما يرجع محمد السيد سعيد (مجلة "أحوال مدنية" العدد التاسع صيف٢٠٠٠) هذا الواقع " انه بعد فشل المناهج الثورية عانى المجتمع المصري من تدمير روابطـــه العضوية وتآكلت فيه حسن النوايا وتراجعت التوقعات الإيجابيـــة ، وســادت فيــه المخاوف وانطلقت فيه الأطماع والطموحات الزائدة لتعويض فترة حرمان ممتــد" . وبطبيعة الحال يمتد هذا الواقع إلى المصريين المغتربين فهم نتاج هذا المجتمع .

من ناحية أخرى فإن مجتمعات دول الخليج أصبحت شبيهة بمجمع فئات مغلقـــة من الناحية السياسية والاجتماعية (Caste) على حد تعبير على خليفـــة الكــواري ، وتحول دون الاختلاط اسريا بالوافدين ، ولهذا يميل المصريون المغـــتربون مثـــل غيرهم من الجنسيات الأخرى ، إلى السكن معا في أحياء بذاتها فـــي كـــل مدينـــة للشعور بالونسة على حد تعبير إخواننا السودانيين ، ولتقليل حدة الشعور بالغربـــة وخلق الإحساس بالروابط المشتركة عبر هـــذا التجمـــع (Togetherness). وفـــي مناطق سكنهم تطالعك لافتات المحلات ذات الأسماء المصريـــة كســوبر مـــاركت الموسكي ، ومطعم الدمياطي ومقهى وادي النيل الخ وتجـــد الأكـــلات المصريـــة الشهيرة كالفول والطعمية الكشري والفطير المشلتت والمـــش والفســيخ والعســل الأسود، وغير ذلك من اللمسات المصرية التي تشعرك وكأنك في السيدة زينـــب أو روض الفرج أو كرموز أو بولاق الدكرور وتعيش أجواء العتبة الخضراء أو شارع الأزهر أو شوارع شبرا ، وطوال تجوالك في هذه الأحياء تسمع الأغاني المصريـــة والمقرئين المصريين .

وإذا كانت هذه التجمعات دافعها الرغبة في تواجد المصريين مع أبناء جلدتـــهم ، شانهم في ذلك شان الهنود والصينيين ، ليلتقي بهم كلما سار في الشـــارع أو فـــي المطاعم أو محال البقالة أو المقاهي ، يجد الأبناء بدورهم والزوجات "المؤانســـة " البيئة الاجتماعية التي تشعرهم بالاطمئنان النفسي وتقلل من إحساسهم بالغربة حيث تتم زيارات عائلية محدودة ولكنها مهمة نفسيا بالنسبة للزوجات والأبنـــاء . وقـــد يوحي هذا المشهد بالتماسك والتضامن والمشاركة ظاهريا ولكنك سرعان ما تفاجـــأ

بأنه مجرد تواجد ظاهري يتسم بالقلق وعدم الاستقرار وسرعان ما تدب الخلافات داخله بعكس حالة السودانيين أو الآسيويون مثلا. فالأسيويين درجة تضامنهم عالية ويلتقون مساء كل خميس في اغلب العواصم الخليجية في ساحات محددة وثابتة لتبادل الأحاديث والهموم واستعادة شئ من الأجواء والروابط السائدة في بلادهم وينفسون من خلال هذه اللقاءات عما يعتمل بصدورهم. وكثيرا ما اخترقت تجمعاتهم أتأملهم بإعجاب ويتنازعني الشعور بالغيرة والأسى على أوضاع المصريين المغتربين .

ولأنيس منصور في كتابه (الذين هاجروا) ١٩٩٦ تفسير ظريف لهذه الظاهرة المتناقضة الأبعاد يعبر عنها بقوله : "إن المصريين في كل مكان مثل كل الأقليات يتجمعون معا ويتمسكون بعضهم بالبعض . إنهم كتله واحدة . ولأنهم كتلة فهم مقيدون بعضهم لبعض " والمعني واضح فليس لهم من الكتلة إلا مظهرها كما أن ثقلها معوق للحركة وليس مصدر مساندة". ومن الملاحظ أيضا أن بعض المصريين يأخذها من قصيره فيسال أين يسكن المصريون حتى يستطيعوا السكن بعيدا عنهم ! على حد قول أحد السفراء.

ومن تداعيات عدم تأصل روح التضامن والتساند بين المصريين المغتربين نجد أن أحد صورها تتمثل في محدودية مشاركتهم في الاتحادات والروابط واللجان التي يتم تشكيلها بالخارج . فقد لاحظ احمد حمروش مثلا خلال أحد زياراته للندن عام ١٩٩٩ إن رابطة لجنة الجالية المصرية لا تضم اكثر من عدة مئات فقط من هؤلاء الذين يعيشون فوق الأراضي البريطانية . وهو عدد محدود جدا في وقت يصل فيه عدد المغتربين المصريين في بريطانيا إلى مائة ألف مصري ناهيك عن الخلافات المتعددة بينهم كما يلاحظ بصفة عامة محدودية مشاركة المصريين المغتربين في منطقة الخليج في بوالص التامين الجماعية التي تحميهم من مخاطر المهن أو الحوادث الطارئة أو بعض المخاطر الأخرى كالالتزام بدفع "الدية" المطبقة في دول الخليج العربية في حالة إدانة مصري بالتسبب في إصابة جسيمة أو وفاة طرف ثالث وهي تتطلب المشاركة في بوالص التامين الجماعية التي تعدها الاتحادات والروابط المصرية في الخارج ضد هذه المخاطر وغيرها. وهي عادة ذات اشتراك سنوي منخفض وينقص قيمة هذا الاشتراك كلما كثر عدد المشاركين فيها . وقد قامت بعض الروابط والاتحادات بعمل أنظمة تأمينية جماعية كما في السعودية والأردن ، والكويت وفرنسا وغيرها ، وبطبيعة الحال من مصلحة مواطنينا بالخارج الانضمام إلى مثل هذه النظم لأنها تحقق لهم العديد من المزايا عند الشدة ،

وهي تمثل في الواقع الذراع الأهلي لرعاية المصريين في الخارج . ويلاحظ أن نسبة الاشتراك في وثائق التامين الجماعي ترتفع عقب وقوع أحد الحوادث ثم ما تلبث أن تعود من جديد إلى معدلها المنخفض بعد مرور فترة على الحادث .

وبهذه المناسبة قد لا يعلم الكثيرون أن ميزانية وزارة الخارجية وبعثاتها في الخارج لا تتضمن أي بند فيها يسمى "بند رعاية المصرين بالخارج " ولا توجد أي اعتمادات مالية محددة لهذا الغرض تسمح بمواجهة العديد من الظروف الطارئة . بل تعرضت هذه الميزانية للتخفيض في إطار جهود التقشف وترشيد الإنفاق المالي لوزارات وأجهزة الدولة . وقد لا يعرف الكثيرون أيضا، والذين ينتقد بعضهم السفارات والقنصليات أن أعضاءها من دبلوماسيين وإداريين يضطرون في أحيان كثيرة إلى جمع مبالغ تطوعية من مرتباتهم لنجدة إنسان مصري يمر بظروف صعبة , أو لمساعدة أسرة توفي عائلها فجأة ولا يوجد لديها ما يمكنها من توفير الضرورات المعيشية لها لبضعة أيام.

ومحدودية مشاركة المصريين المغتربين في أنظمة التامين الجماعية يعتبر ظاهرة مشتركة بين جالياتنا في الخارج أيا كان موقعها . فالمشاركون في بوالص التامين الجماعية بالسعودية مثلا لا يتجاوز عددهم بضع مئات من المصريين سواء في جدة أو الرياض والذين يتجاوز عددهم الرأسمالي المليون فهل هذا معقول. وحين يقع سائق مصري غير مؤمن في مطب حادث مثلا يتسبب في وفاة شخص أو إصابته إصابات جسيمة أو وفاة يكتشف عجزه عن دفع "الدية" الباهظة , ويلجأ بعض المصريين إلى الوقوف أمام المساجد بعد الصلاة لجمع تبرعات المحسنين لسداد هذه الدية, فهل هذا تصرف سليم!.

ولقد بح صوتي من كثرة الرسائل التي كنت أوجهها للمغتربين عبر برامج "الطيور المهاجرة" التي كانت تقدمها فاطمة فؤاد وغيرها ، وأدعوهم فيها للانضمام إلى أنظمة التامين الجماعية التي تعدها الروابط والاتحادات المصرية في الخارج لصالح أعضائها ولم أجد استجابة . ثم حينما يواجه المصري المأزق سرعان ما يتهم الدولة بالتقصير وعدم مساعدة المصريين بالخارج .

وانظر للجاليات الأخرى بحسرة فمعظم الجاليات العربية كاليمنيين والسودانيين ، واللبنانيين وغيرهم ، فهم متضامنون ولهم روابطهم الفعالة وأنشطتها تتسم بارتفاع نسبة المشاركة فيها . كما لاحظت الدور الهام الذي تلعبه هذه الروابط لا سيما لاحتضان المغتربين الجدد وتزويدهم بالتوجهات والدعم المادي المؤقت حتى

يتجاوزا مرحلة الانتقال الصعبة . ولا يعني ذلك انعدام الخلافات بين أبناء الجاليات وبعضهم البعض ، ولكنهم يدركون أن هناك خطوطا حمراء لا ينبغي تجاوزها وهي ألا تصل الخلافات إلى حد إيذاء أحد أفراد الجالية .

ورغم أن ظاهرة ضعف التضامن بين المصريين تعتبر سمة عامة لأغلب جالياتنا إلا أن الصورة ليست معتمة تماما . وهناك بعض الأمثلة الإيجابية الباعثة على الأمل ، فقد لاحظت أن أواصر التضامن بين أبناء سوهاج وأبناء دمياط وقنا تبشر بالخير. أما أبناء النوبة فروابطهم في جميع أنحاء العالم مضرب الأمثال : فهي تضم جميع الفئات والمستويات ابتداء من أستاذ الجامعة والطبيب والمهندس والمستشار وانتهاء بالجرسون والسفرجي والطباخ ، الجميع ملتزمون . ورغم عمليات التهجير التي تعرض لها النوبيون في ارض النوبة ، إلا انهم ظلوا متشبثين بعاداتهم وتعاضدهم. وفي فرنسا مثلا اعدوا بوليصة تامين خاصة بهم تتضمن حالات الوفاة والمرض والبطالة وهي بوليصة نموذجية تمت بمبادرة منهم وأتمنى أن يحذوا حذوهم باقي المصريين .

وبهذه المناسبة يتذكر عصام حواس انه حينما كان يعمل في القنصلية العامة في الكويت لاحظ أن النوبيين استأجروا بيتا متعدد الغرف يستخدمونه لإيواء أي نوبي قادم إلى الكويت ، ويدفعون له مصروفا شهريا إلى أن يجدوا له عملا مناسبا يلحقونه به ، وكان عليه في مقابل ذلك أن يسدد للرابطة بانتظام بعد ذلك الاشتراك الشهري المقرر لأعضائها . ومن حصيلة تلك الاشتراكات يتم الإنفاق على الحالات المستقبلية . وكم أتمنى أن يسترشد أبناء المحافظات الأخرى بهذا النموذج التضامني الناجح .

ويهمني هنا أن أشير إلى جانب من تجربتي الشخصية كمغترب . فرغم وضعي السابق كأحد كبار المسئولين وخبراتي السابقة في مشاكل المغتربين فإنني شعرت بالامتنان لمواطن مغترب بالكويت وهو أحمد يوسف (عمل بتفان ولفترة طويلة بلجنة الجالية) والذي حرص على معاونتي في المرحلة الانتقالية لاغترابي وكان لذلك اثره في توفير الكثير من الجهد والوقت بالنسبة لي . وكم أتمنى أن يتسع نطاق هذا النموذج ويتخذ إطارا منظما ضمن روابط الجاليات ويزيد الاهتمام بأفراد الجالية لاسيما البسطاء منهم بصفة خاصة ، وتوجيه الاهتمام لمساعدة المصريين المغتربين الجدد لاسيما خلال الأشهر الأولى لوصولهم لأنها أصعب مرحلة .



معاناة المصري وحيرته بين
حسابات المغانم وضغوط المغارم

هناك أقوال قديمة عن معاناة الغربة ومشاقها وثمنها . فنجد الجاحظ في رسائله عن الحنين والأوطان يقول "الجالي عن مسقط رأسه ومحل رضاعه كالعير الناشط* عن بلده ، الذي هو لكل سبع قنيصة ، ولكل رام دريئة". ويقول البعض الغربة (كربة) وفي قول آخر(تربة) بمعني مقبرة . بينما يردد البعض الآخر مقولة : "عسرك في دارك اعز لك من يسرك في غربتك". وبالمقابل نجد إن بعض الذين اضطرتهم ظروف الحياة القاسية إلى الاغتراب ليحصلوا على مورد رزق ليستروا به حال أسرهم في الغربة يرون "أن المال في الغربة وطن ووطن بلا مال غربة" ولا يتقبل أنيس منصور في كتابه (الذين هاجروا) بيت الشعر القائل :

بلادي وان جارت علي عزيزة وأهلي وان ضنوا علي كرام

فهو يرى إنها اذا جارت علينا فهي جائرة ، وما دامت ضنت علينا فهي بخيلة ، فلماذا لا نجرب أرضا غير الأرض ، وأهلا غير الأهل . ولعل هذا التضارب في المشاعر والدوافع ، هو الذي دفع نادر فرجاني إلى عنونة إحدى دراساته "الهجرة داخل الوطن العربي بين المغانم والمغارم" . فقرار الاغتراب قرار شخصي ، وإذا كان في مقدمة دوافعه السعي لتحسين المستوي المادي والاجتماعي للمغترب ، فانه ينطوي أيضا على تضحيات من جانب الأفراد المغتربين ، ليس اقلها تشتت أسرة المغترب وقلقه الدائم عليها ، وترك الوطن والبعد عن الأهل والأصدقاء ، ومخاطر السفر ومعاناة أوضاع الغربة. فللغربة دوما ثمن وأحيانا يكون هذا الثمن قاسيا وباهظا. والاغتراب بالنسبة للإنسان المصري بصفة خاصة ، بحكم طبيعته ليس بالأمر السهل ، وأي شخص يفكر في الإقدام عليه ينبغي أن يتسلح بشجاعة النفس والقدرة على الصمود والمثابرة والتكيف . فالاغتراب نوع من مواجهة المجهول ومغامرة غير مأمونة في بعض الحالات . فمجتمعنا المائي وأرضنا المنبسطة عودتنا على سهولة الحياة والاتكالية ، وتربيتنا لا تحفزنا على خوض المغامرة ، وأمثالنا العامية لا تشجع فينا روح المواجهة واجتياز العقبات ، بل تقول لنا "امشي سنة ولا تخطي قنا "

ويجمع الباحثون الاجتماعيون على أن المصريين شعب مرتبط بأرضه لصيق بها ، لا يحب الاغتراب ، والعزوف عنه وما زال وثيق الصلة بعائلته الصغيرة ، ورغم ما يتحلى به المصري عموما من قدرة كبيرة على الصبر والتحمل إلا أن عددا كبيرا من المصريين المغتربين يعانون من صدمة الغربة وصعوبة التكيف مع الأوضاع الاجتماعية والنظم الوضعية والتقاليد التي يعيش وسطها في مجتمعات الغربة.

* الناشط : الثور الوحشي يخرج من بلد إلى بلد ، ومن ارض إلى ارض – انظر تحقيقي وشروح عبد السلام هارون لهذه الرسائل

فإذا كانت الإعارة أو التعاقد للعمل بالخارج تعد خطوة مشحونة بالأمل لتحقيق بعض المكاسب المادية ورفع مستوى معيشة أسرة المغترب، ومساعدته على مواجهة التزاماته العائلية ، من تجهيز ابنته ، إلى مواصلة تعليم ابن أو تحسين نوعية مسكن . وغير ذلك ، فان للغربة أيضا قسوتها ومشاكلها الاجتماعية والعائلية. فالوجه الكئيب لحياة الغربة ، من المناخ العدائي للغرباء إلى الجفاف الاجتماعي الذي يسود حياتهم ، هناك دوما ثمن واجب السداد . وخلال السنة الأولى من الاغتراب يعاني المصري المغترب ذو الجذور الفلاحية ، من مرارة وقسوة الغربة في المدن الإسمنتية ، بلا رفيق أو صديق ولا خضرة ، ويستعيد حياته في قريته وقطعة الأرض الخضراء التي عاش فوقها طفولته وشبابه . ثم تمر السنة الأولى بحلوها ومرها ويعقبها حنين واضح وتفجر لحظات الشوق العميق لأرض الوطن البعيدة . ويتلمس طريقة للبحث عن اقرب السبل للتخفيف من حدة غربته ، فيتزاور مع أبناء بلدته ومعارفه من المصريين العاملين في نفس المدينة . ورغم ضعف التضامن بين المصريين في الغربة ، فان مجرد التواجد معا يشعرهم بنوع من الأمن والأمان ، ويتجهون عادة للسكن في نفس الأحياء ويذهبون لنفس مناطق التسوق ، ويجلسون على مقاهي تضمهم ، بل ويذهبون لنفس الحلاق .

ومما يزيد من حدة الشعور بالغربة ، ما يشير اليه على خليفة الكوادي (الكاتب القطري المتخصص) من إن المجتمعات الخليجية بصفة عامة لا ترحب باستقبال الغرباء في منازلهم أو الاندماج معهم اجتماعيا حتى لا تتأثر بناها الاجتماعية كثيرا بعادات الوافدين ولهذا يشعر المغتربون بالعزلة عن هذه المجتمعات. ولذا نجد اغلب المصريين المغتربين – رغم تنافرهم وخلافاتهم – يقضون معظم أوقاتهم معا، يتسامرون ويدردشون ويتذوقون المأكولات المصرية في العزومات المتبادلة ويستمتعون معا بأكل الفول المدمس بالطحينة والشطة والمش الصعيدي والفسيخ ، ويتبادلون القفشات وآخر النكات والتريقة على الآخرين .

ورغم كل محاولات الإشغال والانشغال يشعر المصريون بالحنين لأسرهم التي لم تلحق بهم في مواطن الغربة ، فيلجئون للاتصالات التليفونية عدة مرات ولمدد طويلة للاطمئنان عليها . وتكفي مطالعة تكلفة فاتورة المكالمات التليفونية الباهظة التي يتحملها المصريون المغتربون للتقليل من مرارة الاغتراب ، فعبر هذه الاتصالات الهاتفية يحاول المصري المغترب أن يلعب دور الحاضر الغائب في إدارة شؤون أسرته عن بعد. وتكفي الإشارة مثلاً إلى أن الجالية المصرية في الكويت (قرابة ١٥٠ ألف مصري) ، احتلت المركز الأول في المكالمات الدولية الصادرة من الكويت عام ١٩٩٥ ، فقد بلغ عددها قرابة ٤,٥ مليون مكالمة بقيمة ١٢ مليون دينار (أي ما يعادل ٣٦ مليون دولار) . وقد فسر الصحفي المصري مصطفي السلماوي هذه الظاهرة بأنها تدل على مدي لهفة المصريين العاملين في

الخارج ، على الاطمئنان على ذويهم وحرصهم على الاتصال بهم في المناسبات الاجتماعية والدينية وغيرها وهي تقاليد توارثها المصريون منذ أزمان طويلة .

ويعاني المصري المغرب من افتقاده لدفء أسرته الصغيرة وعن غياب أشياء بسيطة كانت نفسهُ تتمناها في وطنه . وتمتد إليه هموم وأعباء المعيشة في مصر رغم بعده عنها . ويجد نفسه منساقاً للتعايش مع أوضاع الاغتراب الصعبة وتصبره الدراهم أو الدنانير أو الريالات . ورغم محدوديتها ، فإنها تُمكنه من تلبية طلبات أسرته المالية الملحة في الوطن والتي لا تنقطع عبر الرسائل التي يتلقاها بنفس قلقة ومشتاقة و إمكانات متواضعة وهي المتاحه. وتمضي به السنون .

وكلما طالت الغربة يمتلئ وجدان المصري المغترب بأطياف الماضي ووطنه وأشخاصه ، يراها في أحلامه ويقظته وتفاصيل يومه ، ويعاني المغترب من التمزق بين بيئتين وزمنين وهميين ، فلا الماضي يعينه ولا الحاضر قادر على أن يجذبه إلى منطقة إقامته الاغترابية . والتمزق والتشتت بين زمنين ومكانين يجعل المصري المغترب في حالة قلق وترقب دائمين. وبعض المصريين الذين فضلوا الابتعاد عن تجمعات المصريين يعيشون غربتين ، الغربة عن الوطن وعن الآخرين. والحياة في الغربة تفقد المغترب جزءا من ذاكرته التي تتآكل بمرور الزمن . ويحاول المغترب أن يراجع الماضي وينفيه ، وتتغير ذكريات الماضي وتختلط في ذهنه كلما حاول استرجاعها. أليس هو ابن بلد يغير فيه الراوي قصته كلما غني. وتستمر الغربة في سرقة زمن المغترب وعمره وأحاسيسه ويظل يجتر أحداث الماضي وآلام الحاضر ويراجع ويحاسب نفسه لكن بعد فوات الأوان وبعد أن فات العمر .

ولعل أقسى أنواع الغربة هي تلك التي عبر عنها الكاتب الصحفي عادل العيد بقوله : "الغربة الحقيقية تلك التي تفقدك القدرة على الحنين ، فتجعل أشواقك تكبر بعيدا عنك ، أو تكبر أنت بعيدا عنها ، وتذبل في حديقة ذاكرتك نضارة الوطن والأمنيات. وحينما نعود نتصبب شوقا لعناق الأمهات وضحكات الأصدقاء وجدران منازلنا العتيقة ، باحثين عن ما أودعناه من خبايا وأسرار وذكريات .. نعود ونحن نجرجر أذيال الحقائب ، متوهمين أن حرارة اللقاء ستكون بقدر ما حملنا من هدايا ووعود .. نعود لنجد أن كل ما هناك أن الكتب والصحف والمجلات في غرفنا قد اكتسب طبقات من الغبار بسمك سنوات الاغتراب".

ولنستمع لمعاناة من نوع آخر من نصر حامد أبو زيد (الأستاذ الجامعي) الذي صدر حكم قضائي بالتفريق بينه وبين زوجته واضطر للسفر إلى هولندا منذ عدة سنوات ، حينما يجيب على سؤال في لقاء مع روز اليوسف حول ما إذا كان يعتبر نفسه في المنفي ؟. فنجده يفرق بين مفهوم المنفي والغربة عندما يقول "مفهوم

المنفي التقليدي اصبح مفهوما مضحكا ، فعندما نفي محمد عبده أو بيرم التونسي إلى باريس مثلا فقد كان هذا منفى في ذلك الوقت ، أما اليوم فالعالم قرية صغيرة بالفعل ، فكل الصحف العربية يمكن قراءتها على الإنترنت ، أيا كان مصدر إصدارها وكذلك يمكن الاتصال بالأهل والأصدقاء والزملاء في لحظة بالفاكس والتليفون والبريد الإلكتروني .. أظن مفهوم المنفي لم يعد ملائما للحديث عن الاغتراب ، قرار المحكمة كان هو المنفي الحقيقي. الاغتراب مصدره إنني لم اترك الوطن بقرار حر . لو افترضنا انه قد صدر لصالحي وانني قررت بمطلق حريتي وإرادتي الحرة أن أسافر للعمل في أية جامعة أجنبية كنوع من إعادة شحن بطاريات العقل والروح لكان الأمر مختلفا ، كل الأشياء تفقد جمالها إذا فقدنا حرية الاختيار، ولكني لاحظت انه عندما أكون خارج هولندا وأريد أن أقول عبارة مثل "لما ارجع حعمل كذا وكذا " أجدني أقول "لما ارجع مصر " بدلا من "لما ارجع هولندا" التي هي محطة عودتي فعلا ، هناك إحساس طاغ بالغربة وليس بالمنفي ".

ويحاول بعض المصريين كسر حدة الشعور بالغربة بمحاكاة نمط الزي السائد في مناطق الاغتراب وأحيانا اللهجات. فنجد بعضاً منهم وبينهم عدد من أساتذة الجامعة يرتدون الجلاليب البيضاء خارج منازلهم ، لا سيما أثناء صلاة الجمعة ، وربما لا يفعل اغلبهم ذلك خلال تواجدهم في مصر . ويعود ذلك لعدة أسباب :

- ❖ رغبتهم في الشعور بالتوافق مع البيئة التي يعيشون فيها . فالزي العادي السائد فيها هو الجلباب .
- ❖ ميل المصري للبساطة في ملبسه كما يشعر انه على راحته ومرحرح في الجلابية .
- ❖ ولا ننسى أن أغلبيتنا ذوو جذور فلاحية أو مزارعون ، والجلابية ما زالت الزي الشائع في ريف وصعيد مصر .

كما يتجه عدد من السيدات المصريات إلى التحجب باعتدال ،، و يحاول بعض المصريين المغتربين بذل جهد خاص لمحاكاة لهجات الدول المضيفة ، رغم أن اللهجة المصرية لهجة محببة خليجيا ، ويحب الخليجيون سماعها اكثر من غيرها من اللهجات العربية ، والفضل في ذلك يعود إلى الأفلام المصرية ، وقبلها بطبيعة الحال أم كلثوم وعبد الوهاب وعبد الحليم . كما ينجذب المصريون في الخارج ، لا سيما أفراد الطبقة العاملة المغتربة منهم ، لمشاهدة الأفلام الهندية بصفة خاصة (ونفس الظاهرة نجدها داخل مصر ولكن معدل الإقبال عليها في الخارج مرتفع نسبيا) ، لأنها تساعدهم في التخفيف من معاناة الاغتراب ، فالأفلام الهندية يحتشد فيها سلسلة من الماسي والكوارث والعذاب . كما يلاحظ ظاهرة تزايد زواج هؤلاء المصريين من آسيويات يتقاسمن معهم أعباء وهموم الحياة في الغربة. وغالبية

المصريين المغتربين لا يشعرون بمتعة الحياة وهم يعيشون بدون أسرهم في الغربة، لا يستمتعون حتى بما يأكلونه ويتمنون لو كان أولادهم معهم يشاركونهم اللقمة التي يتذوقونها . بعكس الشامي المغترب الذي يستمتع بكل لحظة من لحظات أقامته في الخارج أيا ما كان وضعه العائلي .

وقد لاحظت انه في الوقت الذي يتوفر فيه نسبيا عدد من الدراسات التي تتناول الجوانب الاقتصادية للهجرة وتأثيرها على الدخل القومي وأوضاع سوق العمل ، ومعدلات الإنتاج والاستهلاك ، فان هناك ندرة في الدراسات الجادة التي تتناول الأبعاد الاجتماعية للاغتراب لا سيما أثرها على العلاقات الأسرية وتداعياتها النفسية. وبطبيعة الحال يتوقف تأثير الاغتراب الاجتماعي على مدة الإقامة في الخارج ، وما إذا كان المغترب يعيش بمفرده أم مع أسرته ، والظروف المعيشية في مناطق الاغتراب ودرجة الاختلاط والتفاعل بين المغترب ومجتمع الغربة. وفي مجتمع كالمجتمع المصري الذي ترتبط الأسرة فيه بالعائل أو رب الأسرة ، فان غياب الأب لفترة طويلة، غالبا ما يؤدي إلى تداعيات وآثار اجتماعية سلبية بالغة على أفراد الأسرة ، ولا تنجح محاولات الأب إدارة شئون أسرته عن بعد عبر اتصالاته التليفونية وغيرها ليكون بمثابة الغائب الحاضر .

وتقدر إحدى الدراسات نسبة عدد المغتربين الذين يقيمون بمفردهم في مناطق الاغتراب بـ ٥٠% من إجمالي عدد المغتربين . وتضطر الزوجة إلى تحمل مسؤولية إدارة شؤون الأسرة ومحاولة تعويض غياب الأب ... ونتيجة لذلك فان هناك جيلا كاملا من الأبناء يشبون في ظل عائلات ترعاها الأم بمفردها حيث لا يعود إليها الأب الغائب إلا كزائر عارض ولفترة قصيرة من الوقت.

وهذا الدور الاجتماعي والاقتصادي الواسع الذي أخذت تقوم به زوجات المغتربين ، اكسبهن ثقة بالنفس وأشعرهن بالندية مع الأزواج ، إلا أن هذا التطور يصاحبه في بعض الحالات مشاكل التنشئة الاجتماعية للأبناء في غياب الأب المنشغل عنهم في السعي لتوفير سبل الأمان الاقتصادي للأسرة ، والام المنهكة بأعبائها والمنهمكة طوال الوقت في تدبير احتياجات ومتطلبات أسرتها والقيام بدور الام والأب معا . وقد نجم عن ذلك نتائج سلبية بالنسبة للأبناء الصغار ، الذين يدفعون غالبا ثمن غياب آبائهم ورعايتهم لهم وهم في أحرج فترات عمرهم وحاجتهم الماسة لوجودهم .

وكما لاحظت سنية صالح في احدى دراساتها ، فان وجود الأب في بلاد الإعارة بعيدا عن زوجته وأولاده ومحاولته تعويض غيابه بإرسال مزيد من النقود لهم ، إنما يؤثر سلبا على سلوك أبنائه وطريقة معيشتهم . فهم يحاولون باستمرار زيادة شراء الكماليات المتعددة ، ويطلبون دائما زيادة مصروفهم ، معتقدين أن ذلك من

حقهم لان والدهم يكسب كثيرا في الغربة . كما أن غياب الأب يؤثر كذلك على النظام في المنزل (Discipline) كالالتزام بمواعيد الخروج والعودة للمنزل بالنسبة للأولاد والزوجة ، وتتزايد المشاكل وينحرف الأبناء. وقد عبر أحد المصريين المغتربين لي عن شعوره بالألم والحزن لأنه لم يعد يربطه بأبنائه سوى الروابط المادية والهدايا التي يحصلون عليها وانهم اصبحوا يحثونه على البقاء في الخارج ، لهذا السبب وحده ورغم أن سنه وصحته لم تعد تتحمل مزيدا من الاغتراب .

وقد أولى الكاتب الراحل يوسف إدريس هذه الظاهرة اهتماما خاصا في كتابه (الأب الغائب) فهو يرى أن كثيرا من الحوادث الدامية والجرائم التي تقع في بعض الأسر يجمع بينها عامل مشترك هو غياب الأب ، فهو يقول :

" لاحظت أنه في كل هذه الجرائم كان الابن فيها أو كانت الزوجة بعيدة عن زوجها فهو أما يعمل في إحدى البلاد العربية ، غائب له سنين يلهث ليوفر للعائلة، أكلها وملبسها ومنزلها ، وهو إما في مصر مثلا ولكنه يعمل في الصحراء أو الوادي الجديد ، أو على العموم بعيدا عن مقر الأسرة ، فهذا الشاب الذي أطلق عشرين طلقة على والديه ، كانت أمه مذيعة تعمل في قطر، وكان أبوه هناك ونشا الصبي واصبح شابا وهما بعيدان عنه تماما ولم يعودا إليه إلا بعد أن كبر ودخل كلية الطب ، وانتهت تماما تلك الفترة التي يحتاج فيها الابن إلى أمه وأبيه فترة التكوين النفسي الأولى ، فترة مثلها مثل لبن الأم ولا سبيل إلى تعويضها حتى بحنان العالم كله أو نقوده تتدفق من جيب الشاب بعد ما جاوز مرحلة الحضانة النفسية التي تشكل تكوينه الداخلي ونوازعه." ويتابع يوسف إدريس تحليله فيقول:

" وهذه المرأة التي كان زوجها يعمل في السعودية وقد ترك لها ستة أطفال معلقين في رقبتها واستغاثت به اكثر من مرة لتلحقه هناك ، ويعيشوا جميعا معا ولكنه رد عليها بقوله : "إن تكاليف المعيشة مرتفعة جداً ، وانهم إذا جاءوا وعاشوا معه فلن يوفر مليما واحدا ، وكانت النتيجة انه صحيح بني لها منزلا من ست شقق وكتبه باسمها ولكنها هي نفسها كانت قد ضاعت وتعرفت بسائق التاكسي الذي استولي عليها وعلى بيتها وعلى أولادها أيضا، وبالذات على ابنتها الشابة التي عاونتها في قتل أخيها مع العشيق السابق ، ودفنوه وذهبوا جميعا إلى السينما بعد هذا . وحين عاد الزوج قابلوه بجرعة (الانيفان) مذابة في الشاي وخدروه وذبحوه هو الآخر" ويواصل يوسف إدريس حديثه عن هذه الظاهرة فيقول "وهكذا سوف نجد خلف كل مأساة من تلك المآسي أن (غياب) الأب هو السبب القوي المباشر".

ثم يضيف يوسف إدريس " وهو ليس أبا واحدا هناك اكثر من مليوني مصري يعملون في الخارج وفي الدول العربية تاركين عائلاتهم في مصر ، ولا يتركونها لفترة عام أو حتى بضعة أعوام ، ولكن بالسنين . قال لي أب من هؤلاء : لقد تركت ابنتي وهي تلميذة في المرحلة الابتدائية وحين عدت كانت قد أصبحت طالبة في الجامعة وكنا نجلس معا أنا وهي فلا نكاد نجد موضوعا نتحدث فيه . تقطعت الخيوط تماما وبالذات تلك الخيوط التي تربط الابنة بالأب أو الابن بالأب ، لم يعد يربط بيننا إلا تلك الهدايا التي تتوقعها بشغف غير زائد مبدية دائما نقدها للألوان وللأنواع التي اخترتها"

ثم يختتم يوسف إدريس تحليله بالقول :

"إن الأب هو "البطل " في نظر أبنائه وبناته وزوجته ، اختر أي طفل فقيرا كان أو غنيا راضيا عن أبيه أو ساخطا ، وأساله أن يختار من بين كل الناس "بطلا" يتبعه ويطيعه ، وستجده يختار بالفطرة بطله : أباه ، وفي ظل قيادته تحل كل المشكلات ، وتنسجم كل التناقضات ويخرس بحسمه كل الأصوات . فالام تطعم وتحن وتعطف ، ولكن الأب هو الذي يضع المثل الأعلى ويقلده الابن دون أن يعرف أو يدري ، ويرى فيه رمزا لرجولته المقبلة ، وترى فيه البنت نموذجا لما يجب أن يكون عليه عريسها ومن تحبه، أما الزوجة فحاجتها للأب لا تقل عن حاجة أولادها ، بل حاجتها للأب ملحة، حتى لو كان مريضا أو عجوزا أو بلا عمل، ومن هنا جاء المثل:" ظل راجل ولا ظل حيطة" أو ذلك الذي تقوله الزوجة إذا مات زوجها : يا سبعي ! فعلا الأب هو السبع وهو الأسد وهو القادر وهو العمود".

وبطبيعة الحال لا تمر فترة الغربة وضياع الحلم دون وقوع مآسي من نوع خاص . وينقل لنا محمد احمد مراسل جريدة الأنباء الكويتية في القاهرة (ملحق السبت ٢٠٠٠/٧/١) مأساة مصري مغترب استولت زوجته ووالدها على مدخراته فأطلق عليها الرصاص . وأمام وكيل أول نيابة البدرشين الذي باشر التحقيق بإشراف المحامي العام المستشار زكريا عبد العزيز قرر المتهم انه كان قد سافر إلى إحدى الدول العربية في محاولة لتحسين ظروفه المعيشية وتامين مستقبل زوجته وأولادهما ونجح في العثور على فرصة عمل مناسبة هناك وطوال ست سنوات تقريبا واصل الليل بالنهار وبذل أقصى ما بوسعه من جهد حتى تمكن من ادخار مبالغ مالية كان حريصا على تحويلها إلى خاله "والد زوجته" طالبا منه أن يستثمرها وينميها بالطريقة التي يراها مناسبة.

ويتابع المتهم اعترافاته قائلا:

تحملت مرارة الغربة وعندما عدت إلى ارض الوطن وحاولت مقابلة خالي للاطمئنان على ما فعله بمدخراتي فوجئت به يتهرب مني وفي البداية أحسنت الظن به والتمست له العذر بسبب انشغاله بأعماله وعشقه للتجارة رغم تقدمه في السن لكن شيئا فشيئا أخذت الشكوك تتسرب إلى صدري ولما واجهته وضيقت عليه الخناق راح يثرثر ويختلق ردودا غير مفهومة ومرة أخرى واجهته وطلبت منه الوفاء بحقوقي إلا انه ظل يماطل ، والغريب إن زوجتي كانت تدافع عنه باستماتة وبصورة توحي بأنها شريكة له وإنها مستفيدة من استمرائه أكل تحويشة عمري ولما استبدت بي مشاعر الغضب طردتها إلى مسكنه وأرسلت له من يمهله فرصة أخيرة لإعادة حقي وحينما رفض مبدأ المهلة أو مجرد النقاش معي بيت النية وقررت العزم على الانتقام منه .

ولتحقيق غرضي اشتريت سلاحا ناريا وتوجهت إلى مسكنه وبعد مشادة كلامية تطورت إلى عتاب قاس فشلت في إقناعه برد حقي ولما فاض بي الكيل صوبت نحوه سلاحي وعندما وقفت زوجتي ساترا أمامه أطلقت عليهما وابلا من الرصاص وبعد أن سقطا مضرجين في دمائهما قمت بتفتيش محتويات المسكن على أمل العثور على أموالي أو جانب منها غير أنى لم اعثر على شئ فأسرعت بالفرار."

وهناك مثال آخر لمأساة أخرى نقلتها صحيفة الأخبار (القاهرية) بصفحتها الأولى في عددها الصادر بتاريخ ١٥/٨/٢٠٠٠ ، تحت العنوان التالي :

" خلع عين مواطن مصري بالسعودية قصاصا لمصري تعرض للتشويه بماء النار"

"اصدر القضاء السعودي أمرا بتنفيذ حكم بخلع عين مواطن مصري اقتصاصا من قيامه بإلقاء ماء النار على وجه مواطن مصري آخر قبل ست سنوات وإصابته بتشوهات بسبب خلافات مالية بين الجانبين. وذكرت صحيفة "عكاظ" السعودية إن الحكم وهو الأول من نوعه في المدينة المنورة منذ ٤٠ سنة نفذ في مستشفى الملك فهد وقد أصر المجني عليه على تنفيذ القصاص ورفض قبول تعويض مبلغ ٨٠٠ ألف ريال وبرر ذلك بان تنفيذ القصاص سيوقف أي محاولة من جانب عائلته للأخذ بالثأر من جانب عائله الجاني حيث أن كليهما من محافظة قنا بصعيد مصر."

وقد تمثل هذه الوقائع المؤلمة وغيرها حالات استثنائية ، لكنها توضح لنا إن ثمن الغربة يكون أحيانا باهظا للغاية. وكلما طالت الغربة والاغتراب تزايدت صعوبة التكيف عند العودة إلى الوطن . فقد التقيت بالدكتور مدحت مختار . الذي انقضى على اغترابه اكثر من خمسة عشر عاما وهو من الأطباء الأخصائيين المتميزين

وله دور نشط في لجنة الجالية المصرية. وسألته هل يفكر في العودة أم انه أدمن الاغتراب ؟ واستفزه السؤال ووجدته يرد بعفوية انه يتمنى أن يعود إلى مصر ويزاول مهنته فيها حتى ولو بعُشر ما يتقاضاه في الاغتراب لكن المشكلة إن مهنة الطب وبعض المهن الأخرى اصبح فيها نوع من الاحتكار ، فهناك عدد من الأسماء اللامعة التي تستحوذ على المرضى ولا تسمح لأسماء جديدة أن تضع قدمها داخل هذه الدائرة المغلقة ، وتصل دخولها أضعاف دخول زملائهم المغتربين . ولذا فهو عندما يعود يشعر باغتراب مهني وصعوبة بالغة في إعادة التكيف .

وعند بحث قرار العودة النهائية تتنازع المغترب حسابات المغانم والمغارم، فهو يخشى من جانب من فقدان الدخل الذي يحصل عليه في الخارج ، ويردد بينه وبين نفسه انه لم يؤمن بعد مستقبل أولاده ، ومن جانب آخر تقلقه مشاكل أبنائه المتزايدة في الوطن ... فيتخذ قراره الحاسم بالعودة نهائيا ولكن بعد فوات الأوان . ويجد بعضهم أن أبنائهم الذين تركوهم وعمرهم عشر سنوات قد تجاوزوا سن العشرين وتصيب الآباء دهشة لهذا الواقع المرير يستحوذ عليهم لفترة طويلة . وعندما يعود الأب المغترب إلى الوطن نهائيا يحاول استعادة دوره كرب اسر ، إلا انه كلما طالت فترة الغياب تعذر ذلك وأحيانا قد ينتهي الأمر بانفصال الزوجين.

وعندما يعود المصري المغترب إلى وطنه نهائيا بعد غيبة طويلة عنه يشعر انه غريب عنه ويحاول القيام بسياحة في الأماكن التي اعتاد زيارتها فيجد أن صورتها تغيرت وان ملامحها تآكلت ، وان سعتها قد تقلصت ويبدأ شعوره بالغربة داخل وطنه يتزايد ويجد صعوبة في التكيف من جديد مع أوضاعه الاجتماعية والمهنية ، ويعيد حساباته من جديد ويلوم نفسه لتسرعه في اتخاذ قرار العودة وتراوده رغبة السفر للخارج من جديد ويدخل في صراع لا ينتهي مع نفسه ولومها .

ويحاول رب الأسرة العائد الحفاظ على مستوى المعيشة الذي تعودت عليه أسرته أثناء اغترابه ، وإذا لم يوفق إلى استثمار مدخراته بشكل مناسب ، يجد نفسه مضطرا إلى الاقتطاع من هذه المدخرات إلى أن توشك على النفاذ فيبحث من جديد عن إعارة أو تعاقد جديد في الخارج.

كما يواجه المصريون العائدون مشاكل من نوع آخر ناجمة عن تعودهم الحصول على مرتبات أعلى بكثير من القيمة الحقيقية للجهد المبذول خلال تواجدهم بالخارج . وعند عودتهم يعانون من ظاهرة عكسية ، وهي الحصول على دخل اقل بكثير من قيمة الجهد الذي يبذلونه ويحاولون التأقلم مع الوضع الجديد نفسيا ومعنويا ولكن ذلك يتطلب وقتا ليس بالقصير.

كما يشعر اغلب المصريين العائدين إلى ارض الوطن بعد طول غياب ، بالاغتراب عن وسطهم الاجتماعي في بلدهم مثلما كانوا يشعرون به في مواطن

الغربة ، وحينما يلتقون بأصدقاء الماضي ليوم يستعيدون فيه الذكريات القديمـــــة ، يكتشفون انه لم تعد هناك موضوعات مشتركة أخرى لمواصلة الحديث ، فقد انقطع التواصل والاتصال بينهم لفترة طويلة من الزمن تغيرت خلالها أمـــور وأوضـــاع كثيرة ، ويشعرون بعدم قدرتهم على مواصلة الحوار .

واجد نفسي أعود من جديد لأسباب الغربة والاغتراب ، فأقول أن الغريب ليـس من هجر أرضا وحسب ، انه من انتزعت آماله وأحلامه ، من جري تبدل حاسم في عالمه ، من انتهكت الطبيعة التي أخرجته ، والذي بدلت القوى المسيطرة عالمـــه ، وفرضت عليه واقع عدم التكافؤ وعدم العدالة وسدت أمامه المنافذ وتقلصت أمامـــه فرص التقدم وتحسين وضعه الاجتماعي، فدفعته بل ولفظته إلى عـــالم الاغـــتراب خارج حدود الوطن. ثم عودته إليه بعد طول غياب ليعيش فيه غريباً .



أحد مشاهد العودة إلى أرض الوطن



نكات وقفشات ونواد
المصريين المغتربين وحيليهم

الشخصية المصرية ، كما يراها نجيب محفوظ ، لا تميل للمجتمع المغلق. فالمواطن المصري يحب أن يرتاد المقهى ويدردش بحريته ويتكلم بصوت عال ، ويلقي النكات وهو لا يحب أجواء الكآبة والتزمت. وفي روايته "المرايا" نجده يقول على لسان أحد أبطاله (نحن شعب المصاطب والمجاملات والمساومات). وأحيانا يوصف المصري بأنه مهزار على حد تعبير الزميل خالد الكومي (سفير مصر في اليمن حاليا) ويقول المستعصي عن المهزار : "ما من خصلة تكون للغني مدحا إلا وتكون للفقير ذما . فان كان حليما قيل : ذليل وان كان لسناً قيل مهزار ". وعموما يتسم المصري بحبه للمزاح والكلمة اللاذعة والفكاهة والسخرية الحادة .

ويرى الشاعر احمد عبد المعطي حجازي (الأهرام ١٩/٧/٢٠٠٠) إن :

" ضحك المصريين معرفة أو بالأحرى عرفان . وذلك انه إدراك للمفارقة وتنبؤ بها قبل أن تقع ، وهو في أحيان أخرى سخرية من الغفلة وحسن الظن الذي يوقع في المأزق والشراك التي ينصبها الأشرار ، فالضحك إذن تنديد بالشر ومواساة للضحايا الطيبين الذين لا بد أن يضحكوا مع الضاحكين على أنفسهم ".

ثم يضيف:

" ولأن المصريين تعرضوا لشر كثير وقاوموه كانوا دائما في حاجة حيوية إلى المرح والسخرية ، بل لقد جعلوا للضحك إلهاً عبدوه ، وهو الإله "بس" الذي يحدثنا عنه الأستاذ مختار السويفي في كتابه "مصر القديمة دراسات في التاريخ والآثار " فيقول انه كان يرمز إلى كل المتع البريئة من رقص وموسيقى وغناء . وكان يصور على هيئة قزم له سيقان مقوسة ووجه مربع ، وتحيط برأسه لبدة أسد ، أو يوضع في بعض الأحايين فوق رأسه تاج من الريش ، ولم يكن في مصر القديمة بيت واحد يخلو من تمثال صغير للإله "بس" يوضع في أهم ركن فيه! "

والمصري يستخدم النكتة أحيانا للدفاع ، وأحيانا أخرى للهجوم وهي تعينه على الإقبال على الحياة حينما تدفعه الظروف للقنوط واعتلال المزاج ، وتساعده في التغلب على الأسى والفجيعة ، وشفاء غليله من السخرية بالمستغلين أو الموظفين ومن خلال النكتة ينفس الشخص عن غضبه ، ويستعيد توازنه النفسي، وذلك دون أن يبذل أي جهد . وفي كتابه (كيف يسخر المصريون من حكامهم) يشير عادل حمودة إلى أن مصر اقدم مجتمع عرف النكتة السياسية ، وتوافرت فيها شروطها ، مجتمع مقهور ، حضارته عريقة ، لا يتمتع بقدر كاف من حريات التعبير ، ليس

لأبنائه فرصة أو مصلحة للمشاركة في الحكم .. ويرون أن البعد عن السلطة غنيمة، والاقتراب منها احتراق ، .. وكسر هيبتها في نفوسهم بالنكتة حماية للذات .

وإذا كان يقال أن النكتة المصرية فيها ذكاء وتجديد ، وان الشعب المصري يحب النكتة وذواق لها ، إلا أن البعض كعبد الحميد يونس ، يراها نقيصة ، فهو يرى " أن الشعب المصري صبور جدا ، صبره طويل جدا ، لا يقاوم ، يقاوم بالفكاهة وهي ليست مجرد نقد ، مع الاحتفاظ في النفس بالحوافز التي تدفع بالمقاومة لكنه يحاول أن يقضي على كل الحوافز ، ينفس عن كل المشاعر تماما بالنكتة كأن الحدث لم يحدث. والخطورة في المبالغة في النكات وكيفية توظيفها . حتى اليوم يقول المصري "هل سمعت آخر نكتة" نجد نكتة ضد الحكومة ، ونكتة ضد اليهود ، وأخرى ضد الطبقية ، ولكن الخطورة إن النكتة تقوم بوظيفة محددة تضحك وخلاص وسوف ننساها ، وإذا بولغ فيها فسوف تقضي على إرادتنا."

وعندما يُمكّن حكم الطاغية لنفسه لا يكون أمام الناس سوى الاستسلام والشكوى المكتومة ، ثم الالتجاء إلى سلاح النكتة السياسية والسخرية ، ويتخفون وراء صاحبها المجهول ويتوارون خلفه . وفي تقدير إمام عبد الفتاح إمام في دراسته (الطاغية : دراسة فلسفية) إن النكتة تعبير عن قصور في البناء الديمقراطي ووسيلة لتوصيل صوت الشعب إلى الحاكم . وكما يقول فنان الكاريكاتير زهدي ، " ثقافة اللسان جعلت مشاركة الناس السياسية مشاركة بالكلام لا بالسلوك . بالقول لا بالفعل .. والنكتة في مصر مشاركة سياسية ، فالعمل السياسي في بلادنا كلام في كلام ، مؤتمر، ندوة، حلقة نقاشية ، مقال صحيفة ، شعار ، ملصق ". وفي الواقع نجد أن الطابع الغالب على شعبنا انه شعب ودني أو أذني (من الأذن) ، يميل للاستماع اكثر من القراءة والتدقيق في الروايات والنقل عنها يريحه .

وينقل عادل حمودة عن سيد عويس رأيه في تفسير ميل المصريين للسخرية والنكتة وإسقاطاتها :

> **"فبصفة عامة السخرية أسلوب يفضله المصريون فهم يسخرون من الآخرين ومن أنفسهم. وفي ظروف القهر تصبح السخرية لغة سرية . وتصبح من الممنوعات مثل الحشيش وحيازة سلاح بدون ترخيص ... النكتة صرخة ألم في مواجهة خناجر الأزمة الاقتصادية ومرهم مهدئ للالتهابات التي سببها حريق الأسعار . والنكتة ليست الأسلوب الوحيد الذي يلجا إليه المصريون ، بل هناك أساليب أخرى مثل "تزويغ" الموظفين ، وتراخيهم في العمل شبه الإضراب الصامت ، ومعاندة الحكومة بكثرة الإنجاب ... الخ فنحن لا نحب السلطة ولا نقدر على نقدها ".**

بينما يرى عبد الباسط عبد المعطي :

" إن ظاهرة النكات المصرية هي نوع من المقاومة على الطريقة المصرية التي تحصنت ولا تزال في ثقافتها الشعبية بالنكتة والمثل الشعبي والشعر الشعبي وحامل الربابة ، لتسطر من خلالها آلامها وأحلامها وتعيد إنتاج واقعها حلما وتخيلا."

ولنقرا معا عينات من النكات والنوادر التي يرددها المصريون في الخارج أو تردد عنهم.

- ❖ شاع لدى بعض المصريين انه من السهل الحصول على الفلوس في دول الخليج فهي موجودة بالهبل رزم رزم في شوارعها وعلى أرصفتها . وسافر أحد أبناء الصعيد إلى إحدى هذه الدول للعمل بها ممنياً النفس بما سيلقى . وبعد خروجه من المطار التفت حوله فوجد محفظة على الرصيف ، فالتقطها وفتحها فوجدها ممتلئة بالنقود فاخذ يقلبها بين يديه ويقول لنفسه يا واد يبقى الكلام اللي سمعته في البلد صحيح . وأخذ يفكر لثواني ثم القي بالمحفظة على الأرض وهو يردد "الواحد لساته واصل ، وهو الشغل على طول كدة ، بناقص شغل اليوم والصباح رباح."
- ❖ وهناك رواية أخرى لهذه النكتة يرويها الصحفي إبراهيم هادي (أن هناك شخصا قد نزل لتوه من الطائرة في مطار الكويت وقد شاهد ديناراً ملقى على الأرض فأراد التقاطه ، إلا أن زميلا له ضربه من الخلف معقبا عليه ... اتركه فانك سوف تجد ألف دينار أخرى في الداخل .)
- ❖ وبعد غزو القوات العراقية للكويت فجر يوم ١٩٩٠/٨/٢ واحتلالها جميع المرافق بما في ذلك أقسام الشرطة أحس أحد أبناء الصعيد بوجود حركة غير عادية في الحي الذي يسكن فيه فسال زميله إيه الحكاية ماذا جرى؟ فأجابه لقد احتل العراقيون الكويت فانتابه الغضب وتملكه الحماس فتوجه مسرعا إلى مقر قسم الشرطة في الحي فدخله وهو حانق فسأله الضابط الموجود به ماذا تريد فأجابه أريد أن أتطوع لمحاربة العراقيين ولاد. . . الذين غزوا الكويت ظلماً وعدواناً فرد عليه الضابط العراقي الجالس أمامه أهو إحنا أولاد . . . .
- ❖ نشر إعلان عن وظيفة محاسب في إحدى الدول الخليجية فتقدم للامتحان لبناني وفلسطيني ومصري ، وكان السؤال الذي وجهه له رئيس لجنة الامتحان (ما هو حاصل ضرب ٥ × ٦ فرد اللبناني قائلا :

بايع والا مشتري ؟ ورد الفلسطيني : قوميين والا بعثيين ، وأجاب المصري "اللي تقول عليه يابيه" .

- ❖ ويروي عادل حموده النكتة التالية : زادت هجرة المصريين إلى العراق إلى حد انهم سيطروا على معظم المرافق والخدمات. وعثر مواطن عراقي على المصباح السحري ، واستدعى الجن الذي سأله عما يريد فقال له المواطن العراقي أريد التخلص من المصريين في العراق فقال الجن مستعطفا ومسترحما : حرام عليك يا بيه دا حنا غلابة.

- ❖ ويردد المصريون في الخليج انه عندما تأخر سقوط الأمطار في أحد دول الخليج وموسمه محدود جدا ، أقيمت صلاة للاستسقاء فيها شارك فيه آلاف الأسيويين "وأغلبية المؤذنين منهم " وبعد الصلاة بيومين هطلت الأمطار بغزارة ولكن في بنجلاديش وغرقت منازلها وحقولها .

- ❖ وعندما تأخرت مؤشرات الشتاء في بلد خليجي آخر وجاء المطر بعد شهرين من موعده المعتاد عقب أحد المصريين: الظاهر انهم أعطوا الجو تأشيرة عدم ممانعة متأخرة .

- ❖ ومن نوادر المصريين الحقيقية وحيلهم ان بضع مئات من أبناء قرية واحدة من قرى إحدى محافظات الوجه البحري تمكنوا من الهجرة بطريقة غير قانونية إلى إحدى المدن الأوروبية وبعدها قاموا بتسفير عمدتهم ، وأيضا بطريقة غير قانونية ، إلى هذه المدينة وتم ذلك واصبح يشرف على شؤونهم في هذه المدينة الأوروبية.

والحيل ليست قاصرة على البيروقراطية المصرية وحدها ، بل للمصريين المغتربين حيلهم أيضا حتى قبل سفرهم . ومن هذه الحيل انه في بعض المراحل كانت بعض السفارات الأجنبية في القاهرة تضع ضمن شروط منحها تأشيرة الدخول إلى بلدها تقديم شهادة بنكية تثبت انه قام بإيداع وديعة لا تقل عن ثلاثة آلاف دولار . فابتكر أحد المصريين فكرة تأجير هذه المبلغ لمدة يومين مقابل مائة دولار ، بان يقوم بإيداع المبلغ باسم طالب التأشيرة مع اخذ ورقة حق بالمبلغ منه ، ثم يقدم طالب التأشيرة الشهادة البنكية المطلوبة إلى السفارة المعنيه، ويحصل على تأشيرة الدخول ثم يذهب إلى البنك ويسحب الوديعة في اليوم التالي بحضور مؤجرها ويسلمها له ، ويقوم الأخير بتمزيق ورقة الضد. وتتكرر العملية يوميا ومع اكثر من زبون.

وقد فكر بعض المغاربة في استثمار واستغلال الازدحام أمام أبواب سفارات الدول الأوروبية من الحالمين بالحصول على تأشيرات الدخول . فعندما يحل المساء

في الرباط يلاحظ مجموعات الشبان يجلسون في صفوف أمام أبـــواب الســفارات المغلقة، يتجاذبون أطراف الحديث ، والى جانبهم زجاجات المياه وبعض المأكولات الخفيفة ، وأغراض توحي بأنهم سيقضون ليلتهم على هذا الحال . وهـــؤلاء فـــي الواقع يمارسون مهنة جديدة ومبتكرة هي مهنة "بيع الأمكنة المحجوزة " في صبـاح اليوم التالي لطالبي التأشيرات والذين لا يستطيعون الانتظار في الصفوف الطويلــة المتراصة أمام السفارات. ويتوقف سعر "بيع المكان " على المساومة ويتراوح مـــا بين ١٥٠ و ٢٠٠ درهم مغربي ، وهو مبلغ يريح من يدفعه من الوقوف دون طائل في طابور يمتد أحيانا إلى عشرات الأمتار وقد يصيبه الدور متأخراً إذا وقف فيــه وقد لا يصيبه ويضطر للحضور في اليوم التالي ويا عالم . الظريف ان الذين تولوا مهنة "بيع الأمكنة المحجوزة" يعودون بعد بيعها وقبض ثمنها ، إلى مهنتهم الأصلية كبيع السجاير أو المياه أو الساندويتشات على الواقفين في الطوابير. والظريف أيضاً أن مهنة حجز الأماكن انتقلت لمصر مؤخراً فقد طالعتنـــا روز اليوســف بعددهـا الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٨ بأن عددا من الأفراد يقومون بحجز الأماكن بالطابور أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة . ويبدأ الحجز في المساء وتتراوح أسعاره ما بيــن ٢٠ و ٥٠ جنيه مصري حسب المدة ورقم الدخول للسفارة.

وكان بعض المصريين المغتربين يقومون بالسحب علــى النوتــة (أي الشــراء بالشكك) من البقالين في أحد العواصم الخليجية ، بضمان جواز الســفر ، وحينمـا يتزايد الحساب المدين ويضغط أصحاب المحلات من اجل السداد ، يختفي هـــؤلاء المصريون ويذهبون للقنصلية مدعين فقد جوازات السفر ثم يقومـــون باســتخراج جواز سفر جديد وتغيير محل الإقامة.

ومن النوادر المصرية ، إن بعض المصريين الذين تمكنوا من الدخول بطريقــة غير قانونية إلى ألمانيا ، ولمعرفتهم ببعض الثغرات في القوانين الألمانية الخاصــة بالهجرة واللجوء ، يدعون انهم مضطهدون سياســيا . ويطلبــون حــق اللجــوء السياسي، ويفتعلون أسبابا لهذا الاضطهاد غير الموجود أصلا ليحصلوا على بطاقـة إقامة مؤقتة لمدة قد تصل إلى سنة بالإضافة إلى منحة إعانة مالية شهرية ، إلــى أن ينتهي بحث طلب اللجوء. وخلال ذلك ينجح بعضهم فـــي الــزواج مــن إحــدى الألمانيات فيتحول وضعه من حامل إقامة لجوء مؤقتة إلى مقيم دائم بحكم زواجــه من ألمانية. وقد انتبهت السلطات الألمانية إلى الثغرات القانونية في قانون اللجــوء فأدخلت بعض التعديلات عليه ، منها تقصير مدة البت في طلب اللجــوء وحصــر إقامة طالبي اللجوء في معسكرات منعزلة.

ولسنا وحدنا في ابتكار حيل اللجوء .. فالواقعة التالية أبطالها صوماليون وحدثت بالفعل خلال شهر أغسطس عام ١٩٩٧. فقد قررت السلطات الدانمركيــــة إعـــادة

خمسة وسبعين من طالبي اللجوء الصوماليين إلى بلدهم الأصلي بعد أن اكتشفت أن هؤلاء حصلوا على حق اللجوء السياسي في هولندا، ثم تسللوا إلى الدانمارك ليحصلوا على حق اللجوء أيضا . وهذه ليست هي المرة الأولى التي تكتشف فيها السلطات الدانمركية محاولة اللجوء المزدوج إذ اكتشفت سابقا حالات مماثلة لأشخاص حصلوا على اللجوء في اكثر من بلد . واغرب تلك الحالات كانت تخص شخصا تمكن من أن يصبح لاجئا في سبعة بلدان . ويشار إلى أن الهدف من الحصول على اللجوء في اكثر من بلد يأتي بالدرجة الأولى لاسباب اقتصادية ، وتنص القوانين الدانمركية على معاقبة طالب اللجوء في بلدين بالحبس ، وإرجاع المساعدات الشهرية التي حصل عليها من البلد الآخر. والقرار الجديد بحق الصوماليين في إرجاعهم لبلدهم حالة لم يسبق لها مثيل من قبل .

ومن الحيل المختلطة بالتجارة ، أن أحد المصريين المقيمين بطريقة قانونية في إيطاليا تخصص في عمليات إدخال المصريين بأساليب غير قانونية إلى إيطاليا . وكانت نقطة البدء في هذه العمليات هي يوغوسلافيا . فيصطحب معه من هناك في كل مرة أربعة مصريين ، بعد حصوله على مبلغ محدد من كل منهم ، ويركبون معه أحد القطارات المتجهة لإيطاليا ، ويختبئ معهم في دورة المياه عند الاقتراب من المحطة التي يصعد فيها أفراد الشرطة الإيطالية لمراجعة التأشيرات . فيطرقون على باب دورة المياه فيفتح المصري المهرب الباب مواربا وبنطلونه نازلا ويقدم على استحياء من باب دورة المياه الموارب جواز سفره و إقامته القانونيه ، فيُعاد إليه فيغلق الباب فورا فيعود الاطمئنان لرفاقه .

ونظمت إحدى الصحف المصرية الكبيرة معرضا تجاريا بإحدى العواصم الأوروبية واستعانت بثلاثين شابا مصريا للوقوف على منصات العرض . وبعد الوصول إلى مطار هذه العواصم والخروج منه اختفي عشرة منهم ، وفي صبيحة اليوم التالي اختفي عشرة آخرون مستغلين تأشيرة دول اتفاقية (شنجن) التي تسمح لحاملها بدخول عدد من الدول الأوروبية الموقعة على هذه الاتفاقية .

ولقد كان من المناظر المألوفة رؤية الصعايدة عند عودتهم من دول الخليج يحملون المراوح وأجهزة الراديو والتسجيل والمرتبة الإسفنج فقد كان ذلك رمز العودة المظفرة كما أن الطلب على هذه الأجهزة كان نشطا. لكن بعد أن أصبحت هذه الأجهزة وغيرها يتم تصنيعها أو تركيبها محليا تعلم الصعيدي من اليمني والأسيوي وغيرهم واصبح يحمل معه ما خف وزنه وغلا ثمنه وفي مقدمتها المقويات والمنشطات وأخرها على القائمة حبوب الفياجرا وغيرها.



الحيرة عندما يتوفى المغترب في الغربة فأين يدفن وكيف ؟ وماذا استجد ؟

"إن الموت والعادات والطقوس الاجتماعية المرتبطة به لا تزال الحقيقة الأكثر رسوخا والمناسبة الاجتماعية الأهم ، والمحور الذي تدور حوله الحياة، وينتظم به المجتمع (هاكس رودنبك "القاهرة مدينة منتصرة("في وجهات نظر" العدد الثالث- أبريل ١٩٩٩.) فهذه العادات والطقوس ترتبط في الواقع بالمعتقدات الشعبية وعلاقة الأحياء بالأموات . والاعتقاد الراسخ في الأولياء والقديسين والممارسات الدينية الشعبية . وكثيرا ما يقال عن الشعب المصري انه مولع بالسير في الجنازات ويتفنن في طقوس التعبير عن الحزن والحداد ووسائل التنفيس عن الحزن.

ويبدو إننا بطبيعتنا شعب يعشق الحزن ، والحزن مغروس في كياننا. فنجد طه حسين يقول في رائعته "الأيام" "كل امرأة في مصر محزونة حين تريد .. واحب شئ إلى النساء في القرى إذا خلون إلى أنفسهن أن يذكرن آلامهن وموتاهن فيعددون . وكثيرا ما ينتهي هذا التعديد إلى البكاء حقاً . الكل يبكين ولكن ليس بالضرورة حزنا على الفقيد بل على حال كل منهن ". والدارس لمراسم وطقوس الوفاة في المجتمع المصري . يجد إنها تحتل مكانة خاصة في النفوس. ويتبع الناس التعاليم الدينية بدقة شديدة من لحظة الوفاة ، وطقوس غسل المتوفي وتكفينه ، ثم دفنه ثم طقوس العزاء، بل وصنع المراثي . بل ويذهب البعض إلى حد القول أن المصريين هم اكثر الشعوب حديثا وتقديسا للموت ، وان نظرتهم إلى الموت ترتبط بالحياة نفسها ، فهو في نظرهم جسر عبور نحو عالم آخر . عالم الآخرة والخلود.

والمصريون عاشوا منذ عهد الفراعنة مع الأحزان يقدسونها ، وجعلوا الحزن جزءا مهما من حياتهم ، وهو ما يعكس شغف المصريون القدماء بالشعائر الجنائزية وتحنيط الموميات ، وأقام الفراعنة الأهرامات لتحفظ أجساد ملوكهم وللاطمئنان على رفاتهم بعد الموت. وعندنا لا يقتصر الأمر على تشييع الجنازة بالنهار ، وإنما يمتد إلى المآتم ليلا ، ثم إلى الخميس الكبير أو الأربعين ، وزيارة المقابر في الأعياد ، وزيارات سنوية ، وتتكرر الذكري عاما بعد عام حتى ينتقل من الأسرة فقيد جديد ينسيها فقيدها الأول. ويتساءل الكاتب سيد أبو النجا عما إذا كانت هذه العادات قد ورثها المصريون عن الفراعنة وهل نحن لا نحمي تراث الفراعنة إلا في الأحزان؟.

ورغم أن دفن الموتى من المغتربين في مناطق الاغتراب التي كانوا يعيشو فيها، هو أمر عادي فهي ارض الله الواسعة ، إلا انه يوجد تقليد قديم وعادة مصرية موروثة تجعل الأسر المصرية ، خصوصا في الريف تحرص على دفن من يتوفى من أبنائها في ارض الوطن وفي قريته أو مدينته على وجه التحديد ، رغم ارتفاع تكاليف تجهيز وشحن الجثمان بالطائرة. كما لاحظت أن اغلب المقيمين في

الخارج– مهما طالت هجرتهم أو غربتهم – حريصون دوما في وصاياهم على أن يتم دفنهم في تراب الوطن الام .

وحتى عام ١٩٩٦ كان التعامل مع من يتوفى في الخارج من المغتربين يتم وفقا لقرار وزير الخارجية رقم ٧٣٢ الصادر عام ١٩٨٧ "بشان الإجراءات الواجبة الاتباع في حالة وفاة أي مصري في الخارج "وهي تتعلق بتقديم القنصلية أو السفارة كافة التسهيلات المتعلقة بذلك فيما يتعلق بإتمام الدفن بأرض الوطن على ان يتحمل ذوو المتوفي بكافة مصاريف ذلك. وانه يمكن أن تتحمل الدولة بتكاليف تجهيز ودفن المتوفى في بلدة الوفاة في الخارج في حالة تعذر قيام الأسرة أو الجهات الأخرى بسداد تلك التكاليف ورأي رئيس البعثة الموافقة على ذلك لما يتوفر لديه من مبررات. ويجب أن يرجع إلى وزارة الخارجية للحصول على موافقتها على ذلك وفقا للضوابط والقواعد الموضوعة لهذا الغرض . وظل هذا النظام مطبقا حتى منتصف عام ١٩٩٦ إلى أن تم إقرار نظام آخر افضل ظل المواطنون المغتربون غير القادرين يطالبون به لفترة طويلة . ولهذا التغير قصة .

فلن انسي هذا اللقاء المؤثر الذي تم بيني وبين مواطن مصري بسيط خلال إحدى جولاتي للقاء بجالياتنا بمنطقة الخليج فبعد أن انتهي الحوار مع الجالية في مقر قنصليتنا العامة بالرياض طلب أحد المواطنين الصعايدة الحديث معي علي انفراد ، واستجبت إلى رغبته . ووجدته يتجاوز الستينيات ومن مدينة أسيوط ويعمل في أعمال البناء . وقد دخل في موضوع حديثه مباشرة وبعفوية محببة للنفس قائلا "إحنا لا نفهم في السياسة اللي اتكلمتم فيها اليوم مع الحاضرين ، ولا تهمنا ، اللي يهمنا حقيقة هو أن الدولة لازم تهتم بالغلابة اللى زي حالتنا ، ازاي الحكومة تنقل جثمان من يتوفي في الخارج من القادرين على نفقتها علشان يدفن في بلده . بينما احنا الضعفاء لا أحد يسال فينا " فقلت له أن إمكانيات الدولة محدودة ولا بد أن يعتمد المصريون على أنفسهم في بعض الأمور . ثم سألته لماذا لا يشترك هو وغيره في وثائق التامين الجماعية التي أعدتها الجالية لتغطية هذه الأمور لا سيما أن قيمة القسط السنوي لا تتجاوز ٢٥ دولاراً .

فأجابني :

"يظهر يا بيه ما حدش حاسس بينا وبهمنا ، الواحد مننا يقاسي مرارة الغربة ويعرض قوته وجهده للإيجار في الغربة بأقل الأسعار، ويوفر في أكلته اليومية علشان يحول اللى يقدر عليه لأهله ، إن أجرة الواحد مننا تتراوح ما بين ١٥٠ دولارا و ٢٠٠ دولارا شهريا . فكيف يوفر منها للتامين وخلافه " .

ثم نظر إلي نظرة حزن معبرة ما زالت مطبوعة في مخيلتي وتساءل "يا تري رايح تعمل لنا ايه في الموضوع ده ؟" فوعدته ببحثه ودراسته عند عودتي للقاهرة فنظر إلي نظرة تتراوح بين الشك والرجاء.

وقد تأثرت للغاية بهذا الحديث الصادق . وبدأت منذ اليوم الأول لعودتي إلى القاهرة لبحث سبل تحقيق هذه الرغبة والمطلب الذي كثيراً ما طالبت به جاليتنا . وقلت لنفسي يجب عمل شئ لهؤلاء العمال المكافحين من اجل العيش الكريم ، والذين يسددون الإتاوات لبعض شركات توظيف العمالة في مصر فضلا عن الكفلاء في الخارج ويعانون من شظف العيش ليبعثوا بالفتات لذويهم ، وإذا كنا لا نستطيع أن نقدم لهم يد العون وهم أحياء فلا اقل من العمل على نقل جثمان من يتوفى منهم ليدفن على نفقة الدولة في مسقط رأسه ووسط ذويه وأهل قريته.

وتحدثت في هذا الموضوع مع الوزير عمرو موسى وأيضا مع الوزيرين احمد العماوي وزير القوي العاملة والهجرة و إسماعيل سلام وزير الصحة والسكان وكلاهما تربطني به علاقة مودة وتقدير. ثم اتبعت ذلك باتصالات تليفونية بين الحين والآخر بوزير الصحة لمعرفة ما تم وفوجئت بعد أسبوعين بمدير مكتب وزير الصحة يتصل بي ويطلب مني الحضور لمقابلة الوزير "وهو وزير مسيس ونشط كنت أتابع تدخلاته في مجلس الشورى – بحكم اختصاصي – وألاحظ اهتمامه بالدفاع عن قضايا الضعفاء " والتقيت بالوزير وفاجأني بخبر سار لم اكن أتوقعه وهو انه اقنع د . كمال الجنزوري رئيس الوزراء (وقتئذ) بتخصيص مليوني جنيه مصري قابلة للتجديد في ميزانية وزارة الصحة لمواجهة نفقات تجهيز ونقل جثمان من يتوفى من المصريين المغتربين من غير القادرين ودفنهم بأرض الوطن على نفقة الدولة. فأعربت لوزير الصحة عن خالص امتناني باسم المصريين المغتربين وأسرهم . وأمكن بفضل هذه المبادرة الحفاظ على كرامة المصريين المغتربين وتجنب بقاء جثمان من يتوفى منهم لعدة أسابيع ، إن لم يكن لشهور في الثلاجات وتحقق بذلك مطلب كانت تطالب به جالياتنا في الخارج . وبذلك استجابت البيروقراطية المصرية من ناحية المبدأ لمطلب إنساني طال انتظاره إلا أنها استمرت بثقلها من ناحية الإجراءات . فالمستندات الرسمية الخاصة بنقل الموتى المتوفين في الخارج تزيد عن عشرين مستند يجب أن يتم ختمها بخاتم النسر !! وكم أتمنى من أحد القناصل النابهين دراسة سبل اختصار عدد هذه الشهادات التي تطارد المصرين حتى بعد موتهم .

وأود أن أذكر بهذه المناسبة إن قلة من الدول هي التي تتحمل بمثل هذه النفقات وبينها بعض الدول الغنية . وهذا الموقف النبيل الذي تبنته الحكومة المصرية يعتبر – في تقديري – بداية تغير في نظرة الدولة للمغتربين من مفهوم الجباية إلى مفهوم

الأخذ والعطاء والرعاية ، وكم أتمنى أن تتوسع في الأخذ بهذا المفهوم لمصلحة الوطن والمواطن .

وقد طلب مني د. إسماعيل سلام الحضور لمقر وزارة الصحة للاشتراك مع وكيل الوزارة المختص وعدد من موظفي وزارة الصحة في وضع اللائحة التنفيذية لهذا القرار الإنساني . وتوجهت إلى الوزارة ومعي السيدة نايرة نـدا (من إدارة الشئون المالية والإدارية بوزارة الخارجية) ومحمد طه (وقت إن كان مديرا للشئون القنصلية للمواطنين وعين سفيرا فيما بعد) وعقدنا عدة اجتماعات بوزارة الصحة استغرقت بضعة أيام إلى أن انتهينا من وضع القواعد والضوابط المطلوبة والتي حرصت أن تتضمن ما يلي :

- عدم وجود حد أقصى في النفقات مع مراعاة عدم الإسراف.
- أن تكون للسفير أو القنصل سلطة تقدير عدم قدرة من يتوفى دون الحاجة للرجوع لوزارة الخارجية . حرصا على عنصر الوقت فنحن نتعامل في حالة وفاة مواطن ينتظر ذووه وصول جثمانه في اقرب وقت .
- وفي بعض الحالات قد يتطلب الأمر تقديم شهادة لإدارة الشئون القنصلية للمواطن صادرة من أحد مكاتب الشئون الاجتماعية المصرية بعدم المقدرة إذا كانت هناك ضرورة لذلك.

وقد تقرر عدم سريان قرار نقل الجثمان على نفقة الدولة في إطار النظام بالنسبة للفئات التالية . :

- المهاجرين الذين حصلوا على جنسيات دول أخرى وهذا أمر منطقي .
- المبعوثين من قبل الدولة سواء في مهام أو للدراسة لان هؤلاء لهم نظام خاص يكفل ذلك وعلى نفقة الدولة.
- إذا كان صاحب العمل أو الجهة التي يعمل فيها المصري المغترب ملتزما في عقد عمله بتحمل نفقات ذلك.
- الحجاج والمعتمرين ممن تشملهم أنظمة خاصة في حالات الوفاة.

وقد تم إخطار جميع سفاراتنا في الخارج بهذا القرار ولائحته التنفيذية وبدئ في تطبيقه بالفعل منذ منتصف عام ١٩٩٦. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط عدد وفيات المغتربين هو في حدود ١٢٠٠ متوفي سنويا الجزء الأكبر منهم في السعودية ويفضل ذووهم أن يتهم دفنهم بالأراضي المقدسة. وتقوم إدارة الشئون القنصلية

للمواطنين بوزارة الخارجية بإبلاغ أسرة المتوفى بواسطة مديرية الأمن المختصة على العنوان المسجل بسجلات القنصلية (وهنا تأتى مرة أخرى أهمية تسجيل المغتربين أسماءهم في هذه السجلات أطال الله في أعمارهم) وعلى الأسرة تحديد رغبتها في مكان الدفن في موعد غايته خمسة أيام "لا تدخل فيها أيام العطلات والإجازات الرسمية " أمام القسم المختص بالإدارة القنصلية بوزارة الخارجية وبانقضاء هذا الموعد دون رد من الأسرة تقوم الإدارة القنصلية بإبلاغ البعثة المصرية لإتمام إجراءات دفن المتوفى في بلد الوفاة .

وتجدر الإشارة بهذه المناسبة إلى أن النوبيين المغتربين بصفة خاصة يميلون لدفن النوبي المغترب في مكان وفاته لاعتبارين : الأول ديني وهو أن إكرام الميت سرعة دفنه . والثاني معنوي لتجنب الأحزان في مسقط راس المتوفى . يضاف إلى ذلك أن النوبيين عمليون ومتدينون ، ويرون أن دفن المتوفى منهم في بلدة وفاته في الخارج يتساوى مع دفنه في وطنه فجميعها ارض الله . لذا يركزون جهدهم على جمع ما تيسر من التبرعات والمساعدات لأسرة المتوفى لمعاونتها على مواجهة الحياة من بعده فالحي كما يقولون ابقي من الميت. أما إخواننا الصعايدة فانهم يفضلون دفن موتاهم في ارض الوطن . فالعادات والتقاليد تتطلب ذلك ويرون من العيب أن يدفن المتوفى خارج قريته . ويبدو أن هناك دافعا مستترا آخر يحث الصعايدة في الغربة على تفضيل دفن من يتوفى منهم في مسقط رأسه وذلك للتأكد من أن الوفاة طبيعية لاعتبارات الأخذ بالثار إذا كان لها مقتض.

ويواجه المصريون المغتربون المسلمون شانهم شان باقي الجاليات المسلمة ، مشاكل تتعلق بعدم توافر أماكن كافية مخصصة لدفن الموتى من المسلمين في الدول الأوروبية ، ففي ألمانيا تسعى الهيئات والاتحادات الإسلامية إلى الاتفاق مع الجهات المسؤولة في بلديات المدن والأقاليم الألمانية على عدة أسس تتعلق بتخصيص مقابر معينة للمسلمين أو أجزاء معينه لهم في المقابر العامة . وعلى المراسم التي ترافق الدفن ، إذ أن الجهات الألمانية لا تعترض على بعض هذه المراسم كتغسيل الميت وتكفينه والصلاة عليه ، وتوجيه القبر نحو الكعبة المشرفة ، ولكنها تصر على أن يدفن الميت وهو في صندوق خشبي أو معدني بعدوه عدم تلويث التربة والمحافظة على البيئة ونظافة المياه الجوفية ، بينما ترى معظم الجهات الإسلامية إن ذلك مخالف للشريعة الإسلامية ، وان الدفن ينبغي أن يتم بدون صندوق أو تابوت .

ومن الأشياء التي يختلف حولها المسلمون والجهات الألمانية المختصة، إصرار المسلمين على عدم المساس بقبور المسلمين المتوفين مهما مضى على وفاتهم من وقت ، بينما تنص الأنظمة المعمول بها في معظم البلديات الألمانية على إمكانية

فتح قبور الموتى بعد مرور ١٥ سنة على الأقل على الدفن. الأمر الذي يرفضه معظم ممثلي الجاليات الإسلامية في ألمانيا ، دون الاتفاق على وجهة نظر محددة في هذا الشان علما بان بعض بلديات المدن الألمانية قد وافقت على إنشاء مقابر خاصة بالمسلمين تطبق التعليمات والإجراءات المتعارف عليها في البلاد الإسلامية بكل حرية ، ولكن معظم البلديات الألمانية الأخرى ترفض ذلك بشدة.

وفي سويسرا لا توجد مقابر كافية للمسلمين والدفن فيها نوعان : الدفن لمدة خمس سنوات وهو دفن مجاني مقابل التنازل عن القبر بعد انقضاء المدة ويحق للسلطات البلدية نبش القبر والتصرف به , أو الدفن لمدة عشرين عاما قابلة للتجديد بعد دفع رسوم بين ٥ آلاف إلى عشرة آلاف فرنك سويسري أي ما يعادل ستة آلاف دولار . وتوجد مقبرة إسلامية وحيدة بجنيف ضاقت ولم يصبح فيها مجال للدفن وظلت الجالية الإسلامية تعمل على تخصيص ارض لبناء مقبرة جديدة إلى أن حصلت على مقبرة تقع في حي "بوتي ساكونية" وسط جنيف . وقد حدث عام ١٩٩٢ أن توفي أحد السفراء العرب وهو المرحوم عدنان الترسيسي وترك وصية بان يدفن في المقبرة الإسلامية ، إلا أن رئيس البلدية آنذاك ميشيل روسيتي اصدر قانونا يحظر فيه دفن المسلمين في المقبرة المذكورة إذا لم يكن المتوفي من سكان جنيف ولا ينطبق هذا القانون على سكان الضواحي أو الضفة الغربية من بحيرة لومان. وكان عدنان الترسيسي يعيش خارج جنيف منذ اكثر من ثلاثين سنة وقد تجنس بالجنسية السويسرية بعد حصوله على التقاعد ومع ذلك فان الجنسية لا تكفي في معايير الدفن . وبعد اخذ ورد مع البلدية اتخذ القرار بعدم السماح بالدفن داخل المقبرة لان شروط القانون لا تنطبق عليه واضطر أهل الفقيد إلى ترحيله إلى بلده الأصلي . ولكن هذه المشكلة غير موجودة والحمد الله في دول الخليج العربية .

وبمناسبة الحديث عن الموت والموتى فان ذلك يذكرنا بموضوع شغل الرأي العام المصري وأطلق عليه اسم "النعوش الطائرة" القادمة من "العراق والأردن" فماذا كان وراءه ؟. لعلنا نتذكر أن الثماني سنوات التي استغرقتها الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) المدمرة أدت إلى مقتل ما يزيد عن مليون قتيل وخلفت هذه الحرب العبثية مئات الألوف من المعوقين جسديا، أما المشوهون نسبيا فعددهم لا يمكن أن يقدر ، كما تكلفت هذه الحروب المحزنة حوالي ثلاثمائة بليون دولار حسب التقديرات الشاملة لجميع الخسائر كما اصبح العراق مدينا بما يقرب من مائة بليون دولار. وخلال السنوات الثماني للحرب العراقية الإيرانية تم سحب العديد من المجندين من مصانعهم ومتاجرهم ومدارسهم وجامعاتهم وحقولهم لينضموا للقوات العراقية ولتعويض النزيف البشري المستمر المتمثل في القتلى والجرحى.

وقد اعتمد العراق لتغطية جانب هام من الأيدي العاملة على العمالة المصرية في مجالات الزراعة التي شهدت هجرة حقيقية لأعداد ضخمة من الفلاحين المصريين للعمل في الحقول العراقية ، وهم الذين كانوا اقل المصريين حبا في الاغتراب وأكثرهم تمسكا بالأرض . وانتشروا في مختلف المواقع الإنتاجية الأخرى فكنت تراهم في المصانع ومشروعات بناء الطرق والكباري والجسور والمطارات ، فضلا عن جبهات القتال التي استشهد فيها العديد من المصريين.

وبعد أن توقفت الحرب مع إيران عاد الآلاف من الجنود العراقيين المسرحين إلى مواقع عملهم السابقة ، بالتالي بدا الطلب على الأيدي العاملة يتناقص باستمرار عن المعدل الذي كان آخذا في النمو خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية . وبدا العد التنازلي للمصريين في العراق. وكان أول مؤشراتها القيود التي فرضت على تحويلاتهم إلى مصر نتيجة الأوضاع الاقتصادية والمالية الصعبة المترتبة على الحرب التعيسة التي دارت بين العراق وإيران . وبدا التأخر في دفع الرواتب للمصريين ، كما أن شيكات التحويل أو أوامر الدفع المسحوبة على فرع بنك الرافدين العراقي بالقاهرة لا يتم صرفها . وتزايدت الصفوف الطويلة أمام هذا البنك الذي تعثر في السداد فأطلق عليه المصريين اسم "بنك الرافضين" .

إلا أن المؤشر الأخطر كان في اتساع نطاق ظاهرة سوء التعامل اليومي مع المصريين وازدياد حالات الوفاة غير الطبيعية ، كشج الرؤوس ، والإصابة بطلقات نارية قاتلة ، وحوادث الغرق ، أو السقوط من أماكن مرتفعة أو نتيجة اسفكسيا الخنق . أو الصعق الكهربائي . وبدا يدخل القاموس الإعلامي المصري تعبير "النعوش الطائرة " للتدليل على الأعداد المتزايدة لصناديق الموتى من المصريين المشحونة على الطائرات القادمة من بغداد ، وبدرجة اقل كثيرا ولأسباب مختلفة ، من العاصمة الأردنية ، وهو الموضوع الذي احتل حيزا كبيرا من تفكير ووجدان الرأي العام المصري وتابعته وسائل الإعلام المصرية ، فضلا عن انشغال مداولات ومناقشات مجلس الشعب والشورى بهذا الموضوع الخطير لفترة طويلة ، وترتب عليه تأزم العلاقات بين البلدين إلى درجة غير مسبوقة ، وكان يتم في هذه الفترة استدعاء السفير العراقي للفت نظره إلى العواقب السيئة المترتبة على استمرار هذا الوضع .

وعادة تقوم إدارة الشئون القنصلية (قسم المواطنين) بوزارة الخارجية بمتابعة معدلات وفيات المصريين بالخارج ، نسبة لعددهم بكل دولة ومقارنتها بمعدلات السنوات السابقة ، للتعرف على ما إذا كان قد حدث ارتفاع في هذا المعدل والبحث عن أسباب ذلك. وبالنسبة للمصريين الذين يتوفون نتيجة أسباب غير طبيعية تقوم سفاراتنا وقنصلياتنا بمتابعة التحقيقات التي تجريها السلطات المحلية ، لتحديد أسباب

الوفاة والمسئول عنها , وتقوم الإدارة القنصلية بوزارة الخارجية بإخطار أسرة المتوفى بالوقائع الواردة من بعثاتنا وبالتقارير الطبية المصاحبة للجثمان والتي تتضمن تشخيص سبب الوفاة .

وبالنسبة لحالة العراق فلا جدال أن العديد من حالات وفاة المصريين فيها كان يعود لأسباب غير عادية وكان وراء بعضها عملية تصفية حسابات ، أو عمليات ثأر ، وكان البعض الآخر يعود لحالة الأوضاع السياسية ، وتطورات الأوضاع الداخلية المتردية داخل العراق والناجمة عن سنوات الحرب الطويلة.

أما في حالة الأردن فكان الوضع مختلفا ، وكان ارتفاع معدل عدد المصريين المتوفين لا سيما في بعض فصول السنة ، يعود لأسباب أخرى يضاف إلى ذلك أن هذه العدد لم يرتفع على نحو ما كان يحدث في العراق ، بل كان ارتفاع هذا المعدل في الأردن محدودا وموسميا .

فقد كانت برقيات بعثتنا في عمان وقنصليتنا في العقبة ، تشير إلى زيادة عدد المتوفين اختناقا بغاز أول أكسيد الكربون المتصاعد من مواقع حطب بدائية تركوها مشتعلة في أماكن إقامتهم وتعرضهم للاختناق أثناء نومهم. وقد لوحظ أن هذه الحوادث يكثر وقوعها خلال موسم الشتاء على وجه التحديد في المناطق الزراعية الأردنية لا سيما منطقة غور الأردن ، وكان عدد كبير من العمال المصريين يعملون في المجال الزراعي الذي يهجره الأردنيون للبحث عن أعمال ذات دخل كبير.

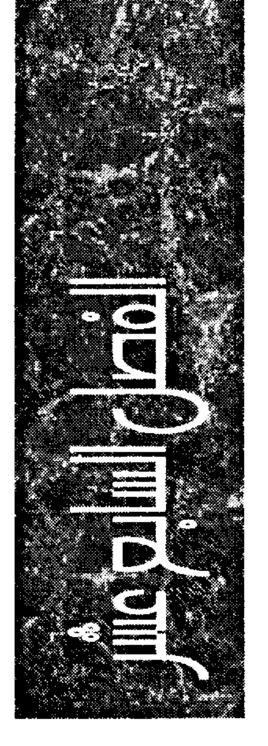
وقد بلغ عدد المصريين العاملين في الأردن ومن كل المهن خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ مائة وخمسين ألف عامل وبعضهم نقل معه عاداته الريفية التي يمارسها في الوطن ألام . وعدد كبير منهم يعيشون دون أسرهم. واغلبهم يسكنون معا في مجموعات صغيرة "تضم ثلاثة أو أربعة أفراد" لضعف راتبهم ، وفي حجرات إسمنتية متواضعة ذات نوافذ صغيرة ويضطرون لإغلاقها حتى يتوافر الدفء لا سيما في شهور الشتاء القارس التي تنخفض درجة الحرارة خلالها إلى عدة درجات تحت الصفر وهو وضع لم يتعود عليه غالبية المصريين ولم يألفوه . ويواجه هؤلاء المصريون المكافحون هذا الصقيع القاسي بإشعال مواقد الحطب أو الفحم كما تعودوا في قراهم المصرية ، ثم يجلسون يتسامرون، وبجوارهم جهاز راديو صغير عالي الصوت يتسمعون من خلاله أخبار الوطن وأغانيه ومسلسلاته الإذاعية ويضعون أباريق الشاي الأسود فوق مواقد الحطب المشتعلة (الكانون)، ويجترون ذكريات القرى والوطن ، ويتبادلون النكات والتعليقات، إلى أن يغلبهم النعاس وينسون أحيانا إعادة مواربة نافذة الحجرة الصغيرة التي تكتظ بهم لتجديد هوائها لأنهم لم يعتادوا على ذلك في بيوت القرية المصرية ذات منافذ التهوية

العديدة . ويطل الصباح الحزين عليهم وهم في غيبة الموت فقد غادروا هذا العـالم مختنقين. وقد قمت بزيارة لهذه المناطق وعاينتها على الطبيعة ورجـوت أعضـاء السفارة توعية المصريين بهذا الخطر بالطريقة المناسبة . وأتصور أن لوحدة شئون السفر دورا تلعبه في التوعية بمثل هذه المخاطر وغيرها.

وبالنسبة لظاهرة تحلل اغلب جثمان المتوفين المشحونة من العراق فـإن ذلـك يعود لعدد من الأسباب في مقدمتها :

- ❖ انه في اغلب الحالات يتم اكتشاف جثمان المتوفى بعد حدوث حالـة الوفاة بعدة أيام لان اغلبهم يعيشون بمفردهم ودون أسرهم مما يعـرض الجثمان للتحلل نتيجة الحرارة الشديدة السائدة في اغلب الأشهر بالعراق .
- ❖ ثم يتم نقل الجثمان من مكان وفاته إلى بغداد حيث مقر قسم رعايـة المصالح المصرية لاستيفاء الإجراءات والمستندات اللازمة.
- ❖ نظرا لأن الطيران من والى العراق محظور طبقا لقرارات مجلـس الأمن بعد عملية غزو العراق الكويت فانه يتم نقل الجثمـان بـالطريق البري إلى عمان ويستغرق ذلك بعض الوقت .
- ❖ ثم يتم شحن الجثمان على اقرب طـائرة متجهـة إلـى القـاهرة، وبطبيعة الحال يؤدي مرور ذلك الوقت إلى مزيد من تحلل الجثمان عنـد وصوله إلى ارض الوطن.
- ❖ يضاف إلى ذلك أن السفارات والقنصليات تقوم بتنفيـذ التعليمـات والإجراءات المتعلقة بتجهيز الجثمان طبقا للأنظمة الدولية المعمول بـها لا سيما اتفاقية الاياتا المتعلقة بالنقل الجوي فيتم سـحب السـوائل مـن الجثمان وتحنيطه ووضعه في تابوت مبطن بالزنك للحيلولة دون تسرب الرائحة أو ما يتبقى من سوائل. وأحيانا لا يسمح بشحن الجثمان إذا كانت الوفاة قد حدثت لسبب وبائي .
- ❖ تصل النعوش إلى قرية البضائع ومرفق بها كل المسـتندات التـي أعدتها القنصلية أو القسم القنصلي بالسفارة ويخطر أهل المتوفى برقيـا بموعد الوصول لاستلام الجثمان ،

وهناك حالات يصعب فيها الاستدلال على أسرة المتوفى لعدم قيامه خلال حياته بتسجيل اسمه وعنوان أسرته بالوطن بالسجل المعد لذلك بالقنصلية وفي هذه الحالـة يتم دفن هذه الحالات في أماكن وفاتها.



قضية الاعتداء على طفل مصري شغلت الرأي العام المصري

اشعر بالألم والأسى كلما تذكرت هذه القضية التي استحوذت على اهتمام واسع من الرأي العام المصري لمدة تزيد علي ستة اشهر . وعلى عكس الأسلوب الذي اتبعته في عرض موضوعات هذا الكتاب ، فإنه تقديرا لاعتبارات وقيم أدبية احترمها سأتجنب ذكر أسماء الأشخاص المعنيين بهذه القضية وأطرافها .

وأود بداية التأكيد على أننا لسنا بصدد فتح ملف الموضوع الذي حسم في حينه بحكم المحكمة المختصة ومن القضاء المختص . كما أننا أيضا لسنا بصدد تحديد المسئوليات فذلك أمر يتجاوز النطاق المحدد لهذا الكتاب . والغرض الأساسي من تناول هذا الموضوع هو التدليل على مدى حساسية المسائل المتعلقة بالمصريين المغتربين وبحث تحليل واستخلاص النتائج والدروس المستفادة من جراء منهجية التناول الصحفي الذي ساد آنذاك وتأثيرات هذا التناول عل مصالح مصرية بالغة الأهمية ، وكان يجب أن تظل موضع الاهتمام والرعاية بعيدة عن أي مؤثرات سلبية عليها . ولم تكن الصحافة في معظمها هي وحدها التي تبنت هذا المسار وإنما شاركت فيه جهات نقابية وسياسية أخرى وأدى ذلك إلى تأزم المواقف والوصول بها إلى قرب حافة هاوية ضارة .

لقد وقعت هذه المشكلة التي تتعلق بالاعتداء على طفل مصري والده طبيب كان يعمل في إحدى الدول الخليجية ، في أواخر عام ١٩٩٤ وبلغت ذروتها اعتبارا من شهر يناير ١٩٩٥ ولم يكن هناك وضوح رؤية لدى التناول الصحفي والنقابي لهذا الموضوع ولم تكن هناك رغبة جادة في تفهم الحقائق لدى دوائر معينة خلطت بين الشأن الخاص والشان العام بهدف إحراج الحكومة عبر اتهامها بالعجز عن حماية أبنائها في الخارج ، ظناً منها أن الحكومة آنذاك في موقف ضعف ينبغي استغلاله إلى ابعد مدى لتحقيق مكاسب حزبية وسياسية.

وبداية نود الإشارة إلى انه من المعروف انه في مثل هذه القضايا ، ينبغي سرعة طلب إجراءات الكشف الطبي الشرعي فورا علي المجني عليه، وان يتم ذلك في البلد الذي وقع فيه هذا الجرم ليعتد بحجيته عند التوصل إلى أدلة الفحص المعملي التي تدين الجاني الذي ارتكب هذا الاعتداء. ويعتبر هذا الكشف ركنا أساسيا عند رفع الدعوى ضد من يتهم بارتكاب هذه الجريمة ، فضلا عن شهادة الشهود إن وجدوا .. ومن المعروف أيضا انه إذا لم يتم الكشف الطبي على المجني عليه في التوقيت المناسب يتلاشى اثر الأدلة التي يمكن التعرف بواسطتها على الجاني ، وتبقى آثار الجريمة لبعض الوقت ، وإذا توافرت أدلة الاتهام فان العقوبة القصوى لهذه الجريمة في البلد الخليجي المعني هي الإعدام.

وفي تناول هذه القضية خلطت بعض الأطراف النقابية والصحفية (عمدا أو بدون عمد) ما بين مسالتين ، الأولى منهما ظلت ادعاء لعدم استكمال أركان

التحرك به قضائيا من جانب صاحب الشان (الطبيب والد الطفل) والمسالة الثانية هي قضيه اكتملت أركانها وسار بها (المتهم) بالاعتداء ضد والد الطفل قضائيا إلى ان حكم بشأنها ضد هذا الوالد وكان الحكم بالحبس (الحق العام الذي اعفي منه فيما بعد) والجلد (الحق الخاص للمدعي) والذي تم تطبيقا لقواعد مستقاة من الشريعة الإسلامية.

وعندما بدأت الأزمة تتصاعد ، قرر الوزير عمرو موسى ، الذي كان متابعا لها باهتمام ، إيفادي مع مساعد الوزير للشئون العربية ، في مهمة غير معلنة إلى عاصمة البلد الخليجي المعني ، لبحث الأمر من كافة الجوانب. والتقينا ومعنا السفير وبعض أعضاء السفارة والقنصلية بالمسئولين المختصين بمقر وزارة الخارجية في العاصمة الخليجية وبدأنا في المناقشات التي استغرقت عدة ساعات ولم تؤد إلى نتيجة.

وبعد وصول الطفل بصحبة والدته في وقت سابق ، إلى القاهرة بادرت بالاتصال بإحدى النقابات المعنية طالبة مساعدة زوجها . وقامت أطراف متعددة بشن حملة إعلامية ضد الدولة الخليجية المعنية ، أزعجتها ، ثم اتسع نطاق هذه الحملة ، وتصاعدت حدتها طوال عدة اشهر .

وبعد أن قامت المحكمة الخليجية المختصة بنظر الدعوى التي رفعها مدير المدرسة ضد الطبيب المصري والذي يتهمه فيها بالتشهير به دون دليل ، أدانت المحكمة الطبيب وحكمت عليه بعقوبة السجن والجلد، تم تقديم طلب استئناف لإعادة النظر في هذا الحكم.

وصدر حكم الاستئناف الذي أيد الحكم السابق والقاضي بفرض عقوبة السجن والجلد على الطبيب ، ونتيجة تدخل السفير المتواصل أمكن استصدار عفو للطبيب بالنسبة للحق العام ، أي حق الدولة ، وبذلك تم إسقاط عقوبة السجن وبقيت عقوبة الحق الخاص المتعلقة بمدير المدرسة وهي الجلد ثمانين جلدة .

وابلغني السفير بالحكم تليفونيا وفي نفس اليوم (وهو من السفراء المشهود لهم بالجراة وحسن رعاية المصرين المغتربين) ، وكنا على اتصال شبه يومي لمتابعة مسار الموضوع وتفرعاته . وأوضح لي السفير أن بإمكانه إعفاء الطبيب من الجلد عن طريق تقديم شهادة طبية تفيد أن حالته الصحية والنفسية لا تسمح بتنفيذ عقوبة الجلد ، وأضاف انه أجرى اتصالات استطلاعية أولية جعلته يرجح إمكانية تحقيق ذلك . إلا أن السفير المصري فوجئ بموقف رافض للطبيب لم يكن في حسبانه أو يتوقعه ، فقد لمس منه تصميما وإصرارا غير مفهوم على إتمام عملية جلده والتي تمت بالفعل.

وسرعان ما تم حل لغز موقف الطبيب الرافض لتقديم التماس لإعفائه من عقوبة الجلد . فقد رأت بعض أجنحة المعارضة السياسية والنقابية إن تنفيذ عقوبة الجلد يبقي على زخم الحملة المضادة للحكومة المتهمة بالضعف والتخاذل عن حماية أبنائها في الخارج ويوسع من نطاقها الشعبي وقد يؤدي ذلك – في تقديرها – إلى استجابة الحكومة لعدد من المطالب النقابية . وقد نجح تكتل الأجنحة المعارضة في تصعيد الحملة الإعلامية ضد الدولة الخليجية وأيضا ضد الحكومة المصرية وبلغت من الحدة درجة غير مسبوقة واستمرت لمدة شهرين إضافيين . ودخلت الأزمة إلى منعطف خطر إذ تجاوز التعامل الإعلامي لموضوع هذه الأزمة ليقترب من المساس بمضمون مجمل العلاقات بين البلدين.

ومن الأسباب التي أدت إلى إطالة فترة الحملة الإعلامية وزيادة حدتها ضد الدولة الخليجية المعنية ، أن أزمة الطبيب المصري سبقها وتزامن معها، أزمة أخرى داخلية من نوع خاص شهدتها الساحة السياسية عام ١٩٩٥ ، تمثلت في الصراع الذي كان مشتعلا بين الحكومة وعدد من النقابات المعنية ابتداء بنقابة الصحفيين ، ومرورا بنقابة الأطباء وانتهاء بنقابة المهندسين وغيرها . وقد كانت اغلب هذه النقابات تعاني من انقسامات داخلية بعضها ناجم عن صراعات بين مختلف الفصائل والأجنحة القيادية ، والبعض الآخر ناجم عن سعي بعض التيارات إلى دفع النشاط النقابي نحو مسار ديني أو مسار سياسي معين . ولم تكن الدولة بعيدة عن بعض هذه الصراعات . وقد تم وضع بعض النقابات المهنية نتيجة صعوبة حسم علاقات القوي داخلها ، تحت الحراسة القضائية . ودخل بعض الحراس القضائيين بدورهم في صراعات فرعية مع أعضاء مجالس إدارات بعض النقابات وتبادل الاتهامات والبلاغات . كما تم تأجيل موعد الانتخابات العامة في بعض النقابات الأخرى . وتصادف ذلك كله مع صدور القانون رقم ١٠٠ المعروف باسم " ضمانات ديمقراطية التنظيمات المهنية " عام ١٩٩٣ وتعديله رقم ٥ لعام ١٩٩٥ والذي منح صلاحية الإشراف على الانتخابات إلى لجنة قضائية ، وحدد نصف أعضاء النقابات المسددين للاشتراكات كنصاب قانوني لصحة إجرائها وقراراتها . وقد أخفقت بعض النقابات في تحقيق النصاب المطلوب وتزايد اتهام الحكومة بالسعي لتهميش دور النقابات وإجهاض دورها ورسالتها النقابية .

وخلال فترة الأزمة الناجمة عن قضية الطبيب المصري والتي اختلطت أبعادها الخارجية مع جهود توظيفها محليا في الصراعات الداخلية ، تغلب البعد الداخلي وسيطرته على مسار الأزمة.

وخلال تفاعلات الأزمة جاء لزيارتي بمكتبي بمقر وزارة الخارجية ، عدد من رؤساء تحرير الصحف والمجلات المصرية من بينهم مكرم محمد احمد (مجلة

المصور) ، محفوظ الأنصاري (صحيفة الجمهورية – وقتئذ) وغيرهم، فضلا عن عدد من رؤساء النقابات وفي مقدمتهم بطبيعة الحال حمدي السيد نقيب الأطباء ، وجاءوا جميعا مستفسرين وملحين في معرفة بعض الأبعاد والجوانب الغامضة في الأزمة وأسلوب إدارتها ، وطرحوا عددا من الأسئلة والاستفسارات رددت عليها بصراحة .

كما التقيت مع الأستاذ احمد العماوي وزير القوى العاملة والهجرة بأعضاء نقابة الأطباء استجابة لطلب نقيبها في مقرها واستمر اللقاء عدة ساعات شرحنا خلالها ملابسات هذه القضية وظروفها ودار خلال هذا اللقاء مناقشات صريحة لمختلف الجوانب وتداعياتها .

وبعد أن هدأت العاصفة فان الأمر يستحق وقفة للتأمل مع النفس واستخلاص النتائج والدروس المستفادة من هذه الأزمة ومواقف الأطراف التي تصارعت خلالها والعوامل التي أسهمت في استمرار اشتعالها لفترة زمنية غير مسبوقة. وفي هذا الشان هناك عدد من الملاحظات والتعليقات أهمها :

أولا : أن الأزمة كما أوضحت وقعت خلال عام ١٩٩٤ / ١٩٩٥ وهو عام صراع النقابات ، ولوحظ أن تحليل مضمون المقالات الصحفية التي تناولت أزمة الطبيب ، كان اغلبها يميل إلى توظيف معطياتها في الصراع بين الحكومة والنقابات والتيارات السياسية المعارضة ، اكثر من توجيهها لتحليل أوضاع وظروف المصريين العاملين بالخارج والسعي إلى إيجاد الوسائل المناسبة لمواجهة المشاكل التي تقابلهم . ورأت هذه الأطراف في اتباع هذا الأسلوب وسيلة لخدمة معركتها الداخلية ، إظهار الدولة بمظهر الطرف الضعيف والعاجز عن حماية أبنائه في الخارج.

ويقدر البعض أن هذه الأزمة دخلت في صلب الصراع الداخلي حول تقاسم السلطة والمسئولية ومدى تسامح الحكومة مع المعارضة وقدرتها على حث أجنحتها على نوع من المشاركة في المسئولية وتحقيق اكبر قدر من الاتفاق حول القضايا الجوهرية . وفي تقديرهم أن الحكومة لم توفق في مساعيها في هذا الاتجاه لعدة اعتبارات وعوامل لا يتسع المجال لتناولها. وبات استمرار الحملة الصحفية المتبادلة بين الدولتين يثير مسالتين أساسيتين هما :–

- ما ينبغي اتخاذه من مواقف تجاه استمرار الحملات الإعلامية المتبادلة والتي بدأت تمس مصالح البلدين .

- كيفية حسم الموقف مع النقابات في الداخل وتحييد محاولاتها المستمرة لتوظيف أزمة الطبيب المصري في الصراعات الداخلية لتسجيل مواقف خلافية واتهام الحكومة بالعجز عن حماية أبنائها في الخارج.

وقد غلب في بداية التعامل مع هذين البعدين ، أسلوب ترك الأزمة تتضج وتصحح مسارها بنفسها ، لا سيما وان البعض رأي في ذلك الوقت أن عملية التنفيس الإعلامي الداخلي مطلوبة ، لا سيما بعد أن أصبحت أزمة الطبيب المصري قضية شعبية استحوذت على اهتمام الرأي العام المصري واستقطبته لعدة شهور .

لكن الذين أداروا الأزمة على هذه النحو ، مركزين على البعد الداخلي لها، لم يقدروا بشكل سليم الحجم السلبي الكبير لتداعياتها على المستوى الخارجي، أي على مجمل علاقات مصر بالدولة الخليجية المعنية . وكلما امتد أمد الأزمة تضخم حجم بعدها الداخلي وحجب خلفه البعد الخارجي لها، وزاد هذا الوضع من تعقيد الأزمة مع الدولة الخليجية المعنية.

ثانيا : خلال المراحل المختلفة للازمة كانت هناك محاولات لإدارتها ، لكن غاب إعداد تصورات لحلها طوال الستة الأشهر التي استغرقتها هذه الأزمة ، وتحديد التوقيت المناسب لحسمها. وفي الواقع استطاعت صحافة المعارضة أن تجعل الأزمة رهينة لها فترة طويلة ، تتعامل معها كما تشاء . واستغلت في هذا المجال ، رغبة الدولة في الحفاظ علي هامش الحرية المتاح للصحافة بمختلف توجهاتها ، لتعزيز صورة الدولة الساعية لتوسيع نطاق الممارسات الديمقراطية .



عراك بالأيدي أمام نقابة المحامين بالقاهرة

وعندما وجدت الدولة أن بعض الصحف قد أساء استخدام هامش التعبير المتاح بشكل اضر بالمصالح الكلية لها ، تدخلت لحسم الأمر وتحجيم التداعيات السلبية وفك اسر الأزمة الرهينة ، إلا أن الضرر كان قد وقع بالفعل ولم يكن أحد يدرك حجم الخسائر التي ستترتب على تداعيات هذه الأزمة. فقد اعتقد البعض للأسف ، إنها ستكون أزمة عابرة يمكن تداركها دون أضرار جسيمة ، ولم يدركوا انه من السهل أن تبدأ معركة إعلامية لكن من الصعب أن تعرف متى تضع نهاية لها وبأي ثمن.

وبطبيعة الحال من حقنا أن نغضب لأي جريمة يقع ضحيتها أي طفل مصري برئ ، ، كما انه ينبغي الدفاع عن أي مصري يتعرض لحالة من حالات إنكار العدالة أو الاضطهاد ، أو حرمانه من حقوقه دون مبرر ، وهو أمر لا خلاف حوله، ولكن من ناحية أخرى علينا أن نتعلم السيطرة على حدود غضبنا وردود أفعالنا حتى لا يصل الأمر إلى حد إيذاء الذات وعلى نطاق واسع . وألا يتغلب

منطق الانفعالات العاطفية على منطق الدولة وحساباتها لمصالحها الكلية ومصالح مواطنيها الآخرين .

وقد أدى صراع الديوك المبالغ فيه على الساحة الصحافية المصرية إلى الإضرار البالغ بمصالح مصرية كلية ،بينما كان الأمر يتطلب حسن إدارة المشاعر الوطنية والسيطرة عليها وتجنب تصعيدها .

ثالثا : في الحالة موضع التحليل ، انفلت زمام عدد من الصحف المصرية وتبارت في استخدام مفردات "الردح الإعلامي " ودخل في هذا السباق بعض صحف الطرف الآخر ، وتجاوزت حدود التعامل مع قضية فردية ، إلى إصدار أحكام عامة وشن حملة تكريه جماعية وأساليب تحريضية ، واختفي أسلوب الحوار العقلاني كسبا لشعبية وإظهار لوطنية ولو على حساب المعالجة الموضوعية والمصالح الكلية لمصر ومن بينها :

- ❖ إن طبيعة العلاقات والمصالح التي تربط مصر بهذه الدولة لا يمكن اختزالها في أعداد المصريين العاملين بها أو سيعملون بها ،رغم أن الدخل الناتج عن ذلك اجتماعيا يعد حيويا. فمصر ليست مجرد مورد للأيدي العاملة . فعلاقتها بهذه الدولة تتجاوز ذلك إلى آفاق أوسع ومصالح ارحب إلى علاقات استراتيجية تقوم على ثقة ورؤى متبادلة ومصالح مشتركة .

- ❖ إن الوجود البشري المصري في الدول العربية الشقيقة والوجود العربي في مصر ، بمختلف أشكاله وصوره استثمارا وسياحة وعملا ، يشكل جسور التواصل الإنساني المشترك الذي يعتبر عنصرا أساسيا في توسيع نطاق التبادل بين شعوب هذه المنطقة سواء أكان تبادلا اقتصاديا أم ثقافيا أم اجتماعيا ، ويمهد على المدى البعيد لأن تصبح منطقتنا منطقة تبادل حر حقيقي لمختلف عناصر الإنتاج حتى يتحقق تكاملها وازدهار شعوبها.

- ❖ وذهاب الحملات الصحفية المصرية تجاه هذه الدولة إلى حد التعريض بشعبها ورموز الحكم فيها ادخل مجمل العلاقات الثنائية إلى منعطف مؤسف واحدث أزمة ثقة لدى قيادة الدولة الخليجية تجاه مصر. وهكذا استهلكت الحملات الإعلامية نفسها دون أن تحقق الهدف المطلوب بل تحقق عكسه .

- ❖ وبطبيعة الحال أرجو ألا يفهم مما تقدم التقليل من أهمية جاليتنا في هذه الدولة الخليجية التي تشكل اكبر سوق عمل أمام القوى البشرية المصرية بمختلف أنواعها ومستوياتها . وقد أدت الحملات إلى إيقاف تعيين المصرين في هذه الدولة لمدة اقتربت من عام . وترتب على ذلك إضاعة الآلاف من فرص العمل لمواطنين مصريين لا علاقة لهم بما حدث .

❖ كما تأثرت السياحة الخليجية الوافدة على مصر بدرجة كبيرة بعد تداعيات الأزمة المفتعلة . فقد أحجم السياح الخليجيون من الدولة المعنية وغيرها عن زيارة مصر لخشيتهم من ردود الفعل أو المعاملة السيئة وكان ذلك ثمنا باهظا اضطررنا لدفعه وتحمله .

ومن المفارقات التي أحزنتني حقا ، أن بعض الأطراف والنقابات التي تبنت بحماس الحملات الصحفية المتجاوزة لحدودها ضد الدولة الخليجية المعنية ، اتصلوا بي فيما بعد راجين بحث سبل ووسائل إيجاد مخرج لتداعيات هذه الممارسات ، بعد أن توقف تعيين عدد كبير من المنتمين لهذه النقابات في هذه الدولة والتي تمثل اكبر سوق عمل خليجي بالنسبة لهم . كما وجد المسؤولون بوزارة القوى العاملة والهجرة أنفسهم أمام مأزق وضغوط إضافية من راغبي العمل في الخارج ، وفي وقت تزايدت فيه طوابير الباحثين عن العمل في الداخل في مرحلة الانتقال الصعبة من سيادة دور القطاع العام ، إلى السعي لتفعيل دور القطاع الخاص .

ومن المؤسف حقا أن تبادر الشعبة العامة لشركات توظيف العمالة المصرية بالخارج بالاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بنشر إعلان اشعر كل من قراه بإهانة عميقة على حد تعبير محمد عبد المنعم (الكاتب الصحفي بالاهرام ورئيس تحرير روز اليوسف فيما بعد) ، فقد تضمن الإعلان ما يلي:

"نداء مرفوع إلى .. اعزه الله .. من منطلق إيماننا المطلق لرعايتكم الكريمة للعلاقات بين شعبينا وحبكم المشهود لمصر والمصريين بالاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ترعى مصالح الملايين من أبناء الشعبين يناشدون مقامكم السامي النظر إلى أسباب رفض سلطات الاستخدام إصدار تأشيرات عمل للمصريين دون غيرهم منذ ١٥ شهراً ، وثقتنا كبيرة في أن شخصكم اعزه الله لا يقبل ضرراً لأبنائه وعشيرته في مصر. نناشد مقامكم السامي بحق الإسلام والعروبة والاخوة وحبكم الفياض لمصر والمصريين إصدار أمركم السامي لرفع الحظر عن استقدام أبنائكم المصريين .. سائلين الله أن يمدكم بعونه ويمتعكم بموفور الصحة والعافية ويعز بكم الإسلام والمسلمين ."

وقد استفز هذا الإعلان العديد من المصريين فرد عليه محمد عبد المنعم في صحفية الأهرام بمقال بعنوان "الرجال لا يتسولون " تضمن قوله :

"إنني أستطيع أن افهم – وبصعوبة – أن يقدم إنسان على التسول، ولكن أن تقوم مئات الشركات والهيئات بهذا التسول إلى حد التسول الجماعي المهين ، فهذا ما لا أستطيع أن افهمه بالمرة. لقد كان أولى بهذه الشركات أن تتخاطب بزهو وندية مع المسؤولين هنا وهناك معتمدة

في ذلك على أن توظيفها لهذه العمالة المصرية يأتي في المقام الأول لخدمة اقتصاد وهيئات ومجالات الحياة في الدولة التي سيهاجرون للعمل فيها ، مع التركيز على أن ما سوف يحصلون عليه من مال هو المقابل العادل والمعترف به نظير خبراتهم وجهدهم الذي تحتاج إليه بالقطع الدولة المضيفة ."

"كذلك فانه كان يمكن لهذه الشركات(٣٧٥ شركة) أن تشير إلى حقيقة أخرى معروفة لدى الجميع ، ومفادها أن المصريين ليسو بالمرة من صانعي المتاعب أو الشغب وانهم يشعرون بالولاء أو الانتماء الكامل للدولة التي يعملون ويرتزقون فيها ، وتشهد على ذلك أحداث حرب الخليج عندما تشفي الجميع فيما حدث بينما وقف "الصعايدة" المصريون يدافعون عن ارض الكويت لأنها الدولة التي استضافتهم وأنها الدولة التي يكتسبون منها "الرزق الحلال" مقابل ما يقدمونه من جهد وعمل وخبرات مهنية وحرفية متعددة .. واسألوا أهل الكويت عن هذه الواقعة "

وأود أن أضيف إلى ما ذكره محمد عبد المنعم أننا كنا في غني عن ذلك لو تعلمنا كيف نسيطر على غضبنا وانفعالاتنا . إن كرامة المصريين يجب أن تكون البوصلة التي تضبط كل تحركاتنا ، دون انفعال أو تشنج ، وعلينا أن نتحمل نتائج أعمالنا وتصرفاتنا .

رابعا : يفسر البعض ردود الفعل الشعبية واسعة النطاق إزاء الأزمة ، بأنها تعكس الميل الثقافي ، العاطفي على المستوى الشعبي لمناصرة الطرف الضعيف . وقد مثل الطبيب المصري وابنه في هذه الحالة هذا الطرف الضعيف ، فضلا عن انه لا يزال لمهنة الطب ولمن يمارسها ، مكانتها الاجتماعية المقدرة في المجتمع المصري.

ولكن علينا أن نتذكر أننا لسنا ملائكة ولا نتعامل في الداخل أو في الخارج مع ملائكة أو رسل. فهؤلاء جميعا المصريين والخليجيين بشر ، لهم نوازعهم ونقاط ضعفهم وأخطاؤهم ولهم أيضا خصالهم الحميدة ومواقفهم الإيجابية المحمودة . والحادث الفردي الذي يفترض انه وقع ضحيته طفل مصري برئ في هذه الدولة الخليجية ، يتكرر حدوثه في هذه الدولة وفي مصر وغيرها . فلكل مجتمع شواذه ، وجريمة الاعتداء على طفل لا تعني تعميم الاتهام والمساس بسمعة شعب الدولة بأكمله التي ينتمي إليها متهم. فالجريمة لا هوية لها ، ولا تخص شعبا بعينه ، هي حالة مرضية يمكن أن نجدها في أي مكان ، ومن هنا تجئ خطورة إطلاق الأحكام بسهولة على الغير.

ولقد لاحظنا تكرار ظاهرة التسرع في تعميم الأحكام والاتهامات ، بالنسبة لردود الفعل والتعليقات المتعلقة بالمتهم السوداني (محمد عمـــر آدم) الـــذي كـــان يعمـــل بمشرحة كلية طب جامعة صنعاء ، وسارعت عدة وسائل إعلام بتسميته ب (ســفاح صنعاء) – وهو ما زال يحاكم أمام القضاء ولم يصدر بعد أي حكم بشأنه – والذي نسب إليه تهمة اغتصاب عدد من النساء والطالبات وقتلهن. وبدأت بعض الأقـــلام والتعليقات تضع تصرفات هذا السفاح على أعناق الشـعب الســوداني المعــروف بالصفات الحسنة والخصال الكريمة وعدم نزوعه إلى العنف ، والذي أدان أفعـــال هذا المتهم بكل قوة حتى قبل صدور حكم القضاء متأثرا بالرأي العام الذي يقـــوده الإعلام الباحث عن الإثارة والشائعات .

إن العمل بالخارج له مغانمه وله أيضا مغارمـــه ، وعلينـــا تحمـــل مسـئوليتنا بشجاعة، وليس من مهامنا تغيير طبيعة أنظمة المجتمعـــات المضيفـــة لمغتربينـــا. ويحضرني بهذه المناسبة حديث لأنيس منصور موجه لبعـــض العـــاملين بالدولـــة الخليجية المعنية (الأهرام ١٥/٤/١٩٩٦) تضمن فيما تضمنه قوله :

"إن العلاقات الطيبة هي عمل يومي وعلاقات فهم وتسامح ، وواقعيـــة وليس الخطأ دائما من القاهرة فالخطأ عندكم أولا وعندنـــا ثانيـــا ، أمـــا أخطاؤكم فنعرفها ، أما أخطاؤنا فهي أننا لا نعطي للحوادث الفردية وزنها وطولها وعرضها ، وإنما نحن نبالغ في ذلك كثيرا .. مثـــلا إذا داســت سيارة (خليجية) مواطنا مصريا فمات، فهذا حـــادث يقـــع فـــي مصـــر للمصريين من المصريين ، وللخليجين من الخليجيين أيضا ، والخطأ يجئ عندما نقول أو يقولون : أن هناك مخططا لتصفية جسدية للشعبين هـــذا خطا وجنون أيضا فإذا ساءت العلاقات فهي في حاجة إلى معجزة ."

ويختتم أنيس منصور حديثه مناشدا :

"تأخذ الأشياء والأحداث حجمها ووزنها المعقول.. فلســـنا أطفـــالا أو مراهقين .. لقد كبرنا وفهمنا وعرفنا ما الذي يضر وينفع شـــعوبنا فـــي الاقتصاد والسياسة .. ولا ادعي أن خلافا لن يقع أبدا ، فهذا أمل بعيـــد ولكن الذي أتمناه ألا يأخذ الخلاف مذاق الكراهية والقطيعة ."

خامساً : إن إضفاء روح وطنية عامة على قضية فردية وردود الفعـــل واســـعة النطاق التي صاحبتها ، كانت – في تقدير البعض – تعبيرا عن معاناة داخلية كامنة وجدت فرصتها في التنفيس عبر هذه الأزمة ، التي استثارت كوامن الشعور بالأسى داخل العقل الجمعي بين مختلف الأوساط ، الناجم عن شعور البعض بهبوط منزلـــة المصريين في محيطهم العربي رغم كل ما قدمته مصر وشعبها من تضحيات جسام لنصرة القضايا القومية ، وان ذلك يعود – في اعتقادهم – للتـــآكل النســـبي لـــدور

مصر العربي ، ويستعيد أصحاب هذا الرأي إلي الذاكرة ما كان عليه وضع مصر والمصرين عربيا في المرحلة الناصرية. فنجد أن محمد حسنين هيكل مثلا – وهو من أصحاب هذا الرأي– يعبر عن هذا التغير بقوله في أحد المقابلات الصحفية (روز اليوسف١٧/٧/١٩٩٥):

"حتى وقت قريب كان الإنسان المصري الموجود في أي دولة رسول تعليم وثقافة وحضارة ومن ورائه دولة قوية .. لكن ذلك تغير الآن وأصبحنا في أسوأ صورة ونتعرض لأسوأ معاملة .. لماذا ؟ حدث ذلك عندما جعلنا المال هو عنصر القيمة .. الناس راحت تلهث خلفه ، وبدأت تسمع من يقول وهو على عتبة السفر.. إنني سأتحمل عيشة صعبة عدة سنوات لأعود ملكا .. نحن الذين أعطينا للآخرين في العالم العربي فرصة للتنديد بعوراتنا بعد أن كشفنا نحن هذه العورات دون داع .. إن كشف العورات ضرورة لتصحيح المسار ولكن بدون أن نبيعها للآخرين.. لقد ذبحنا أنفسنا أمامهم من اجل المال .. زمان كنا نصف الشعب بأنه القائد والمعلم .. الآن نقول للناس علنا : حنأكلكوا منين ؟ أليس في ذلك سحب لكرامة الناس.."

سادساً : لقد أحسست خلال متابعتي اليومية لهذه الأزمة. أن هناك أطرافا خارجية من مصلحتها زيادة لهيبها بهدف تعقيد أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية وصولا للتأثير سلبا على دور مصر العربي والإقليمي. فقد أفسحت الصحافة الأجنبية حيزا واسعا ، وغير مألوف ، لنشر تطورات هذه الأزمة ، من ذلك على سبيل المثال ما نشرته مجلة "نيوزويك" الأمريكية بتاريخ ٥/٦/١٩٩٥ تحت عنوان "جلد طبيب" في وقت كادت فيه الأزمة أن تنحسر وتخبو.

كل هذه الملاحظات وغيرها تقودنا إلى بحث دور صحافتنا في التعامل مع مشاكل المصريين في الخارج. وهو ما سأقوم به في موضع آخر من هذا الكتاب بعد عرض ما وقع من أحداث للمصريين في منطقة خيطان بالكويت.



أوجاع الوجدان
في أحداث خيطان

إن قدر دولة الكويت أنها تقع في قلب مثلث إقليمي تسوده التطلعات والطموحات الإقليمية وصراع الأدوار . فالموقع الجغرافي للكويت يجعلها بمثابة منطقة فاصلة (Buffer Zone) بين ثلاث قوى إقليمية (العراق، إيران، السعودية) . وهو وضع يزيد من صعوبة مهام صانع السياسة الخارجية ، ويقلل من هامش حرية الحركة السياسية الإقليمية المتاحة أمامه. وقد حرصت الكويت منذ نشأتها على الحيدة في توجهات سياستها الخارجية إلا ما اتصل منها بقيم دينية أو مبادئ وقضايا قومية ووطنية. وإذا كانت الكويت تصنف على أنها مجتمع محافظ إلا أنه يتسم بنزعة تسامح وثقافة متفتحة. وقد أدى هذا الوضع إلى إتاحة المجال لمختلف القوى والتيارات والتوجهات السياسية والاجتماعية والثقافية بمختلف مشاربها وتفرعاتها لتنشط وتتفاعل ثم تتوازن على الساحة الكويتية.

وكانت الكويت ولفترة طويلة منطقة جذب للباحثين عن عمل مجز من اجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية والمالية ، ورحل إليها رعايا من مختلف الجنسيات العربية والأجنبية ، كل منهم يسعى جاهدا لتحقيق أحلامه الوردية في تكوين مدخرات تمكنه من مواجهة التزاماته العائلية والاجتماعية ، فضلا عن طموحاته الشخصية. وامتص العقد الأول من الرحيل إلى النفط ، بعد تصحيح أسعاره اثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ جزءا كبيرا من القوى للعمالة العربية وجانبا هاماً من النخبة العربية في مختلف المجالات.

وعلى مدى عدة عقود جذبت الكويت بصفة خاصة بسبب انفتاحها السياسي والاجتماعي والثقافي النسبي مجموعات من المصريين المتميزين ابتداء من أساتذة الجامعة والمفكرين ومرورا برجال القضاء والمستشارين وانتهاء بالمهندس والطبيب والمدرس وغيرهم . ويلاحظ أن عددا كبيرا منهم تولوا عند عودتهم إلى الوطن الام مناصب مرموقة ومسئوليات رفيعة المستوى . وبجانب ذلك بطبيعة الحال ضمت الكويت قاعدة عريضة من العمالة المصرية الماهرة وغير الماهرة على السواء.

ثم تناقصت الفرص المتاحة للعمل فيها بدرجة كبيرة منذ منتصف الثمانينيات بعد تدهور أسعار النفط ، وانتهاء معظم دول الخليج العربية من بناء هياكل البنية الأساسية ، ولم تعد بحاجة لمزيد من الأيدي العاملة الوافدة فضلا عن البدء بعملية توطين للوظائف ، أي الإحلال التدريجي للمواطنين الخليجيين محل الوافدين ، فتراجعت أحلام الهجرة إلى النفط وتقلصت فرصها .

وجاء غزو العراق الغاشم للكويت (أغسطس ١٩٩٠) ، ليجبر مئات الآلاف من الأيدي العاملة الوافدة إلى النزوح من الكويت أو ما يسمى بعملية (الخروج الكبير) للعمالة من مختلف الجنسيات ، وكان في مقدمتهم العمالة المصرية . وبعد التحرير

بدأت عملية إعادة التعمير لما خربه هذا الغزو ، وما أحدثه من دمار في المنشآت ، وقطاعات الإنتاج ، فعاد جانب من العمالة الوافدة من جديد إلى الكويت ومن بينها الآلاف من العاملة المصرية لتشارك في عمليات إعادة البناء ومشاريعها المختلفة .

وأعطت السلطات الكويتية أولوية خاصة للعمالة المصرية ، ويرجع ذلك ليس فقط إلى كفاءة هذه العمالة ، ولكنه يعود أيضا إلى أن المصريين بصفة عامة اقل الرعايا العرب انغماسا أو تدخلا في السياسة الداخلية للدول المستقبلة ، بالإضافة إلى أن ذلك جاء تقديرا لدور مصر في عملية تحرير الكويت.

إلا انه اعتبارا من عام ١٩٩٥ بدأت تحدث ظاهرة عكسية نتيجة بداية دورة كساد اقتصادي في الكويت ، واغلب دول الخليج نتيجة عوامل متعددة، في مقدمتها استمرار تدهور أسعار النفط وتقلص عائداته ، في الوقت الذي ارتفعت فيه وتضاعفت نفقات الإنفاق العسكري والأمني الناجم عن تداعيات غزو العراق للكويت ، فتناقصت الحاجة للأيدي العاملة الوافدة لا سيما غير الماهرة منها ، وبدا باب الاغتراب القانوني يضيق شيئا فشيئاً، ليفسح المجال للوسائل التحايلية للعمل ، عبر تجار الاقامات وبائعي الوهم ، مما أوقع العديد من الأيدي العاملة في شباكهم ، وفي مقدمتهم أبناء الصعيد وبأعداد متزايدة .

ومنذ التسعينيات اكتشف أبناء الصعيد الكويت ، وبصفة خاصة أبناء محافظة سوهاج الطاردة لسكانها نتيجة قلة فرص العمل المتاحة فيها . وصادفت فترة نزوحهم الأولى مرحلة ازدهار اقتصادي في الكويت ، واستطاع أبناء الصعيد تكوين مدخرات مكنتهم من شراء أراضى زراعية ، وبناء مساكن جديدة بقراهم ، فزاد ذلك من تطلع أعداد أخرى من أهالي سوهاج وغيرهم للسفر إلى الكويت ودول الخليج الأخرى ، وارتفعت أسعار الأراضي الزراعية في بعض المحافظات المصرية نتيجة لذلك .

ولما حلت مرحلة الكساد الاقتصادي بالكويت ، تراجعت أحلام أبناء سوهاج وغيرهم ، وبقيت طموحات المغامرين الراغبين في السفر إلى الكويت بأي ثمن ، رغم عدم توافر فرص عمل حقيقية فيها لهم . فتدفقت مجموعات من العمالة المصرية غير الماهرة ، وأدى ذلك إلى الإضرار بوضع العمالة المصرية الماهرة وغير الماهرة التي اصبح يتم شراؤها بـ (رخص التراب) على حد تعبير الصحفي المصري محمود الشربيني ، "ففي كل يوم كان مطار الكويت وغيره من مطارات دول مجلس التعاون الخليجي يستقبل أعداداً متزايدة من الصعايدة الذين باعوا أرضهم ومزارعهم والجاموسة اللي حيلتهم لشراء فيزا مضروبة ، معتقدين ان (الفلوس) ملقاة هنا وهناك على الأرصفة أو أن الناس هنا يغترفون من البحر ويعبئون الأموال في أكياس وحقائب ، ثم يفاجئون بواقع مرير . بل انه المرارة

نفسها." ومع ذلك استمر تدفق العمالة المصرية غير الماهرة ، غير المحسوب إلى الكويت وغيرها ، وتضخمت مناطق تجمعهم وفي مقدمتها منطقة خيطان التي وقعت فيها الأحداث التي سأحاول عرض مسارها بإيجاز:

أولا : زيارة مبكرة لخيطان قبل انفجار الشغب

عندما رددت وكالات الأنباء اسم منطقة خيطان مساء ليلة السبت ٣٠ أكتوبر ١٩٩٩ والأحداث المفاجئة التي وقعت فيها ، تذكرت على الفور زيارتي الأولى لها والتي تمت قبل قرابة أربعة اشهر من وقوعها ، فبحكم اهتماماتي ومسئولياتي السابقة ، كنت انجذب لمناطق تجمع المصريين في مختلف دول الخليج العربية ، وأقوم بزيارتها لأتعرف على نمط حياة المصريين في الخارج.

وذهبت لخيطان الجنوبية برفقة أحد المواطنين . وهي جزء من منطقة خيطان الواقعة على بعد عشرة كيلو مترات جنوب العاصمة الكويت . وهي تضم مجموعات كبيرة من العزاب الوافدين من بينهم ما يقدر ما بين ٣٠ و ٤٠ ألف مصري واغلبهم من أبناء الصعيد بصفة خاصة إضافة إلى بقية قاطنيها من الجنسيات الباكستانية والبنجالية والهندية والإيرانية ، وعدد قليل من العائلات . كما تضم أيضا عددا ممن يطلق عليهم بالكويت (البدون) وهم من المقيمين الذين لم تتحدد هويتهم.

واكتسبت منطقة خيطان الجنوبية تدريجيا الطابع المصري بمقاهيها ومطاعمها المصرية ومكاتب الشحن والسفر التي تركز نشاطها على عمليات الشحن والنقل من مصر والكويت ، ومحلات بيع شرائط الفيديو والكاسيت ، ودكاكين بيع الخضروات واللحوم والملابس المستوردة من مصر وغيرها ، والتي سميت بأسماء مدن وقرى الصعيد ، فتجد فيها سفريات المحروسة ، ومطعم سوهاج ، ومقهى المصريين وسوق الموسكي، وفيديو خان الخليلي وغيرها . وطوال تجوالي في شوارع وأزقة منطقة خيطان كنت اسمع الأغاني الشعبية المصرية ، وأشاهد شلل المصريين داخل المقاهي يتابعون مباريات كرة القدم والمصارعة الحرة ، والأفلام المصرية القديمة ولعب الطاولة.

ويوجد في منطقة خيطان الجنوبي "خيطان الجديد " عدد من البيوت العربية القديمة المكونة من طابق أو طابقين ، وبعضها صدرت قرارات من بلدية الكويت بإزالتها ولم يتم ذلك . ويقوم بعض الملاك السابقين بتأجيرها للعزاب ، واغلب ساكنيها من الصعايدة ، ولذا أطلق عليها البعض "صعايدة تاون". وقد زرت بعض هذه البيوت التي تتوسطها احواش تمتد فيها حبال الغسيل ، ويحيط بكل حوش منها عدد من الغرف ودورة مياه مشتركة ، ويمكنك ان تتعرف في المساء على عدد القاطنين في كل غرفة بعد عدّ "المداسات" والصنادل المتروكة أمامها ، وهذه

الغرف سيئة التهوية يغطي أرضيتها عدد من البسط ، والمراتب الإسفنجية النحيلة ، وتزاحم الحقائب القديمة والاجولة ساكنيها ، وتشم فيها رائحة المعسل ، والشاي المغلي على الطريقة الصعيدية ، وتستوعب الغرفة التي مساحتها ٤ م × ٤ م أربعة أشخاص . وقد تشاركت كل مجموعة من الصعايدة معا في غرفة نتيجة ضالة الدخل ، ومحدودية فرص العمل ، واحتياجات الأهل في الصعيد، وبالإضافة إلى الديون .

وفي الصباح يغادر هذه المساكن المتواضعة ساكنوها للعمل أو البحث عن أي عمل مؤقت ، وتتحول إلى منطقة هادئة نسبيا . فهي منطقة عزاب . ومع غروب الشمس تعود الحياة لخيطان مع عودة ساكنيها تباعا . وتدب فيها الحركة من جديد ، ويخيل إليك انك في أحد أحياء مصر القديمة المكتظة بالصعايدة بجلاليبهم ولاساتهم، ولهجة بلاد "قبلي" "المحببة والقريبة من اللهجة الخليجية . ثم يتجمعون في المقاهي يتسامرون ، ويحكون ما عانوه في يومهم من مشاق وما مر بهم من أحداث، ويشعرون بالارتياح بعد أن تم التنفيس عما يعتمل في صدورهم ، ثم يذهبون للنوم، واهم ما يشغل بالهم هو هل سيجدون عملا غدا أم لا؟ فالبعض منهم يعمل ويعول من لا يعملون ، وهذه سمة أهل الصعيد وشهامتهم .

وعدت من جولتي بمنطقة خيطان متوجها لمكتب مصر للطيران ، والتقيت بمدير مكتبها الإقليمي النشط سعيد الزمر لشراء تذكرة سفر لي . ولاحظ سعيد عبوسي فسألني عن السبب فحكيت له بعض ما شاهدته خلال زيارتي لخيطان والأوضاع القاسية التي يعيش فيها أعداد من أبناء مصر الصعايدة ، والذين وجدوا أنفسهم بإرادتهم ، أو التغرير بهم مضطرين لقبول هذه الأوضاع .

وكنت عندما التقي مصادفة ببعض صعايدة خيطان واستمع لشكواهم ، اسألهم إذا كان الوضع بهذا السوء لماذا لا ترجعون إلى قراكم في صعيد مصر ، فكانوا يجيبون وكيف نعود ولم ننجح في تحقيق شئ ، كيف نعود عاجزين أو فاشلين ، فالناس إذا عدنا بهذا الشكل "رايحة تأكل وشنا" كما أن هناك ديونا متراكمة في قرانا تنتظر السداد . ويستمر بقاء أبناء الصعيد داخل هذه الحلقة المفرغة أملا في غد افضل.

وعندما يتزايد شعور صعايدة خيطان بالضيق يلجئون إلى وسيلتهم الخاصة للتنفيس وهو التحطيب . وقد شاهدتهم خلال جولاتي يتجمعون لا سيما بعد صلاة الجمعة ، ويديرون تسجيلا لمزمار صعيدي أصيل عالي الصدى ، يمارسون على إيقاعه لعبة التحطيب في الاحواش ، وتتسع الحلقات خارجها ، وتستمر المواجهات بالعصي ، فتجذب أعدادا من أبناء المناطق المجاورة سواء من أهل البلد أو من الوافدين ، يشجعونهم ويصفقون لهم . وبممارسة هذه الوسيلة البسيطة للتسرية عن

النفس ، وغير المكلفة يرحل الصعيدي إلى مسقط رأسه عبر خياله ولو لساعات محدودات ينسى خلالها همومه واشجانه ، وتخفف من معاناته من اجل لقمة العيش الشريفة . ولكل شعب أسلوبه وطريقته في استيعاب ضغوطه الحياتية اليومية والاجتماعية في هويته الوطنية في الداخل والخارج . ويذكرني ذلك بنجاح موسيقى الراي الجزائرية في أوساط الجاليات المغاربية في مناطق الاغتراب الأوروبية ، التي تمثل أحد مظاهر الحفاظ على هويتهم أو الدفاع عنها. و أكثر قوالب التعبير الغنائي والفني والشعبي عن إحساس الإنسان بالحنين إلى وطنه والشوق للقاء أحبابه.

وبعد فترة من زيارتي لمنطقة خيطان ورؤية أحوال الصعايدة دعاني محمود وجدي أبو زيد (سفير مصر بالكويت) على العشاء ، فحدثته عن مشاهدتي في خيطان ، ولم يكن قد انقضى على توليه لمهام منصبه سوى قرابة ثلاثة اشهر ، واهتم بحديثي وشعرت بحرصه على التعرف على أوضاع مختلف فئات المصريين المتواجدين بالكويت . ثم حدثت بعد عدة أسابيع مفاجأة أسعدتني . فقد أقام السفير الاحتفال المعتاد بثورة ٢٣ يوليو بإحدى القاعات الكبرى بفندق سفير وشاهدت بعض صعايدة منطقة خيطان دعاهم السفير ، فسعدت كل السعادة بهذه اللفتة ذات الدلالة التي أتمنى أن يتزايد نطاقها وتصبح تقليداً في سفاراتنا يُشعر المغتربين البسطاء بالاهتمام.

والظريف انه عند وصول وافد جديد من أبناء الصعيد إلى خيطان يحتفي به بلدياته بطريقتهم الخاصة ، ويجمعون له النقوط التي تصل أحيانا إلى (٥٠٠ دينار) فيحتفظ بمائة منها ، ويحول الباقي لأهله في قريته أي حوالي (١٢٠٠ دولار) أي ما يزيد على (٤٠٠٠ جنيه مصري) بعد أيام من وصوله لخيطان ، ويعلم جيرانه في قريته بذلك فيجنون ، وتبدأ الرسائل والإلحاح عليه وعلى غيره للبحث لهم عن فرصة عمل في ارض الأحلام . وينتهي المطاف بالوافد الجديد إلى القطعة رقم (٤) في خيطان لينضم لباقي زملائه بدون عمل ، "يتجرع الأسى ولوعة فراق الأهل والخلان وتتبخر الأحلام" على حد تعبير الكاتب الصحفي احمد شمس الدين.

وتساءلت لماذا يقبل هؤلاء الصعايدة ضعاف الحال ، هذه الأوضاع ؟ ربما كان بعضهم يعيش ظروف وحياة العشوائيات التي توجد على أطراف المدن المصرية ، ويتعاملون مع سوق العمل الموسمية أو المؤقتة ، وهي ظروف قد تكون مماثلة لوضعهم الراهن ، وربما افضل حالا .. فلماذا اغتربوا وتحملوا هذه المشاق والمعاناة ، وهل تم التغرير بهم والنصب عليهم؟ أم انهم خدعوا أنفسهم بأنفسهم ، وسدوا آذانهم عن سماع النصائح بعدم خوض مغامرة السفر غير المضمونة لعدم توفر فرص عمل ولم يصدقوها ؟ كل هذه الأسئلة وغيرها راودتني وتهت فيها إلى

أن أفقت على أحداث خيطان ، ولم أفاجأ بما حدث فأسبابه كانت كامنة ، ولكنني بصراحة لم اكن أتصور أن تكون بهذا الحجم .

ثانيا : ماذا حدث في خيطان من مساء يوم ١٩٩٩/١٠/٣٠ الى فجر يوم ١٩٩٩/١٠/٣١

في مساء يوم ١٩٩٩/١٠/٣٠ ذهب أحد الصعايدة إلى سوبر ماركت شعبي اسمه "الخيرات" لشراء بعض احتياجاته ، وأثناء تحريكه لبعض السلع كسر عن غير قصد صحن صيني (تبين انه لم يكن صحنا وإنما كان ميزانا كسر زجاجه الذي يظهر خلفه علامات الأوزان والمؤشر) ، وأصر البائع البنجالي على تحميله بقيمة ما تسبب في كسره ، وتعذر التفاهم بينهما ، فتطور الأمر إلى تشاجرهما ، وأحاط بالصعيدي باقي العمال البنجاليين ، وشاركوا في ضربه ، مما دفع إلى تدخل بلديات الصعيدي وحاولوا إخراجه بالقوة من المحل ، والأخذ بثأره من العمال البنجاليين ، فاستغاث صاحب المحل بشرطة النجدة فحضرت دورية شرطة كويتية ، واصطدمت بمجموعة من الصعايدة الذين بدأت أعدادهم في التزايد فألقت القبض على ستة منهم وبنجالي واحد فقط ، الأمر الذي أثار المصريين لأنه كان من المفروض القبض أيضا على البنجاليين الذي اشتركوا في الاعتداء على المواطن المصري في البداية ، وحاولت تجمعات المصريين الضغط للإفراج عن زملائهم الذين قبض عليهم ، فاضطرت دورية الشرطة إلى طلب قوة إسناد (بصفة أساسية من القوات الخاصة) . وتدحرجت كرة الثلج وتزايد حجمها ، وبدأت عمليات الاحتكاك بين الصعايدة ورجال الشرطة يتسع نطاقها ، وانفلت الموقف وتأزم ، واندست عناصر شغب مختلفة من المقيمين في المنطقة ، وبدأت عملية تحطيم وحرق السيارات والمحلات التجارية . ولم تتوقف أعمال الشغب التي بدأت مساء السبت ١٠/٣٠ إلا بعد الثالثة من فجر يوم الأحد ١٠/٣١ في ظاهرة لم تشهدها الكويت من قبل وتحولت شوارع خيطان إلى ارض حرائق ومناوشات بالعصي والقناني (الزجاجات) والحجارة والمواد الملتهبة . وتدخل في هذه المعمعة مجموعات من الشبان الكويتيين . وقد تخلل هذه الأحداث هتافات عدائية ، ووجدت قوات الأمن نفسها مضطرة لحسم الموقف بإطلاق أعيرة نارية في الهواء ، وبعض القنابل المسيلة للدموع لتفريق الحشود التي كان بعضها يحاول الاقتراب لإحراق سيارات الشرطة . ولحسن الحظ لم ينجم عن هذه المواجهة الساخنة أي قتلي, وإنما عدد من الجرحى، دخل واحد منهم إلى غرفة الإنعاش لخطورة حالته . والظريف أن الاتصالات التليفونية المتوالية من المصريين لم تنقطع عن السفارة والقنصلية تبلغ عن وجود قتلي من المصريين ثم يُكتشف أن ذلك غير صحيح.



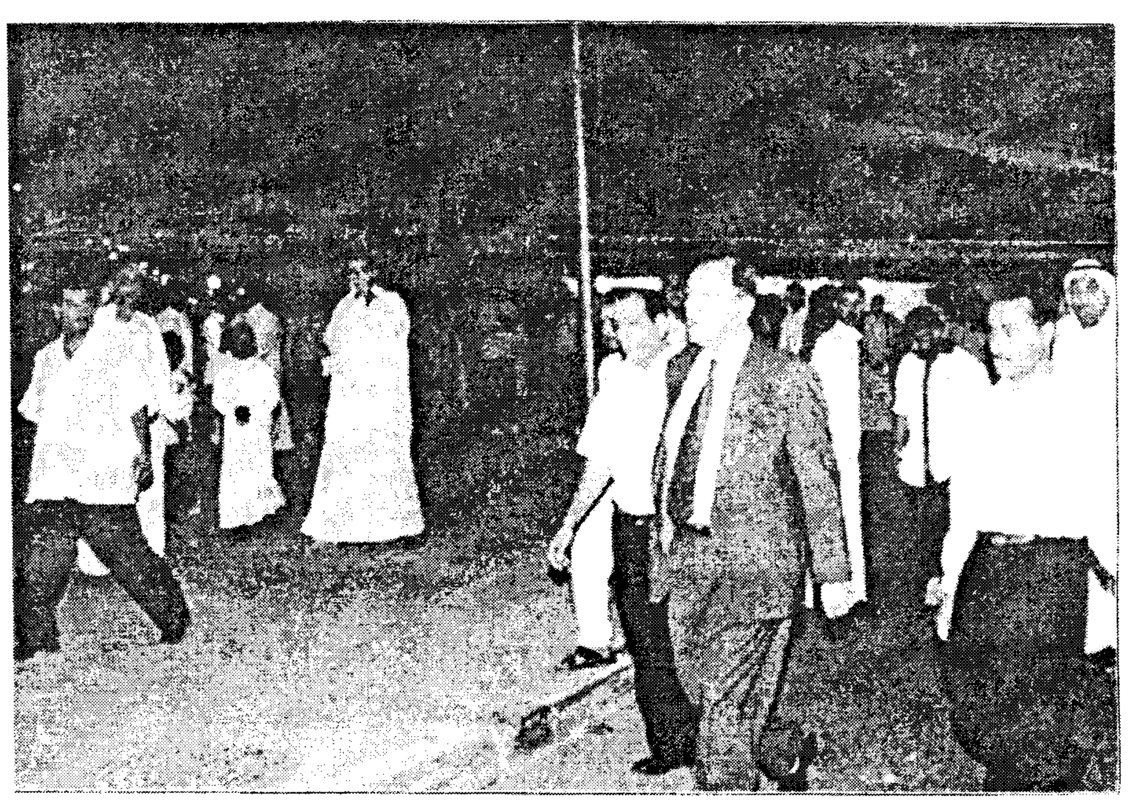
السفير محمود وجدي أبو زيد يحاول تهدئة الأوضاع في خيطان

ويتردد عن صاحب المحل الذي اندلعت منه الشرارة الأولى للأحداث انه تمكن باتصالاته من ترحيل عدد من المصريين من قبل دون أسباب حقيقية تدعو لذلك.

وعندما وقعت هذه الأحداث لم يكن قد مضي على وصول السفير المصري بالكويت محمود وجدي أبو زيد سوى بضعة أشهر ، كما أن القنصل العام سماح سطوحي ، كان قد وصل إلى الكويت منذ بضعة أيام ، ووجدا نفسيهما أمام أزمة لم تكن في الحسبان . وعندما علم السفير باندلاع أحداث خيطان عكف مع بعض أعضاء السفاره على متابعة مسارها، ثم اتخذ قرارا يتسم بالجرأة ، فقد توجه إلى موقع الحدث في فترة لاحقة كما وصل إليه فيما بعد أيضا القنصل العام ، وبدا السفير في تهدئة حشود الجالية الغاضبة ومناشدتهم إيقاف أعمال الشغب والعودة إلى منازلهم ، ومؤكدا لهم انه سيتابع بالاهتمام الواجب موضوع المصريين الذين تم القبض عليهم ، ومضيفا انه كان في مساء نفس اليوم يقيم حفل تكريم اسر الشهداء الكويتيين الذين استشهدوا في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، مثلما سالت دماء المصريين على ارض الكويت خلال عمليات تحريرها من الغزو العراقي .

وبدأت النفوس الثائرة تهدا مرحليا ، وشجع ذلك السفير على مغادرة المنطقة بعد أن ظل بها قرابة ساعة ونصف ، إلا أن أحد الأفراد قام فيما بعد بإلقاء لفافة مشتعلة على أحد السيارات الواقفة إلى جوار أحد المحلات التجارية ، فاشتعلت فيها النيران ثم انفجرت ، فتجددت على اثر ذلك أعمال الشغب في المنطقة ووصل أطرافها إلى حد الإنهاك التام ، إلى أن تم قرابة الساعة الثالثة من فجر يوم ١٩٩٩/١٠/٣١

السيطرة على الموقف. وأعلن وزير الداخلية الكويتي يوم ١٩٩٩/١١/١ إن أحداث الشغب التي وقعت في منطقة خيطان انتهت تماما ، وتمت السيطرة على الأوضاع بالكامل ، ووصف ما حدث بأنه "كان مجرد مشاجرة تطورت إلى شغب" ومضيفا أن ما يربط جمهورية مصر العربية اكبر بكثير من مشاجرة صغيرة حاول البعض تضخيمها ومشيرا إلى أن هناك مجموعة من الأفراد قبض عليها للتحقيق معها وأخرى مشتبها بها لا سيما الذين اندسوا داخل المعمعة"



القنصل العام المصري سماح سطوحي عند وصوله منطقة الأحداث

وكانت برقيات سفارتنا العاجلة في الكويت تتواصل لوضع القاهرة في صورة تطورات الأحداث ومسارها أولا بأول . وانزعجت القاهرة بسبب حجم الذين شاركوا في هذه الأحداث من المصريين . وبالصدفة تداخل مع هذه الأحداث وتزامن معها حدث مأساوي من نوع آخر تسبب في صدمة للرأي العام المصري . ففي يوم ١٩٩٩/١٠/٣١ الذي كان يتم فيه خلال ساعات الصباح الأولى منه ، بداية السيطرة على الأوضاع في خيطان ، طيرت وكالات الأنباء خبر تحطم طائرة "بوينج ٧٦٧" مصرية على متنها (٢١٧ راكبا) قبالة السواحل الشرقية للولايات المتحدة ، بعد نحو (٤٠ دقيقة) من إقلاعها من مطار جون كيندي في نيويورك متوجهة إلى القاهرة ولف الحزن جميع أرجاء مصر ، واستوعبت هذه الحادثة المفجعة جانبا من تداعيات أحداث خيطان .

وكانت وزارة الخارجية المصرية تواصل إبلاغ رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء بمسار أحداث خيطان وتطوراتها أولا بأول ، ولم يكن قد انقضى على تشكيل حكومة عاطف عبيد الجديد سوى أيام معدودة . وكعادته فان الرئيس مبارك– الذي يتابع باهتمام أوضاع المصريين في الخارج – أعطى تعليماته للحكومة وكبار المسؤولين بسرعة التحرك لاستيعاب الأزمة وإجراء الاتصالات اللازمة والعاجلة مع الحكومة الكويتية. وفتحت خطوط الاتصال التليفونية العاجلة بين كبار المسئولين في البلدين . وبادرت اللجنة العامة للجالية المصرية بالكويت التي يرأسها دكتور / عمرو محي الدين إلى إصدار بيان متوازن يوم ١٩٩٩/١١/١، استنكرت فيه ما حدث ، واعتباره لا يمثل من قريب أو بعيد الطبيعة المصرية ، ولا يتوافق مع علاقات الاخوة وعمق الروابط التي تجمع بين الشعبين المصري والكويتي ، ومؤكدة على أن أمن الكويت أمن لمصر وسلامة لها.

وكإجراء احتياطي أمني للتهدئة قامت السلطات الأمنية الكويتية باحتجاز بضع مئات من المصريين في بعض المعسكرات ثم قامت بالإفراج عنهم في اليوم التالي إلا أن هذا الإجراء التحفظي أثار استياء الجالية . كما قامت السلطات الكويتية باعتقال (١٩) عاملا مصريا متهما عند اندلاع أحداث الشغب ثم اعتقلت (١١) آخرين في وقت لاحق . ووجهت النيابة العامة إلى بعضهم تهمتي "السرقة عن طريق الكسر ليلا ، وإشعال النار عمدا في السيارات" والبعض الآخر تهمة "إتلاف الممتلكات والهرب من الشرطة ". وقد أفرجت النيابة عن بعضهم في وقت لاحق ، وأحيل الباقون للمحاكمة أمام المحكمة الكويتية المختصة .

وبادرت مصر بإيفاد وفد رفيع المستوى برئاسة وزير القوى العاملة والهجرة احمد العماوي وعضوية مساعد وزير الخارجية المصري للشئون القنصلية عاصم مجاهد (الذي خلفني وواصل مهمة التطوير الإيجابي للقطاع القنصلي وعين سفيرا لمصر باستراليا فيما بعد) وممثل عن وزارة الداخلية وغيرهم ، ووصل الوفد إلى الكويت مساء يوم ١٩٩٩/١١/٢ ، وبدأت اتصالاته مع المسئولين الكويتيين في صباح اليوم التالي لبحث تداعيات أحداث خيطان وأسبابها وسبل معالجتها وهو ما سنتناول تفاصيله لاحقا . كما قام هذا الوفد بزيارة المصريين الذين أصيبوا في هذه الأحداث بالمستشفيات الكويتية كما التقي بالجالية المصرية بمقر السفارة المصرية بالكويت.

وواصلت الجهات القضائية الكويتية المختصة النظر في الاتهامات الموجهة للمتهمين في أحداث خيطان . وكان سماح سطوحي القنصل العام المصري يتابع هذه القضية في جميع مراحلها بهمة وجدية ملحوظة إلى أن صدر الحكم في إبريل ٢٠٠٠. ويقضي ببراءة (١٣) من المتهمين ، أما المتهمون الآخرون فقد صدر

الحكم عليهم بالغرامة ، ومنهم واحد حكم عليه بـالحبس لمـدة عـامين ونصـف لاعترافه بارتكاب بعض المخالفات ، وبعد استئناف الحكم تم الافراج عنه بـدوره. وكان لذلك صدى طيب في أوساط الجالية المصرية .

وبذلك تم إسدال الستار على معركة كسر الميزان في منطقة خيطان . وتم وضع القضية في حجمها الطبيعي والصحيح رغم محاولات بعض الأطراف الخارجيـة ، و إحدى القنوات الفضائية العربية (الجزيرة) تضخيم أحداث خيطـان وطرحـها بأسلوب غلبت عليه الإثارة والتحريض ، وابتعدت فيه عن الموضوعية.

ومن الظريف انه تردد أن بعض الأوساط السينمائية تنـوي اسـتغلال أحـداث خيطان في فيلم مصري / إماراتي مشترك قيل أن اسمه سيكون "عبد الحي في دبي" تدور أحداثه في قالب اجتماعي كوميدي حول الشاب المصري "عبد الحـي" الـذي يتخرج من الجامعة ولا يجد وظيفة فيقرر السفر إلى الكويت وفور وصولـه إلـى منطقة خيطان ، حيث يقيم مع بعض أقاربه وأصدقائه ، ويتسبب في أحداث شـغب بعد كسره أحد "الأطباق" في السوق المركزية ، لكنه يغادر الكويت إلى إمارة "دبـي" ليجد فرصته في الاستثمار ، ويتحول هناك إلى رجل أعمال كبير .

<u>**ثالثا : ردود فعل الجانبين المصري والكويتي إزاء ما حدث :**</u>

استحوذت أحداث خيطان على الاهتمام البالغ على مختلف المسـتويات سـواء الرسمية ، أو النيابية أو الإعلامية أو غيرها في البلدين .

<u>فعلى المستوى الرسمي</u>: التقت الإرادة السياسية في البلدين حول سرعة تطويق تداعيات أحداث خيطان ، ووضعها في حجمها الطبيعي .

فأجرى الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء اتصالا تليفونيا فـي يـوم الحدث نفسه أي مساء يوم السبت ١٠/٣٠ مع الشيخ سعد العبد الله السالم الصبـاح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي خلص منه رئيس الوزراء المصري إلى القول انه قد تم الاطمئنان على المصريين المقيمين في الكويت ، وواصفا ما وقـع بأنه "حادث فردي وليس له أي تأثير على علاقات البلدين " وانه أكد للشـيخ سـعد حرص مصر على استقرار وأمن الكويت . ثم ناقش مجلس الوزراء المصري فـي جلسته يوم ١١/٢ تقريرا أوليا حول أحداث الشغب في خيطان ، وصرح صفـوت الشريف وزير الإعلام بعد الاجتماع إن المجلس أكد على ضرورة التزام الجاليـات المصرية بالخارج باحترام قواعد وقوانين العمل بالدول العربية المستقبلة .

ولم يتم الاكتفاء بذلك . فقد اصدر عمرو موسى وزير الخارجة تصريحا يـوم ١١/٤ جاء مضمونه في نفس سياق بيان مجلس الوزراء المصري ، ومضيفا إليـه "إن الاتصالات التي تمت اثر ما جرى في منطقة خيطان بين مسئولي البلدين علـى

مختلف المستويات كان الهدف منها أن يؤخذ ما جرى في إطاره الصحيح المحدود، ولمسنا تفهما كبيرا من كبار المسئولين الكويتيين . وأرجو أن نكون في علاجنا لهذا الموضوع واعين للأبعاد الكثيرة له ، وان تكون النظرة بعيدة المدى فيما يتعلق بمصلحة المصريين في الكويت ومصلحة العلاقة بيننا) .

وبالمقابل نجد أن تصريح سليمان ماجد الشاهين وزير الدولة لشئون الخارجية الكويتي المنشور في نفس اليوم أي ١١/٤ قد عكس مضمونه حرص الجانب الكويتي على حصر الموضوع في إطاره وحجمه الطبيعي ومعالجته الصحيحة ، فقد أشار إلى أن "الحوادث الفردية التي تصدر بين الحين والآخر لا تؤثر ولا تهز على الإطلاق قوة ومتانة العلاقة الكويتية – المصرية التي تجمع البلدين منذ القدم."

وبالتوازي مع ذلك لوحظ صدور تصريح بتاريخ ٩٩/١١/٥ على لسان أسامة الباز المستشار السياسي للرئيس مبارك ، وصفه البعض بأنه "تحذيري" تضمن قوله أن الرئيس مبارك حريص على مصلحة كل عامل مصري في الخارج ... وانه إذا ثبت أن مصريا واحدا عومل معاملة غير كريمة سنتدخل، ولن نتخلى عن كرامة أي مصري ، لان كرامته تعني كرامة الشعب المصري كله "ثم أضاف قائلا " انه ليس من المصلحة توسيع شقة الخلاف أو تصويره على نحو اكبر من اللازم "

وعلى المستوى الدياني : تقدم اكثر من نائب بمجلس الشعب المصري بطلب إحاطة . من ذلك أن النائب سالم شنب (حزب وطني) قام بتقديم أول طلب إحاطة عاجل إلى الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء حول ما حدث في خيطان . كما تقدم النائب السيد الشريف الذي ينتمي إلى دائرة اخميم في سوهاج ، والتي جاء منها عدد كبير من العاملين في الكويت المقيمين في خيطان بطلب إحاطة لوزراء الداخلية والخارجية والقوى العاملة والهجرة يتعلق بنفس الموضوع وناقشت لجان مجلس الشعب المعنية هذه الأحداث ومواقف أطرافها وتقييم تداعياتها .

كما ناقش مجلس الأمة الكويتي موضوع أحداث خيطان في عدة جلسات، وطالب العديد من النواب الحكومة بتحليل الأسباب الكامنة وراءها وسبل معالجتها. كما طالبوا بضرورة وضع حد لتجارة الاقامات ، ومحاكمة المتجاوزين فيها والتصدي لظاهرة الاستقدام العشوائي للعمالة .

وقد عقب الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح (النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية) على ذلك بقوله : سنحارب تجار الاقامات سواء كانوا كبارا أو صغارا وسنعاقبهم بنص القانون.

ودعا رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الكويتي النائب (الراحل) سامي المنيس مختلف الجهات المختصة إلى التعاون مع لجنة التحقيق البرلمانية التي قرر

المجلس تشكيلها للتحقيق بشان ظاهرة تجارة الاقامات، واستقدام العمالة الوافدة إلى الكويت.

وقال المنيس في تصريحات للصحفيين عقب أول اجتماع عقدته لجنة حقوق الإنسان المكلفة بتشكيل لجنة التحقيق إن الهدف من هذه اللجنة هو تنظيم الإقامة بشكل عام ، وخصوصا نظام الكفيل والعقود الجماعية .. مشيرا إلى أن المطلوب ليس التحقيق في وضع شراء الاقامات ، وإنما كيفية تنظيم هذه العمالة لكي تشعر براحة وإنسانية افضل .

ويذكر أن نوابا في البرلمان الكويتي كانوا قد وجهوا انتقادات لظاهرة تجارة الاقامات لما لها من آثار سلبية على المجتمع الكويتي ، وإضرار بسمعة البلاد في مجال حقوق الإنسان . وإجمالاً يمكن القول إن الجانب الكويتي كان حريصا بشكل واضح على تحجيم تداعيات ما حدث والسعي الجاد لدراسة أسبابه ، وسبل تلافيها مستقبلا .

ففي جلسة مجلس الأمة الكويتي التي عقدت يوم ١٩٩٩/١١/٢ طالب الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح ، بوضع حد لما اسماه ب "تجارة الرقيق" وموضحا أن ثمة "مجرمين في الكويت يمارسون تجارة الرقيق وانهم يأتون بالعمال ويرمونهم في الشوارع " ومؤكدا إن الحكومة "ستقدم كل إنسان متهم في هذا الصدد إلى المحاكم "

وفي تصريح تال للشيخ صباح الاحمد ، نشر يوم ١٩٩٩/١١/٦ أكد فيه "حرص حكومته على احتواء الموقف بالشكل المناسب دون تضخيم الأحداث مع اتخاذ الإجراءات القانونية مع المخطئين ، وان هناك جهودا لتهدئة الخواطر ، لصالح الجالية المصرية ولصالح العلاقات بين البلدين التي لا يمكن أن تتأثر أبدا بمثل هذه الأمور "

وعلى الجانب المصري يلاحظ انه في الوقت الذي كنا فيه عاجزين عن الحركة بسبب أسلوب التعامل الإعلامي بالنسبة لتداعيات قضية الطبيب المصري السابق توضحيها في الفصل السابق ، وأدى ذلك إلى تضخيم هذه القضية بشكل اضر بالمصالح المصرية الكلية ، فان أسلوب التعامل الإعلامي مع أحداث خيطان اتسم بتوالي تصريحات التهدئة التي غابت في معالجة قضية الطبيب التي حدثت في دولة خليجية أخرى ويلاحظ انه في الوقت الذي كانت فيه وسائل الإعلام الكويتية تسلط الأضواء على الأوضاع السيئة لشريحة من الوافدين (الأجانب) العاملين في الكويت، حرصت اغلب الصحف المصرية وتصريحات المسئولين المصريين على تحجيم أبعاد أحداث خيطان. فقد بادر وزير الإعلام المصري صفوت الشريف في تصريح لهيئة الإذاعة البريطانية نشر مضمونه يوم ١٩٩٩/١١/٣ بقوله :

"إن العلاقات المصرية الكويتية علاقات قوية ومتينة ، وأضاف انه يحدث أحيانا بعض الخلاف بين صاحب العمل أو بين مصري وجنسيات أخرى فتقوم مشادة أو نوع من أنواع الاحتكاك بالأيدي وتتدخل الشرطة، وهذه أمور طبيعية وتحصل ويجب على كل من يعمل في مكان أن يحترم قوانين الدولة ، ونحن مطمئنون إلى أن الكويتيين يعاملون المصريين معاملة طيبة كالكويتيين تماما ، ولا شك في ذلك أبدا . ثمة عدد كبير من المصريين يعمل في الكويت الشقيقة طبيعي أن يتحرك وزير القوى العاملة والهجرة لحل هذه المشكلة وان كان هناك شئ غير واضح للمصريين العاملين هناك ، يوضحه لهم وهذا نوع من الحرص على أن تحل هذه المشاكل ولا تتوسع"

وبدوره أشاد وزير الإعلام الكويتي سعد بن طفلة (وقتئذ) أمام مجلس الأمة يوم ١٩٩٩/١١/٣ بالصحافة المحلية قائلا "إن صحافتنا تعاملت مع الحدث بروح المسئولية الوطنية" .

وعلى عكس ردود الفعل الإعلامية للصحف المصرية إزاء قضية الطبيب المصري فان اغلبها تعامل بشكل هادئ وموضوعي ورصين مع أحداث خيطان. فعلى سبيل المثال أوضح إبراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام ونقيب الصحفيين المصريين في عموده اليومي يوم ١٩٩٩/١١/٤ :

" إن وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الاحمد قدم نموذجا يحتذي حين صرح بكل شجاعة أدبية بان حكومة الكويت ليست غافلة عن عدد من السلبيات التي تؤثر في أوضاع العمالة الوافدة في الكويت خاصة أولئك الذي يتاجرون ببيع تراخيص الإقامة للعمال من دون أن يكون هناك عمل حقيقي لهم ، وهو ما ألقى بظلال على حوادث الشغب المؤسفة التي شهدتها الكويت أخيرا".

وأشار نافع إلى : " أن الشيخ صباح الاحمد لم يكتف بذلك . بل ذهب إلى ما هو ابعد من ذلك حيث وصف الحالة التي يعيشها هؤلاء العمال بأنها حالة رق"

وثمن نافع في الوقت ذاته أسلوب الجانب المصري في التعامل العقلاني مع هذه المسالة الطارئة بين الأشقاء بقوله " أكد كل المسؤولين المصريين أن أمن الكويت من أمن مصر ، وان علاقات البلدين يجب أن ترتفع فوق مثل هذه الحوادث العارضة. واعتبر نافع إن المعيار الذي يمكن به اختبار صلابة ومتانة العلاقات العربية" ليس هو المعيار القائم

على افتراض عدم وجود حوادث أو مشكلات ، إنما القائم علـــى نوعيـــة الأسلوب الذي تتم به معالجة المشكلات فور ظهورها " .

وانتهى نافع في مقاله إلى أن مصر والكويت بعد هذه الأزمة " أثبتتـــا انهما قادرتان على الاحتفاظ بمتانة العلاقات وانتهاج أســـلوب متحضـــر لمعالجة ما يطرأ من مشكلات عابرة" .

وقد حفلت الصحف الكويتية بعديد من التعليقات والمقالات تميزت بالموضوعيـــة والوضوح والمعالجة المتكاملة لأبعاد أحداث خيطان ، وواضعة في نفـــس الوقـــت النقط فوق الحروف . من ذلك على سبيل المثال أن مقال د . عايد المناع (بجريـــدة الوطن بتاريخ ١٩٩٩/١١/٢) تحت عنوان (ما هو اخطر من حادث) تضمن قوله:

"إن ما يهمنا كمجتمع هو أن نعرف جوهر الحدث وليس مجرد ظاهر ، فإذا كان ظاهر الحدث هو مشاجرة فان تطورها إلى حالة تمرد تعنـــي أن الحدث كان مبررا للتنفيس عن حالة غليان مكبوتة في النفوس . ومـــن ضمن المحاور التي ينبغي التحقيق فيها اجتماعيا وقانونيـــا . المحـــور الأول : الخلفية الاجتماعية للقوى العاملة الوافدة ومن ضمن هذه الخلفية الموروثة مناصرة ذوي القربى أو أبناء البلد وهذه خلفية يفـــترض أننـــا نعرفها جيدا وما حدث في خيطان كان في جله فزعة عشائرية أو بلديـــة من مدخل انصر أخاك ظالما أو مظلوما وبالمفهوم البلدي لهذا الحديـــث." والمحور الثاني: هو الوضع الاقتصادي للعمالة الوافدة ، فهناك آلاف من العمال تأتى بهم شركات أو مؤسسات لا تحتاج إلا إلى نسبة ضئيلة منهم بينما تسجل الأغلبية على كفالتها مقابل مـــردود مـــادي ، وهـــذا أيضـــا تمارسه بصورة ربما اقل ، ولكن بوقاحة اكثر شركات وهمية . والمحور الثالث : اجتماعي إذ أن معظم عمالة ما بعد التحرير هي عمالة عازبـــة بعيدة عن أسرها، وتعيش معاناة الغربة .

وعلى المستوى النقابي أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر السيد راشـــد يوم ١٩٩٩/١١/٣ ، إن الحادث الذي تعرض له بعض العمـــال المصرييـــن فـــي الكويت حادث فردي وعارض ، ولا يؤثر مطلقا على العلاقات الوطيدة بين البلديـــن في مختلف المجالات خصوصا العمالية ، ودعا الاتحاد العمال المصريين الذين أتوا من اجل كسب رزقهم إلى احترام قوانين البلاد، واتباعها واللجـــوء إلـــى الجـــهات المختصة ، ومنها الاتحاد ذاته في حال تعرضهم إلى ما يمس كرامتهم فهم جـــزء منه. وطالب الاتحاد العام لنقابات عمال الكويت الجهات المعنية في وزارة الشـــئون الاجتماعية والعمل بتفعيل دور اللجنة الثلاثية المكلفة بإجراءات التفتيـــش اليومـــي على العمالة غير القانونية في البلاد . كما أكد على ضـــرورة تطبيـــق إجـــراءات

صارمة بحق تجار الاقامات . كما ثمن هذا الاتحاد الحكمة وضبط النفس اللذين تحلى بهما المسئولون بوزارة الداخلية الكويتية وتفويتهم الفرصة على الراغبين بالاصطياد في الماء العكر وبزعزعة الأمن والاستقرار في البلاد لنيل ما يرغبونه.

والمتابع للتصريحات والبيانات الصادرة من الجانبين وعلى مختلف المستويات ، سواء الرسمي منها أو الشعبي أو الإعلامي يلاحظ عليها ما يلي:-

- أن الإرادة السياسية في البلدين قد التقت حول ضرورة الحرص على ألا تمس أحداث خيطان بجوهر العلاقات الثنائية المتميزة .
- أن قنوات الاتصال العاجل بين كبار المسئولين في البلدين قد استخدمت في التوقيت المناسب لاحتواء تداعيات هذه الأحداث في البلدين ووضعها في حجمها الطبيعي .
- أن البيانات المتقابلة كانت تصدر في نفس التوقيت ، وأحيانا يُستخدم فيها نفس المعاني ، مما يوحي بأنها صدرت في إطار نوع من التفهم المشترك والواعي لما حدث وهو ما أدى إلى تحجيم ردود الفعل الانفعالية في الوقت المناسب.

رابعا : ملاحظات على هامش مسار أحداث الشغب :

(١) في توصيف وتوضيح أسباب ما حدث

أ - إذا كان بعض الصحفيين الخليجيين كعبد الرحمن الراشد (الشرق الأوسط٤/١١/١٩٩٩) قد شبه ما حدث في خيطان "بحالة شغب بلا دوافع سياسية يمكن أن تحدث بين المواطنين على نتيجة مباراة لكرة القدم" فان المسئولين من الجانبين المصري والكويتي قد التقوا في توصيف ما حدث بأنه عبارة عن "حوادث عنف فردية " تارة ، أو "حوادث شغب تم احتوائها تارة أخرى" كما التقت آراء الجانبين على أن ما حدث تم بشكل عفوي ، ولم يكن وراءه أي دوافع سياسية أو مخطط سياسي .

وعلى المستوي غير الرسمي امتدت النظرة إلى ابعد من ذلك . فقد رأت الأوساط غير الرسمية في هذه الأحداث إنها كانت بمثابة الأشجار التي تحجب الغابة . ففي تقديرهم أن ما حدث في خيطان كان بمثابة "ثورة غضب" و "صرخة استغاثة حادة" ربما استغلها بعض مثيري الشغب فاتسع نطاقها التخريبي ، إلا إنها كانت تعبر عن حالة وقوع غبن بينّ على من أطلق هذه الصرخة ، ودعوة لوضع حد لأسباب المعاناة . فنحن إذن في مواجهة مشكلة لها أبعاد إنسانية / اجتماعية / اقتصادية تحتاج للتأمل والتحليل وإيجاد الحل.

ب – واتصالا بالرأي السابق يرى بعض الكتاب المصريين كعماد عريان (قضايا برلمانية ديسمبر ٩٠٩) ، انه من الصعب الاعتقاد إن الميزان المكسور هو السبب الأصلي وراء كل تلك الصادمات ، هو بالفعل مجرد شرارة صغيرة فجرت وراءها ناراً لافحة تنم عن وجود حرارة اعمق في النفوس وأزمات اخطر كان يجب تداركها قبل أن تشتعل على هذا النحو ، فالآلاف من العمال المصريين الذين خرجوا للتعبير عن غضبهم بشكل حاد وعنيف لم يختاروا ذلك حبا في العنف أو الشغب أو طلبا للانتصار على عامل بنغالي ، وإنما في تقدير عماد عريان ، كانت صرخة حقيقية في وجه أوضاع جائرة يتعرضون لها ، بسبب الاحتيالات وعمليات النصب التي تعرضوا لها من جانب تجار التأشيرات والكفالات (في مصر والكويت) الذين تضخمت جيوبهم بالأموال ، بينما الباحثون عن لقمة العيش يلتحفون بالفضاء .

ج – إنني لا ازعم إن الصعايدة هم أفواج من الملائكة هبطت من السماء على ارض الكويت ، ولكن من المعروف عنهم أنهم ليسوا من صانعي المتاعب أو الشغب ، وانهم كصعايدة يشعرون بالامتنان للدولة التي يعملون فيها ويرتزقون منها، وتشهد على ذلك الأحداث التي صاحبت الغزو العراقي الغاشم للكويت . ففي الوقت الذي استغلت فيه بعض الجاليات هذا الغزو في ارتكاب العديد من التجاوزات، وقف الصعايدة متمسكين بعاداتهم وتقاليدهم ، وأحجموا عن الانسياق إلى مثل هذه الجرائم.

د – من المعروف عن الصعايدة ، لا سيما البسطاء منهم عزوفهم عن المسائل السياسية ، خصوصا في بلاد الغربة ، بعكس الشوام المسيسين حتى الأعماق . كما أن الصعايدة – على عكس الظاهر – هم من اكثر فئات الشعب المصري طيبة وسماحة ، واقل الناس نزوعا للشر أو العنف، إلا إذا أسئ لكرامتهم بشكل جارح وصارخ ، أو استفزاز متعمد. وإذا كانت قد حدثت عمليات تخريب خلال أحداث خيطان ، فإنها لا تنسب إلى المصريين وحدهم. فقد اختلط الحابل بالنابل وعبثت أياد كثيرة بالأمر ، وكان لها أهداف وغايات تختلف تماما عن مسلك الصعايدة . ويحتاج الأمر لمزيد من البحث .

وفي تقديري أن حادث كسر الميزان وما صاحبه من تداعيات ، كان كاشفا عن واقع مؤلم تعيشه أغلبية الصعايدة المقيمين في خيطان . وعندما بدأت أعمال الشغب تحولت الجموع المسالمة إلى تجمعات يحكمها غضب اللحظة وروح التذمر من الواقع الصعب المعاش ، قد يبدو للمشاهد كعملية تفريغ لشحنة نفسية لما في النفوس من ضغوط ، وشعور بالغبن والظلم ، إلا أن المتعمق فيها يجد أنها كانت أيضا

بمثابة دعوة زاعقة لبحث الأسباب الكامنة وراءها ، والتي حركتها وفجرتها على هذا النحو غير المسبوق .

(٢) في أسلوب إدارة الأزمة

رغم حجم الأحداث وضخامة عدد المشاركين فيها والخسائر الناجمة عنها، واقترابها من اكثر المجالات حساسية في الكويت ، وهي المسالة الأمنية ، فان إدارة الأزمة تمت بحكمة ، وبعد نظر وبعيدا عن الانفعال :

أ – فقد حرص الجانبان المصري والكويتي على تفويت الفرصة على الذين أرادوا الصيد في المياه العكرة ، وتمكن كبار المسئولين في البلدين من التعامل مع هذه الأزمة وتداعياتها بشكل موضوعي وعقلاني، ودون تبسيط أو تسطيح مخل أو تهويل مبالغ فيه .وأمكن بذلك وضع الأزمة في حجمها الحقيقي.

ب – يضاف إلي ذلك أن هامش حرية التعبير والشفافية التي يتمتع بها المجتمع الكويتي قد اسهم بدوره في المكاشفة والمصارحة وعدم حجب الحقائق. ففي الكويت – كما هو معروف – صحافة متعددة الاتجاهات وتتمتع بهامش جيد لحرية التعبير ، وطرح مختلف الآراء ، فضلا عن مجلس أمة منتخب يمارس صلاحيته الرقابية والتشريعية بحيوية ، وأحيانا بحيوية زائدة ومزعجة للسلطة التنفيذية ، وديوانيات مفتوحة للجميع ، لها طقوسها ، وتلعب دورا هاما ومؤثرا في الحياة السياسية والاجتماعية، واتسام الكويت بالمرونة السياسية بصفة عامة . كل ذلك وغيره سمح بإدارة أزمة أحداث خيطان وتفرعاتها باعتدال وموضوعية ، وبمواجهة صادقة مع النفس والتعامل مع الحقائق والمعطيات المرتبطة بها بصراحة .

فالكثير من الكويتيين ، بما فيهم كبار المسئولين ، لا ينكرون أن نظام الكفيل الحالي هو نظام يسمح باستغلال غير معقول للعامل الوافد ، ويشكل ظلما وعبئا ثقيلا عليه ، ويتطلب ضرورة إعادة النظر فيه ، ولعل اكثر المسئولين الكويتيين جرأة في التعبير عن هذا الواقع كان الشيخ صباح الاحمد الصباح ، حينما تجاوز الحدث على خطورته ، وركز على خلفياته ، وذهب إلى حد وصف الوضع العام لاستخدام العمالة الوافدة بأنه نوع من "الرق الجديد" ، ومطالبته بضرورة وضع حد للمتاجرة في البشر عن طريق تجار الإقامة في البلدين ، ولقد كان لهذا التصريح الصريح وتوقيته صدى إيجابي للغاية في القاهرة .

ج – وعلى المستوى المصري كان هناك إدراك واضح وتفهم من المسئولين المصريين لحساسية الاعتبارات الأمنية في الكويت ، لا سيما أن العلاقات العراقية الكويتية ما زالت مشحونة بقضايا عالقة وشائكة ، الأمر الذي يجعل

مسائل الأمن الداخلي في الكويت في مقدمة أولوياتها. كما لا تنسى الكويت الموقف المصري المساند لها أثناء احتلال العراق لأراضيها ودورها في تحريرها .

د – كما أن العلاقات الشخصية التي تربط بين كبار المسئولين في البلدين، مكنت من إجراء اتصالات رفيعة المستوى بينهم فور وقوع الأحداث .

هـ – ومن ناحية أخرى كان للإدراك السليم لحجم المصالح الكلية في إطار العلاقات المصرية الكويتية ، دوره وتأثيره في إيجاد أرضية سياسية مشتركة لاستيعاب أحداث خيطان ، والتعامل السليم معها ، وانعكس ذلك بشكل إيجابي على مضمون تصريحات كبار المسئولين المصريين والكويتيين .

و – كما أن التعامل الإعلامي المصري مع أحداث خيطان اتسم في اغلبه بالموضوعية ، والبعد عن أسلوب التشنج والانفعال الضار .

خامسا: تقويم عام لأحداث خيطان

لا شك أن هذه الأحداث تحتاج لوقفة موضوعية للتأمل في أسباب الوقت الطويل نسبيا الذي استغرقته ، فضلا عن التمعن في خلفياتها :

١- في تقدير الامتداد الزمني الطويل نسبياً لأحداث الشغب

يلاحظ أن أحداث الشغب استغرقت ثماني ساعات ، فقد بدأت قرابة السابعة مساء يوم ١٩٩٩/١٠/٣٠ وهدأت حوالي الساعة الثالثة من فجر يوم ١٩٩٩/١٠/٣١ . وخلال تلك الفترة الزمنية الطويلة نسبيا كان الوضع يهدا اكثر من مرة ثم يعود إلى الاضطراب من جديد ، وفي تقديري انه يمكن تفسر ذلك بما يلي :

أ – إن نسبة لا باس بها من المشاركين في هذه الأحداث كانت عاطلة، أو تعمل بشكل مؤقت ، وباجر زهيد ، ولذا لم يكن لدى اغلبها الإحساس المعنوي بوجود وضع يجب الحرص عليه ، لضعف الأمل في تحسنه إلى الأفضل.

ب – اتسمت مجموعات المصريين في خيطان بضعف درجة التماسك بينها بل بالتشتت ، (وهي نفس سمات التجمعات المصرية المغتربة الأخرى ، وان اختلفت في الدرجة) ، ولذا تعذر بروز عدد من أفرادها لقيادة هذه المجموعات نحو التهدئة ، ولذا كان من السهل إثارتها بين فترة وأخرى بمجرد نطق كلمتي الإهانة والكرامة بشكل منفعل .

ج – نجاح بعض العناصر المحرضة في التسلل بين تجمعات المصريين المنهكة ، وتمكنها من إثارة غضبها كلما اقتربت من مرحلة التهدئة.

د – كما أن قوات الأمن الكويتية كانت بدورها تتعامل مع موقف مفاجئ غير مسبوق من ناحية حجمه ومداه وحساسيته .

هـ كما أدي أسلوب تناول بعض المصادر الإعلامية الخارجية (كقناة الجزيرة بالدوحة) إلى مزيد من إثارة النفوس . فقد وصفت هذه القناة أحداث خيطان (بغزو) مصري لها. ولكلمة غزو أو احتلال حساسيتها الخاصة لدى الشعب الكويتي ، فأهاجت مشاعر بعض الشبان الكويتيين الذين توجه بعضهم محملين بمشاعر الغضب إلى منطقة خيطان وتمكن رجال الأمن الكويتيون من تدارك هذا الموقف واستيعابه بعد فترة من الوقت.

٢- إفرازات تجارة الاقامات المرتبطة بنظام الكفيل

فحقيقة الأمر أن أبناء الصعيد وقعوا ضحايا لعمليات قام بها طرفان ، أحدهما داخل مصر والآخر في الكويت ، وكونا ثروات طائلة من الاتجار بالعمالة المصرية وغير المصرية التي وقعت في براثنهم .

فالوسطاء المصريون ، الذين يستخدم بعضهم شركات توظيف العمالة المصرية في الخارج ستارا قانونيا لنشاطهم ، ويستدرجون الباحثين عن العمل من البسطاء ، يشكلون نوعا آخر من الكفلاء (بالمعنى الاستغلالي) داخل مصر ، فمقابل الحصول على عقد عمل أو تأشيرة عدم ممانعة يدفع هؤلاء البسطاء من ضعاف الحال مبلغ تتراوح ما بين (٥٠٠٠) جنيه مصري و (١٠٠٠٠) جنيه مصري ما بين عمولة السماسرة في مصر والكويت وإجراءات الكشف الطبي وتذكرة الطائرة ، وجواز السفر وغيرها، تحت وهم أحلام وردية ، وتوقع مردود مالي وفير سيمكنهم من سداد ديونهم عندما يعملون بالخارج . إلا أن اغلبهم يفاجأ بعدم وجود عمل مجز أو عدم وجود عمل أصلا لفترة طويلة . ومع ذلك تضاف أعداد هؤلاء الضحايا إلى إحصائيات العاملين بالخارج.

وإذا لم يكن لازمة خيطان من فائدة ، فإنها على الأقل سلطت الضوء على نظام الكفيل وتعسفه ، وارتفعت عدة أصوات كويتية رسمية وشعبية ونيابية تطالب بالنظر في إلغائه . وفي تقدير على الكندري (القبس ١٩٩٩/١٢/١١) انه لو اتخذت الحكومة الكويتية قرارا بإلغاء نظام الكفيل فستكون الأولى في المنطقة ، وسترفع الكثير من الحرج عن ممثليها الذي يشاركون في المؤتمرات الدولية .. ويكون مثل هذا القرار منسجما مع الوضع الدستوري والبرلماني وحقوق الإنسان في الكويت .

٣- لم تعد سوق العمل الخليجي في حاجة للعمالة غير الماهرة أو الهامشية

إن ما تحتاج إليه الكويت وغيرها من دول الخليج العربية حاليا هو العمالة المؤهلة تأهيلا عاليا وفي مجالات دقيقة التخصص والمستحدثة في مجالات

الكمبيوتر والإنترنت وعلوم الاتصال وغيرها . ولذا لم يعد للعمالة الهامشية سوى مجال محدود في أسواق العمل الخليجية .

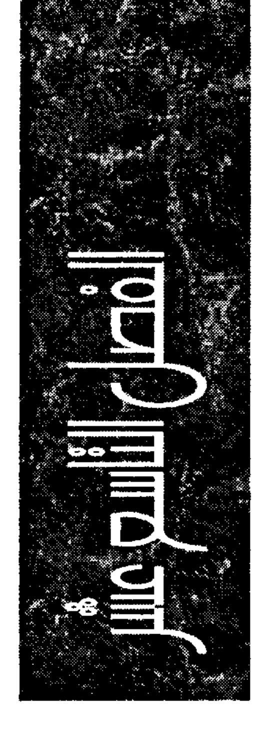
كما إن عمالتنا الهامشية – رغم عدم قبول البعض لهذا الوصف – أصبحت تواجه منافسة عمالية اكثر تهميشا ، وتقبل بأي شئ وهي العمالة الأسيوية ، التي تقبل العمل بأجور زهيدة للغاية تمثل بالنسبة لهم أجورا مرتفعة حين تقاس بمستويات الأجور في بلادهم .

وقد عبر الشاعر الصعيدي تاج قناوي الذي أشارت إليه الفت فريد (روز اليوسف ١٠/١٢/١٩٩٩) عن عدم قبوله لعبارة (العمالة الهامشية) رغم إنها واقع ملموس ، بقوله :

طول عمرنا حبايب مع الكويت	لا بنؤذي حد ولا حد بيؤذينا
واللقمة نأكلها حلال ونغمسها	بعرقنا ولا مرة اشتكينا
ولكن آه من الدخلاء والمستغلين	اللى شوهونا اشكيهم لرب العالمين
فهم شككوا في أهميتنا	وداسوا على غربتنا
واطلقوا علينا الفاظ تحط من قدرنا	وقالوا عنا العمالة الهامشية

وإذا كان وزيرا العمل الكويتي والمصري قد قررا فرض رقابة صارمة على الشركات الموردة للعمالة في البلدين ، فإننا إذا تمكنا من السيطرة من المنبع على تدفق العمالة غير النظامية وغير المطلوبة في الخارج ، استطعنا حماية هذه العمالة من الوقوع في شباك الاستغلال ، وتمكنا من كسر الحلقة الخبيثة للاتجار فيها خارج الحدود . فهل نستطيع ذلك ؟ لا شك إن لوزارة القوى العاملة والهجرة ومكاتبها بدول الخليج دورا هاما في هذا المجال بحكم اختصاصها.

وفي هذا الإطار تبرز أيضا أهمية ما اسميه "بالتوعية الوقائية" ، بإعداد حملات إعلامية مدروسة ، عن مخاطر السفر بدون عقود عمل موثقة تضمن كافة حقوق العامل وتنص على واجباته ، وتوضح تكاليف المعيشة في الدول الخليجية ، والأعباء المالية الإضافية على الوافدين كالبدء في تطبيق التامين الصحي الإجباري عليهم ، وزيادة رسوم الإقامة والتجديد وغير ذلك من النفقات التي اصبح يتحملها العامل الوافد من ناحية الواقع ، الأمر الذي أصبحت معه مغامرة السفر للخليج تحتاج مسبقا لعمل حسابات وتقديرات جديدة للتحقق من جدواها.



في تعامل الصحافة المصرية مع مشاكل المصريين المغتربين

إن قيام وسائل الإعلام المكتوبة بدورها في إطار ومساحة حرية التعبير المتاحة لها وممارسة هذا الدور بمسئولية ووعي وموضوعية يجعلها تصبح إحدى القوى الفاعلة في تطوير مجتمعاتها ، وذلك من خلال دورها الرقابي وقدرتها على إثارة القضايا التي تهم الرأي العام ، وتوفير المعلومات الصحيحة الخاصة بها قدر الإمكان . إلا انه بقدر ما تملك وسائل الإعلام من إمكانات لمواجهة بعض الظواهر السلبية ، فإنها يمكن أن تكون عنصر إعاقة أو تضليل ، سواء من حيث حجب بعض المعلومات عن الرأي العام ، أو تكريس أنماط معينة للسلوكيات الفردية غير المسئولة .

ومن ناحية أخرى فان توفر مصادر إنتاج المواد الصحفية المتعلقة بأوضاع المصريين المغتربين يعد عنصرا مهما للمحلل الصحفي ، حتى يتمكن من القيام برسالته . وكلما كان المصدر اكثر اطلاعا وعلى دراية بموضوعه وله سمعته الطيبة ، كلما أمكن طرح مشاكل المصريين في الخارج بموضوعية . وتعتبر الجهات الحكومية المعنية في مقدمة المصادر التي ينبغي تعاون المحلل الصحفي في القيام بدوره على الوجه المأمول فيه . ومن هنا تجئ أهمية المفهوم الذي تتبناه هذه الجهات في التعامل مع الصحافة .

يضاف إلى ما تقدم أن لوسائل الإعلام في العالم الثالث رسالة خاصة ، بجانب توفير المعلومات والأخبار للمواطنين وهي المساهمة بدورها في الارتقاء بمستوى الإنسان المصري ، وتحفيزه على تبني السلوكيات الإيجابية . ولا شك أن جانبا من مصداقية الصحافة المصرية ترتبط بحصولها على الخبر من مصادرها المعنية والالتزام بعرض الحقائق والتمييز بين ما يمكن وما لا يمكن نشره.

ومن ناحية أخرى فإن دور السلطة الرابعة في مراقبة السلطة التنفيذية والتشريعية يعد أمرا مهما للغاية لتصحيح أخطاء هذه السلطة وحثها على تطوير أدائها . وإذا مارست السلطة الرابعة صلاحيتها خارج نطاق الحرية المسئولة ، وفي غياب الرقابة الذاتية على ما تنشره من أخبار وتقارير صحفية فإنها تنحرف عن رسالتها ودورها . فالصحافة عنصر رئيسي في منظومة توعية المواطنين بالحقائق ومدهم بالمعلومات الصحيحة والإسهام في تشكيل الرأي العام بشكل سليم . كما أن دور الصحافة في التعرف على طبيعة المشاكل التي يواجهها المصريون في الخارج واقتراحاتهم بشأنها يساعد الأجهزة الحكومية المعنية في تبني الحلول المناسبة لها وتجئ القرارات الحكومية مناسبة للواقع ، فالصحافة – كما يقولون – لسان من لا لسان له .

وخلال فترة عملي كمسئول عن رعاية المصريين في الخارج ومتابعة شئونهم صادفت عدة مشاكل في الطرح الإعلامي لما يحدث لبعض رعايانا في الخارج

والأمثلة كثيرة لكني اكتفي بطرح حالة واحدة كنموذج للتعامل الإعلامي المبتور والذي يغلب عليه أسلوب الإثارة.

ففي مساء يوم ١٩٩٨/٢/٦ اتصلت بي تليفونياً الصحفية عائشة عبد الغفار مندوبة الأهرام بالخارجية ووجهت لي عدة استفسارات وأسئلة حول موضوع مواطن مصري توفي في الأردن واحتجز جثمانه في أحد المستشفيات الأردنية بالعقبة ، وان زميلا صحفيا لها بالأهرام وهو نبيل عمر سيقوم بنشر بعض التفاصيل التي تتهم سفارتنا في عمان وقنصليتنا بالعقبة بالتقصير والإهمال في هذه الموضوع وأنه من المفيد الاتصال به لتوضيح أبعاد هذا الموضوع وحقائقه ، فشكرتها على الاتصال بي وإبلاغي بذلك . وأجريت على الفور اتصالا تليفونيا عاجلا من منزلي بهاني رياض السفير المصري بالأردن – وقتئذ- مستفسرا عن تفاصيل هذا الموضوع ، فكان رده فوريا ، فقد أوضح الجهود التي قامت بها السفارة المصرية في عمان والقنصلية المصرية في العقبة وهي تناقض تماما لما نسبه الصحفي نبيل عمر من اتهامات بالتقصير وعدم المبالاة لأعضاء البعثتين . وبعد انتهاء مكالمتي مع السفير هاني رياض بادرت بالاتصال مساء نفس اليوم بهذا الصحفي وشرحت له تفصيلا ما قامت به البعثتان المصريتان في الأردن من جهد صادق في هذا الموضوع وما تبرعوا به لتسويته وغير ذلك من تفاصيل ورجوته في نهاية حديثي إذا كان في نيته نشر شئ عن هذا الموضوع فهذا من حقه لكن عليه أن يدخل في اعتباره الوقائع الذي ذكرتها له. وكانت المفاجأة في اليوم التالي يوم ١٩٩٨/٢/٧ عندما قام الصحفي نبيل عمر بنشر الحوار المثير التالي بعنوان مثير :

الموت الرخيص في الغربة؟

"جاءني صوته زاعقا غاضبا متسائلا:

هل هان المصريون في الغربة إلى هذه الدرجة ؟

أنا إبراهيم العكش مواطن أردني أتحدث من العقبة بعد ما ضاقت بنا السبل ولم يبق أمامنا سوى الاتصال "بالأهرام" حرام عليكم ما يحدث ... أليس عندكم مثل شائع يقول : "إكرام الميت دفنه"!

قلت ونعمل ايه ؟

قال : " لا أظن أن القنصلية المصرية في العقبة تعترف به ، وإلا ما تركت جثة مواطن مصري ملقاة في مشرحة ببلد آخر منذ خمسة أيام اسمه محمد متولي رضوان ، عجوز في الستين ، قدم إلى العقبة من السعودية ترانزيت في "شغلانة" بسيطة ، ولكنه سقط مريضا نقلناه إلى

المستشفى الإسلامي / مكث به عشرة ايام في العناية المركزة ثم مات مديونا ب ٢٥٠٠ دينار (١٢ ألف جنيه مصري) ، ولأنه لم يكسب في غربته ما يسدد قيمة الفاتورة احتجز المستشفى جثته ، فذهبنا إلى القنصلية المصرية بالعقبة ومعنا بعض المصريين ، فإذا بالمسئولين عنها يتهربون منا ويقولون لنا : اجمعوا "المصاري" من بعضكم وادفعوا الفاتورة !

لكن المبلغ كبير .. لم نجمع منه سوى ٥٠٠ دينار ، ودفعت لنا المؤسسة العسكرية الأردنية ٤٠٠ دينار أخرى ، وعدنا للقنصلية فأغلقوا أبوابها في وجوهنا ، حاولنا الاتصال بالقنصلية الأخرى في عمان تليفونيا .. لم يرد أحد وما زالت الجثة في المشرحة .

على الفور اتصلنا بوزارة الخارجية المصرية ، ورد علينا مسئول بها إن الوزارة سوف تتخذ الإجراءات فورا ، ولكن مسئولا آخر اتصل بنا لينفي عن السفارة المصرية في الأردن وقنصليتها في العقبة أي تقصير بدعوى أن ميزانية السفارة غير وارد بها مثل هذه المصروفات !

ولا أظن أن وزيرنا عمرو موسى يقبل هذا المنطق أو ذاك السلوك القنصلي ، وأتصور انه سيضع في "حساباته" أن تتضمن ميزانية السفارات بالخارج بندا للطوارئ انه سيحاسب موظفيه الذين يقبضون مرتباتهم لخدمة المصريين وليس لتجاهلهم حتى في الموت !!

نبيل عمر "

وقد صدمت بمضمون هذا الرد الذي يتجاهل كل الجهود التي قام بها أعضاء بعثتينا في الأردن ، والتي شرحتها شخصيا للصحفي المذكور بكل وضوح. ووجد أن ما نشر يمثل إغفالا متعمدا لعدد من الحقائق ، ويمثل أيضا إساءة غير مبررة لسفارتنا وقنصليتنا في الأردن . وعملا بحق الرد بعثت برسالة عاجلة للأهرام طالبا سرعة نشرها توضيحا للحقائق . وللأسف الشديد تم تأخير نشر ردي لمدة أسبوع . وخلال ذلك قام عدد من الصحفيين بالأهرام – الذي اكن لهم كل احترام وتقدير – بالاتصال بي راجين الموافقة على عدم نشر بعض الفقرات الواردة برسالتي والمتضمنة لبعض البواعث الشخصية لكاتب الموضوع ، ووافقت في النهاية عل ذلك . وفيما يلي نص ردي الذي نشر يوم ١٩٩٨/٢/١٤ :

(حول مشاكل العاملين المصريين في الخارج)

"لقد وجدت نفسي في زحمة انشغالي اليومي بمتابعة هموم ومشاكل المصريين في الخارج بحكم مسئولياتي ، مضطرا لكتابة هذا التعليق بعد أن

طالعت ما كتبه السيد / نبيل عمر بأهرام يوم ١٩٩٨/٢/٧ بالصفحة رقم ١٠ تحت عنوان "الموت الرخيص في الغربة" بشان مواطن مصري داخل أحد المستشفيات الأردنية الخاصة لمدة عشرة أيام وانتقل إلى رحمة الله وقام المستشفى بمطالبة أسرة المتوفى بسداد مصاريف العلاج وقدرها ١٢ ألف جنيه وبقدر تعاطفي مع هذه الحالة الإنسانية بقدر ما آلمني تناولها على هذا النحو للأسباب التالية:

* لا توجد مخصصات مالية بميزانية وزارة الخارجية أو سفارتها لمواجهة مثل هذه الحالات وليس هذا عيبا فلكل بلد إمكاناته وظروفه، وهو أمر لا ننفرد به بل تتبعه سفارات دول أخرى وبعضها دول غنية ولا تغطي ميزانياتها مثل هذه الحالات.

* إذا حدثت مثل هذه الحالة في مصر بمستشفى مصري خاص فهل يملك وزير الصحة مطالبة هذه المستشفى الخاص (الخارج عن ولايته) بالتنازل عن نفقات العلاج ، أو هل يملك مطالبة جهة حكومية أخرى بسدادها ؟ بطبيعة الحال يتم تسوية مثل هذه الحالات بمعرفة أسرة المتوفي أو بجهود تطوعية خيرية ، وقد تم الاتصال بأسرة المواطن الذي توفي بالأردن لبحث إمكانية تحملها نفقات العلاج أو جانب منها ولم يتحقق ذلك ، فقام سفيرنا في عمان وقنصليتنا في العقبة بعمل متواصل تطلب بعض الوقت لجمع جانب من هذه النفقات سواء بتبرعات من أعضاء بعثتنا أو من بعض الخيرين من أعضاء جاليتنا بالأردن فضلا عن مبلغ من صندوق تقاعد العسكريين الأردنيين في إطار ترتيبات تأمينية خاصة رغم أن المواطن المتوفى لم يكن مشاركا فيه ، وقد تم نقل الجثمان إلى ارض الوطن على نفقة الدولة مساء السبت ١٩٩٨/٢/٧ . وللعلم فان حالة المواطن التي تمت إثارتها عل هذا النحو هي من الحالات المتكررة ويتم التعامل معها بنفس الأسلوب في صمت تام ودون تدخل أو إثارة ضوضاء ".

ثم انتهزت هذه المناسبة لأذكر المغتربين بالحقوق والواجبات فأضفت :

"إذا كان للسفر مغانم فله أيضا مغارم وعلى أي مواطن يمارس هذا الحق أن يتحمل ذلك وعليه أيضا أن يمارس هذا الحق في إطار ما اسميه بالحرية المسئولة ، وعلى وسائل إعلامنا ألا تشجع التصرفات السلبية لبعض مواطنينا في الخارج أو إعطاء انطباعات خاطئة عما يحدث لهم وهو ما دفعني إلى توجيه الملاحظات التالية :

من المعروف انه توجد صناديق تكافل اجتماعي إقامتها جالياتنا بالخارج بجهود ذاتية وتدار بمعرفتها ولمصلحة أفرادها لمواجهة الحوادث الطارئة

وعمل بوالص تامين جماعية ، لكن أغلبية المصريين ما زالوا عازفين عن المشاركة فيها رغم ضالة قيمة الاشتراك فيها (٢٥ دولارا سنويا) وهنا أود أن أشيد بدور بعض الصناديق التي تؤدي رسالة اجتماعية متميزة كالصناديق التي عقدها أبناء النوبة العاملون في فرنسا والجالية المصرية بالأردن وغيرها.

لماذا نجد أن جالياتنا اقل الجاليات تضامنا ؟! لقد آن الأوان للتخلي عن هذه السلبيات وترجمة شعور المواطنة والانتماء بزيادة التعاضد والتضامن بين أعضاء جالياتنا في الخارج أن يقوم المستنيرون منهم بواجبهم نحو لم الشمل ودعم التآخي بدلا من أسلوب الابتعاد والتقوقع .

لماذا لا تقوم نسبة كبيرة من المصريين في الخارج بتسجيل أسمائهم بسجلات قنصليتنا، وهو إجراء مخصص لمصلحتهم وبصفة خاصة لإبلاغ أسرهم إذ حدث – لا قدر الله – مكروه لأحد منهم أو لطمأنة هذه الأسرة إذا انقطعت أخبارهم عنها .

إنني اعتبر هذه السلوكيات وغيرها أيا كانت مبرراتها تستوجب إعادة النظر ، وفي اعتقادي انه ربما ترجع هذه المظاهر السلبية إلى تعود المواطنين طوال العقود الماضية على الاعتماد على الدولة في كل كبيرة وصغيرة وقد آن الأوان أن تقوم وسائل إعلامنا بتوعية مواطنينا للقيام بدورهم المأمول فيه ."

د. مصطفي عبد العزيز

مساعد وزير الخارجية للشئون القنصلية

ورعاية المصرين بالخارج

واستعيد بهذه المناسبة بعض نصوص المواد التي تضمنها ميثاق الشرف الصحفي الذي وافق عليه المجلس الأعلى للصحافة (الأهرام بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٩٨) فقد جاء ضمن مبادئه العامة ما يلي :-

(١) حرية الصحافة من حرية الوطن ، والتزام الصحفيين بالدفاع عن حرية الصحافة واستقلالها عن كل مصادر الوصاية والرقابة والتوجيه والاحتواء واجب وطني ومهني مقدس.

(٢) الحرية أساس المسئولية والصحافة الحرة هي الجديرة وحدها بحمل مسئولية الكلمة وعبء توجيه الرأي العام على أسس حقيقية .

(٣) حق المواطنين في المعرفة هو جوهر العمل الصحفي وغايته وهو ما يستوجب ضمان التدفق الحر للمعلومات وتمكين الصحفيين من الحصول عليها من مصادرها وإسقاط أي قيود تحول دون نشرها والتعليق عليها .

(٤) الصحافة رسالة حوار ومشاركة وعلى الصحفيين واجب المحافظة على أصول الحوار وأدبه ومراعاة حق القارئ في التعقيب والرد والتصحيح وحق عامة المواطنين في حرمة حياتهم الخاصة وكرامتهم الإنسانية .

وتحت عنوان الالتزامات والحقوق وردت عدة مواد من بينها :

(١) الالتزام بعدم نشر الوقائع مشوهة أو مبتورة وعدم تصويرها أو اختلاقها على نحو غير أمين.

(٢) الالتزام بتحري الدقة في توثيق المعلومات ونسبة الأقوال والأفعال إلى مصادر معلومة كلما كان ذلك متاحا أو ممكنا طبقا للأصول المهنية السليمة التي تراعي حسن النية .

وتعتبر وزارة الخارجية وسفاراتها وقنصلياتها أحد الأطراف المعنية بمشاكل المصريين بالخارج بجانب الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى ذات العلاقة . والانطباع الغالب لدى المسئولين بوزارة الخارجية والعاملين ببعثاتها بالخارج ، إن اغلب الصحف المصرية تتحامل عليهم وتتصيد أخطائهم كما يبالغون في نقل بعض الحوادث العادية التي تحدث للمصريين في الخارج ، دون الاهتمام بالتعرف على حقائقها من المسئولين، بهدف تحقيق ما يعرف بالسبق الصحفي ولاكتساب شعبية مما يخلق أزمة تعامل وعدم ثقة بين هذه الصحف وجانب هام من مصادرها وهو وزارة الخارجية وبعثاتها والعاملون فيها ويجعلها في حيرة إزاء التعامل مع وسائل الإعلام المكتوبة.

وفي الواقع هناك اتجاهان بالنسبة لهذا التعامل . الاتجاه الأول يميل إلى اتباع سياسة الانفتاح الإعلامي ، بالحرص على اطلاع الصحافة المصرية على الحقائق المتعلقة بمشاكل المصريين في الخارج عدا ما يمس الأسرار والمسائل الشخصية للمواطنين ، أو ما يعرض المصالح الوطنية للضرر ، وذلك انطلاقا من الاقتناع بأهمية الدور القومي لوسائل الإعلام في تنوير الرأي العام بحقائق القضايا الهامة ، وقد ساعد ذلك على قيام بعض الصحف المصرية بأعداد تقارير عن بعض أوضاع المصريين في الخارج اتسمت بالموضوعية .

أما التوجه الثاني في التعامل مع الصحافة المصرية ، فيدعو إلى جعل ذلك في أضيق الحدود ، لان بعض الصحف المصرية يتبع أسلوب الإثارة الإعلامية وتضخيم الأمور وإطلاق العنان للعواطف والابتعاد عن الموضوعية في تناولها

لبعض المشاكل التي تقع للمصريين في الخارج ، وتتصدر عناوينها عبارات مثل "الحكومة متخاذلة" ، "البعثات الدبلوماسية هي المتهم الأول" ، "وزارة الخارجية مقصرة في حق المصريين في الخارج" ، وغير ذلك من العناوين التي تضع أعضاء بعثاتنا في الخارج في وضع الاتهام المسبق إلى أن تثبت براءتهم . وعندما تتحقق براءتهم لا تهتم هذه الصحف بتوضيح ذلك ، أو قد تتراخي في نشر توضيحات وزارة الخارجية ، وتكون الإساءة قد وقعت ويصبح من الصعب تصحيح الخطأ أو ما تولد عنه من انطباعات سلبية عن أداء بعثاتنا بالخارج لدى الرأي العام المصري.

وأنا شخصيا من المؤمنين بدور السلطة الرابعة في التأثير على السلطة التنفيذية وحثها على تطوير نفسها وإصلاح مسارها وتصويب أخطائها ، وتهذيب تعاملها مع المواطنين . ولكن الذي يزعجني أن بعض صحفنا تتناسى أحيانا أهمية دورها في الارتقاء بسلوكيات مواطنينا ، وتستهل الأمر بنشر الغث والثمين من رسائل قرائها بل وتنشره بأسلوب مثير ، ودون أن تبذل جهدا حقيقيا في التعرف على مدى صدق مضمون ما تقوم بنشره من وقائع. وقد استغل بعض المواطنين رغبة هذه الصحف في اكتساب الشعبية – بأي ثمن – وسيلة لابتزاز بعض أعضاء سفاراتنا وقنصلياتنا لرفضها الاستجابة لطلباتهم غير القانونية ، بتهديدهم بنشر شكواي ضدهم فيها ، وهي شكاوى تحمل من المبالغات والرغبة في التشويش اكثر مما تحمل من الحقائق والموضوعية . وخطورة هذا الأسلوب ، انه حينما يتسع نطاقه فانه يسهم في خلق صورة معتمة عن أداء السفارات والقنصليات المصرية في الخارج دون وجه حق من جانب ، وتشجيع مواطنينا بالخارج على السلوك غير الملتزم من جانب آخر.

ورغم ذلك فإنني ما زلت مقتنعا بان اتباع أسلوب الشفافية الإعلامية في التعامل مع مشاكل المصريين المغتربين ، يساعد في التعرف على نقاط الضعف ومواطن الخلل في تعامل الأجهزة الحكومية مع هذه المشاكل ، ويدفع الجهات المسئولة لأحداث نقلة نوعية في هذا التعامل ، ويكسب وزارة الخارجية بصفة خاصة مصداقية إضافية . وبطبيعة الحال فان لكل أسلوب وسياسة تعامل مع قضايا المصريين في الخارج ثمنا وضحايا أحيانا.

وأود أن أوضح هنا أن الاغتراب هو قرار شخصي فردي يتخذه المواطن ويتحمل وحده مسئولية قراره . ولكنني لاحظت أن بعض الذين تتعثر خطاهم خلال مسيرة الغربة الصعبة لسبب أو لأخر يلقون بمسئولة ذلك على بلدهم، واتباع أسلوب الإسقاط على الغير ، باتهامهم – دون وجه حق – بأنهم سبب فشلهم تبرئة لأنفسهم، وينعكس ذلك في تعاملهم مع بعثاتنا في الخارج من ناحية وفي ما يرسلونه من شكاوى لوسائل الإعلام من جانب آخر ، وتبادر بعض الصحف المصرية إلى

نشرها دون وجود ما يعزز ما ورد فيها من اتهامات مجافية للحقيقة ، بل وتبادر هذه الصحف بإصدار الأحكام المسبقة والمتعجلة ضد بعض العاملين في بعثاتنا دون تدقيق أو فحص للوقائع المنسوبة إليهم ، مع ميل لتضخيمها إشباعا للنزعة الاستعراضية للإيحاء بالتصدي للقضايا الشعبية ، وإصدار الأحكام الانطباعية كسبا لمزيد من القراء على حساب الغير . ومثل هذه الصحف تسهم – كما سبق أن أوضحت – في تعويد المواطنين على عدم الجدية وتحري الصدق والدقة .

بل إنني لاحظت أن بعض الصحفيين من ذوي الخيال الخصب يضيف لمضمون الشكاوى المزيد من الاستنتاجات والوقائع التي تتجاوز حجم الموضوع وحقائقه وتؤدي أحيانا إلى تعقيد المشكلة بدلا من الإسهام في حلها.

ورغم تعاطفي الشديد مع معاناة بعض المصريين في الخارج سواء خلال عملي بوزارة الخارجية أو كمغترب وسعيي لإيجاد حلول لمشاكلهم بقدر الإمكان ، إلا إنني اكتشفت صحة الرأي القائل بان بعض المصرين المغتربين يتحدثون عن مشكلة معينة في محيط المعارف عن شئ ، وفي وسط الأصدقاء عن شئ آخر ، أما ما يقال أمام الغرباء فشئ ثالث ، ويحار المرء في الوصول إلى الحقيقة. ويضاف إلى ذلك اتساع نطاق أسلوب الشكاوى الكيدية أو أسلوب العرائض المجهولة التي توجه العديد من الاتهامات للآخرين دون دليل .

ولاحظت في بحثي وتحقيقي في العديد من الشكاوى ، إن بعض مقدميها لا يذكرون كل الحقائق ، ودائما ، ويميلون إلى المبالغة وإضافة التحابيش إلى رواياتهم، ويتم تناقل هذه الروايات من شخص لآخر دون تدقيق ، وأحيانا يضيف البعض إليها مزيدا من الرتوش الشخصية ، ويعتمد البعض الآخر في بناء موقفه أحيانا على ما يشيع عموما بطريق التداول من صورة مشوهة لبعض المواقف أو الأشخاص دون محاولة لاستقصاء مدى صحة ما يتردد.

وأحيانا تميل بعض الصحف المصرية للذاتية وعدم إدراكها للبعد الخارجي في الحدث ، في طرحها لبعض أبعاد مشاكل المصريين في الخارج، وهو ما أشار إليه مصطفى أبو شنيف (سفير مصر السابق بالكويت) خلال حفل توديع للمدير الإقليمي لمصر للطيران بقوله : "هناك صعوبة أحيانا في تفهم التباين الموجود بين الأنظمة والقوانين المطبقة في الدول المضيفة ، وما هو مطبق أو سائد في الوطن الام وتختلط الأمور ، فينبري البعض دفاعا عن موقف أو مشكلة مطبقا عليها المعايير والقوانين المصرية ويتناسون أن لكل دولة قوانينها وأنظمتها الداخلية انطلاقا من ممارستها لسيادتها" .

وقد خلصت من تعاملي اليومي مع مشاكل المصريين في الخارج ، إلى انه ليس هناك بياض كامل ، ولا سواد كامل ، وإنما تغلب عليها الألوان الرمادية لأنها تتعلق

بعلاقات العمل في الخارج وهي علاقات تقوم بطبيعتها، على عاملي الرضا والقبول من طرفي هذه العلاقة غير المنزهة عن الخلافات والتجاوزات أحيانا ، فمواطنونا – كما ذكرت من قبل – ليسو ملائكة ولا يعملون لدى ملائكة.

ولا شك أن للاغتراب ثمنا ، وأحيانا يكون ثمنا غاليا. وإذا كان للاغتراب بعض المزايا ، فان له أيضا مشاكله المتعددة الناجمة عن اختلاف منظومة القيم والتقاليد الاجتماعية والثقافية ، وتباين النظم القانونية والسياسية ، وهو ما يدعونا إلى توخي الحرص في التعامل مع مشاكل المصريين في الخارج قبل إطلاق الأحكام العامة انطلاقا من حوادث فردية ، يتكرر وقوع حوادث مشابهة لها في الوطن الام.

ويضاف إلى ذلك أن لمشاكل المصريين في الخارج حساسيتها المفرطة لدى الرأي العام المصري لأسباب متعددة من جانب ، وتأثيرها على علاقات ومصالح مصر بدول الاغتراب من جانب آخر . وبالتالي فان التعامل الإعلامي معها وإصدار أحكامنا عليها يجب عدم إخضاعه للعاطفة أو اللعب بها أو التأثر بالهوى والنزوات الفردية ، فطبيعة هذه المشاكل التي تقع خارج الحدود تتطلب التعامل معها بحكمة وروية وبموضوعية والتعرف على كافة معطياتها قبل إصدار الأحكام المتعجلة واستخلاص النتائج المتسرعة التي تؤدي إلى تمزيق الرأي العام الداخلي والإساءة للعلاقات الثنائية بلا مبررات حقيقية.

وقد لمست خلال ممارستي لمهام منصبي ، انه ما اسهل فتح النار على بلد ما ، وإثارة معركة إعلامية معه ، لكن الأهم هو إجراء الحسابات الدقيقة لنتائج هذه المعركة ومحصلتها النهائية ، وأثرها على المصالح الوطنية الكلية لمصر ، حتى لا تؤدي إلى عكس النتائج المأمول فيها .

ومع تقديري الكامل لدور الصحافة المصرية ، فإنني أتمنى أن تتعامل مع قضايا المصريين بالخارج بأسلوب بعيد عن التملق والإثارة والانحياز الشخصي غير الموضوعي ، وان ترتقي في أسلوب تعاملها ولومها للأطراف الخارجية إلى مستوى مصر الحضاري بعيدا عن ما اسميه بأسلوب "الردح الإعلامي " ، وان تسهم الصحافة المصرية أيضا بدورها النقدي ورسالتها في الارتقاء بمستوى القيم واستخراج العادات السيئة التي تسكن في وجدان بعض المصريين المغتربين . وأتذكر بهذه المناسبة تعليقا لأنيس منصور (أهرام ١٩٩٨/١/٣) يقول فيه "إن الصحافة المصرية بدلا من قيادة الرأي العام إلى العقل والحكمة ، فإنها تدفعه بانفعالية المراهقين إلى المشكلات والمطبات . إن الكثير من الصحفيين انفعاليون تهزمهم الأحداث الصغيرة ، فيجعلون من الحبة قبة .. وبعد ذلك تقوم الدولة بجعل القبة حبة ..حدث ذلك مع قطر وحدث مع السعودية ومع الأردن والسودان وليبيا..)

وأرجو ألا يفهم من هذه الحديث إنني ضد وسائل الإعلام المصرية في معالجة القضايا العامة للمصريين في الخارج ، بل أدعو لوقوفها الموضوعي ومساندتها الواعية للمصريين الجادين الملتزمين بالأنظمة والقوانين المطبقة في الدول المضيفة والتصدي للدفاع عنهم بكل قوة في حالات إنكار العدالة التي قد يتعرضون إليها .

كما أود أن أشير هنا إلى جانب هام آخر في التعامل مع قضايا المصريين في الخارج. فقد تبين لي إن هناك بعض الأطراف الخارجية ، التي ترغب في تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، وتسعى عن تصميم – لا سيما في فترات انتهاج مصر لسياسات إقليمية نشطة نابعة من تمسكها بانتمائها العربي وقناعتها المبدئية – إلى بث الشائعات بهدف تهييج الرأي العام وتعقيد علاقات مصر مع الدول التي تضم أعدادا كبيرة من مغتربينا. ولا أفشي سرا إذا قلت أن بعض هذه الأطراف الخارجية ، أبدى استعداده أحيانا في بعض الحالات ، للتدخل لدى بعض الدول المستقبلة لرعايانا ، أو الإعراب عن إمكانية قيام هذه الأطراف بطرح بعض المشاكل التي يواجهها المصريون المغتربين في بعض دول الخليج أمام المنظمات الدولية المختصة أحيانا أخرى. وواضح بطبيعة الحال سوء النوايا من وراء هذا العرض الذي جعلنا نبادر بإرسال تعليمات لبعثاتنا المعنية برفض هذا العرض المغلف بالرغبة الزائفة في مساندتنا !!

وليس هذا فحسب ، فإذا كانت بعض الأطراف الخارجية الأجنبية قد سعت عامدة متعمدة ، للاصطياد في المياه العكرة ، لتقليل فرص المصريين في العمل في الخارج وتقليص عائداتهم المحولة إلى وطنهم ، فان بعض دول المنطقة ، استغلت الأزمات العارضة الناجمة عن التعامل مع مشاكل المصريين في الخارج ، في إبداء استعدادها للحلول محل المصريين الذين يرجعون لبلدهم نتيجة لذلك. كما استفادت هذه الدول في جذب مزيد من سائحي دول الخليج إليها والذين اعتادوا قضاء إجازاتهم في مصر ، وأحجموا مؤقتا عن ذلك نتيجة للمناخ السياسي العام الناجم عن أزمات التعامل الإعلامي مع مشاكل المصريين في الخارج.



الدبلوماسيون مغتربون أيضاً
وأبناؤهم حائرون !!

عكست الأفلام المصرية في فترة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو صورة كاريكاتيرية رومانسية عن السفراء المصريين فيها قدر كبير من المبالغة والافتعال ، فكان السفير يظهر في اغلب هذه الأفلام لابساً طربوشه القصير مع نظارته السوداء المدورة ، والشارب المشذب ، والياقة (البمباغ) والمعطف (الاسموكنج) ومستغرقا في حفلات الاستقبال والكوكتيل والعشاء الراقص.

هذه الصورة الوردية المخملية أصبحت من صور الماضي وأرشيف السينما ، لا تنطبق على واقع حياة الدبلوماسي ومهامه وأعبائه الحالية . فمهنة الدبلوماسي أصبحت – لمشاقها ومعاناتها – تصنف ضمن مهن الباحثين عن المتاعب . فالدبلوماسيون يعانون من مشاكل مهنية وأسرية وبصفة خاصة من حالات الاغتراب المتقطع والمتغير ، ومن حالة عدم الاستقرار التي أصبحت سمة حياتهم الوظيفية . فضلا عما يتعرضون له من مشاق ومخاطر غير عادية . ولا أبالغ إذا قلت انهم رحالة يحملون جوازات سفر دبلوماسية . وقد عبر جمال بركات (السفير الراحل) في كتابه (طرائف دبلوماسية) عن هذا الواقع بعبارات موفقه حينما قال ".. لم تعد الدبلوماسية – مهما تحسر البعض – مجرد حفلات واستقبالات وانحناءات وبروتوكول كما هي الصورة القديمة عنها ، ولم يعد الدبلوماسي النموذجي هو من يجيد رياضتي التنس والجولف ويتقن البريدج فحسب ، بل لقد تغيرت المفاهيم وأصبحت المهنة تحتاج لدراسة اللغات ومتابعة يقظة للأحداث والوجود في أماكن الخدمة الشاقة ، ومناطق الخطر ، والتعرض لحوادث الإرهاب الدولي " .

ولم تعد صورة الدبلوماسي هي مجرد صورة الرجل الأنيق الوجيه المستغرق في الحفلات والمناسبات الاجتماعية ، بل أصبحت مهمة الدبلوماسي في سفاراتنا وقنصلياتنا ، مهمة صعبة تتطلب جهدا وعملا متواصلين ، لمواكبة المتغيرات والمتطلبات الجديدة . فقد أصبحنا نعيش عصر الدبلوماسية الشاقة والمتخصصة وتلاشت ملامح الدبلوماسية المرفهة ، دبلوماسية الحفلات والأبهة والوجاهة . وبطبيعة الحال ليس هناك تعارض بين الوجاهة والعمل الجاد بشرط ألا تطغى الأولى على الثانية. فالدبلوماسي ، وبصفة خاصة السفير المتعطش للشهرة والأضواء والمنظرة على حساب ما يحقق من إنجازات لبلده ، اصبح يدفع ثمن ذلك غاليا . ولم تعد لحفلات الاستقبال بهجتها وبريقها السينمائي ، بل أصبحت بمثابة أداء واجب ومجاملة لسفراء آخرين في مناسبات معينة .

ومع ذلك فان الدبلوماسيين ما زالوا محسودين من المصريين المقيمين بالوطن أو المغتربين خارجه. فصورة الدبلوماسي في أعين الآخرين وان كانت قد تغيرت نسبيا إلا أنها ، كما يرسمها رخا احمد حسن في مقاله بمجلة الدبلوماسي ، "ما زالت

هي صورة شخص مدلل يقضي حياته سياحة بين مناطق العالم المختلفة على نفقة حكومته. وغالبا ما ينظر إلى الدبلوماسي بعدم الارتياح من بعض مواطنيه الذين لا يرون فيه إلا المظهر الخارجي ويتهمونه بالتعالي والإسراف والبعد عن مشاغلهم الحياتية اليومية . وكثيرا ما يُتهم بأنه يعيش في برج عاجي. ومن ناحية أخرى ينظر للدبلوماسي بعدم الارتياح من جانب مواطني الدولة المعتمد لديها . ومن هنا فان حياة الدبلوماسي تبدو في مظهر براق له جاذبيته ومكانة خاصة ، ولكن مقابل ذلك فكل شئ محسوب عليه ، حركاته وسكناته وكلامه وصمته ومرصود في عمله وحياته."

" ومعاناة الدبلوماسي هي من نوع خاص ،فالمغترب أو المهاجر غالبا ما يختار البلد الذي يغترب فيه أو يهاجر إليه ، وحتى إذا لم يختره فانه يكيف حياته وفقا للظروف والأوضاع الجديدة التي سيقضي بقية عمره طال أم قصر فيها . والمبعوث أو المعار يعلم أن غربته لمدة محدودة ويعود بعدها للاستقرار في بلده. أما الدبلوماسي فانه في الغالب والأعم لا يختار البلد الذي ينقل إليه ، وإذا تصادف واختاره مرة فلن يتكرر ذلك في المرات اللاحقة."

"ويتعين عليه كل مرة ينقل فيها إلى بلد جديد أن يتحرى عن نظام التعليم فيه ومدى ملاءمته لأولاده ومراحل أعمارهم وإذا لم تتوافر فرص التعليم الملائمة انقسمت الأسرة بين بلدين أو اكثر . وإذا توافر التعليم فان ذلك ليس كافيا فعليه أن يبحث عن سكن مناسب وتأثيثه بشكل لائق وشراء سيارة تناسبه فهي ضرورة أساسية لعمله."

ثم يضيف رخا " إن الدبلوماسي في الظروف العادية ، وفي احسن الحالات عليه أن يفك ارتباطه بعشرات بل مئات الأشياء في المكتب والبيت وفي مجال زملاء العمل والأصدقاء ، وعليه إن يصفي عشرات الأوراق الخاصة التي يعتبرها جزءا من حياته ، وكثيرا ما يحمل معه وهو عائد إلى بلده أشياء قد تثير دهشة الآخرين ويعتبرونها قليلة أو عديمة الأهمية ، لكنها بالنسبة للدبلوماسي – حتى وان بدت كذلك – جزء من حياته وذكرياته ، هذه في الظروف العادية ، أما إذا كان النقل مفاجئا بسبب حرب أو قطع علاقات أو طرد واعتباره شخصا غير مرغوب فيه خاصة فان الدبلوماسي أول من يتم طرده وآخر من يرحب به ، فان عليه أن يطوي ذكرياته ويحرق أوراقه ويلحق بأول طائرة أو باخرة أو قطار أو يطلب مساعدة دولة صديقة لتدبير وسيلة عودته وأسرته إلى وطنه فالأمر لم يعد يتعلق بمتطلبات الحياة ، بل بالحياة ذاتها".

إن الدبلوماسي – في تقديري– اصبح يعيش ،بحكم واجبات المهنة ، حياة الارتحال الدائمة واصبح هو نفسه يعيش بنفسية المرتحل (NOMADE) ، ولكل

مكان يرتحل إليه مشاقه ومخاطره . ولعل الكثير من القراء قد سمع وقرا عن ما يتعرض له الدبلوماسيون في الخارج من هجمات إرهابية (مثلما حدث من تفجير مقر سفارتنا في باكستان وقت أن كان نعمان جلال سفيرا فيها واستشهاد السكرتير الثاني النابهة المرحوم احمد نمير احمدين خليل ، واحتجاز سفيرنا احمد علما في سفارتنا في أنقرة كرهينة ، وأيضا السفير سامي توفيق في ليما عاصمة البيرو وما حدث لأعضاء سفارتنا في مدريد وغيرها) ولعلنا نتذكر معاملة أعضاء بعثاتنا أثناء مرحلة المقاطعة السياسية / الدبلوماسية لمصر بعد توقيعها لاتفاق السلام مع إسرائيل التي استمرت اكثر من عقد من الزمن ، وحالة العزلة وسوء التعامل التي عانى منها أعضاء المكاتب المصرية لرعاية المصالح المصرية في عدة دول عربية وغير عربية .

ولقد أعجبني حديث البير شامبو (ALBERT CHAMBON). الدبلوماسي الفرنسي السابق عن حياة الدبلوماسيين ومتاعبهم في كتابة المعنون "لكن ماذا يفعل الدبلوماسيين بين حفلتي كوكتيل؟" فيصف شعورهم بالوحدة والعزلة القاسية ، حينما يضطرون – لأسباب خارجة عن إرادتهم –للعيش بمفردهم بعيدا عن أسرهم ، ويصبحوا بمثابة "عزاب يتامى" (DES CELIBATAIRES ORPHELINS). وهم قد يجدون بعض الأصدقاء لكنهم يضطرون للتخلي عنهم بعد بضع سنوات عندما يتم نقلهم إلى بلدهم أو عندما يتم نقلهم إلى عاصمة أخرى ، فيبدأون دورة جديدة للبحث عن أصدقاء جدد .

ويعيش اغلب الدبلوماسيين بمقر وزارة الخارجية بماسبيرو وملحقاته ، لمدة ثلاثة اشهر كل عام ، في حالة ترقب وقلق انتظارا لصدور حركة النقل السنوية . وترى من يتوقعون أن يصيبهم دور السفر والاغتراب الدبلوماسي الموسمي ، يتنازعهم التوتر والشائعات ، ويصبح حديث أسرهم اليومي هو أين ستقذف بنا الحركة العامة للنقل التي باتت على الأبواب ؟ وتصبح إدارة شئون السلكين الدبلوماسي والقنصلي ومن يعمل بها بالطابق الخامس بمبنى زهرة اللوتس بماسبيرو مركز الجاذبية والاستطلاع . وحينما تدور روليت الحركة وتتوقف وتصدر نشرتها ، تحدث المفاجآت وتتعدد التعليقات ، وتتباين ردود الفعل والمشاعر المرحبة والأخرى والمستاءة.

فهناك من تغمره السعادة بمنصبه الجديد ، وآخرون يتقبلون تعييناتهم الجديدة بصعوبة بالغة ، ويتلقون تشجيعا من الزملاء يشبه العزاء ويقوم مدير وأعضاء إدارة شئون السلكين الدبلوماسي والقنصلي (بمثابة إدارة لشئون وتنقلات الدبلوماسيين) بمهمة صعبة بعد صدور كل حركة تنقلات عامة ، وهي محاولة إقناع الدبلوماسيين المنقولين إلى دول ذات ظروف معيشية صعبة وتلوين وتغليف

أسباب اختيار هؤلاء الدبلوماسيين بمبررات تصبيرية تدور حول الأهمية الاستراتيجية لهذه الأماكن بالنسبة لمصر تارة، والقول بان الاختيار قد صادف أهله لما يتمتعون به من قدرات وخبرات تؤهلهم لمواجهة أعباء هذه المناصب تارة أخري ، وأحيانا يقترب أحد أعضاء شئون السلكين من أحد هؤلاء ليهمس في أذنه بان الوزير قد اختاره شخصيا لهذا المنصب ، لمعرفته بقدراته على القيام بتبعاته ، ويجب ألا يخيب ظنه. وأحيانا يضاف لهذه العبارة التسويقية ، لمفارقات الحركة الدبلوماسية ومتناقضاتها التي لا تخلو منها أي سنة ، وعود شفهية بالنقل إلى مكان آخر افضل ربما بعد سنة لكن على الأرجح بعد سنتين .. ويا ... عالم..

ومع كل حركة نقل للخارج ، تبدأ مرحلة جديدة ، واستعداد للاقتلاع من الوطن إلى الخارج بالنسبة للمنقولين لمناصب جديدة في بعثاتنا ، والإعداد للإقلاع بالنسبة لمنقولين إلى ديوان الوزارة بالقاهرة. ثم تدخل الوزارة في أجواء مراحل الاستلام والتسليم بين قادمين ومغادرين خلال شهري أغسطس وسبتمبر من كل عام . وتتعدد حفلات التوديع والاستقبال.

وبالنسبة للمنقولين إلى الخارج فان بعضهم يجد نفسه وأسرته قد تم نقلهم إلى بلاد شديدة البرودة ، كالدول الاسكندنافية أو روسيا الاتحادية أو كندا وغيرها ، ليمكثوا بها أربع سنوات يعودون بعدها للقاهرة للمكوث بها مدة عامين ترانزيت تقريبا ، إلى أن يحين موعد النقل إلى بلد جديد ، قد يكون شديد الحرارة كإحدى الدول الأفريقية ليقضي الدبلوماسي وأسرته بها ثلاث أو أربع سنوات ، وتجد هذه الأسرة أن الملابس غالية الثمن التي سبق أن اشترتها لمقاومة البرد القارص ، لم تعد صالحة لمناخ البلد الجديد شديد الحرارة الذي نقلت إليه ، فيتم تخزينها ، على أمل استخدامها فيما بعد ، وعند العودة يجدونها وغيرها لم تعد تصلح ، فالأبناء قد كبروا والموديلات والأذواق تغيرت ، فيسرعون بالتخلص منها لضيق أماكن التخزين وما يتراكم فيها من ملابس وكتب وذكريات وما أكثرها.

وعندما يأتي الدبلوماسيون العاملون في الخارج إلى الوطن لتمضية إجازاتهم السنوية مع عائلاتهم ، فانهم يعيشون خلالها بروح الزائر العابر ، أو السائح المؤقت ، في إنفاقهم وما يحملون من هدايا . ثم يعودون بعدها إلى مقر عملهم بالخارج . وهكذا يعيش الدبلوماسي وأسرته في حالة عدم استقرار دائم وفي حالة تنازع الثقافات والتعليم والعادات والتقاليد والأجواء. ويصبح الطابع الغالب على الدبلوماسي وأسرته هو السفر والترحال ، والوداع والتوديع ، وإدمان السفر الذي يصبح إكسير حياتهم.

وجهات السفر وأماكن العمل المتغيرة دوما تدفعهم بالاستمرار في البحث عن المجهول والغامض في كل بلد جديد يوفدون إليه. لكن هذا النوع من الحياة له ثمن

غالٍ تدفعه أسرة الدبلوماسي وأفرادها. فرحلة الدبلوماسي وأسرته هي رحلة طويلة بين الارتباط وفك الارتباط وبينهما كثير من المشقة والعناء ، ومع ذلك فهم محسودون .

وحقيقة الأمر أن أعضاء بعثاتنا وقنصلياتنا هم مواطنون مصريون مغتربون ، وفي حالة ارتحال دائم ، ولهم بطبيعة الحال مشاكلهم الإنسانية والمعنوية . فهم وأسرهم يتغربون في عدة دول ولا يعرفون طعم الاستقرار. وفي مرحلة ما وهو ما سبق أن أوضحناه ، تنقسم أسرة الدبلوماسي ، جزء منها مع الأم والآخرون مع الأب بسبب مشاكل التعليم وغيرها ، وأحيانا أخرى يغترب الأبناء لمواصلة تعليمهم بعيدا عن أسرهم ، ويعيش آباؤهم وأمهاتهم في حالة قلق مستمر عليهم. وعندما يتم نقل الدبلوماسي مع أسرته إلى القاهرة ، بعد غيبة أربع سنوات ، يجد الأبناء الصغار ، الذين ولد كل منهم في بلد أجنبي مختلف ، صعوبة في التعامل مع أقرانهم أو مجاراتهم في المدرسة أو النادي ويعودون إلي بيوتهم أحيانا يبكون لأنهم لا يستطيعون التعامل مع غيرهم من الأطفال المصريين الآخرين . فقد تعود اغلب أطفال الدبلوماسيين على أسلوب رياضة الأطفال الأوروبية والأمريكية ومناهجها في التربية . وحينما يحاول أبناء الدبلوماسيين التعامل مع زملائهم المصريين الذين لم يغادروا الوطن ويتمتعون بنعمة الاستقرار ، يجدون انهم يفتقرون لمصطلحات الحوار والمعاكسات والقفشات الدراجة مع أقارنهم . ومن الأشياء التي أتذكرها أن بعض الآباء الدبلوماسيين ، وأنا منهم ، يضطرون أحيانا إلى القيام بتلقين أبنائهم الصغار بعض العبارات التي يردون بها على شتائم الأطفال الآخرين.

ورغم فرص التعليم المتطور التي تتاح لأبناء الدبلوماسيين في الخارج ، والتي يتحمل الآباء جانبا من نفقاتها ، فانه نتيجة لتغير برامج ومناهج التعليم من بلد لآخر ومن لغة لأخرى ، يتعثر بعض هؤلاء الأبناء في مسيرة تعليمهم ويدفعون ثمن الاغتراب الدبلوماسي غاليا ، فبعضهم لا يستطيع مواصلة تعليمه.

وبالإضافة لذلك يتعرض أبناء الدبلوماسيين الذين وصلوا سن المراهقة خارج الوطن ، إلى عدد من مشاكل المواءمة والتكيف بين العادات والتقاليد، ومفاهيم التربية والحريات الفردية . وهناك حالات لأبناء دبلوماسيين تم استدراجهم لتعاطي المخدرات أو المشروبات الكحولية ، والبعض الآخر تعرض لأزمات نفسية حادة .

وقد عبر الزميل رخا حسن بشكل موفق عن جانب آخر من واقع الأبناء الصعب بقوله "أن الأب والام جذورهما ضاربة في بلدهما الأصلي أما الأبناء فانهم مثل نباتات الصوب والبيوت الزجاجية ، ينمون في أجواء مختلفة ، ويتثقفون بغير ثقافتهم ، صحيح انهم يتمتعون بسعة الأفق ومعايشة حضارات وثقافات مختلفة ومتنوعة مما يثري معرفتهم وينمي لديهم مساحة عريضة من القدرة على التعايش

مع الآخرين واكتساب عدة لغات ، وكل لغة تفتح آفاق عمل جديد ، لكن ذلك على حساب قوة انتمائهم لمكان أو لبلد أو لمجموعة أصدقاء بعينها ، ناهيك عن المعاناة النفسية من كثرة فراق الأصدقاء وزملاء الدراسة خاصة في سنوات العمر الحساسة.

واليكم مشكلة نفسية حقيقية تعرضت لها ابنة دبلوماسي يقصها علينا د. ملاك جرجس ضمن كتابه الذي أهداه لي وعنوانه (سيكولوجية الطفولة) حيث يقول :

"ابنة سفير اضطره عمله أن يدخلها في السبع سنوات الأولى من حياتها في ثلاث من ارقي دور الحضانة أو المدارس الداخلية للأطفال.. إحداها في ألمانيا والثانية في إنجلترا والثالثة في فرنسا .. واستمرت هكذا في ارقي المدارس الداخلية، حتى بلغت الثامنة عشرة من عمرها .. تعيش معظم وقتها في الخارج مع والديها في البلد الذي يعمل به الأب أو في بلد قريب منه .. عندما وصلت إلى مرحلة المراهقة ، كانت تصاب بحالات هستيرية ، وكان يصيبها الإغماء أو التشنج، خصوصا في الحفلات ، كما كانت تشكو من الصداع بصفة مستمرة ، وتهوى التردد على الأطباء ، تشكو من إمراض وهمية رغم إنها كانت لا تعاني من أي مرض عضوي.

وقد بين التحليل النفس لهذه الحالة ، إن البنت تنقلت بين دور الحضانة في الطفولة ، فحرمت من وجودها بين أحضان الأب والام اللذين شغلتهما أعمال السلك الدبلوماسي العديدة ، ظانين أن مثل هذه الحضانات والمدارس هي احسن ما يمكن أن يقدم لطفل من خدمة لتنشئته نشأة سليمة اجتماعيا وتربويا ونفسيا .. ناسين بذلك انه لا يوجد بديل لعطف الأبوين .. لقد تعرضت الفتاة لثلاثة أساليب من التربية التي زعزعت شخصيتها وأسلمتها للمرض النفسي منذ الطفولة الأولى.. الحضانة الألمانية كانت تصر على تعليمها النظام والصدق والجدية في أسلوب حياتها ، بينما الحضانة الإنجليزية كانت تصر على أن تبدو كسيدة صغيرة تعرف اتيكيت الأخذ والعطاء والأكل والملبس وفقا للتقاليد الإنجليزية ، أما الحضانة الفرنسية ، فكانت تحاول أن تنمي فيها أساليب الحياة الفرنسية ، خصوصا الناحية الجمالية والذوق وحب الموسيقي والأزياء والشعر .. لان هذه الفتاة تعرضت لما يتعرض له إنسان يحاول الخروج من الماء البارد إلى الماء الساخن ، وفي نفس الوقت ، كانت تفتقد أهم دعامات الطفولة السليمة وهو الحنان والعطف من الوالدين .. لقد نشأت على درجة كبيرة من الجوع العاطفي وعدم التقدير .. إن العطف والحنان لا يمكن شراؤهما من حضانة ألمانية أو إنجليزية أو فرنسية ، ذلك لان الواقع انه ليس في مقدور أحد أن يلعب دور الام والأب".

ثم يعلق د . ملاك جرجس على هذه الحالة بقوله :

"إن الحالات الهستيرية والإغماء من وقت لآخر ، اللذين ظهرا على هذه الفتاة في سن المراهقة ، ما هما إلا أسلوبان مرضيان لاستدرار العطف الذي لم تنله في طفولتها من آلام ، ووسيلة لإثبات الذات وجذب الأنظار إليها لتصبح مركز اهتمام الأب والام ، ذلك الاهتمام الذي لم تنله وتشبع منه في طفولتها الأولى."

ومن ناحية أخرى يحدثنا رياض حبشي عن متاعب زوجة الدبلوماسي وهي تنطبق على أي زوجة مغتربة فيقول :

"من الأمور التي تدعو للدهشة أن الزوجة التي قد تضررت من بيئة الدولة التي انتقل زوجها للعمل فيها ، وتتلهف للعودة إلى وطنها في أول إجازة لزوجها، تعجز عن العودة للتأقلم على الحياة التي كانت تنتهجها قبل مغادرتها لوطنها الأصلي ، وذلك لأنها تعود لحياتها القديمة ، لشقتها الصغيرة بدون أية معاونة في الخدمة المنزلية مثلها مثل الآلاف من نظيراتها ، ومن ثم فإنها تفتقد الامتيازات المتوافرة في الدولة الأجنبية والتي لا تتاح لها في وطنها الأصلي مثل الإقامة في شقة كبيرة أو فيلا ووجود عمالة معاونة في الخدمة المنزلية ، والشعور بأنها شخصية معروفة في الدولة الأجنبية ، غير انه من بين أسباب هذا التلهف على العودة الشعور بالانتماء والحنين للوطن الذي نشأت فيه ، الرغبة في الاطمئنان على والديها ، واطمئنانهم عن حالتها المالية والاجتماعية وهو ما تعمد إلى تأكيده عن طريق الهدايا التي تقدمها إلى أقاربها وأصدقائها."

وفي بعض الحالات لا تستطيع الزوجة التكيف مع أوضاع البلد الذي نقل إليه زوجها الدبلوماسي ، فتضطر إلى العودة إلى مصر وترك زوجها بمفرده في الدولة الأجنبية ، وهو ما يمثل في بعض الحالات ، بداية تصدع أو تمزق أسرة الدبلوماسي ، وفي أحيان أخرى قد تؤدي إلى الانفصال.

وعندما يتزوج الدبلوماسي زميلة له دبلوماسية ، غالبا ما يحال الزوج إلى التقاعد قبل زوجته لفارق السن . وحينما يحين دور الزوجة لتعين سفيرة في بلد ما، يتحول الزوج (السفير السابق) إلى مرافق لزوجته السفيرة . وفي البداية يتردد الزوج في سفره معها إلى مقر عملها لاستلام مهمتها الجديدة ، ويؤجل ذلك لعدة اشهر حتى تثبت وجودها منفردة كسفيرة وبمجهودها الشخصي ، وحتى لا يقال أن زوجها قد ساعدها في أدائها المهني ، وما اكثر الحساسيات .

وفي بعض الحالات تصدر حركة التنقلات ويتم تعيين الزوجين الدبلوماسيين في بلدين مختلفين ، قريبين أو بعيدين ، لأنه محظور تعيين الزوجين في نفس السفارة أو القنصلية .

وأحيانا يصل الزوجان الدبلوماسيان إلى درجة السفير في زمن متقارب ويتم تعيين كل منهما سفيرا في إحدى الدول وفي إحدى الحالات عينت الزوجة سفيرة في إحدى الدول الأوروبية ، بينما عين الزوج سفيرا في دولة أفريقية ، وكانا يتزاوران بين الحين والآخر حينما تسمح الظروف بذلك.

وهناك حالات تضحي فيها الزوجة الدبلوماسية بجانب من حياتها المهنية، وتصاحب زوجها السفير أو عضو السفارة إلى مقر عمله بالخارج، وقد يتكرر ذلك في اكثر من دوره نقل الزوج إلى الخارج.

وحينما يحين وقت النظر في ترقية الزوجة إلى درجة وزير مفوض تجد نفسها في مأزق . ففي الوقت التي تحث فيه وزارة الخارجية الزوجات على اللحاق بأزواجهن لدعم أدائهم وقيامهم بمهامهم الاجتماعية بشكل لائق ، فان الوزارة تشترط لترقية الدبلوماسي أو الدبلوماسية من درجة المستشار إلى درجة الوزير المفوض أن يكون قد أمضى أو أمضت حدا أدنى من السنوات في العمل بإحدى السفارات أو القنصليات ، بهدف تحقيق توازن نسبي قدر الإمكان بين سنوات خدمة الديوان (بالقاهرة) وخبرة الميدان (بالعمل في أحد البعثات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج) وترجيح خدمة الميدان بطبيعة الحال .* وهناك عدد من الدبلوماسيات فضلن التضحية بمستقبلهن الوظيفي ورضخن لتعليمات بيروقراطية وزارة الخارجية المتناقضة ، ولم يتم ترقيتهن إلى درجة وزير مفوض ، وكنت اعبر عن عدم رضائي عن ذلك خلال اجتماعات مجلس شئون السلكين(الذي يمثل ضمير وزارة الخارجية) لان مرافقة الزوجة الدبلوماسية لزوجها الدبلوماسي يكسبها خبرة من نوع خاص ، كما إنها – عادة – لا تكون في معزل عن عمل زوجها بل وتتابع الأنشطة السياسية في الخارج وأحيانا يستعان بها تطوعا ، عندما تتزايد ضغوط العمل في بعض البعثات ، وهو ما كان يحدث على سبيل المثال مع الزميلة نهاد ذكرى خلال فترة عمل زوجها محمد عاصم في بعثة مصر الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك (سفيرنا الحالي في الخرطوم). وقد علمت مؤخراً أنه تم إعادة النظر بشكل إيجابي في قواعد ترقية الزوجة الدبلوماسية .

وأفسح المجال هنا للكاتب المتميز والسفير السابق حسين احمد أمين ، بإعادة نشر مقتطفات مطولة من مقال له يحدثنا فيه عن (مهنة الدبلوماسي : ما لها وما عليها . الحياة ١٩٩٧/١٠/٣):

"بعد أن أحلت إلى التقاعد وتركت العمل بالسلك الدبلوماسي ، رأيت إن اجمع بناتي الثلاث اسألهن عما إذا كن يعتقدن أن مهنتي وإقامتهن الطويلة خارج الوطن

* تعبير خبرة الميدان كان من التعبيرات الأثيرة لفتحي الشاذلي سفير مصر الحالي في أنقرة .

قد أفادتهن أم أضرت بهن ، وعما إذا كان أولاد الدبلوماسيين وبنذتهم بوجه عـــام ، من المحظوظين المنعمين ، أم المتضررين المحرومين.

اجبن جميعا في سرعة وفي ثقة وفي نفس واحد بان مهنتي أضرت بهن افـــدح الضرر . وهما سرعة وثقة توحيان بأنه قد سبق لهن التفكير طويلا في هذا الأمر ، ووصلن إلي رأي قاطع. ثم انه مما يقطع بإخلاص إجابتهن أنه ما من واحدة منهن قبلت بعد تخرجها من الجامعة الالتحاق بالسلك الدبلوماسي ، أو قبلت الزواج ممـن تقدم لخطبتها من شباب الدبلوماسيين ، خشية أن تجني على أولادها مثلما جنيت أنا عليها.

أجبنني بأنهن عشن طفولتهن وصباهن ومقتبل شبابهن هائمات شريدات لا تستقر بهن ارض ولا يعرفن لأنفسهن مسكنا بعينه ، ولا دامت صداقة لهن اكثر من ثلاث سنوات أو أربع ، ولا اتصلت دراستهن في مدرسة واحدة ومع نفس المدرســـين ، ولا كان لهن يد في إطالة إقامتهن في بلد أجنبية ، أو في قطع إقامتـــهن فـــي بلـــد كرهنه . كل ما يدرينه من حياتهن معي هو إعـــداد الحقـــائب وإفـــراغ الحقـــائب واستقبال في المطار وتوديع في المطار ، وبحث عن مساكن وهجـــر المســـاكن ، وعقد صداقات وفقد صداقات، ودراسة مضطربة أينما حللن والإقدام على تعلم لغـة أجنبية اثر لغة أجنبية يعلم الله وحده ما إذا كن سيستخدمنها بعد مغادرتهن للبلد الذي يتكلم بها ، وتنقل لا ينقطع بين قارات مختلفـــة ، وأنظمـــة سياســـية واجتماعيـــة واقتصادية متعددة ، ومستويات حضارية متفاوتة ، وعـــادات وتقـــاليد متباينـــة ، وديانات وعقائد متصارعة . حتى إذا ما عدن إلى وطنهن لقضاء عام أو عامين فيه وجدن أصدقاءهن الحميمين القدامى وقد بات لهم أصدقاء حميمون جدد ، وصـــادفن السخرية من الكافة من عجمة في ألسنتهن متى تكلمن العربية ، وقابلن الصعوبـــات في محاولة التكيف وتعجب الناس مـــن مسلكهن وزيـــهن ونطقـــهن وعاداتـــهن ومفاهيمهن عن الحياة ، فإذ هن غريبات حتى في وطنهن أجنبيات حتى بين بنـــي جلدتهن واقرانهن . لم استطع لأقوالهن دفعا ولا ملكت إلا أن اشعر إزاءها بالأسـف والألم وتأنيب الضمير . غير أني – وهو أمر طبيعي – حاولت جـــاهدا أن أجـد للصورة وجها آخر ، وجانبا مضيئا يخفف من ألمي بل ويحيلـــه إلـــى إحســـاس بالرضا والاطمئنان .

قلت : أولا ، ليس ثمة مهنة لا يعرف الناس لها مثالب وسلبيات لصيقـــة بـــها ونابعة من طبيعتها. ألا يشكو أبناء العسكريين من فرط النظـــام وصرامتـــه فـــي البيت؟ وأبناء الأطباء والصحافيين من انشغال آبائهم عنهم وقلة ما يقضون معـــهم من وقت ؟ وأبناء المعلمين والمحامين من إفراط آبائهم في الكلام وضعف قدرتـــهم على الاستماع إلى الغير؟ حديثنا إذن عن سلبيات المهنة ممكن ومشروع ، كحديثنـــا

عن مخاطر المهنة . انه لكثيرا ما خيل إلى – رغم صحة كل ما ذكرتن عن المتاعب التي تعرضتن لها – أنكن ولدتن في افواهكن ملاعق فضة كل منكن قد صارت تملك ناصية خمس لغات أو ست تتحادث بها حديث أهل هذه اللغة . قد زارت قبل بلوغها العشرين اكثر من ثلاثين دولة ، وأقامت السنوات الطوال في سبع منها : في غرب أفريقيا وشمالها ، وشرق أوروبا وغربها ، وشمال أمريكا وجنوبها ، قد عرفت عن كثب مجتمعات شيوعية ورأسمالية ، متقدمة ومتخلفة ، بيضاء وسمراء وسوداء . وما من شك عندي في إن أبناء الدبلوماسيين وبناتهم قد عرفوا اكثر من غالبية بني جلدتهم لغات غيرهم وأوطان غيرهم وديانات غيرهم . وهم بالتالي مؤهلون اكثر من غيرهم للحكم على مختلف جوانب الحياة في مجتمعهم واجد نظرة إلى هذه الجوانب، حتى إن بدوا غرباء في بلادهم ، ومع الصعوبة التي يعانونها في التكيف مع واقع الأحوال فيها."

ثم يختتم حسين أمين حديثه :

"قالت الابنة الكبرى : كل هذا صحيح أيضا وكفيل بان يدخل إلى قلبك وقلوبنا العزاء وان يخفف في نفوسنا مشاعر النقمة على قدرنا ، أمر واحد جلل لا احسبك تملك معه دفاعا واعني به اضطرار أبناء الدبلوماسيين وبناتهم في طفولتهم إلى هجر كل ما هو مألوف من وطن ومسكن ووجوه ومعالم إلى آخره ، والانتقال فجأة إلى وسط جديد كل ما فيه غير مألوف ، فقد أكد علماء النفس جميعا دون استثناء إن انتقال الطفل على هذا النحو من المألوف الذي بدا يستشعر إزاءه بالدفء أو الاطمئنان ، إلى الجديد غير المألوف الذي سيستشعر إزاءه الحيرة والخوف ، من المؤكد أن ينجم عنه إحساس بالافتقار إلي الأمن قد يستمر معه طيلة الحياة ، وان يؤثر في مواقفه مما حوله ومن حوله وخبراته في المستقبل .

قلت صدقت : هذا هو اخطر آثار المهنة على أبناء الدبلوماسيين وعلى المقبلين على اختيارها من الأباء والأمهات أن يوازنوا قبل اتخاذ قرار بشأنها بين هذا الاحتمال شبه المؤكد أن يفقد أولادهم الإحساس بالأمن ، وبين الاحتمال شبه المؤكد هو أيضا أن يكتسب أولادهم وبناتهم من التميز العقلي ومن سعة الأفق ما هو كفيل بان يجعلهم من صفوة أفراد مجتمعهم ، ومن قادته في مختلف الميادين " .

انتهي كلام حسين أمين .

وعلى المستوي المهني ، يشعر الدبلوماسي بمعاناة من نوع خاص . فعندما يجلس السفراء وأعضاء السفارة يدبجون التقارير والتعليقات ويبعثون بها إلى الديوان (وزارة الخارجية بالقاهرة) ، فانهم يكتبون مضمونها وفق ضوابط ونوعية خاصة في الكتابة تتسم بالتركيز الشديد والاختصار غير المخل . ونتيجة للتعود على هذا النمط من الكتابة السياسية المختزلة لعدة عقود ، يجد بعض الدبلوماسيين

أنفسهم غير قادرين على الكتابة السياسية العادية والمألوفة بعد أن أصيبوا بما اسميه بمرض (الكتابة المقولبة) فالكتابة كأي موهبة تحتـاج للممارسة لحمايتها من الضمور. ونجح البعض الآخر في الاحتفاظ بقدرتهم على الكتابة العادية ، بحرصهم عل مزاولة الكتابة الحرة عبر ما ينشرونه بانتظام من كتب ومقالات أو محاضرات دراسية أو عامة .

وإذا كانت الكلمات والخطب والتصريحات هي أسلحة الدبلوماسية فيتعين استخدامها بحرص ودقة حتى لا يساء تفسيرها . وحينما تحاول كلمات وخطب السفراء أن تتخفى في طيات عبارات تقليدية وتتحدث عن العلاقات المتميزة أو الخاصة أو التاريخية التي تربط بين بلدهم والبلدان المعتمدين فيها ، والتي في بعض الأحيان تفقد دلالاتها ومعانيها وتصبح اكليشهات متكررة ومبتذلة حين تناقضها – رغما عنهم – أقوال وأفعال مخالفة في الممارسة . وفي الواقع يجد بعض السفراء أنفسهم انه ينطبق عليهم عنوان إحدى روايات إحسان عبد القدوس (أنني لا اكذب ولكني أتجمل) . ويعيش السفراء – مع هذا الواقع – حالة من الازدواجية النفسية بين الإفراط في التشكك في قيمة ما يفعلونه والمبالغة في الأمل في أن يتحقق يوما ما إنجاز يستطيعون أن يلمسوه .

ويحضرني هنا قول لتايلور (A.J.P, TAYLOR) عن دور ومهام الدبلوماسيين عبر عنه منذ حوالي عشرين عاما وان كان فيه بعض المبالغة ، يقول فيه : "إن الدبلوماسيين هم جماعة ذات نظام كهنوتي مقطوعو الصلة ببلادهم لوجودهم في الخارج ومقطوعي الصلة بالخارج لارتباطهم ببلادهم ، فكيف نتقبل آراءهم في الشئون الدولية "ثم يضيف" انهم قوم يترجمون الحقائق المؤلمة غير السارة إلى صيغ صناعية مقبولة ثم يخطئون في فهم هذه الصيغ على أنها حقائق".

ويعتقد بعض الدبلوماسيين إن تقاريرهم ستكون موضع اهتمام خاص من الوزارة، بل ويتوقع بعضهم أحيانا أن يصله خطاب شكر أو تقدير عنها. وأحيانا ، بل وأقول في معظم الأحيان يطول الانتظار ، ويمتد الصمت في ديوان الوزارة ، وينتاب الضيق الدبلوماسيين في الخارج لأنهم لم يشعروا بأي رد فعل لما كتبوا ، ويقوم بعضهم بالاتصال بمساعدي الوزير المختصين يتلمسون معرفة ردود الفعل أو صدى لما كتبوه ، فيسمعون عبارات الثناء والمجاملة . ثم يكتشفون متأخرين أن تقاريرهم ، في الغالب ، لا يقرؤها أحد ، وان قرأها أحد فقد يكون سكرتير ثالث أو ثاني وأحيانا الملحق الدبلوماسي المستجد (مع كامل تقديري لهؤلاء الذين عمل بعضهم معي خلال مشواري الوظيفي وكانوا على مستوى راق من الكفاءة وحسن الأداء واذكر منهم على سبيل المثال احمد إسماعيل ، حازم خيرت ، يوسف زادة ، عز الدين فهمي ، أشرف موافي ، ياسر مراد ، رامي زكي ، عمرو الشربيني

وآخرين لا يتسع المجال لذكرهم ممن يمثلون نوعية للدبلوماسيين الشبان الواعدين ، واحتل بعضهم فيما بعد منصب الرجل الثاني في بعثاتنا في الخارج) .

كما يعتقد بعض الدبلوماسيين إن ما يكتبونه من تقارير وبرقيات يبعثون بها للوزارة هي درر وقمة الأداء الدبلوماسي مضمونا وحِرَفِية ولا يدرون انهم كتاب بلا قراء ، وخطباء مكتوفو الأيدي ، يلتزمون في أعداد مضمون خطبهم بما يرد في تعليمات الوزارة . وبعض الدبلوماسيين الحريصين مهنيا يجدون انه من الحصافة الزائدة والتحوط ، الرجوع للوزارة في كل كبيرة وصغيرة لتلقي التعليمات ليقيد بها متعمدا حرية حركته ، وحتى لا يُلاموا ما إذا ما اقدموا على توجه أو تصرف دون توجيه . لكن بجانب هؤلاء عرفت عددا من الدبلوماسيين ذوي الجرأة والمبادرات العارفين بمهامهم وواجباتهم ولا يرجعون إلى الوزارة إلا في الخطير من الأمور . وهؤلاء تعرضوا لبعض المشاكل مع بيروقراطية الوزارة الجامدة أحيانا ، إلا انهم تمكنوا بفضل مبادراتهم وجرأتهم السياسية في إضافة إسهامات إيجابية لمسار وتوجهات السياسة الخارجية المصرية ، وتركوا أسلوبا وميراثا دبلوماسيا ومهنيا ، مختلفا عن دبلوماسية الآخرين المحايدة والحذرة ، والتي لا تترك أي بصمات. فالآخرون فضلوا أو حرصوا على أن تبقى ملفات خدمتهم بيضاء وخالية من المشاغبات المهنية مع ديوان الوزارة . ولكن يكفي المجتهدين انهم يظلون في مكانة رفيعة ومُقدّرة من زملائهم ولهم مكانتهم المتميزة في السجلات الدبلوماسية .

وفي عصر المعرفة والمعلومات ، اصبح لعنصري الزمن والتحليل أهمية خاصة في إعداد التقارير السياسية . فإذا كان بعض الدبلوماسيين في السابق يعتمدون بصفة أساسية علي صحيفة HERALD TURIBUNE الأمريكية أو LE MONDE الفرنسية ، كمصدرين للمعلومات المنشورة ، فان فيض المعلومات وتدفقها المستمر الآن جعل مهمة الدبلوماسي اصعب. فعدم إرساله لتقاريره في التوقيت المناسب ، يجعل مضمونها تتجاوزه الأحداث السياسية المتلاحقة وقد يصبح لا جدوى منه . وقد أصبحت القنوات الفضائية تسبق البعثات الدبلوماسية بالصوت والصورة ، وتغطي الحدث موضوع التقارير تغطية ميدانية لمختلف جوانبه وتطوراته اليومية . لذا اصبح مطلوبا من الدبلوماسي تنمية قدراته على التنبؤ بالحدث ، والقراءة المهنية الجيدة لما بين السطور والتعليق على مضمون الحدث السياسي وتحليل مختلف أبعاده . وبطبيعة الحال فان القيام بهذا التحليل يتطلب إحاطة جيدة بالموضع وفهماً متعمقا بتوجهات وبدوافع الفاعلين السياسيين وخلفياتها ، حتى تمثل مضمون تحليلاتهم إضافة جديدة وحقيقية لمسار الحدث السياسي ومستجداته ، تتجاوز ما تبثه القنوات الفضائية . وهو أمر يتطلب قراءات موسعة ومتعمقة ومنتظمة للعديد من الإصدارات السياسية ، لتمنحهم القدرة على غربلة تدفقات المعلومات السياسية

اليومية وقراءتها بأعين فاحصة ومحايدة . كما اصبح الدبلوماسيون مطالبين الآن بالتخصص في مجالات فنية جديدة كقضايا البيئة والمخدرات والإرهاب وحقوق الإنسان وحقوق الملكية الفكرية والهجرة الدولية وأنظمة التجارة العالمية وغيرها من موضوعات وقضايا تدولت.

ثم تمر الأيام والسنون ويقترب موعد الإحالة إلى المعاش . وإذا كان يطلق علي النوم انه سارق الوقت على أساس أن النوم يستهلك جانبا كبيرا من الساعات التي يقضيها الإنسان لإشباع حاجاته اليومية ، فان نظام الخدمة في وزارة الخارجية وبعثاتها ، تسرق العمر على حد تعبير نسمة زوجتي . فالدبلوماسي يمضي عادة أربع سنوات في إحدى سفاراتنا أو قنصلياتنا ، ثم ينقل للقاهرة ليمكث في الديوان قرابة العامين ، لينقل بعدها إلى بعثة جديدة . وهكذا تتوالى السنون ، ويمضي الدبلوماسي عمره الوظيفي ضمن معادلة ٤+٢ ، ليجد نفسه فجأة محالا على التقاعد، وقد أعجبني وصف رخا حسن لمرحلة الختام حينما قال :

"وفجأة يجد سنين العمر تسربت من بين يديه مثل حفنة من الماء ويجلس مع البومات الصور وقصاصات الصحف والكتب التي جمعها من كل مكان والرسائل التي يحتفظ بها لاستعادة شريط طويل من الذكريات ويحاول إعادة الارتباط ببعض أصدقاء الدراسة أو الجيران أو زملاء المهنة خاصة بعد استقلال الأبناء وتفضيل بعضهم العيش في بلد آخر".

ويعاني الدبلوماسيون بعد التقاعد من متاعب متعددة من بينها ما اسميه حالة "إدمان السفر" . ويشعرون بخفقة القلب باستعادة نشوة السفر في الذاكرة التي تشبه خفقته همسة ورده الحب وهي تتفتح في أصقاع النفس ، محدثة اهتمامات لا مرئية تمس شغاف الروح ، ويعود الخيال بهم إلى أراض غير بعيدة اغتربوا فيها ، وعاشوا فيها سنوات تلو سنوات ، ويشعرون بين الحين والآخر انهم تركوا هناك في هذه الأماكن البعيدة أشياء وأشياء ، لهم فيها ذكريات محفورة في نفوسهم يصعب محوها من الذاكرة فهي اكثر من ثلاثة أرباع أعمارهم . ولكل مكان من هذه الأمكنة لمساته وتأثيراته . وحينما ينجحون في السفر إليها من جديد لأيام معدودات، يشعرون خلالها بلحظات ولادة جديدة طارئة ذات مذاق حلو وفريد سرعان ما تتلاشى بعد العودة .

والظريف أن الدبلوماسيين بعد التقاعد يظلون يتابعون ، بحكم العادة ، أخبار حركة التنقلات الدبلوماسية ، ليعرفوا من عين في أماكن معينة ، لا سيما تلك التي سبق لهم أن عملوا بها كسفراء ثم يقومون بإجراء المقارنات والحديث عن الأجيال الدبلوماسية المتلاحقة وما لها من مزايا وعيوب.

وبعد أن كانت دائرة المعارف وأصحاب المصالح تتزايد وتتسع مع كل عملية نقل إلى بلد جديد ، فانه بعد التقاعد ، يلاحظ الدبلوماسيون أن دائرة أصدقائهم قد ضاقت ونسيجها تمزق وتآكل. ويجد اغلب الدبلوماسيين المتقاعدين أنفسهم فجأة غرباء في وطنهم ، وبعد أن كانوا غرباء في الخارج ، ويحاولون خلق صداقات جديدة في بلدهم ، ولكنها ليست بالمسالة السهلة . فقد كانت فترات بقائهم المتقطعة بالوطن فترات ترانزيت ، لم تسمح لهم بتكوين صداقات مستقرة ، أو تجديدها ، ولذا يشعرون بنوع من العزلة وصعوبة التكيف . ويزيد من صعوبة التأقلم ، انه في الكثير من الحالات لا يتوافر لأغلب المتقاعدين الإمكانات المادية التي كانت تتيح لهم الحفاظ نسبيا علي مستويات المعيشة التي ألفوها خلال فترات عملهم بالخارج . كما أن قلة من الدبلوماسيين استطاعت أن تهيئ أو تعد أنفسها لمرحلة التقاعد ، أو إعداد برامج لشغل أوقاتهم ، فيجدون أنفسهم جالسين في النوادي يجترون ذكريات أصحاب السعادة والهيلمان الوهمي ، وصولجان المناصب التي ولت . وتنزع الأقنعة ، وتنتهي العلاقات الحميمة أو ما خيل إنها كذلك ،ويتكشف زيف العلاقات المصطنعة التي عايشها الدبلوماسيون في بعض مراحل مشوارهم الدبلوماسي .

ورغم مخاطر ومعاناة مهنة الدبلوماسي ، فما زال لهذه المهنة جاذبيتها ورونقها وتحظى بتقدير خاص في مختلف المجتمعات والأوساط وأياً ما كانت متاعبها فلها أيضاً جوانبها الممتعة. ولقد سعدت وأسرتي الصغيرة بهذه المهنة بحلوها ومرها وأحببناها رغم متاعبها ومشاقها وطابع عدم الاستقرار فيها . ولعل أسمى ما فيهذه المهنة هو شرف تمثيل الوطن في الخارج وفي سبيله تهون وتتضاءل كافة المشاق والصعاب .



هاجرت الأسماك من مياهنا
فاغتربت مراكبنا للصيد
في مياه غيرنا

للمصريين المغتربين سمات وملامح تميزهم عن غيرهم ، قد تكون في ملامحهم ولهجتهم وسمرتهم أو في مشيتهم والتفاتتهم ونظراتهم القلقة التي سرعان ما تجعلك تعرفهم من النظرة الأولى إذا تصادف والتقيت بهم في الخارج وسط الزحام . وخلال وقوفي أمام أحد المحلات التجارية بالكويت لمحت وجود ثلاثة شبان بالقرب مني وأيقنت على الفور انهم مصريون . واقترب أحدهم مني مستفسرا عن كيفية الوصول لأحد العناوين فأجبته وسألته ماذا تعمل أنت وزملاؤك في الكويت ، فقال لي نحن صيادون من دمياط ونعمل منذ فترة بشركة كويتية لصيد الأسماك ودعاني لزيارتهم بقرية الصيادين . فسألته هل ما زالت أسماكنا مغتربة عن شواطئنا وطفشانة؟ والي متى ؟ فأجابني "يظهر المسالة ستطول وادي احنا بندور على رزقنا خارج مياهنا وامرنا لله ." حتى أسماكنا هاجرت واغترب صيادونا الى خارج مياهنا الإقليمية ! ولذلك قصة سأحكيها من البداية .

لم تغفل العناية السماوية البحر والتنويه بأهميته كوسيلة اتصال بين البشر ومورد رزق وغذاء ومعيشة فقد وردت الإشارة إلى البحر في (٣٤) آية كريمة ، من بينها الآية التي تضمنت قوله تعالى وهو اصدق القائلين : "الله الذي سخر لكم البحر لتجري الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون " .

وما على الإنسان ، بعد أن مهد له الله سبحانه وتعالى طريق العقل ، إلا الاستفادة بشكل سليم ومشروع من البحر ومن خيراته ، حتى تزداد البركة وتكثر الأرزاق . ومستقبل الصيد البحري للصيادين هو مستقبل الغذاء البحري للبشر الذين تضاعف عددهم وقلت مياههم وزادت وجباتهم وأصبحت الأسماك في طعامهم تحتل موقعا صحيا متميزا يتقدم على اللحوم الحمراء. ويؤخذ من تقرير أعدته صحيفة الشرق الأوسط (١٩٩٧/٢/٢٤) أن الموارد المائية لمصر تمتد على مسافة مجموعها نحو ٣,٥ مليون هكتار موزعة بين البحرين المتوسط والأحمر إضافة إلى البحيرات المالحة والعذبة ونهر النيل وبحيرة ناصر بالقرب من سد أسوان . ويشير هذا التقرير إلى أن المنطقتين البحريتين الغنيتين بالسمك في مصر هما في البحرين المتوسط والأحمر ، وزودتا مصر بنحو ٩٠ ألف طن من السمك عام ١٩٩٥ تمثل نسبة ٢٢% من إجمالي الإنتاج السمكي . أما البحيرات ومن بينها بحيرة ناصر الصناعية فتنتج قرابة ٦٥ % من إجمالي الإنتاج السمكي في مصر ، والبقية تأتي من عمليات التربية السمكية في البحيرات المالحة والعذبة .

"ومن قصص النجاح للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية توليد السمك في حقول الأرز الشاسعة في مصر . فأكثر من ٢٥ ألف طن من السمك يتم إنتاجه من هذا المصدر سنويا . ومن الضروري توافر شروط معينة لتربية ناجحة للسمك بهذه الطريقة ، إذ يجب أن يكون حقل الأرز مرويا بشكل جيد ومزودا بتصريف جيد

وان يكون الحوض نفسه محاطا بحواجز صغيرة . ولهذا الاستثمار مردود قيم للمزارعين وخاصة أن هناك دلائل تشير إلى أن لتربية الأسماك في حقول الأرز منافع أخرى لإنتاج الأرز وأهمها أن حركة السمك في المياه تساعد على اكسجنة قصب الأرز (مما يزيد من نسبة الأوكسجين الذائب في الماء) فيزيد من المحصول بنسبة ١٠%.

ومن المنافع الأخرى لهذه التجربة الناجحة الحرب البيولوجية ضد زهور الزنبقيات المائية ، وهي نبتة مائية سريعة الانتشار وشديدة الخطورة وتمتد على مسافات واسعة في نهر النيل وروافده . ورد الهيئة على هذه المشكلة كان إدخال سمك الشبوط الأسيوي الذي يتغذى على هذا النوع من النباتات في مياه النهر ، ولهذا الصنف من سمك المياه العذبة شهية قوية لجذور نبات الزنبقيات المائية ، وكانت النتيجة أن أصبحت المياه اكثر صفاء وزاد انتاج سمك المياه العذبة ، وقد اكتسب السمك الشبوط المغترب "الجنسية المصرية" بعد أن تأقلم هذا النوع على العيش في مياه نهر النيل.

وبحيرة بردويل القريبة من مدينة العريش في سيناء هي بلا شك لؤلؤة الثروة السمكية في مصر ، وهذه البحيرة في الواقع بحيرة شاطئية متصلة بالبحر المتوسط ولها منافذ من الشرق والغرب ولذلك فان مياه البحر تتغير باستمرار وتظل نقية ونظيفة للغاية.

لكن قصص النجاح محدودة للأسف ويقابلها قصص عديدة للفشل . فقد بددنا مواردنا السمكية نتيجة سوء الاستخدام مما أدي إلى تناقص الإنتاج السمكي من ناحية ، وفرار الأسماك من مياهنا الإقليمية لاجئة إلى دول الجوار من ناحية أخرى. فماذا حدث ؟

يحدثنا جمال حمدان عن سوء التخطيط في استثمار ثروتنا السمكية منذ البداية فيقول:

" إننا دخلنا في مشكلة تجفيف البحيرات للاستصلاح الزراعي وتم استقطاع أجزاء متفاوتة المساحة من أطراف بحيرة مريوط وادكو يبلغ مجموعها ٣٣ ألف فدان ، جففت ودخلت مجال الزراعة منذ اكثر من عقدين ، كما اقتطعت أطراف أخرى اكبر من البرلس والمنزلة ، وبقيت بحيرة قارون حائرة بين صيد الأسماك واستغلال الأملاح. ولقد لقيت سياسة تجفيف البحيرات معارضة شديدة وطرحت السؤال أيهما الاصلح والأجدى وطنياً والأربح والأكثر عائدا اقتصاديا فدان الماء أم فدان الزراعة؟ وجاءت الإجابة حاسمة وواضحة . ففدان السمك يدر أضعاف الفدان

الزراعي . فمصايد البحيرات تمثل مصادر شبه مجانية للسمك البروتيني ، وهدية رخيصة من الطبيعة لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة أو عملا كثيفا ".

ونتعجب مع جمال حمدان ، كيف يستقيم الأمر في المنطق والاقتصاد أن تجفف البحيرات الطبيعية ثم تحفر البحيرات الصناعية ؟ ولماذا كنا ننفق كل عام ملايين الجنيهات لتجفيف البحيرات ، وننفق ملايين أخرى لنحفر المزارع السمكية ؟ ورغم انه في زمام الريف المصري تتوافر مساحات شاسعة من الأراضي البور لم تستصلح بعد ، فلم يقع معول الاستصلاح الغشوم على البحيرات ! فهل هناك شكل لهدر الموارد ابشع من ذلك ؟ .

كما يرجع تدهور الثروة السمكية المصرية إلى أسباب أخرى متعددة وبفعل وتصرفات الإنسان المصري والإدارة المصرية . فكما يوضح د. محمد عادل عباس (الأهرام ١٩٩٩/٨/٢٩) إنها تعود إلي بعض التصرفات الجائرة التي تؤدي إلى إهدارها ومن أهمها التعرض لتلوث المياه والتي تعتبر من العوامل البيئية التي تتسبب في العديد من المظاهر المرضية للأسماك حيث أن المياه هي الوسيط الحيوي للأسماك والخاص بالعمليات البيولوجية المختلفة مثل التنفس والتغذية والتكاثر ، وقد أثبتت الدراسات والأبحاث أن نقص الأكسجين الذائب في المياه وارتفاع نسبة الملوحة فيه والتغير في درجات حرارة المياه الناجمة عن التلوث كلها عوامل تؤدي إلى التغيير في المكونات الغذائية الطبيعية التي تحتويها المياه من الهوائم النباتية والحيوانية وهذا يؤدي إلى حدوث خلل في توازن الكائنات الحية في الهرم الغذائي للمياه كما يؤدي التلوث إلى حجب الضوء والهواء كما يحدث في حالات التلوث بزيت البترول ، وكل هذه العوامل متفرقة أو مجتمعة تعمل على ضعف حيوية الأسماك والتقليل من قدرتها المناعية على مقاومة الأمراض مما يؤدي إلى ظهور العديد منها .

ومن أسباب تدهور الثروة السمكية أيضا كما تقول د . اميمة خفاجي ، بمعهد الهندسة الوراثية والتكنولوجية الحيوية ، أن سوء استخدام أصحاب المزارع السمكية في هذه البحيرات الذي أدى إلي تلوثها وتناقص انتاجها وإقامة السدود والقناطر مما عاق حركة الأسماك المتجهة لأعالي البحار . ومن الأسباب الرئيسية لتدهور الثرة السمكية التلوث بجميع أنواعه سواء الناتج عن رش المبيدات المستخدمة لمكافحة قواقع البلهارسيا بنسب غير مناسبة ، ومياه الصرف الصحي أو التلوث الصناعي وهو إما حراري أو كيماوي أو إشعاعي ومخلفات الإنسان مثل صرف المجاري والأساليب غير السليمة للصيد وخاصة عدم مطابقة شباك الصيادين للشروط القانونية مما يقضي على الثروة السمكية لصيد صغار السمك ويعرقل دورات التناسل.

ويضاف إلى ذلك ظاهرة انتشار التماسيح في بحيرة السد العالي والتي يلتهم الواحد منها عشرات الكيلوات من أسماكها يوميا ، فضلا عن عدم توعية الصيادين بأساليب وطرق الصيد السليمة وانتشار ظاهرة بناء الاحواش الخرسانية داخل البحيرات .

ونتيجة هذه التصرفات والعوامل وغيرها تناقصت كميات الأسماك في مياهنا الإقليمية وبحيراتنا ، وتعطلت معها مراكب صيد كثيرة ، وبدا شعور الصيادين المصرين بالغربة في البر يتزايد ، فهم لا يحسون بالراحة إلا وهم محمولون على سطح البحر يواجهون الأخطار ويصارعون الأمواج والعواصف والأنواء خلال مطاردتهم لتجمعات الأسماك أيا كان موقعها . فيتجاوزون المياه الإقليمية المصرية أحياناً ، ويخترقون المياه الإقليمية لدول الجوار أحيانا أخرى بحثا عن الرزق ، وتتصاعد بالتالي المشاكل مع دول الجوار لان الصيد في المياه الإقليمية الأجنبية يتطلب الحصول على إذن مسبق أو وجود اتفاق يسمح بذلك .

ولنستمع لفقرة من حديث الريس حجازي معي عن هذه المشكلة بأسلوبه البسيط فيقول:

يبدو أن الأسماك لم يعد يعجبها أو يلائمها العيش في مياهنا وهجرتنا إلى بحار أخرى . ثم يضيف مزيدا من التفاصيل ، لقد أصبحت السحبة (أي طلعة الصيد بلغة الصيادين) لا تعطي إلا عدة كيلوات ما بين سمك بساريا أو بعض الشراغيش والدنيس وهو إنتاج ضعيف يغطي بالكاد التكاليف الأساسية من وقود وشباك وغزل بالإضافة إلى الأعباء التي تقع على الصيادين . فالصبي أصبحت يوميته عشره جنيهات والبحري والاسكومندو (مساعد الريس) ثلاثين جنيه والريس أربعين جنيها . ورحلة المركب تستغرق عادة أسبوعا أو أسبوعين والطاقم عدده كبير ويحتاج لخزين من أكل وشرب ومعسل وسجاير وخلافه . ثم يختتم المعلم حجازي حديثه بالقول لم يعد أمامنا إلا الصيد في المياه الإقليمية لدول الجوار التي ما زالت غنية بالأسماك المعتبرة كاليمن وإريتريا وليبيا وموريتانيا وانتو يا بتوع الخارجية لازم تساعدونا!! .

واتبع أصحاب مراكب الصيد تكتيكا ذكيا مع وزارة الخارجية . فبمجرد احتجاز أحد المراكب وإلقاء القبض على بحارتها ، يقومون بشن حملة إعلامية منسقة في عدد من الصحف المصرية يتهمون فيها الخارجية بالتقصير في الإفراج عن المراكب والبحارة ، ويرسلون في نفس الوقت عدة برقيات إلى رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء لتشكل ضغطا إضافيا على الخارجية ولا يكتفون بذلك بل يحركون عددا من النواب لتقديم طلب إحاطة لوزيري الخارجية والزراعة لسؤالهما عن ما تم

في شان هذه المراكب . وكانت هذه الانتقادات والبرقيات وطلبات الإحاطة وما ينشر في الصحف من اتهامات يصب ويتجمع في مكتبي وأجد نفسي منشغلا باستمرار بموضوع مراكب الصيد والصيادين ، وابرق لبعثاتنا طالبا بذل المزيد من الجهد لإنهاء هذه المشاكل ، فكانت إجابات بعثاتنا في صنعاء واسمرة وطرابلس وقنصليتنا في بنغازي تحمل تقريبا نفس المضمون وهو أن هذه المراكب تكرر اختراقها للمياه الإقليمية والصيد فيها بدون إذن أو اتفاق ، وسبق إنذارها وافرج عن بعضها من قبل ولكنها عادت من جديد للصيد ولا بد من وضع حد لهذه المخالفات التي بدأت تتسبب في توتر علاقتنا بهذه العواصم .

وكان لا يمر يوم دون أن أتلقى اتصالا تليفونيا من عزبة البرج أو السويس أو بور سعيد تطالب بسرعة الإفراج عن المراكب والبحارة . والغريب في الموضوع أن بعض أصحاب المراكب لا يهتمون غالبا بالإفراج عن البحارة والصيادين ، بل كانوا يعترضون أحيانا على الإفراج عنهم ، لان أصحاب المراكب يرون أن استمرار احتجازهم قد يشكل عنصرا ضاغطا على الأطراف والسلطات الأجنبية المعنية للإفراج عن المراكب المحتجزة . ولكنني كنت اركز أساسا على بذل مساعي بعثاتنا للإفراج عن البحارة والصيادين لأنهم الطرف الضعيف الذي يحتاج للعناية والاهتمام . فهؤلاء يعملون عادة في ظروف صعبة للغاية وبأجور منخفضة ويتحملون صامدين حرارة الصيف الحارقة وبرد الشتاء القارص . كما تتعرض أرواحهم للخطر عندما تشتد الرياح الهوجاء أو يتعطل المركب وتدفع بها الأمواج العاتية وتتقاذفها بشدة ، وتتأرجح المركب يمنة ويسرة والى الإمام والى الخلف وتتسرب إليها المياه من ناحية لتخرج من الناحية الأخرى ، ولا يستطيع هؤلاء البحارة والصيادون الوقوف أو الجلوس وفي بعض الحالات تجرفهم الأمواج ويبتلعهم البحر أفلا يستحقون بعد ذلك المساعدة ؟! وجميعهم يعولون عائلات وعليهم أعباء مالية جسيمة وحقوقهم ضائعة مع أصحابها، رغم أن اغلبهم يكسبون مكاسب ضخمة من طلعات الصيد في أعالي البحار.

ويدفع بعض أصحاب المراكب مجموعات من هؤلاء البحارة والصيادين إلى خوض مغامرات الصيد خارج المياه الإقليمية ، بدون إذن أو تصريح ، لما يحققه ذلك من صيد وفير وعائد مغر ومجز للغاية . فقد أوضح لي حسين الزعبي (سفيرنا السابق في اسمرة) والذي كان يبذل جهوداً مضنية من اجل الإفراج عن مراكب الصيد المحتجزة ،إن شحنة المركب متوسطة الحمولة من الأسماك تستطيع أن تغل إيرادا مرتفعا في الطلعة الواحدة . فهي أحيانا تبيع نتاج صيدها من اسماك الناجل (المكرونة) أو القشر في الموانئ السعودية بأكثر من ٥٠ ريال سعودي للكيلو الواحد . وإذا قامت هذه المركبة ببيع حصيلة صيدها في قبرص او مالطة يتضاعف العائد.

ورغم هذه الأوضاع لم يتردد أصحاب المراكب الذين تحتجز مراكبهم بتهمة الصيد غير المشروع في المياه الإقليمية لدول الجوار ، في فتح النار على وزارة الخارجية واتهام الدولة بالضعف والتخاذل وعدم قدرتها على حماية أبنائها خارج الحدود من تعسف دول الجوار . ويشنون حملات إعلامية مضللة ، ثم تبدأ ضغوط نواب مجلس الشعب وحملات لوم الخارجية وبعثاتها . ودفعني ذلك من جديد لصفوف الدراسة والتحصيل ، لقراءة المزيد من المراجع القانونية المتعلقة بالصيد في المياه الأجنبية ونصوص اتفاقية قانون البحار واتفاقية جنيف للبحر الإقليمي الذي يعتبر جزءا من إقليم الدولة لا يختلف من حيث طبيعته القانونية عن أي جزء من إقليم الدولة ، ويترتب على ذلك أن تمتد سيادة الدولة على بحرها الإقليمي بما يشمل السيادة على قاع وباطن أرضه وعلى الحيز الجوي الذي يعلوه.

ولا ترد قيود على سيادة الدولة على بحرها الإقليمي سوى حق المرور البريء بالنسبة للسفن الأجنبية . وهو المرور الذي لا يضر بسلم الدولة الساحلية أو بحسن نظامها أو بأمنها (المادة ١/١٩ من اتفاقية قانون البحار) . وتقدير هذه العناصر متروك لسلطات الدولة الساحلية لان الأصل هو سيادة الدولة على البحر الإقليمي وان المرور البريء هو قيد يرد على هذه السيادة ويتعين لذلك عدم التوسع فيه .

وإعمالا لهذه المادة نصت المادة ١/٢٥ على أنه للدولة الساحلية أن تتخذ في بحرها الإقليمي الخطوات اللازمة لمنع أي مرور لا يكون بريئا . كما تضمنت الاتفاقية في المادة ٢/١٩ الحالات التي تعتبر مرور السفن الأجنبية في البحر الإقليمي للدولة الشاطئية ضارا بسلمها أو بحسن نظامها أو أمنها ، ومن بين هذه الحالات أي تهديد بالقوة أو أي استعمال لها ضد سيادة الدولة الساحلية أو سلامة أراضيها أو استقلالها السياسي أو بأي صورة أخرى انتهاكا لمبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق أو أي عمل من أعمال التلوث المقصود والخطير بما يخالف الاتفاقية أو أي من أنشطة الصيد أو القيام بأنشطة بحث أوسع .. الخ.

وبالنسبة للموارد الحية فان للدولة الساحلية الحق في استكشاف واستغلال الثروات الحية الحيوانية والنباتية وتشمل الثروة الحيوانية كافة أنواع الأسماك في المنطقة الاقتصادية الخالصة والحيوانات الثديية والأسماك الراقدة ويشمل ذلك أيضا الحق في زراعة الأسماك .

وقد أوردت الاتفاقية بعض قواعد استغلال الموارد الحية وأهمها يتمثل في ما يأتي :

أ – تحديد الدولة الساحلية كمية الصيد المسموح بها والتي لا تؤدي إلى الإضرار بالثروات الحية (المادة ٦١)

ب - توجب المادة ٦٢ على الدولة الساحلية تشجيع هدف الانتفاع بالموارد الحية وتحديد قدرتها على جني هذه الموارد الموجودة في منطقتها الاقتصادية لإمكان تحديد ما إذا كان هناك فائض يمكن للدول الأخرى المشاركة في صيده.

ج - يتقيد رعايا الدول الأخرى الذين يقومون بالصيد في المنطقة الاقتصادية بالتدابير والشروط والأحكام الأخرى المقررة في قوانين وأنظمة الدولة الساحلية ومن ذلك (المادة ٦٢):

- إصدار تراخيص الصيد .
- تقرير الأنواع التي يجوز صيدها وحصص الصيد .
- تنظيم مواسم الصيد وقطاعاته .

وتركز معظم مراكبنا التي تخرج للصيد خارج المياه الإقليمية المصرية على مناطق جنوب البحر الأحمر بصفة خاصة . فالخبرة العملية للصيادين أوضحت لهم أن المناطق التي ترتفع فيها الحرارة لأكثر من ٤٢ درجة مئوية تؤدي إلى سخونة المياه القريبة منها ، وتجعل وجود الأسماك مستحيلا في تلك المياه الحارة ، ويكون وجودها مقصورا على المناطق التي بها تيارات مياه باردة وهذه لا توجد إلا في وسط البحر الأحمر وعند مدخل باب المندب الذي تدخله المياه الباردة من المحيط الهادي .

وبدأت في بحث وضع منطقة باب المندب التي تتركز فيها مشاكل الصيد. فتبين لي صعوبة القول بوجود بحر عام بها . فالعديد من المراجع تعتبره مياها إقليمية. ويقسم المسطح المائي في هذه المنطقة بين كل من اليمن وإريتريا ، وتسري على هذه المياه الأحكام المطبقة على المياه الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة.

ومن هذه القراءات بالإضافة إلى الاستشارات تأكد لي من جديد صعوبة موقفنا القانوني . وقد ترتب على تكرار انتهاك مراكب الصيد المصرية للمياه الإقليمية لدول الجوار توتر علاقاتنا بها ، واختلط السمك بالسياسة ، ودخلت جهودنا لتحسين العلاقات مع هذه الدول ، في شباك أصحاب المراكب ومصالحهم الذين تناسوا حقوق الآخرين ، بل وقاموا بعمليات تحريض إعلامي ضد هذه الدولة وضد الحكومة بصفة عامة ووزارة الخارجية وبعثاتها بصفة خاصة تتهمها بالتقصير والتخاذل بالنسبة للمراكب المحتجزة .

ورغم أن مجلة الاقتصادي المصرية معروف عنها أنها مجلة رصينة وتتحرى الدقة فيما تنشره من معلومات ، إلا إنها قامت في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٥/١/١٦ بنشر النص التالي تعليقا على احتجاز السلطات الإريترية لعدد من مراكب الصيد المصرية :

"رحم الله زمانا مضى كانت فيه مصر صاحبة السيطرة وتفرض حمايتها على البحر الأحمر كله من السويس إلى باب المندب ، وكان الأسطول التجاري المصري في عهد الفراعنة يعمل على دعم النشاط التجاري بين مصر وبلاد "بنط" الصومال وجنوبها حاليا حتى كينيا وتنزانيا . كما لا تزال القلاع المصرية في عهد الإسلام قائمة على امتداد سواحل البحر الأحمر من السويس إلى سواحل الصومال شاهدة على فرض السيادة المصرية على هذه المنطقة لحماية حركة التجارة والسفن المصرية المسافرة إلى بلاد "بنط" .. أما الآن فقد وصل الأمر إلى حد قيام دول بعينها باعتراض السفن المصرية العاملة بالصيد في البحر وسط المياه الدولية لا لشيء إلا لأنها مصرية ثم الادعاء بعد ذلك بأنها تعمل داخل المياه الإقليمية لهذه الدول ، وحتى لو فرضنا جدلا أن هذا الادعاء صحيح فهل نسي هؤلاء إن مصر قدمت لهم العون والمدد المادي والسياسي والمعنوي طوال فترة كفاحهم للحصول على الاستقلال وتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية للخروج بشعوبها من ربقة التخلف والجهل .. وهل هذا من الوفاء في شئ ؟ وفعلا: لقد صدق المثل القائل "اتق شر من أحسنت إليه!!"

واكتفي هنا بالقول هل سرد الماضي والتذكرة بدعمنا لهذه الدول لنيل استقلالها يعطينا المبرر لانتهاك السيادة الإقليمية البحرية لها والصيد في مياهها دون إذن أو اتفاق . فكما إننا لا نسمح بذلك في مصر فمن حق هذه الدول المستقلة أيضا التمسك بحقوقها ,. ولعل ردي بتاريخ ١٩٩٦/١٠/١٧ على ما نشرته صحيفة الأهرام بشان نفس المشكلة يوضح جانبا من خلفياتها . وكان عنوانه "أبناؤنا رجعوا":

"إيماء إلى ما نشر في بريد الأهرام تحت عنوان "أبناؤنا في البحر" عن احتجاز سلطات الأمن الإرترية ل ٩٠ بحارا كانوا على متن إحدى مراكب الصيد المصرية في البحر الأحمر . أتشرف بالإفادة بان وزارة الخارجية وسفارة جمهورية مصر العربية في اسمرة كانت ومنذ البداية – تتابع باهتمام هذه الموضوع مع كافة الجهات سواء المصرية أو الإريترية- إلى أن صدر بالفعل قرار الحكومة الإريترية بالإفراج عن كافة الصيادين وعددهم ٨٣ كانوا على متن ثلاثة مراكب هي (سيد رضا – نصر الإسلام – زينة البحرين) وقد عادوا لمصر يوم ١١ أكتوبر على طائرة مصر للطيران، أي بعد يومين من النشر. وتجدر الإشارة بهذه المناسبة إلى أن الصيد خارج المياه الإقليمية تنظمه قوانين دولية يجب مراعاتها فضلا عن القواعد والأنظمة المحلية الوطنية ، وفي مقدمتها وجوب حصول مراكب الصيد المصرية على تصاريح بالصيد خارج المياه الإقليمية ، وضرورة توافر شروط السلامة البحرية فضلا عن حصولها على إذن أو اتفاق بالصيد

في المياه الأجنبية . ويشرف على متابعة تطبيق هذه القواعد والاتفاقيات والالتزام بها عدد من هيئات ووزارات الدولة المختصة وفي مقدمتها وزارة الزراعة والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وهيئة التفتيش البحري وغيرها. ولا تتردد وزارة الخارجية في التدخل في حالة إخطارها من أجهزة الدولة المعنية ، أو من سفاراتها ، بحدوث تجاوزات في التعامل مع وحدات الصيد المصرية، للإفراج عنها وعن بحارتها . ولا شك أن التزام وحدات الصيد المصرية من جانبها بالقواعد والاتفاقيات الدولية عند ممارستها للصيد خارج المياه الإقليمية يجنبها العديد من المشاكل ."

سفير د. / مصطفي عبد العزيز

مساعد وزير الخارجية

واستمر مسلسل صيد مراكبنا في المياه الإقليمية لدول الجوار دون إذن أو اتفاق. وكان بعضها ينجح في الإفلات من رقابة السلطات المختصة في هذه الدول . والبعض الآخر يقع في قبضتها . وتتجدد المشاكل وردود الأفعال . ومشاكل الصيد لا تقتصر على منطقتنا ، بل هي موجودة في عدة مناطق من العالم . فقد لجأت كندا في بعض السنوات إلى استخدام القوة المسلحة لمواجهة مراكب الصيد الأسبانية التي تصطاد في مياهها الإقليمية دون ترتيبات أو اتفاقيات ثنائية ، من اجل الحفاظ على ثروتها السمكية المهددة بالضياع والاندثار . ثم توصلت كندا لاتفاقية مع المجموعة الأوروبية عام ١٩٩٥ تحقق المطالب الكندية في حفظ وحماية ما تبقي من اسماك "الترسة" وتمنع أسبانيا من العربدة بسفنها في هذه المنطقة دون احترام لقوانين الصيد الدولية أو مراعاة للتقاليد البحرية ، ولعلاقات الصداقة والتحالف . وتم في طار هذه الاتفاقية تحديد الكميات والنوعيات المسموح بصيدها وفي التوقيتات المحددة وتضع مقاييس محددة لأنواع شباك الصيد تمنع صيد الأسماك الصغيرة .

وفي مياه المغرب نشأت مشكلة من نوع آخر مع مراكب الصيد الأجنبية. فالسفن الأسبانية الضخمة وغيرها مجهزة بالات رصد رادارية بحرية إلكترونية تسبر الأغوار وشباك نشل مائية عملاقة تستطيع الواحدة منها اصطياد أطنان من السمك في رحلة واحدة وهو ما لا يستطيع الصيادون جمعه في شباكهم الصغيرة في عام كامل وأصبحت مجاميع السمك المغربي مهددة بالفناء .

وقد وقعت المغرب اتفاقية للصيد البحري مع المجموعة الأوروبية عام ١٩٩٥ تتضمن نصوصا تتعلق بمسالة حفاظ المغرب على ثروتها البحرية وعدم المساس

بالتوازنات البيولوجية وتحديد نوعية الأسماك وكمياتها ومراقبة الوسائل الفنية المستخدمة في عمليات الصيد وتلزم الدول الأوروبية بإفراغ كمية كبيرة من الأسماك المصطادة بمعرفة المراكب الأوروبية في المواني المغربية وزيادة عدد البحارة المغاربة العاملين في هذه المراكب .، كما قللت هذه الاتفاقية من حصة أسبانيا من الصيد في المياه الإقليمية المغربية . وبطبيعة الحال فان توقيع اتفاقيات ثنائية تنظم حقوق والتزامات الصيد في المياه الإقليمية لمختلف الدول و تقوم على مبدأ التوازن بين الأخذ والعطاء أصبحت منذ فترة طويلة الأسلوب الوحيد للصيد في المياه الإقليمية الأجنبية بشكل مشروع و يجنب أصحاب المراكب وصيادينا مواجهة المجهول والمخاطر غير المحسوبة . إلا انه يبدو أن أصحاب المراكب ما زالوا غير مقتنعين بذلك ،فالبلاش كتر منه ، والنتيجة استمرار المشاكل والمواجهات رغم اللقاءات العديدة مع أصحاب المراكب والتي أرهقتني وأشعرتني أنني أدور في حلقة مفرغة . لا سيما مع أهل دمياط.

فقد تلقيت يوم ١٩٩٥/١١/٧ رسالة من المستشار محمد عبد الرحيم نافع (محافظ دمياط وقتئذ) يدعوني فيها إلى لقاء مع أصحاب المراكب والصيادين في مقر المحافظة لبحث الجوانب المختلفة للصيد خارج المياه الإقليمية الموقف من المراكب المحتجزة في اليمن وإريتريا وليبيا . وقبل إتمام هذا اللقاء وصلتني رسالة أخرى بالفاكس بتاريخ ١٩٩٥/١١/٦ عن طريق الصديق عبد الرؤوف الريدي في هذا الشان (وهو من أبناء عزبة البرج وسفير مصر السابق في واشنطن وكان حريصا على الاتصال بي بين الحين والآخر ليوصيني خيرا بأبناء عزبة البرج) وقد ارفق بهذه الرسالة شكوى من محمد احمد مازين (نائب رئيس جمعية أصحاب السفن الآلية بعزبة البرج) بشان مشكلة احتجاز مراكب الصيد المصرية في البحر الأحمر وبصفة خاصة من جانب السلطات اليمنية .

ثم تلقيت من عبد الرؤوف الريدي اتصالاً تليفونياً أعرب من خلاله سروره لقبول دعوة محافظ دمياط ووعدني بأنه سيحضر لقائي مع أصحاب المراكب والصيادين . وكان الموقف صعبا . فمدينة دمياط بصفة عامة وعزبة البرج بصفة خاصة يوجد بها اكبر أسطول للصيد في مصر وحيث يعمل في مهنة الصيد عدد كبير من أهلها . وأسطول الصيد بعزبة البرج والشيخ درغام وحدهما يمثلان ٧٥% من حجم أسطول الصيد بالجمهورية ويبلغ عدد اسر العاملين عليها ما لا يقل عن ١٥٠ ألف نسمة . وتأثرت هذه الأسر نتيجة احتجاز عدد من مراكب الصيد التي يعملون عليها بدول الجوار وأصبحت عاجزة عن سداد أقساط القروض المستحقة عليها ، فضلا عن توقف مصادر رزقها . وقد هاجر بعض الصيادين من أبناء هذه المناطق إلى دول الخليج القريبة للعمل على مراكب الصيد فيها ، والبعض الآخر هاجر إلى اليونان . وقد التقيت فيما بعد بالكويت ببعض هؤلاء الصيادين الذين

يعملون بشركات الصيد فيها ويعيشون في قرية الصيادين ، ونقلوا إليها عاداتهم وتقاليدهم . فجميعهم ينحدرون من عائلات صيادين أبا عن جد ، وتمتعت بأكلاتهم خصوصا الصيادية والمدفونة وصواني السمك المتنوعة والشهية ، وحديثهم المتواصل عن مخاطر البحر اللي ما لوش كبير . وقد تم مؤخرا هدم "قرية الصيادين" وبدا ساكنوها من الصيادين المصريين يشدون الرحال من جديد بحثا عن الأسماك في بلاد أخرى .

ولبيت دعوة محافظ دمياط صباح يوم ١٩٩٥/١١/٢١ ولم يتمكن عبد الرؤوف الريدي من الحضور لظروف قهرية طارئة. والتقيت بمقر المحافظة مع رابطة جمعية الصيادين وأعضائها وممثلي الحزب الوطني والقيادات المهنية والشعبية بالمحافظة . وقد أوضحت في بداية هذا اللقاء تعاطفي مع أصحاب هذه المراكب والصيادين لا سيما وأنني اسكندراني متعصب لأهل البحر وأمضيت خدمتي العسكرية الإجبارية في سلاح البحرية.

ثم بدأت في شرح الجوانب القانونية والسياسية المترتبة على الصيد في المياه الإقليمية لدول الجوار بدون اتفاق أو إذن بذلك ، وموضحا انه ما لم تحصل مركب الصيد المصرية على إذن أو تعقد اتفاقا ينظم عمليات صيدها في هذه المياه ، فان من حق السلطات المختصة بهذه الدول احتجاز هذا المركب وفرض غرامات مالية وعقوبات تصل إلى مصادرته وبيعه في المزاد العلني ، فضلا عن تقديم البحارة والصيادين للمحاكمة . ثم انتقلت لشرح وضع منطقة البحر الأحمر والخليج العربي (أي تلك القريبة من باب المندب) ، التي ترجح معظم المصادر القانونية أن مياهها لا تعتبر من مناطق أعالي البحار لمحدودية خطوط الأساس التي يقاس منها عادة عرض البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة طبقا لاتفاقية قانون البحار التي صدرت عام ١٩٨٢ ، ثم أضفت وبالتالي لا ينطبق على الصيد في أغلب هذه المناطق قواعد ومبادئ الصيد في أعالي البحار ، فمياهها تعتبر مياها إقليمية ويخضع الصيد فيها لإذن أو اتفاق مسبق مع السلطات المختصة في هذه الدول ، التي من حقها الحفاظ على ثرواتها البحرية وتنظيم سبل استثمارها . ثم اختتمت حديثي بأنه رغم انتهاك مراكبنا للسيادة البحرية لهذه الدول في عدد من الحالات، فان سفاراتنا فيها ما زالت تواصل اتصالاتها وجهودها للإفراج عنها وعن بحارتها ، لكن تكرار المخالفات والانتهاكات من جانب مراكبنا يعرقل جهودنا ويتسبب في توتر علاقتنا الثنائية مع هذه الدول .

وأدرت بعد ذلك مناقشات مستفيضة مع أصحاب المراكب والصيادين ، البعض منهم ادعى انهم يصطادون في مياه دولية وليست إقليمية وكنت أرد عليهم بالحجج والبراهين القانونية التي تؤكد عكس ذلك ، وشعرت انهم يعرفون جيدا نصوص

القوانين الدولية المنظمة للصيد في هذه المنطقة لكن هناك صعوبات مالية وإدارية تعرقل جهودهم للتوصل إلى اتفاقات تنظم عمليات الصيد مع هذه الدول فطلبت منهم تنسيق جهودهم في هذا الشان مع الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية فهي الجهة التي يمكنها بحكم اختصاصها مساعدتهم في هذا الشان . وبعد نقاش طويل امتد لعدة ساعات أوضح أصحاب المراكب والصيادون انهم مع تفهمهم للجوانب القانونية والسياسية للصيد في المياه الإقليمية لدول الجوار فانهم يلتمسون مساعدتهم للخروج من مأرق السفن المحتجزة بالبحر الأحمر فوعدتهم بمواصلة الجهود في هذا الشأن .

وتجدر الإشارة إلى أن المسائل المتعلقة بالثروة السمكية والصيد سواء داخل المياه الإقليمية المصرية أو خارجها تقع في اختصاص الهيئة العامة للثروة السمكية التابعة لوزارة الزراعة التي تتولى الجوانب الفنية لتنمية الثروة السمكية ووضع القواعد المنظمة لعمليات الصيد خارج الحدود واتفاقياتها وغير ذلك من أمور فضلا عن الإدارة المركزية للتفتيش البحري التي تتولى تنظيم عمل البحارة وشروط السلامة البحرية وحرس السواحل المعني بمراقبة الحدود المصرية بالإضافة إلى الاتحادات التعاونية والنقابات والجمعيات سواء تلك الخاصة بالصيادين أو بأصحاب مراكب الصيد . ولكن رغم تعدد هذه الجهات فانه عندما يتم احتجاز أحد مراكبنا ، لا تحرك أي جهة منها ساكنا وكأن الأمر لا يعنيها ، ويلقون بعبء المشاكل والمواجهات على عاتق وزارة الخارجية وحدها والتي تواجه أزمة حقيقية مع دول الجوار المعنية . فقد كان يترتب على قيام مراكبنا بالصيد بدون ترخيص أو اتفاق عدد من النتائج في مقدمتها:

(١) احتجاز المراكب المخالفة ومصادرتها وتقديم أصحابها للمحاكمة وتتولى بعثاتنا متابعة هذه القضايا بالتنسيق مع أصحاب المراكب.

(٢) احتجاز البحارة والصيادين لفترات ثم تقديمهم للمحاكمة في بعض الحالات وكان هذا الجانب موضع اهتمام خاص من سفاراتنا لأنه يمس عدداً من الأسر المصرية.

(٣) المساس بهيبة الدولة المصرية نتيجة خروج هذه المراكب للصيد خارج المياه الإقليمية دون أن تستوفي الشروط اللازمة لذلك ، وتكرار احتجازها لدى سلطات الدول الأجنبية .

(٤) إحداث توتر في العلاقات بين مصر والدول التي تحتجز مراكب الصيد المصرية كان يتطلب أحيانا التدخل على أعلى مستوى.

وفي خلال زيارة لإبراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام لليمن أجرى لقاء مع الرئيس اليمني على عبد الله صالح ، تضمن سؤالا عن حكاية القبض المستمر على الصيادين المصريين ، وفيما يلي نص السؤال والإجابة التي توضح أحد جوانب المشكلة:

سؤال : ماذا عن الصيادين المصريين الذين يتم إلقاء القبض عليهم في المياه الإقليمية في اليمن ومصادرة مراكبهم كما حدث مؤخرا .. وهل من حل لهذه المشكلة ؟

الرئيس على عبد الله صالح : أولا نحن ليس لدينا ما يمنع من الاصطياد في مياهنا الإقليمية من قبل الصيادين المصريين في إطار الاتفاقية بين البلدين التي تنظم ذلك وتحافظ على الثروة السمكية من أية مخاطر تهدد وجودها ، ولكن المشكلة أن الذين يقومون بالاصطياد في مياهنا يلجئون إلى أساليب خطيرة ومدمرة لثروتنا السمكية تهددها بالانقراض والتبديد . وعلى سبيل المثال فان بعض هؤلاء الصيادين يقومون بالاصطياد بواسطة التفجير بالديناميت أو استخدام الشباك ذات الفتحات الصغيرة ، والصيد في الجرف القاري بصورة عشوائية مما يهدد الثروة بعدم التكاثر والضياع . وهذا ما لا نرضى به ، ولن نسمح به لانه يضر بمصالحنا ، ناهيك عن أن بعض الذين ألقينا القبض عليهم كانوا يعملون على سفن كانت تقوم بالمخالفة نفسها في مياهنا الإقليمية وضد ثروتنا السمكية"

وقد حدث أثناء فترة احتجاز عدد من مراكب الصيد في الموانئ اليمنية أن نشبت المواجهة المسلحة بين اليمن وإريتريا نتيجة النزاع حول عدد من الجزر، وقامت السلطات اليمنية باستخدام هذه المراكب في نقل الذخائر والمعدات العسكرية الحقيقية ودخلت طرفا غير مباشر – دون إرادة مالكيها – في هذا الصراع وقد ترتب على ذلك الاتجاه للإفراج عنها . لكن المراكب عادت من جديد للصيد في المياه اليمنية دون اتفاق وعادت المشاكل من جديد وضج محمود مرتضى (سفيرنا في صنعاء آنذاك) من تكرار مشاكل المراكب المصرية وعدم انضباط أصحابها واستطاع في عدد من الحالات أن يخرجها من أسرها ، ثم تعود ريما لعادتها القديمة .

وبطبيعة الحال انتقلت مناقشات موضوع مراكب الصيد المصرية إلى جلسات مجلس الشعب لا سيما وان عددا من أعضائه كانوا يملكون مراكب صيد وبعضها محتجز . فقد تلقيت دعوة من عصام راضي (وزير الري الأسبق وعضو مجلس الشعب وقتئذ) يطلب فيها حضوري للمشاركة في مناقشة هذا الموضوع في اجتماع

مشترك (يناير ١٩٩٥) يضم لجان الزراعة والري والعلاقات الخارجية الاقتراحات والشكاوى ، وقد لبيت هذه الدعوة وحضر معي احمد ماهر (عضو مكتب وزير الخارجية وقتئذ) وفاروق غنيم (المشرف على مكتبي). وبدأت المناقشات في حضور عدد من النواب وأعضاء اللجان ورؤسائها من بينها محمد عبد اللاه وعبد الأحد جمال الدين .

وبعد أن استمعت لمناقشات وادعاءات أصحاب المراكب ما يزيد عن ساعة ، تخللها تكرار توجيه الاتهام لوزارة الخارجية وبعثاتها بالتقصير والإهمال في متابعة موضوع المراكب المحتجزة لدرجة استفزتني ، قررت فتح النار عليهم والبادي اظلم . فأوضحت الوضع القانوني للمياه الإقليمية وحقوق دول الجوار وعدم احترام مراكب الصيد المصرية للسيادة البحرية لهذه الدول ، وتسبب تكرار ذلك في إحداث توتر في العلاقات معها ، وقرأت أمام نواب مجلس الشعب بعض المقتطفات من الصحف اليمنية حول الموضوع ومن بينها صحيفة الوطن اليمنية وبعض مضمونها يماثل ما سبق أن أوضحه الرئيس اليمني لإبراهيم نافع ، فقد ورد بها ما يلي:

"قامت عصابات السمك الرديف الثاني لعصابات المخدرات بإعداد العدة وتجهيز أسطول من السفن بكل أدوات التخريب والتدمير في خطة خبيثة لا تكتفي بنهب الأسماك والأحياء بل تتعداه إلى الأعشاب والمراعي والطحالب والشعاب المرجانية بواسطة عدد اصطياد محرمة وممنوعة والجرافات الحديدية والسلاسل التي تعمل على قلب العلبنة السطحية في القاع وإثارة الأحياء الموجودة عليها وإكراهها على دخول الشباك المخالفة التي فتحاتها لا تخترقها الإصبع ناهيك عن التفجيرات المدمرة للبيئة البحرية وحالة التلوث المتعمدة عند رمي الأسماك الميتة.

وقد زاد من أطماع وجشع تلك العصابات نظافة بحارنا قياسا بالكثير من البحار الملوثة بالنفايات والمخالفات الصناعية وغناها بأصناف ثمينة ونادرة من الأسماك والأحياء المائية الأخرى مثل الشروخ والجمبري والقرش ذو الديش وهي ثروة اقتصادية لا تقل أهمية عن الزراعة والنفط بل تتعداهما فقيمة كيلو واحد من الجمبري تعادل قيمة برميل من النفط" .

وفي نهاية الجلسة أوضحت أن استمرار أصحاب المراكب في حملة الإثارة المتعمدة للرأي العام على غير أساس ، ضد وزارة الخارجية وغيرها من وزارات وأجهزة الدولة واتهامها بالتقصير ــ أمر لن اسكت عليه ، ومحذرا بأنني سأكشف مواقفهم إذا ما اقدموا من جديد على هذه الاتهامات الجائرة. وكان المهندس عصام راضي طوال حديثي يحاول تهدئتي دون جدوى ، فأصحاب المراكب هم الذين بادروا بالإساءة والادعاءات غير المسندة والاتهامات الباطلة والبادي اظلم . وبدأت في نفس الوقت حملة إعلامية لتنوير الرأي العام بحقائق هذه المسالة وتوضيح

خطوط الحقوق والواجبات والمسئوليات فيها . وسكتت حملة أصحاب المراكب ولكنهم استمروا في ارتكاب المخالفات فالربح مغر ويستحق المخاطرة من جديد ، أما ما يحدث من توتر في العلاقات مع دول الجوار المعنية فالأمر لا يعنيهم .

وقد لاحظت خلال هذه الجلسة والتي استغرقت عدة ساعات ، أن جميع هيئات وأجهزة الدولة المختصة المعنية أساسا بموضوع الصيد داخل المياه الإقليمية وخارجها كان ممثلوها موجودين بالقاعة كمتفرجين فقد لزموا السكوت ، عملا بالمثل القائل الصمت ابلغ لغة ، وكان الأمر لا يعنيهم من قريب أو بعيد . ألا يدعو ذلك للتساؤل والتعجب لماذا ؟! إن المعني في بطن القرش.

ونظرا لتزايد أصحاب المراكب المصرية المخالفة في دول الجوار قمت بعقد عدة اجتماعات بمقر وزارة الخارجية شارك فيها المشتغلون والمعنيون بشئون الصيد في أعالي البحار وأصحاب المراكز واتحادات الصيادين وممثلو الوزارات وأجهزة الدولة المعنية كوزارة الزراعة والثروة السمكية ومصلحة الموانئ والمطار ووزارة الدفاع والداخلية لتحديد المسئوليات والواجبات في هذه المسالة ، وخلص الاجتماع إلى عدد من التوصيات تشكل ما أسميته بميثاق عمل في هذا القطاع . وتم إحالته لرئيس الوزراء (وقتئذ) د. عاطف صدقي فاقره وتم توزيعه على كافة الأطراف المعنية للعمل بمقتضاه وفيما يلي نصه :

(٥) ضرورة تطبيق العقوبات والجزاءات الواردة في المادة ٢٤ من قانون الصيد ١٩٨٣/١٢٤ والعمل على استصدار تشريع جديد لتشديد العقوبة لتشمل ريس المركب والميكانيكيين وذلك بسحب تراخيص عملهم لمدة عام على الأقل ، وجواز سحب تراخيصهم نهائيا في حالة تكرار المخالفة .

(٦) قيام سلاح الحدود بالتأكد من سريان ترخيص الملاحة الممنوح لمركب الصيد المنصرف من التفتيش البحري ، ومراجعة مدة الرحلة بحيث لا تتعدى المدة المصرح بها للسروح ، كما يتعين التأكد من مطابقة عدد الأفراد المصرح بحملهم والثابت بترخيص الملاحة ، وعدم تجاوزه نطاق العمل المنصوص عليه في الترخيص .

(٧) توعية الصيادين بضرورة الالتزام بالقوانين والتعليمات المنظمة للصيد خارج المياه الإقليمية ، وشروط تسجيل وإعادة تسجيل سفن الصيد .

(٨) تنظيم حملة إعلامية للتوعية بأبعاد مشاكل سفن الصيد الناجمة عن خرق القوانين المحلية والدولية حتى يكون الرأي العام على بينة بحقيقة الموقف.

(٩) التوصية بان تقوم أجهزة الدولة المعنية بدراسة سبل استغلال إمكانيات الصيد المتوافرة في ضوء وجود فائض معطل من مراكب الصيد وما يترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية .

(١٠) تشجيع عقد اتفاقيات ثنائية بين أفراد القطاع الخاص في مجال الصيد في مصر والدول الأجنبية بدعم من وزارة الخارجية على أن يراعى استيفاء شروط عمل سفن الصيد المصرية خارج المياه الإقليمية وفقا للقوانين المعمول بها .

(١١) تشكيل لجنة فنية تجتمع بشكل دوري من ممثلي وزارات الخارجية والدفاع والداخلية وأجهزة الأمن القومي والإعلام والإدارة المركزية للتفتيش البحري وهيئة الثروة السمكية والاتحاد التعاوني للثروة المائية واللجان المعنية بمجلسي الشعب والشورى ومن ترى اللجنة ضمه من أعضاء من جهات أخرى لوضع الضوابط اللازمة والتنسيق لتنفيذ القوانين المتعلقة بوحدات الصيد وتنظيم عملها ، واقتراح الحلول التي تحد من ظاهرة مخالفة الصيادين لقانون الصيد.

ورغم هذه النصوص الواضحة والصادر بها قرار على أعلى مستوى للسلطة الإدارية ، فما زالت مراكبنا تسرح في البحر الأحمر خارج مياهنا الاقليمية متعقبة تجمعات الأسماك في المياه الاقليمية لدول الجوار.

وقد علمت بعد تركي لمهام منصبي انه تم توقيع اتفاقية مع اليمن لتنظيم قواعد وحقوق والتزامات عدد من مراكب الصيد المصرية إلا انه واجهها عدد من المشاكل والصعاب في التطبيق . كما أعلن رفعت الأنصاري سفير مصر باسمرة (آنذاك) بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢١ انه قد تم توقيع اتفاقيتين مع الحكومة الإرترية تنظمان عمليات صيد السفن المصرية في المياه الإقليمية الإريترية . وأتمنى أن يكون ذلك بداية للتعاون المثمر في مجال الثروة السمكية مع الدول المجاورة .

وتبقى ملاحظة أخيرة ، فهذا الموضوع يعد مثالا لمدى اهدارنا لثروتنا السمكية بأيدينا الذي ترتب عليه تضاؤل إنتاجنا السمكي وقيام مراكبنا وصيادونا بالصيد في مياه الآخرين ، واغتراب العديد من صيادينا المتميزين في دول الخليج واليونان وغيرها مثلما فعل فلاحونا.

إن مشكلة مصر ليست مشكلة موارد فهي متوفرة والحمد لله ، لكن مشكلتها هي إهدار هذه الموارد . وهي في الأساس مشكلة تنظيم وإدارة وإعادة الانضباط والحزم والجدية في مختلف القطاعات .



مطالبة مشروعة للمغتربين
آن الأوان النظر في جديتها

للمصريين المغتربين مطالب مشروعة متعددة عبروا عنها في عدة مناسبات ، واقتصر هنا على عرض أهمها . فبعض هذه المطالب إدارية (موضوع تجديد الإعارات والسماح للمرافق بالعمل) ومطالب مالية (إعفاءات جمركية محدودة للسيارة والأمتعة الشخصية) ومطالب سياسية (مشاركتهم في الانتخابات وتمثيلهم في المجالس النيابية).

أولا : طلب اطلاق مدة الاعارة:

بالنسبة لقواعد تجديد الإعارات بصفة عامة صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٢ لسنة ١٩٩٤ بشان إطلاق مدة الإعارة والإجازة الخاصة بدون مرتب وتضمن ما يلي:

على السلطة المختصة مراعاة القواعد الآتية عند وضع القواعد المنظمة للإعارة أو الإجازة الخاصة بدون مرتب للأسباب التي يبديها العامل:

١- عدم تحديد حد أقصى لمدة الإعارة أو الإجازة

٢- تجديد الإعارة للمدة التي يتم الاتفاق عليها بين الجهة التي يعار منها العامل والجهة المستعيرة

٣- عدم اشتراط حضور العامل لإتمام تجديد الإعارة أو الإجازة.

(المادة الثانية)

يجوز في حالة الضرورة أو حالة وجود عجز في بعض التخصصات النادرة التي لا يمكن استعواضها وضع حد أقصى لمدة الإعارة أو الإجازة .

(المادة الثالثة)

تسري أحكام هذا القرار على العاملين المدنيين بالدولة والعاملين بالقطاع العام وذلك عدا أعضاء الهيئات القنصلية وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات والكليات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي ، والعاملين بوظائف التعليم ، وغير ذلك من العاملين الذين تطبق عليهم قوانين خاصة تنص على حد أقصى لمدة الإعارة والإجازة .

وقد عكس مضمون هذا القرار تطور نظرة الدولة لموضوع كان يشغل بال المصريين المغتربين والمعارين من جهات عملهم بمصر ، والسعي لتسهيل مد إعاراتهم وإتاحة أطول فرصة ممكنة لهم للعمل بالخارج وبما يحقق مصلحة الوطن والمواطن . وفرح المواطنون المغتربون بهذا القرار. إلا انه لوحظ استثناء "أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والكليات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي والعاملين

بوظائف التعليم ، وفضلاً عن العاملين الذين تطبق عليهم قوانين خاصة تنص على حد أقصى لمدة الإعارة أو الإجازة من أحكام هذا القرار (كالقضاة والمستشارون). كما لا اعلم سبب إدراج (أعضاء الهيئات القنصلية) هنا فهم ليسوا في وضع المعارين .!!

وإذا تمعنا في الفئات المستثناة على هذا النحو والتي لا تستفيد من قرار إطلاق مدة الإعارة والإجازة الخاصة بدون مرتب ، نجد انها تمثل نسبة كبيرة من العاملين في الخارج . وبالنسبة لأعضاء هيئات التدريس نجد أن تزايد طلب الجامعات والمعاهد الخليجية على أساتذة الجامعات والمدرسين لا سيما بعد تصحيح أسعار النفط اثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتضاعف عائدات النفط الذي مكن دول الخليج العربية من إعداد مشروعات طموحة للتنمية وبناء هياكل البنية الأساسية أو التحتية، والتوسع في الجامعات والمعاهد . وللتوفيق بين الحفاظ على مستوى هيئات التدريس بالجامعات المصرية ، وتلبية احتياجات دول الخليج العربية وتلبية رغبات بعض أعضاء هيئات التدريس في الإعارة لأسباب متعددة تم وضع نظام للإعارات يحدد حدا أقصى للإعارات المسموح بها في أي قسم من الأقسام العلمية لا يزيد عن ٢٥% من إجمالي أعضائها فضلا عن تحديد حد أقصى بالنسبة لمدد الإعارة بحيث لا تتجاوز ١٠ سنوات.

وبينما يرى البعض أن تحديد مدة الإعارة له حكمة وهي تمكين المعار من تحقيق أهدافه من الإعارة من ناحية ، وفي نفس الوقت الحيلولة دون انفصاله عن مناخ العمل في مصر وعن البحوث العلمية في جامعته ، إلا أن البعض كان يرى إطلاق مدد الإعارة دون حدود لان ذلك يعزز من الوجود المصري خارج الحدود ، وان عودة المعار لا تعني بالضرورة أن أحد المصريين سيحل محله ، فضلا عن تزايد أعداد هيئات التدريس المصرية في كافة التخصصات . إلا أن د. حامد عمار (عميد التربويين) له وجهة نظر مخالفة بالنسبة لهذا الموضوع (الأهالي ١٩٩٦/٢/٧) ، ولأهميتها اعرض معظمها ، فهو يرى :

١- إن النظام الحالي يسمح بتفاوت بين الجامعات بإعارة ما بين ٢٠% إلى ٣٠ % من أعضاء هيئة التدريس في كل قسم من أقسام الكلية إلى الخارج ، وهذا يعني انه من المتوقع أن يصل عدد المعارين في الخارج في السنة اعتمادا على متوسط الأعوام الثلاثة الماضية إلي حوالي (٤٠٠٠) أربعة آلاف من الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين (ممن قضوا ٤ سنوات كمدرسين) من مختلف التخصصات . ومع حساب تكلفة هؤلاء في تعليمهم في الجامعة (دون حساب لتكلفة التعليم ما قبل الجامعي) للدرجة العلمية الأولى والدبلوم والماجستير والدكتوراه (في الجامعات المصرية

والجامعات الأجنبية) يمكن تقدير تلك التكلفة بصورة تقريبية بحوالي (٢٠٠) مليون جنيه ، بواقع متوسط للفرد بحوالي (٥٠,٠٠٠) جنيه من الإنفاق الجاري والرأسمالي . والتكلفة باهظة حتى لو تصورنا إعارة نصف هذا العدد المسموح به . وهي تكلفة المجتمع على إعداد هذه الفئة المعارة والتي يحرم في كل سنة من عائدها التعليمي في مصر أما ما يتم الحصول عليه من عائد شخصي في مواطن الإعارة فانه يمثل عائدا شخصيا يتم التصرف فيه بصورة خاصة ، أي ما يحقق الطلب الفردي لاحتياجاته ، لكن العائد المجتمعي بالنسبة للجامعة فهو يمثل صفرا .

٢- يحق لعضو هيئة التدريس – حسب النظام الحالي – أن يعار لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة سنتين أخريين خلال فترة الإعارة الأولى ، أي يمكن أن تمتد الإعارة إلى ٦ سنوات ، ثم يقضي بعدها مدة مماثلة لفترة الإعارة في مصر يحق له بعدها إعارة أخرى لمدة أربع سنوات تالية ، بحث لا تزيد فترة الإعارة خلال ارتباطه بالجامعة على عشر سنوات .

وإذا تصورنا أن متوسط العمر لعضو هيئة التدريس عند حصوله على درجة الدكتوراه هو ٣٥ سنة ، فهذا يعني انه سوف يقضي ٢٥ سنة كعضو عامل في كليته قبل سن التقاعد ، وهذا يعني بدوره انه إذا قضى عشر سنوات معارا في الخارج فسوف يتغيب عن كليته (٤٠) في المائة من سنوات عمله الجامعي وانه حتى لو قضى فترة السنوات الست الأولى فانه يغترب بحوالي ربع سنوات العمل وأتساءل : في أي نظام للجامعات التي تحرص على الاستفادة المثلي من هيئات التدريس بها يسمح بمثل هذه النسب من الابتعاد عن جامعاتها الأصلية ؟

٣- ولا تقف خسارة الجامعة عند هذا الحد ، بل قد يصل الاغتراب في بعض الحالات من خلال ثغرات وتأويلات لنظام الاعارة إلى أن تصل مدة البعد عن الجامعة إلى اكثر من (١٥) سنة في غير قليل من الحالات وإضافة إلي السنوات العشر يستطيع الجامعي أن يتمتع بفترة ما بين ٤-٦ سنوات لمرافقة الزوجة إذا ما أعيرت إلى الخارج ، ويتيح له النظام كذلك تحت بند رعاية الأسرة أو بند آخر للسياحة ، ما يمكن أن يصل إلى (٢٤) شهرا ، أي عامين آخرين في إطار قانوني مشروع . وهناك من يعار بعد إكمال السنوات العشر أو بين فترتيهما لفصل دراسي في سنة أكاديمية تتلوها إعارة لفصل دراسي في سنة أخرى وسنة ثالثة وهكذا دواليك . ومنهم من يستقر به المقام نهائيا في الخارج .

٤- في مقابل هذه التفريط الحاتمي في نظام الإعارة ، نجد الجامعات الأمريكية – على سبيل المثال- لا تسمح بالتغيب عن الجامعة إلا لسنة

واحدة كل ست سنوات من عمل الأستاذ الجامعي ، وبذلك لا تتعدى مدة تغيبه خلال فترة عمله كلها اكثر من ٣-٤ سنوات متقطعة ، وسنة التغيب هنا (ساباتيكال بالإنجليزية) يلتحق فيها الأستاذ بجامعة أخرى ، أو بمركز من مراكز البحوث أو بمؤسسة من مؤسسات الإنتاج ، وهدف انقطاعه خلال هذه السنة هو تجديد خبراته وتطبيق معارفه ، لا مجرد تجميد عقله وملء جيوبه كما يحدث لدينا في أحوال كثيرة من حالات الإعارة في بعض الأقطار .

٥- من الملاحظ أيضا أن المعارين في معظم الحالات هم من أصحاب الخبرة والسمعة المتميزة في أدائهم الجامعي وتفضل بعض الأقطار أولئك الذين أكملوا إعدادهم للعمل الجامعي في جامعات دول الشمال ، وبذلك تحرم جامعاتنا لفترات زمنية طويلة من هذه الخبرات . ومن الملاحظ أيضا انه – باستثناء حالات محدودة – تتجمد خبراتهم في جامعات ليس بها دراسات عليا ، أو إن التدريس فيها له سقف علمي وفكري وإبداعي محدد لا ينبغي تجاوزه.

٦- ومن المشاهد العجيبة أننا نجد في بعض الحالات أن المعار قد يذهب وهو مدرس ليعود إلى جامعاتنا أستاذا بعد طول الغياب ، رغم ابتعاده عما يضطرب به مجتمعنا ونظمنا التعليمية من تحول وتطور ، وما يتطلبه ذلك من وشائج المشاركة والانتماء وفي حالات أخرى يعود بعض المعارين لسنوات عديدة ليشغلوا وظائف رؤساء الأقسام أو العمداء بحكم الأقدمية أو لاعتبارات أخرى يحيط بها علام الغيوب!

٧- إن نظام الإعارة بصورته الحالية يحدث اضطرابا في مسيرة التدريس والبحوث والإشراف على الرسائل ، حين تسد الفراغات التي يتركها المعارون أحيانا بمدرسين بدلا من الأساتذة أو حين ينتقل الإشراف على الرسائل وسط طريق الباحث إلى أستاذ آخر ، وما يترتب على ذلك من مصاعب للباحث . يضاف إلى ذلك ما ينشغل به أعضاء هيئة التدريس سواء ممن جاءتهم دعوات الإعارة أو من طابور المنتظرين لفرصتها ، من طموحات أو إحاطات أو صراعات أو اتهام خفي بالاحتكار ، مما يكون له آثار سلبية على الاستقرار والكفاية في الأداء الجامعي في مختلف جوانبه .

((انتهت وجهة نظر د/ حامد عمار))

وهذا الرأي من أستاذ له وزنه يحتاج لمزيد من الدراسة والتأمل وبحث إمكانية وضع أسس لمراجعة نظام الإعارات الحالية وهل من المصلحة تعديله أو تحديثه .

ثانياً : طلب السماح للمرافق بالعمل :

ومن ناحية أخرى يرجو أساتذة الجامعات وغيرهم النظر في السماح بالعمل للحاصلين على إجازات بدون مرتب لمرافقة الزوج أو الزوجة ، للاعتبارات التالية:

أ – إن الترخيص لأعضاء هيئة التدريس أو غيرهم بمرافقة زوجاتهم أو أزواجهم يتم إعمالا لمبدأ دستوري هام وهو الحفاظ على كيان الأسرة ، ومن البديهي أن هذا الكيان لا يستقيم إلا بعمل الزوج كي يكون قادرا على رعاية الأسرة ماديا ومعنويا ، خاصة وان الدستور قد كفل حق العمل للمواطنين.

ب – ليس من المقبول أو المنطقي حرمان أساتذة الجامعات وغيرهم من العمل . ومطالبتهم بالجلوس في منازلهم بالخارج أثناء عمل زوجاتهم (لتقشير الكوسة مع تقديري للقيمة الغذائية للكوسة ودورها في مجتمعنا) لان هذا الوضع سيقود في النهاية إلى عودة الأسرة كلها إلى مصر.

ج – عمل أعضاء هيئة التدريس ضرورة تحتمها طبيعة مهنتهم التي تتطلب الممارسة المستمرة حتى يكونوا على اتصال دائم بما هو جديد في مجال تخصصهم ، وحتى تتوافر لهم فرص البحث العلمي الذي هو جوهر عملهم ومنع عضو هيئة التدريس من العمل في مجاله يحول دون ذلك .

د – إذا كانت الجامعات المصرية أو غيرها توافق على إعطاء الإجازة لمرافقة الزوجة أو الزوج مع احتسابها من المدة الكلية للإعارة فما هو المبرر لمنع المرافقين من العمل في الوقت الذي تخصم فيه هذه المدد من سنوات الإعارة (على حد قول بعضهم).

هـ ليست هناك مصلحة لمصر في منع أعضاء هيئة التدريس أو غيرهم من العمل بالخارج أثناء مرافقة الزوج أو الزوجة خاصة وانهم في إجازة وان فرص العمل التي تعرض على أساتذة مصر وعلمائها ، يجب عدم التفريط فيها ، وضياع هذه الفرص يحرم مصر من شغل أبنائها لمواقع ريادية في العالم العربي حيث أن هذه المواقع تشغل في غياب المصريين بجنسيات أخرى ، مما يترتب عليه ضياع لفرص عمل حيوية متاحة للمصريين في هذه المنطقة .

وأتصور انه قد آن الأوان لتغيير هذه النظرة التحكمية في التعامل مع المرافق الحاصل على إجازة من جهة عمله وذلك بالسماح له بالعمل بشرط أن يكون هذا العمل مناسبا له مهنيا وبذلك نسهم في زيادة دخل الأسرة المصرية.

كما نشأت مشكلة من نوع خاص بالنسبة للمعارين الذين كانوا يعملون بشركات القطاع العام وخلال فترة الإعارة لحقها قطار الخصخصة وأصبحت تدار وفق المفهوم التجاري للسوق واختفي تماما البعد الاجتماعي من قاموسها . ولذا لم تعد هذه الشركات قادرة على السماح بمد إعارات الذين كانوا يعملون بها قبل الخصخصة لان ذلك يخل بمبدأ التكلفة والعائد ونظام الحوافز والترقيات وفقا للوائحها الجديدة . والعجيب إن بعض المعارين قد انقضى على إعارتهم عشر سنوات ، إلا انهم ما زالوا يتمسكون بالمثل القائل "إن فاتك الميري اتمرمغ في ترابه " ولا يجرءون على اتخاذ القرار الشجاع وهو إما الاستمرار في الإعارة وتقديم استقالة لشركات القطاع العام التي يعملون بها بالوطن أو إنهاء إعاراتهم للعودة للوقوف في الصف الطويل .

ثالثاً : المطالبة بنسبة من الإعفاءات الجمركية عند العودة النهائية

يقوم المغتربون خلال فترة غربتهم بشراء بعض الأثاث والأجهزة اللازمة لمعيشتهم ولأسرهم . كما يجد المغترب نفسه مضطرا لشراء سيارة وهي تعتبر في ظل المناخ الشديد الحرارة ، ضرورة لا غني عنها له ولأفراد أسرته ، وهذه المشتريات تمثل في الواقع جزءاً من مدخراته .. وعندما يقرر العودة نهائيا للوطن يجد نفسه مضطرا لبيع هذا الأثاث فضلا عن سيارته بأرخص الأسعار نظرا لارتفاع معدل الرسوم الجمركية المستحقة عليها إذا قام بشحنها معه . ولذا يضطر اغلب المغتربين إلى التخلص من أمتعتهم وسياراتهم بتراب الفلوس وأحيانا يضطرون للتخلص أيضا من بعض الأشياء العزيزة عليهم والمرتبطة بذكرياتهم في فترة الاغتراب والتي كانوا يحرصون عل الاحتفاظ بها لارتفاع مصاريف الشحن.

وقد طرح عبد العظيم رمضان (الأهرام ١/١/٢٠٠٠) هذه المشكلة بشكل جيد بقوله :

"منذ بضعة أسابيع كنت قد تناولت في مقالي بتاريخ ١٩٩٩/١١/٧ رسوم الجمارك الباهظة التي تفرضها الدولة على سيارات المصريين المعارين للخارج ، وكيف إنها تفوق الأثمان التي اشتروا بها هذه السيارات الأمر الذي يضطر أبناءنا في الخارج إلى بيع سياراتهم بابخس الأثمان ليأتوا إلى مصر فيشتروا سيارات بأغلى أثمان واقل جودة وقلت انه لا معنى لان تبيع الدولة أولادها بالخارج لحساب حفنة من مصنعي السيارات .

فيشتروا سيارات بأغلى أثمان واقل جودة وقلت انه لا معنى لان تبيع الدولة أولادها بالخارج لحساب حفنة من مصنعي السيارات .

وقد وصلني خطاب من بعض المعارين المصريين لدى منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا بأثيوبيا يثيرون فيه هذه القضية بشكل مؤثر ، فيقولون انهم وهم يستعدون للعودة إلى مصر قد اصبحوا يعانون مشكلة التخلص من سياراتهم التي يملكونها في إثيوبيا ، ليس فقط بسبب أسعار البيع المتدنية للغاية ، وإنما أيضا لتعذر وجود المشترين أصلا ، فإذا قاموا بشحنها إلى مصر وهو ما يتكلف نحو خمسة آلاف دولار واجهتهم في مطار القاهرة رسوم جمركية تزيد بكثير على ثمن السيارة ، وربما على مدخراتهم في الخارج ، في حين أن هناك دولا إفريقية أفقر من مصر بكثير مثل كينيا وتنزانيا وأوغندا ومدغشقر تعفي أمثالهم ومن هم في ظروفهم من هذه الرسوم ، ويلتمسون من الدولة إعفاء سياراتهم من الرسوم ، أو تخفيضها إلى النصف وعدم ربط الرسوم الجمركية بالسعة اللترية وبعض الكماليات مثل تكييف الهواء ، لأنه إذا كانت هذه تعد كماليات بالنسبة لمصر، فإنها ضرورية بالنسبة للبلاد الحارة ، ولأنه من الظلم معاقبة المواطن المصري لأنه اشترى سيارة ذات مواصفات تناسب البلد الذي يعيش فيه ، كما يطالبون بمراعاة مدة استعمال السيارة بالخارج وان تتناسب الرسوم الجمركية المفروضة عليها مع عمر السيارة . وإني أضع هذه القضية تحت عين الدكتور عاطف عبيد ، فإذا كانت سياسة الدولة تقوم على محاباة رابطة مصنعي السيارات على حساب المواطنين المصريين في الداخل ، وهم الذين يشكلون الغالبية العظمى من المستهلكين ، فان تطبيق ذلك على المعارين في الخارج يمثل غبنا فاحشا لا معنى له ، لأنه يكلف هؤلاء المواطنين خسارة فادحة لاضطرارهم إلي بيع سياراتهم بثمن بخس من ناحية ، ودفع رسوم جمركية أعلى بكثير من الثمن الذي اشتروا به سياراتهم ، ويكلفهم في الوقت نفسه عند مجيئهم إلى مصر شراء سيارة بأضعاف الثمن الذي اشتروا به سياراتهم في الخارج ، واقل جودة، الأمر الذي يأكل مدخراتهم التي تغربوا من اجلها ، وتركوا الأهل والأوطان . إن بيع هؤلاء المواطنين المصريين الذين تغربوا وأفادوا الاقتصاد المصري بمدخراتهم المحولة لحساب رابطة مصنعي السيارات في مصر ، ليس من شانه تعميق الولاء في نفوس هؤلاء المواطنين لبلدهم ، ولن يزيد كثيرا في ثراء رابطة مصنعي السيارات."

((انتهى حديث أ.د/ عبدالعظيم رمضان))

واعتقد انه قد آن الأوان للنظر بموضوعية وبإنصاف لهذه المسالة بمنح المصريين العائدين نهائيا تيسيرات جمركية تخفف عنهم قيمة الرسوم التي يتم تحصيلها على سياراتهم وأمتعتهم الشخصية والمنقولات والأجهزة المستعملة ، لان التخلص منها في مناطق الاغتراب فيه خسارة كبيرة بالنسبة لهم وتبديد لمدخراتهم ، كما أن بيعها في السوق المصرية لن يحقق استفادة كبيرة خاصة إذا كان الإعفاء في حدود معقولة لا تسمح بتعظيم العائد المادي في حالة البيع .

ويمكن أن يكون هذا الإعفاء لمرة واحدة طوال حياتهم وفي حدود مبلغ مقطوع عن كل سنة من سنوات الاغتراب وبحد أقصى أيضا . فهذا الإجراء يجنب المواطن المغترب فقد جزء من مدخراته التي تعب في توفيرها وعدم التضحية بأمتعته . وهناك دول عربية تمنح رعاياها نسباً من الإعفاءات الجمركية عند العودة النهائية .

رابعاً : المطالبة بالمشاركة في الانتخابات السياسية وحق التمثيل في المجالس النيابية

لخص المستشار وحيد المنطاوي (أهرام ١٩٩٥/٨/١٥) هذه المسالة "بان المصريين المغتربين من كل المهن والطبقات الاجتماعية التي خرجت من ربوع الوطن كله شمالا وجنوبا والتي تمثل المحافظة علي وجودها وتنمية هذا الوجود وتقويته دعامة رئيسية للتنمية الاقتصادية في الوطن ، لا تشارك بالقدر الكافي في صنع مستقبل هذا الوطن وعلى سبيل المثال فان هذه الفئة :

١- لا تشارك في الانتخابات السياسية في مصر بدءا من انتخابات المجالس المحلية ومرورا بالمجالس التشريعية الشعب والشورى ، وانتهاء بانتخاب رئيس الجمهورية كما إنها لا تشارك في الحياة الحزبية المصرية بأي صورة من الصور ، كما أن برامج الأحزاب السياسية في مصر بدءا من الحزب الوطني وانتهاء بأصغر حزب لا تتضمن أفكارا واضحة لدور محدد لهذه الفئة يتفق مع أهميتها وحجمها وذلك في الوقت الذي يترسخ فيه بشكل لا رجعة فيه اختيار مصر للنظام الديمقراطي في الحكم وهو ما يقضي بضرورة تشجيع كافة الفئات الفاعلة على المشاركة في العمل الوطني.

٢- لا تشارك في مناقشة القوانين التي تؤثر تأثيرا مباشرا عليها ولا أدل على ذلك من صدور قانون فرض ضريبة على مرتبات المصرين بالخارج ، دون ادني مناقشة مع أية فئة من المصريين بالخارج رغم أهمية القانون وتأثيراته عليهم بل وعلى وجودهم في الدول المستضيفة لهم وذلك بصرف النظر عن إيجابيات القانون أو سلبياته في الوقت الذي درجت فيه الدول حديثا على مناقشة القوانين قبل إصدارها مع كل المهتمين والمتأثرين

بها وهو أمر محمود ولعل افضل مثال على ذلك في نفس المجال هو مناقشة قانون الضريبة الموحدة قبل إصداره على كافة المستويات في مصر .

علما بأنه من حق السودانيين المغتربين مثلا المشاركة في انتخابات رياسة الجمهورية دون الانتخابات البرلمانية التي تشترط "الإقامة في الوطن" بينما تسمح دول أخرى بذلك كبعض دول المغرب كما يطالب المصريون المغتربون بان يكون لهم نواب يمثلونهم في المجالس النيابية أسوة بما تطبقه بعض دول منطقة المغرب العربي .

ولا شك أن السماح للمغتربين المصريين بالمشاركة سواء في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية أو في مؤتمرات الحوار الوطني أو في انتخابات مجلس الشعب من شانه زيادة فعالية المغتربين في مناقشة شؤون وطنهم وتوثيق روابطهم به. وقد تكون نقطة البداية المناسبة التفكير في تعيين أربعة نواب في مجلس الشعب كممثلين عن المصريين المغتربين .



سفارة المملكة المغربية
القاهرة

إعلان

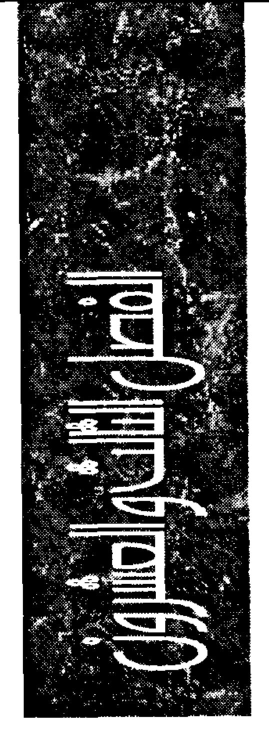
إلى كل المواطنين المغاربة القاطنين
بجمهورية مصر العربية

تهيب سفارة المملكة المغربية بالقاهرة بجميع المواطنين
والمواطنات المغاربة البالغين 20 سنة
فما فوق التقدم إلى مكاتبها الكائنة بـ 10 صلاح الدين
الزمالك. أيام 15-16-17 سبتمبر/أيلول 1995
من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة السادسة مساء".

لممارسة حقهم الدستوري وأداء واجبهم الوطني بالمشاركة في
الاستفتاء على تعديل المادة 49 من الدستور الخاصة بموعد
التصويت على ميزانية الدولة من الدورة التشريعية الأولى في
أكتوبر إلى الدورة التشريعية الثانية في أبريل.
سفارة المملكة المغربية

جريدة الأهرام ١٩٩٥/٩/١٢

وبطبيعة الحال فان الأخذ بهذه المقترحات يتطلب إجراء تعديلات قانونية ودستورية في قوانين مجلس الشعب ، وقانون مباشرة الحقوق السياسية وتعديل النظام الانتخابي والدوائر الانتخابية وغيرها . فهل نحن مستعدون لذلك ؟ أتصور انه آن الأوان لبحث إمكانية تحقيق ذلك واكتفي بإعادة نشر الإعلان التالي بدون تعليق.



وبقيت كلمة أخيرة
حول مفهوم رعاية المصريين المغتربين

ولقد كان في مقدمة أهدافي من إعداد هذا الكتاب التعريف السليم بطبيعة المشاكل الأساسية التي يواجهها المصريون المغتربون وما ينبغي علينا عملــــه – حكومــة ومؤسسات وأفراداً – لتحجيم هذه المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة لها .كما كان في مقدمة أهدافي زيادة إحساس ووعي مختلف الأطراف بالأهمية النسبية التي يحتلـــها المصريون المغتربون اقتصاديا واجتماعيا على المستوى الوطني ، سواء من ناحية أهمية هذا الوجود في خلق جسور اتصال اجتماعي وإنساني بين الشعب المصـــري والشعوب الخليجية تكون أساسا لعلاقات تبادل أوسع مستقبلا ، أو من حيث عـــدد المصريين العاملين بمنطقة الخليج (قرابة مليوني مواطن) ودورهم في التخفيف من حدة البطالة في مصر ، أو من ناحية حجم تحويلاتهم المالية للوطن الام والتي مـــا زالت قيمتها النسبية – رغم تناقصها – تأتي فـــي الـــترتيب الأول متقدمـــة علـــى مصادرنا الرئيسية الأولى للعملة الأجنبية (البترول – السياحة – قنـــاة الســـويس – الصادرات السلعية) .

وإذا افترضنا انه يوجد في منطقة الخليج مليونا مصري ومغترب يعملون بـــها ، وان كل مغترب يعول أربعة أفراد في المتوسط ، وبمعنى آخر فإننا حينما نتحـــدث عن المصريين المغتربين فإننا نتناول موضوعا يخص ثمانيـــــة ملاييـــن مواطـــن مصري بين مقيم ومغترب بعد استبعاد المهاجرين . ومن هنا تجئ أهمية موضـــوع رعاية المصريين المغتربين أيا كان موقعهم أو عملهم ، وكيفيـــــة توفـــير الســـبل والوسائل المناسبة لتحقيق هذه الرعاية. فافتقاد هذه الرعاية أو عدم توفرها بـــالقدر الكافي وبالمفهوم السليم كان من بين أسباب تعقد العديد من المشاكل التي يواجهـــها المصريون في الخارج ، والناجمة عن الشعور بعدم وجود منظومة متكاملة للرعاية تكون بمثابة الجدار القوي الذي يستند إليه المغتربون يرعاهم ويشد أزرهم ويحميهم ويتصدى للدفاع عنهم عند اللزوم.

إن ثروة مصر الحقيقية ليست بأرضها ونيلها وتراثها الحضاري فحسب، وإنمـا ثروتها الفاعلة والمتجددة تتمثل في أبنائها الذين ملأوا الدنيا بخبراتـــهم وعطائـــهم وأعمالهم ومساهماتهم في شتى فروع العلـــم والثقافـــة والمعرفـــة . والمصريـــون المغتربون هم جزء هام من ثروتنا البشرية القومية خارج الحدود علينـــا العمـــل باستمرار على توفير أساليب رعايتهم وتطويرها.

وحتى تكون هذه الرعاية مجدية يجب أن تتم في إطار رؤية متكاملة واضحـــة المعالم والأهداف وليس بشكل مجزأ وغير منسق على نحو ما يحدث الآن . وســبل الرعاية المتكاملة التي تطبقها اغلب الدول الأسيوية على رعاياها المغتربين تعطينـا مثالاً لذلك . فالفلبين مثلا تعد في مقدمة الدول المصـــدرة للعمالـــة ويقـــدر عـــدد الفليبينيين المغتربين حاليا على مستوى العالم بنحو ستة ملاييـــن فلبينـــي تـــتراوح

وظائفهم ما بين إدارة المشاريع وتكنولوجيا المعلومات وخدم المنازل وقد توصلت هذه الدولة إلى آلية ومفهوم متكامل أتى بثماره ونتائجه الإيجابية فهو يتضمن فيما يتضمنه:

- ❖ وجود صندوق لتوفير نفقات ترحيل العاملين المغتربين في حالات الطوارئ.
- ❖ صندوق لتوفير المبالغ اللازمة لمواجهة نفقات الاستشارات القانونية وأتعاب المحاماة لغير القادرين .
- ❖ توفير أماكن إيواء مؤقتة لاستخدامها عند الضرورة ومراكز لخدمة المغتربين اجتماعيا وثقافيا.
- ❖ توفير العلاج الطبي عند الضرورة ونقل الجثمان في حالة الوفاة .
- ❖ تعيين مستشار قانوني لشؤون العاملين في الخارج.
- ❖ صندوق لضمان قروض العاملين بالخارج .
- ❖ تخصيص نسبة من مقاعد البرلمان الفليبيني لتمثيل العاملين في الخارج .

وأتصور أن أي نظام لرعاية المصريين المغتربين يجب أن يستند إلى مفهوم واضح ومتكامل ومبني على عدد من الأسس في مقدمتها :

- ❖ <u>**الأخذ والعطاء :**</u> فبقدر عطاء المواطن لوطنه على الدولة أن توفر له الرعاية والحماية الواجبة وان يتم تجاوز مفهوم الجباية الأحادية الجانب الذي ساد طوال الفترة الماضية .
- ❖ <u>**المسؤولية المشتركة بين المواطن ووطنه :**</u> فبقدر ما يقوم المواطن المغترب بواجبه في مناطق الاغتراب ويحترم تقاليد وقوانين الدولة المضيفة، يكون خير سفير لبلده ويعزز من مركز حكومته في الدفاع عن حقوقه عند اللزوم .
- ❖ <u>**العائد المزدوج :**</u> إن شد أزر مواطنينا بالخارج يشعرهم باهتمام الوطن الحقيقي بشئونهم مما يعمق روح الانتماء لدى المصريين المغتربين ويزيد من عطائهم لوطنهم ولمجتمعات الاغتراب .
- ❖ <u>**صيانة راس المال المصري البشري :**</u> ليس الهدف من هذه الرعاية أن تكون نوعا من التدليل للمغتربين أو أن يصبحوا فئة مميزة ، بل انطلاقاً من اعتبارهم رصيداً غالياً للوطن خارج الحدود ينبغي الحرص عليه وصيانته والحفاظ عليه حتى يستمر عطاؤه ويتجدد .

وقد لاحظت أن التكليف الوزاري للدكتور عاطف عبيد بعد تشكيل حكومته الجديدة تضمن توجيهات تتعلق بالخطوط العريضة لما هو مطلوب تحقيقه من أهداف للوزارة الجديدة وجاء من بينها موضوع رعاية المصريين في الخارج في البند ٣٤ من هذا التكليف من بين ٤٠ بندا على ما أتذكر . وترتيب البند المتعلق بالمصريين المغتربين على هذا النحو وان جاء – في تقديري – متأخرا رغم أهميته النسبية ، إلا انه مع ذلك يعكس الاهتمام الأولى للدولة بشؤون وأوضاع المصريين خارج الحدود .

وقد قامت كل وزارة ، وبصفة خاصة وزارتا الخارجية والقوة العاملة والهجرة ، بتقديم تصوراتها ومقترحاتها المتعلقة بالمصريين المغتربين . ثم لاحظت أن اللجنة الوزارية الخاصة بتحسين أوضاع العمالة المصرية في الخارج عقدت اجتماعا يوم ٢٠٠٠/٥/١٤ برئاسة الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء وقررت أن تقوم وزارة القوى العاملة والهجرة بالتنسيق مع وزارات العمل بالدول المستقبلة للعمالة المصرية ، بتعميم نظام التامين الذي يغطي أخطار الوفاة والإصابة والعجز، وتامين العودة إلى البلاد عن طريق شركات تامين متخصصة .

كما قررت اللجنة التنسيق مع الدول المستقبلة للعمالة حول تحديد نوعيتها المطلوبة للسوق ، والتوسع في إعلام العمالة بظروف واحتياجات الأسواق الخارجية .

كما دعت وزارة الداخلية المسافرين الذين يعانون مسالة ازدواجية وتشابه الأسماء ، للتقدم إلى إدارة الهجرة والجوازات ، لاتخاذ قرارات تنهي مشكلاتهم عند السفر والعودة . وصرح السيد صفوت الشريف وزير الإعلام عقب الاجتماع بأنه تقرر فتح مكاتب دائمة في المطارات والموانئ وجميع المنافذ البرية ، تضم ممثلين لوزارتي الدفاع والداخلية ، لحل المشكلات التي تنشا عن أداء الخدمة العسكرية في الخروج أو العودة . وسوف تتولى وزارة الخارجية بالتنسيق مع السفارات الأجنبية في مصر ، تنظيم تلقي طلبات العمل والتأشيرات والهجرة ، بما يمنع ظاهرة التكدس أمام تلك السفارات ، مع تحديد اوجه الرعاية المقترحة والمطلوب توفيرها للمصريين العاملين في الخارج ، بما يحفظ لهم حقوقهم وواجباتهم . كما انتهت وزارة القوى العاملة والهجرة من دراسة مشروع التامين على قرابة مليون عامل مصري بالخارج ضد مخاطر العودة المفاجئة والإصابة بعجز جزئي أو كلي أو في حالة الوفاة ونقل الجثمان إلى مصر.

وأكد وزير القوى العاملة والهجرة احمد العماوي أن الوزارة تدرس حاليا البدء في تطبيق هذا المشروع على العمالة المصرية في الكويت والسعودية والأردن

تمهيدا لتقييم هذه التجربة بشكل جدي قبل تعميمها على باقي أسواق العمل الأخرى التي توجد فيها العمالة المصرية .

وأضاف وزير القوى العاملة والهجرة أن الوزارة تدرس حاليا مع شركات التامين في الدول العربية المستقبلة للعمالة المصرية افضل العروض الممكنة لتنفيذ هذا المشروع وتحديد قسط التامين السنوي المناسب الذي يسدده العامل عند تجديد تصريح العمل أو التعاقد السنوي وبالشكل الذي لا يمثل أي عبء مالي كبير على العامل وتقديم المساعدة المالية للعمالة في الظروف الطارئة مثل حوادث الطرق أو دفع الدية في حالات القتل الخطأ أو التعويض عن الأخطاء الجسيمة وفي حالات الدفاع عن أي عامل أمام المحاكم في الدولة التي يعمل بها وكذلك عند الاستغناء عنه بشكل مفاجئ أو تعسفي من قبل صاحب العمل . كل هذه الخطوات والمشروعات توضح أننا أمام بدايات جادة على طريق توفير الية متكاملة ومتطورة لرعاية المصريين في الخارج وإن جاءت متأخرة ، في وقت بدأت فيه عودة آلاف العمال المغتربين إلى ديارهم.

وأعيد التذكرة ببعض الأفكار حول إنشاء "صندوق قومي لرعاية المصريين في الخارج" التي سبق أن طرحتها عام ١٩٩٥ ووافق الدكتور عاطف صدقي عليها بصفة مبدئية ، وشرعنا بالفعل في الإعداد لذلك ، ثم بعد ثلاثة اشهر حدث تعديل وزاري وتولى الدكتور الجنزوري تشكيل حكومته الجديدة . وعندما بدأت في تحريك هذا المشروع من جديد ، قيل لي انه سيحال إلى لجنة لدراسته أو بمعنى آخر لدفنه . وضاع هذا المشروع الهام في دائرة الحلقة البيروقراطية الخبيثة ، وقهرتني هذه البيروقراطية الجامدة هذه المرة ، وأتخيل الآن منظر فاروق غنيم مدير مكتبي (سفيرنا الحالي في ليبريا) وهو يبتسم الآن ابتسامة ذات مغزى ، فقد كسب رهانه بان البيروقراطية لن تسمح بمرور هذا المشروع المتكامل.

وفيما يلي أهم ملامح المشروع الذي تقدمت به وحاز الموافقة المبدئية لرئيس الوزراء السابق د . عاطف صدقي .

<u>أولا : الغاية من إنشاء هذا الصندوق :</u>

يهدف هذا الصندوق إلى دعم ثقة المواطن بوطنه بتوفير مزيد من الرعاية لمواطنينا المغتربين بالخارج ، والتي لا توجد مصادر أو صناديق لمواجهتها ، عن طريق التكافل الاجتماعي وبصفة خاصة في الحالات التالية:

- **تجهيز ونقل جثمان المتوفين الى ارض الوطن ، وفي حالة الدفن محليا ،** يتحمل الصندوق تكاليف ذلك ، ويتولى الصندوق استرداد التكاليف من

الجهات التابع لها المتوفى في حالة وجود نظام خاص يغطي مثل هذه التكاليف (تم تحقيق ذلك لاحقا بشكل مستقل وعلى نفقة الدولة لغير القادرين).

- ❖ توفير جانب من الرعاية القانونية عند الضرورة بالنسبة للقضايا – غير التجارية – والتي ترتبط بشكل مباشر بالمسائل المتفرعة عن الإقامة والعمل في مواطن الاغتراب .
- ❖ مواجهة المتطلبات الأساسية والضرورية الناجمة عن الحوادث أو الكوارث المفاجئة التي يتعرض لها بعض المصريين المغتربين (حروب أهلية – اضطرابات سياسية واسعة النطاق الخ ..)
- ❖ توفير الإعاشة المؤقتة للمصريين المرحلين من الدول التي يتواجدون بها في حالة عدم توفرها .
- ❖ ما يقرره الصندوق من حالات إضافية مستقبلا عندما تنمو موارده .
- ❖ لا تعارض بين إقامة هذا الصندوق القومي الشامل وإقامة صناديق أو أنظمة أخرى تتم بجهود ذاتية لخدمة بعض تجمعات المصريين المغتربين في بعض الدول ، بل ينبغي العمل على تشجيع مثل هذه المبادرات الخاصة.
- ❖ في مرحلة لاحقة يمكن للصندوق القيام بدراسات تتعلق بإقامة قاعدة بيانات إحصائية منتظمة عن المصريين في الخارج ، وسبل دعم استقرارهم في أماكن تواجدهم . والعمل قدر الإمكان على الإعداد المناسب لمواجهة المتغيرات السلبية التي تؤثر على استمرارهم بالخارج بالتعاون مع الوزارات والأجهزة المعنية بذلك .

<u>ثانيا : موارد الصندوق :</u>

يعتمد هذا الصندوق على موارد متعددة ومتنوعة تضمن له القيام بأعبائه المتزايدة وابتداء ، هناك تفكير في أن يمول هذا الصندوق من المصادر التالية :

- ❖ إسهامات أولية من وزارات الدولة المعنية برعاية المصريين (الشؤون الاجتماعية – الأوقاف القوى العاملة والهجرة – السكان – الخارجية .. الخ.)
- ❖ فرض رسم محدود (دولارين) مثلا في شكل طوابع يطلق عليها "إسهام في الصندوق القومي لرعاية المصرين بالخارج " على بعض المعاملات القنصلية الخاصة بالمصريين العاملين بالخارج تخصص حصيلته بشكل مباشر لحساب هذه الصندوق . (تجدر الإشارة هنا إلى أن صندوق الرعاية الباكستاني (COMMUNITY WELLFARE FUND) يتم تمويله عن طريق تحصيل

رسم مغادرة من جميع الباكستانيين المغادرين لباكستان ويتم الإنفاق منه على احتياجات الجاليات الباكستانية الاجتماعية والإنسانية والقضائية .)

- ❖ النظر في إمكانية تخصيص نسبة مئوية من المتحصلات القنصلية لصالح هذا الصندوق .
- ❖ زيادة دولار واحد على كل تذكرة سفر تصدر للمواطنين المصريين .
- ❖ فتح باب التبرعات في هذا الصندوق للقادرين من المصريين في الخارج والداخل للإسهام فيه.
- ❖ حصيلة الحفلات والنشاطات الخيرية التي تقام لصالح المغتربين المصريين في الخارج.
- ❖ المساعدات والهبات من الهيئات والمنظمات الدولية أو الإقليمية .
- ❖ يمكن أن تؤول إلى هذا الصندوق أي أصول مخصصة في أوعية أخرى لرعاية المصريين في الخارج .
- ❖ يتم إدارة أموال هذا الصندوق بأسلوب يمكن من تنمية موارده (ودائع بفوائد) ونقل جانب من أعبائه على هيئات أخرى ، كدراسة فكرة عمل بوليصة تامين جماعية على المصريين في الخارج لتغطية جانب من نفقات حالات الوفاة ، وجانب من مصاريف المساعدة القانونية وأغراض الصندوق الأخرى بحسب الأحوال والاتفاق مع شركة مصر للطيران على أسعار خاصة لنقل الجثمان . (ويتم ذلك بالفعل حاليا)
- ❖ بطبيعة الحال لن يزاول هذا الصندوق أي عمليات إلا بعد مرور ستة اشهر على إنشائه أو توافر الإمكانيات المالية الكافية لبدء نشاطها أيهما اقرب.

ثالثا : إدارة الصندوق :

- ❖ سيكون للصندوق كيان مستقل ، وسيكون له شخصية اعتبارية مستقلة وسيكون مقره وزارة الخارجية (أو وزارة القوى العاملة والهجرة) مع التنسيق بينهما .
- ❖ سيتم بحث الصيغة المناسبة لمشاركة ممثلين عن جالياتنا في الخارج في إدارة نشاط هذا الصندوق فضلا عن تمثيل وزارات الدولة المعنية برعاية المصريين في الخارج .

- سيتم وضع النظام الملائم لإدارة أموال الصندوق واستثماراته ومراقبة حساباته في البنوك ، فضلا عن إيجاد مراجعة محاسبية قانونية لأنشطته واوجه صرفه .

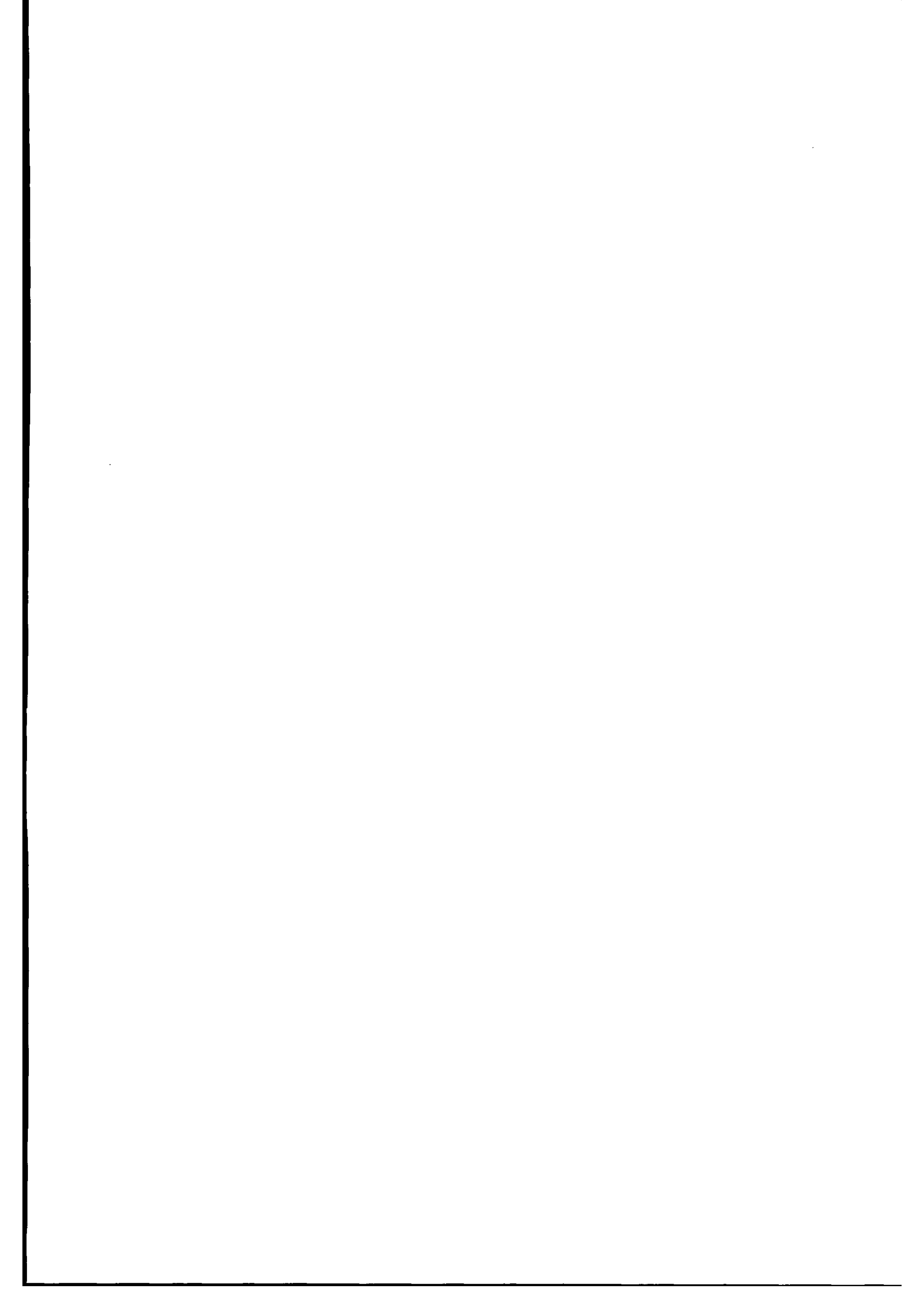
وللأهمية النسبية لتوفير الرعاية القانونية للمصريين المغتربين ، والذي اعتبره جوهر أو مبرر وجود أي نظام للرعاية (RAISON D'ETRE) فان الأمر يتطلب بعض الإيضاحات الإضافية من بينها على سبيل المثال :

- أن وضع تصورات عن الرعاية القانونية للمصريين في الخارج يتطلب التعرف على النظم القانونية والقضائية في دول الخليج العربي سواء في جانبها الموضوعي أم الإجرائي وهي أنظمة تختلف بطبيعة الحال من دولة خليجية إلى أخرى.
- كما تبدو أهمية التعرف على البني التشريعية القائمة وآليات عمل النظام القضائي ومستوياته ومراحله ، لأن ذلك سيوضح ما إذا كانت دولة خليجية ما أو أخرى قد انضمت للاتفاقيات الإقليمية أو الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال الوافدين .
- إن القاعدة الأساسية هي احترام قوانين الدول الأخرى وتقاليدها وعاداتها وعدم التدخل في أنظمتها القضائية ، أو مسار القضايا المطروحة أمام القضاء ، ما لم تكن هناك حال من حالات إنكار العدالة أو ظلم بين وقع على أحد المواطنين وعجز عن استرداد حقوقه لسبب أو لآخر . هنا يمكن للقنصلية وبالتنسيق مع المستشار العمالي توكيل المحامين برفع دعوى نيابة عن هذا المواطن أمام الجهات القضائية المختصة .
- تقديم النصيحة القانونية للمواطن المغترب عند اللزوم حتى يباشر دعواه بشكل وفي توقيت سليمين .

أن يحول لسفاراتنا وقنصلياتنا المبالغ اللازمة من صندوق الرعاية ، ليتوفر لها إمكانية التعاقد مع المستشارين والمحامين وتكليفهم برفع الدعاوى القضائية إذا كان لها مقتض (حاليا لا يوجد لدي بعثاتنا أي اعتماد ماليّ يتعلق بالمحامين والمستشارين ولا تتضمن ميزانية وزارة الخارجية أصلا مثل هذا الاعتماد حتى الآن).



الختام



لم يكن أحد يتوقع في بداية الستينيات انه سيصبح لمصر ، خلال عقدين من الزمن ، وجود بشري ممتد خارج حدودها يصل إلى قرابة ٣,٥ مليون مصري بين مهاجر ومغترب أو ما يزيد على خمسة في المائة من إجمالي عدد سكانها (دون احتساب عدد أفراد الأسر التي يولونها)، نتيجة لعوامل وظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ومعدل نمو سكاني متزايد يتجاوز مستوى النمو الاقتصادي المحقق.

ويقدر عدد المصريين المغتربين بما يقرب من مليوني مصري ، اغلبهم بمنطقة الخليج العربية التي تربطنا بها وشائج القربى والدين واللغة والمصالح والعلاقات الاستراتيجية الوثيقة و أكدت الأحداث مقولة ارتباط أمن مصر واستقرارها بأمن هذه المنطقة واستقرارها والعكس صحيح أيضا، فالمصير واحد ومشترك.

والمصريون الذين اغتربوا لم يحملوا معهم شيئا سوى الشجاعة في قلوبهم والقوة في أذرعتهم وحملوا معهم آمالا بلا حدود في تغيير وضعهم المعيشي والاجتماعي. بعضهم صادفه التوفيق وحقق عائدا إيجابيا للوطن ولنفسه والبعض الآخر تحطمت آماله أو تعثرت خطواته وتبخرت أحلامه. وأشعر أن هؤلاء المواطنين العاديين الذين لم يستسلموا لأوضاعهم الاجتماعية الصعبة في الوطن الأم ، واقتحموا المجهول وعانوا كثيراً لرفع مستوى أسرهم ، هم الذي يهبون مصر سمعتها وقوتها وتميزها وحمل رسالتها في الخارج ويستحقون كل تقدير .

ولقد ضم هذا الكتاب عددا من الموضوعات المتنوعة التي بدت للوهلة الأولى لا رباط بينها ، إلا أن المتعمق في قراءتها يتبن له وجود قاسم مشترك بين مضامينها وهو المواطن المصري المغترب فهو المنطلق والهدف والمحور الأساسي الذي تدور حوله هذه الموضوعات. فهي تتناول من ناحية واقع الإنسان المصري المغترب وطموحاته وظروفه وسلوكياته وحساسياته ومعاناته وجانب كبير منها تمتد جذوره إلى تراث وميراث هذا الإنسان المصري في الوطن الام. ومن ناحية أخرى تم تسليط الضوء على أساليب تعامل أجهزة السلطة المصرية مع المواطن المصري المغترب والعناصر التي تشكل نظرتها إليه. وإذا كان قد طرأ مؤخراً بعض التطور الإيجابي المحدود على هذه النظرة ، إلا إنها ما زالت بعيدة عن الوضع المأمول فيه الذي يبتعد عن مفهوم غطرسة السلطة ، واغتراب المبادئ الذي يفصل بين الأقوال والأفعال ، وضرورة انطلاق هذه النظرة من تقدير المواطن مقيما أم مغتربا واحترام حقوقه .

إن الإنسان المصري قيمة متميزة وتزداد هذه القيمة رقيا ومكانة لو احسن تقديره وتأهيله وأحس بآدميته . فهذا الإنسان هو الذي يقود جهود التنمية وتتم التنمية من اجله وعلى يديه تتحقق مسيرة التقدم في الداخل وإعلاء قدر مصر

ورسالتها في الخارج. وبقدر ما يشعر المواطن المصري بالتقدير والاحترام داخل وطنه ، بقدر ما يكون حريصا على سمعته وكرامته وسمعة بلده خارجه والعكس صحيح . وهو ما يفسر اهتمامي في اكثر من موضع في هذا الكتاب بضرورة تطوير تعامل أجهزة الدولة ووزاراتها مع المواطنين المغتربين في إطار رؤية متكاملة وسياسات متناسقة .

والمصريون المغتربون يشكلون جسور التواصل الإنساني بين الشعب المصري بمختلف فئاته وتخصصاته وشعوب دول منطقة الخليج ويحققون بذلك مهمة معرفة الآخر عن قرب وبشكل مباشر ، والقبول به عن اقتناع ومحبة. كما أن المصريين المغتربين يشكلون مقوما هاما له وزنه في تشكيل توجهات وأوليات السياسة الخارجية المصرية لا سيما في منطقة الخليج العربية. إلا أن العلاقات الخارجية مهما كانت كفاءة إدارتها ، ودور السفارات والقنصليات مهما كانت فاعليته ، ليست بديلا للأداء الوطني الجيد وما يتم تحقيقه من تقدم وتطور على المستوى الداخلي المصري باستنهاض قوانا ومواردنا الذاتية بالمشاركة الحقيقية . فالمعارك الرئيسية التي ينبغي خوضها وكسبها هي على الجبهة الداخلية فهي التي تكسب السياسة الخارجية قاعدتها الصلبة والمناعة والقوة الحقيقية . وكرامة الوطن والمواطن في الداخل والخارج لا يمكن بلوغها بدون تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الداخلي الذي نتطلع إليه .

إن جانبا كبيرا من المشاكل التي يتعرض لها المصريون المغتربون في منطقة الخليج وغيرها ، يمكن تحجيمه من المنبع أي من داخل مصر ، إذا ما احسنا إعداد قوانا العاملة وخبراتنا المصدرة للخارج واختيارها وفق الاحتياجات الحقيقية والمتجددة لدول المنطقة. وإذا ما تم إحكام الرقابة وتشديد العقوبة على المتاجرين بالبشر وبائعي الوهم في الجانبين ، فان ذلك يمكننا من تجنب الكثير من الضغوط السلبية على علاقاتنا الثنائية مع دول هذه المنطقة .

وفي هذا المجال وغيره فان لوسائل الإعلام لا سيما صحافتنا ، دوراً أساسياً في تعريف الرأي العام بحقائق مشاكل المصريين المغتربين في إطار رؤية موضوعية متكاملة تغلب فيها لغة الحوار الراقي مع مختلف الأطراف والبحث عن الحقيقة والابتعاد عن الإثارة الضارة والكتابة التحريضية وبذلك تتحقق رسالتها في تعزيز مصلحة الوطن والمواطن المغترب معا .

وإذا كان قرار الاغتراب هو قرار شخصي يتحمل صاحبه مغانمه ومغارمه ، فان علينا مع ذلك تفهم ظروف المغترب والضغوط التي دفعته لاتخاذ هذا القرار ، ومعاناته ودوره وإسهاماته لوطنه وللبلد المستقبل ، وان تنظر إليه الدولة نظرة جديدة وواقعية ومدركة إن ظروفه وأوضاعه أصبحت اكثر صعوبة وان تعمل

بالتالي على توفير القدر المناسب من العناية والرعاية الذي يُمَكّن المصري المغترب من الصمود والشعور بالاطمئنان ، ودعم قدراته على استيعاب وتحمل معاناة الاغتراب وزيادة مساحة الأمل في غد أفضل. فيزداد عطاء رأس المال الإنساني المصري خارج الحدود للوطن وللدول الشقيقة في منطقة الخليج العربية على السواء.

تم بعون الله،،،





المراجع

❖ أبعاد الشخصية المصرية بين الماضي والحاضر مجموعة من الكتاب – إعداد وتقديم طلعت رضوان الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩.

❖ احمد النمر "الشخصية المصرية هي المفتاح" الأهرام – القاهرة ١٩٩٠/٩/٢٣.

❖ إمام عبد الفتاح إمام ، الطاغية : دراسة فلسفية، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ١٩٩٤

❖ الإنسان في مصر : الفكر والحق والمجتمع تحليلات علميه مهداه إلى الأستاذ الدكتور احمد محمد خليفة ، دار المعارف ١٩٨٦.

❖ د/أحمد عبدالله :رد فعل الشباب إزاء الهزيمة القومية في حرب يونيو ١٩٦٧ في لطفي الخولي –محرر : (حرب يونيو ١٩٦٧ بعد ٣٠ عام) مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٧

❖ أنيس منصور ، الذين هاجروا ، دار الشروق – القاهرة ، ١٩٨٨

❖ تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، من رسائل الجاحظ الحنين إلى الأوطان ، الأوطان والبلدان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة – ١٩٩٨.

❖ جلال أمين ، ماذا حدث للمصرين ، تطور المجتمع المصري في نصف قرن ١٩٤٥ – ١٩٩٥ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٧.

❖ جمال بركات ، طرائف دبلوماسية .

❖ د. جمال حمدان ، شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٤ ، الجزء الثالث .

❖ د. حسين مؤنس ، مصر والعالم العربي ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٩٩.

❖ د. شكري محمد عياد ، "أبناء النيل المهاجرون" الهلال القاهرة مارس ١٩٩٧.

❖ د. ملاك جرجس ، سيكولوجية الطفولة .

❖ رأفت شفيق بسادة ، المصرين المغتربين بالخارج ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩١.

❖ رضا محمد هلال "مطالب المواطنين في بيان الحكومة الجديد أمام مجلس الشعب ، قضايا برلمانية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة العدد ٣٣- ديسمبر ١٩٩٩.

❖ رياض نجيب الريس ، رياح الشمال ، رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٩٨، الطبعة الثالثة.

❖ سنية صالح ، هجرة الكفاءات العلمية من مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٠.

❖ السيد أمين شلبي – في الدبلوماسية المعاصرة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

❖ الديمقراطيه وحقوق الإنسان في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٦ ، الطبعة الثالثة .

❖ محمد فهمي : تأشيرة خروج إنترناشونال ، القاهرة ١٩٨٨ .

❖ طاهر عبد الحكيم ، الشخصية الوطنية المصرية : قراءة جديدة لتاريخ مصر ، دار الفكر والدراسات دار النشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٦.

❖ عادل حمودة ، كيف يسخر المصريون من حكامهم .

❖ عبد الباسط عبد المعطي ، الهجرة النفطية والمسالة الاجتماعية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٨٤.

❖ عبد الفتاح عبد النبي ، الإعلام وهجرة المصريين : دراسة في الدور التنموي للإعلام ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٩.

❖ الكس فاسيلييف ، مصر والمصريون .

❖ محمد فهمي ، تأشيرة خروج ، انترناشيونال برس ، القاهرة ، ١٩٨٨.

❖ محمود عودة ، التكيف والمقاومة : الجذور الاجتماعية والسياسية للشخصية المصرية ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ١٩٩٥.

❖ مونت بالمر على ليلة ، السيد ياسين ، البيروقراطية المصرية: دراسة ميدانية ترجمة على ليلة مراجعة السيد ياسين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . القاهرة ١٩٩٤.

- ❖ نادر فرجاني " الهجرة داخل الوطن العربي بين المغانم والمغــارم" المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بــيروت، العــدد ٥٦ – ١٩٩٨٣/١٠.

- ❖ نادر فرجاني – "الهجرة للعمل والتنمية في الوطن العربي"، نــدوة آفاق المستقبل أمام العمالة المصرية المهاجرة في ضوء المتغيرات الإقليميــة الدولية" نظمها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ومنظمة العمل الدولية يونيو ١٩٩٥.

- ❖ نجيب محفوظ : المرايا مكتبة مصر ،القاهرة ١٩٧٢ .

- ❖ هاكس رودنبك ، "القاهرة مدينة منتصرة" مجلة وجــهات نظــر ، القاهرة العدد الثالث – أبريل ١٩٩٩.

- ❖ هاني خلاف ، "ظاهرة الهجرة المصرية" ، مجلة السياسة الدوليــة ، القاهرة ، ١٩٨٢.

- ❖ يوسف ادريس – الأب الغائب ، مكتبة مصــــر ، بــدون تــاريخ، القاهرة .

- ❖ اعداد مجلة الدبلوماسي نادي التحريـــر وزارة الخارجيــة– القاهرة

المحتويات

رقم الإيداع ٢٠٠١/٣٦٤٧
الترقيم الدولى 5 - 0070 - 09 - 977

مطابع الشروق

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت: ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)